

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

كتاب

المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين

١٢ - ١٤ ديسمبر ١٩٩١

تحرير الاقتصاد المصرى

تحرير

دكتور

محمد سلطان أبوعلى

القاهرة ١٩٩٣

تقديم المحرر

مر الإقتصاد المصرى منذ عام ١٩٥٢ حتى اليوم بعدة مراحل كان أولها مرحلة الإصلاح والتوجيه (١٩٥٢-١٩٥٥) ثم مرحلة التمييز (١٩٥٦-١٩٦٠) ثم مرحلة التطبيق الاشتراكى (١٩٦١-١٩٧٠) ثم مرحلة الانفتاح (١٩٧١-١٩٨١) ثم مرحلة الانفتاح الإنتاجى والتخطيط والإصلاح الاقتصادى (١٩٨٢ حتى اليوم) ولا شك أن كل مرحلة من هذه المراحل كانت لها مقتضياتها وظروفها وملابساتها، كما كانت لها إيجابياتها وسلبياتها.

والواقع أن هذه المرحلة الأخيرة (١٩٨٢ حتى اليوم) قد تميزت - كما أوضحنا - بثلاث خصائص هى: الانفتاح الإنتاجى، التخطيط، الإصلاح الاقتصادى.

فبالنسبة للانفتاح الإنتاجى، أعلن الرئيس محمد حسنى مبارك منذ توليه الحكم فى أواخر عام ١٩٨١ استمرار سياسة الانفتاح الاقتصادى مع تغيير فى توجهها من انفتاح استهلاكى إلى انفتاح إنتاجى.

وبالنسبة للتخطيط الاقتصادى تم اعداد وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى (٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦) كما تم اعداد الخطة الخمسية الثانية (٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١) حيث يجرى حالياً تنفيذ السنة الرابعة منها.

أما بالنسبة للإصلاح الاقتصادى، فقد تم فى عام ١٩٨٥ اعداد برنامج للإصلاح الاقتصادى يهدف إلى علاج الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الإقتصاد القومى، وما زال تطبيقه مستمرا حتى اليوم.

وعلى الرغم من كل ما سبق، فما زلنا حتى اليوم نواجه العديد من المشاكل الاقتصادية وأهمها: البطالة، ارتفاع الأسعار، عجز الموازنة العامة للدولة، عجز ميزان المدفوعات، ولذلك فقد دعا الرئيس محمد

حسنى مبارك فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى يوم ١٥ ديسمبر الماضى بأعداد مشروع لتحرير الاقتصاد المصرى . واستجابة لهذه الدعوة، جاء قرار مجلس إدارة الجمعية بأن يكون "تحرير الاقتصاد المصرى" هو موضوع مؤتمر الاقتصاديين المصريين لهذا العام. هذا علاوة على وجود العديد من التجارب خلال الثمانينيات وبصفة خاصة خلال النصف الثانى من هذه الفترة فى مجال التحرير الاقتصادى، ومن بينها تجربة تركيا وتجربة الاتحاد السوفيتى وتجارب دول أوروبا الشرقية.

ويحتوى المجلد الحالى على عشرة أبحاث هى التى تم مناقشتها خلال جلسات المؤتمر وذلك بحسب الترتيب الزمنى. يتناول البحث الأول موضوع التخطيط فى مصر فى ظل التحرير للدكتور سلطان أبو على. ويتلخص البحث فى القول بأن التحرير الإقتصادى لا يتعارض مع التخطيط ولكن أسلوب التخطيط يجب أن يتحول إلى التخطيط التأشيرى وليس التخطيط المركزى الأمر الذى يتم فى ظل الملكية العامة لعوامل الانتاج ثم يعرض لكيفية إعداد الخطة التأشيرية والاعتبارات الأساسية الواجب أخذها فى الحسبان عند إعداد خطة ١٩٩٣/٩٢ ويختتم البحث بمناقشة بعض الجوانب التنظيمية والمؤسسية المطلوبة فى مرحلة التحرير الإقتصادى. وقد عقب على هذا البحث الأستاذان الدكتوران إسماعيل صبرى عبد الله وشريف لطفى.

أما البحث الثانى فعنوانه "تحرير الإقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر: نحو نموذج مصرى لإقتصاد السوق الإجتماعى" للدكتور صلاح زين الدين. وقام بتحليل أسباب عدم التحول الاشتراكى وأسباب تعثر التحول إلى إقتصاد السوق. ثم أظهر دور الدولة فى تدعيم عناصر إقتصاد السوق الإجتماعى الذى يشتمل على حرية المنافسة وتحقيق الاستقرار النقدى وحماية الملكية الخاصة وتأمين العدالة الإجتماعية. وقد علق على هذا البحث الأستاذ الدكتور عثمان محمد عثمان.

وتناول الدكتور مصطفى عز العرب الموضوع فى بحث بعنوان "تحرير الاقتصاد المصرى : إمكانيات ومراحل التطبيق" وخلص إلى عدة نتائج من بينها أن التحرير يحتاج إلى وقت لتنفيذه وأن ليس معناه الحرية الكاملة للسوق وأن تطبيق التحرير يضع مشكلات وصعاب أمام الإدارة الاقتصادية للدولة. وقد عقب على هذا البحث الأستاذ الدكتور محيا زيتون والأستاذ الدكتور هبة حندوسة.

وكان عنوان البحث الرابع تحرير سعر الفائدة وآثاره المحتملة فى جمهورية مصر العربية للأستاذة الدكتورة سهير محمود معتوق. وقد تناولت فيه أهمية التحليل النظرى المعاصر لتحرير أسعار الفائدة ومبرراته، وكذلك الآثار المحتملة لهذا التحرير. وعقب على البحث الأستاذ الدكتور عبد المنعم راضى والأستاذ الدكتور محمد على حافظ.

وقامت الدكتورة هدى السيد ببحث موضوع "الحماية الفعلية فى إطار تحرير الاقتصاد المصرى : دراسة تطور الحماية الفعلية فى مصر فيما بين ١٩٨٤-١٩٩٠". وتقيس فيه معدلات الحماية الفعلية لعينة من الأنشطة الزراعية والصناعية فى عام ١٩٩٠ والتى أوضحت تغيرات إيجابية على المركز التنافسى لعدد من منتجاتها بسبب الإجراءات التصحيحية التى اتخذت فى مجالات سياسات التسعير وسعر الصرف وقيود التجارة الخارجية. كما أوضح البحث أن هناك أنشطة ما زالت تعاني من التمييز ضدها. وخلص البحث إلى أن تحرير الأسعار لا يكفى وحدة لرفع كفاءة تخصيص الموارد وإنما يتطلب إصلاحات مماثلة فى نطاق الإدارة والتنظيم والاستثمار. وقام بالتعقيب على هذا البحث الأستاذ الدكتور سيد عبد المعبود ناصف والأستاذ الدكتور محمد محروس إسماعيل.

أما البحث السادس فكان بعنوان "المتطلبات الإدارية لفاعلية تحرير الاقتصاد المصرى" للأستاذ الدكتور صديق محمد عفيفى. وقد انتهى الباحث إلى أن فعالية الإدارة الاقتصادية تستلزم أن تتكامل

عناصرها جميعا من تخطيط وتنظيم وقيادة ومتابعة. ولكى ينجح التحرير الإقتصادى يحتاج إلى تصحيح إدارى يؤدى إلى ترشيد قطاعى الحكومة والأعمال. وعقب على البحث الأستاذ الدكتور محمد رضا على العدل.

وأسهم الأستاذ سيد عيسى ببحث بعنوان "سياسة أسعار الفائدة فى ظل التحرير الإقتصادى فى مصر" أبرز فيه النتائج الإيجابية والسلبية لهذه السياسة وعقب على هذا البحث الأستاذ الدكتور رمزى زكى والأستاذ الدكتور عاطف عجوة.

والبحث الثامن كان بعنوان "التحرير الإقتصادى والنمو الصناعى فى مصر" للأستاذ الدكتور عصام منتصر. وقد عرض لسمات التحول إلى الليبرالية الإقتصادية فى مصر. فتناول أولا الإطار العام لحركة التحول الليبرالى منذ عام ١٩٧٣ والتطور التاريخى له. ثم انتقل إلى عرض السياسات الإقتصادية التوسعية. كذلك بين تراجع قطاع الصناعة كمحرك للتنمية فى مصر منذ ١٩٨٩. وأخيرا يعرض لوجهات نظرة فى سياسات التوازن والتحرير والنمو الإقتصادى بعد ١٩٩١ وما ينبغى اتباعه فى هذا الشأن. وقد عقب عليه الأستاذ الدكتور مورييس مكرم الله والأستاذ الدكتور محى الدين الغريب.

وعرض الدكتور عادل محمد المهدى لبحث بعنوان "تحرير القطاع الخارجى وأثره على الصادرات المصرية. وعقب عليه كل من الأستاذ الدكتور أبوبكر متولى والأستاذ الدكتور صقر أحمد صقر.

أما البحث الأخير فقد كان بعنوان "قياس قدرة الإقتصاد المصرى على استيعاب صدمة التحرير الإقتصادى والتكيف معها" للدكتور محمد إبراهيم السقا. وقد تمت هذه المحاولة من خلال نموذج قياسى كلى لمجموعة من المتغيرات الإقتصادية، مع إجراء بعض المحاكاة والمماثلة لبيان أثر الصدمات على المتغيرات المختلفة. ويخلص إلى ضرورة

الإسراع بتحرير المتغيرات النقدية ضمانا لنجاح البرنامج فى تحقيق أهدافه . وقام بالتعقيب عليه الأستاذ الدكتور هناء خير الدين والأستاذ الدكتور وليم ميخائيل .

ونأمل أن يكون هذا المجلد إضافة هامة للمكتبة الإقتصادية العربية فى موضوع معاصر هو التحرير الإقتصادى وآثاره .

المحرر

يناير ١٩٩٣

أسماء الباحثين

الاسم	الوظيفة
١ - أ.د. سلطان أبو على	أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد - كلية التجارة جامعة الزقازيق
٢ - د. صلاح زين الدين	مدرس - قسم الاقتصاد والمالية - كلية الحقوق جامعة طنطا
٣ - د. مصطفى عز العرب	مدرس - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان
٤ - أ.د. صديق غيفي	أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال - جامعة المنوفية
٥ - أ.د. سهير محمود معتوق	أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة - جامعة حلوان
٦ - د. هدى السيد	مدرسة الاقتصاد - كلية البنات - جامعة الأزهر
٧ - الأستاذ/ سيد عيسى	خبير اقتصادى
٨ - د. عادل محمد المهدى	مدرس - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان
٩ - أ.د. عصام منتصر	أستاذ الاقتصاد - الجامعة الأمريكية - القاهرة
١٠ - د. محمد إبراهيم السقا	مدرس - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

أسماء المعقبين

الاسم	الوظيفة
أ.د. شريف لطفى	عضو مجلس إدارة المصرف الدولي
أ.د. إسماعيل صبرى عبد الله	وزير التخطيط الأسبق
أ.د. عثمان محمد عثمان	مستشار - معهد التخطيط القومى
أ.د. محيا زيتون	وكيلة كلية البنات - جامعة الأزهر
أ.د. هبة حندوسة	أستاذة الاقتصاد - الجامعة الأمريكية القاهرة.
أ.د. محمد رضا على العدل	وكيل كلية التجارة - جامعة عين شمس
أ.د. عبد المنعم راضى	نائب رئيس جامعة عين شمس
الأستاذ/ محمد على حافظ	رئيس مجلس الإدارة - بنك مصر
أ.د. سيد عبد المعبود ناصف	مستشار - معهد التخطيط القومى
أ.د. محمد محروس إسماعيل	مستشار ورئيس قسم الاقتصاد - كلية التجارة جامعة الاسكندرية
أ.د. عاطف عجوة	وكيل أول وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
أ.د. رمزى زكى	مستشار - معهد التخطيط القومى
أ.د. صقر أحمد صقر	نائب رئيس جامعة المنوفية
أ.د. ابو بكر الصديق متولى	أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة حلوان

البحث الأول

التخطيط فى مصر فى ظل التحرير الإقتصادى

أ. د. سلطان أبوعلى

أولا : المقدمة :

فى الفترة الحديثة، بدأت مصر التخطيط الإقتصادى الجزئى فى النصف الثانى من الخمسينات. ثم اتبعت منهج التخطيط القومى الشامل اعتبارا من الستينات. وساعد على ذلك نمو الملكية العامة والقطاع العام فى أعقاب التأميمات الواسعة التى فرضت فى أوائل الستينات. وقد وضعت عدة خطط منذ ذلك الحين كان آخرها الخطة الجارية ١٩٩٢/١٩٩١ - ١٩٩٨/١٩٩٧

ولسنا هنا بصدد تقويم تجربة التخطيط أو الأساليب التى اتبعت فى إعداد الخطط المختلفة أو مقارنتها مع بعضها البعض، ولكن السمة العامة التى تجمع هذه الخطط هى أن التخطيط الى اتباع كان تخطيطا مركزيا- يعتمد فى جانب كبير منه على القرارات الإدارية وتفضيلات السلطة المركزية. وقد وقعت مصر مع صندوق النقد الدولى اتفاقا للنوايا بشأن إصلاح الإقتصاد المصرى، ويتم بمقتضاه تعميق سياسات الإدارة الاقتصادية عن طريق قوى السوق وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص فى إشباع الحاجات المختلفة. ومن ناحية أخرى فإن انهيار النظام الشيوعى الاشتراكى والتحول الجذرى الذى حدث بالاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية أدى إلى الاعتماد على قوى السوق. ولكن هل يعنى هذا انهيار مبدأ التخطيط الإقتصادى وجدواه؟ إن الإجابة الصحيحة عن ذلك فى رأينا هى بالنفى. إذ مازال للتخطيط — بمعناه العام وهو وضع الأهداف واختيار أفضل السبل لتحقيقها فى ضوء الموارد

المتاحة - أهمية كبيرة على كافة المستويات سواء للمشروع أو الإقليم أو على المستوى القومى .

إلا أن التحولات الجارية تقتضى إدخال تغييرات جوهرية وجذرية على أسلوب ومنهاج التخطيط الاقتصادى المتبع . ويصبح المنهج المطلوب هو التخطيط التأسيرى بدلا من نموذج التخطيط المركزى القائم على الملكية العامة لأدوات الإنتاج .

وفى هذه الورقة سوف نقوم بتعريف مختصر للمقصود بالتخطيط التأسيرى، ثم نبين بعض الجوانب الواجب أخذها فى الحسبان عند إعداد الخطط المقبلة فى مصر . ومن ذلك على وجه الخصوص، علاقة الخطط قصيرة الأجل بالتخطيط طويل الأجل . ثم بيان البيئة الاقتصادية المتوقعة أن تسود خلال معظم سنوات هذا العقد إلى نهاية القرن العشرين، ثم نبين الجانب الهام وهو السكان والتوطن الإقليمى، وأهم الأنشطة القطاعية والجوانب التى تحتاج إلى عناية خاصة وكذلك بعض الجوانب التنظيمية والمؤسسية المرتبطة بتطورات أسلوب التخطيط المقترح .

ثانيا : مضمون التخطيط التأسيرى

١ - تعريفه

يتحدد حجم القطاع العام والقطاع الخاص فى الاقتصاد القومى بنسبة مساهمة كل منهما فى الاقتصاد القومى وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية . وحيثما تكون نسبة الملكية العامة صغيرة أو فى اتجاهها نحو التناقص يصبح منهج التخطيط الملائم للمجتمع هو التخطيط التأسيرى . ومثل هذا التخطيط يتبع فى كثير من الدول الصناعية الغربية مثل فرنسا وهولندا واليابان^(١) .

والتخطيط التأسيرى يعنى أن يكون دور الحكومة المباشر فى النشاط الاقتصادى محدودا . ولكن تأثيرها فى الاقتصاد القومى

الإجمالى يكون كبيرا وذلك عن طريق السياسات الاقتصادية المختلفة وأدواتها (المالية، والنقدية، والتجارية، والسعرية.... إلخ). ويتم ذلك عن طريق إعطاء الحوافز الملائمة للأنشطة المراد التوسع فيها وتشجيعها. مثال ذلك خفض معدلات الضرائب على بعض الصناعات بالمقارنة لبعض الصناعات الأخرى، والإعفاءات الضريبية للاستثمار فى المناطق النائية، وتحميل أسعار فائدة مخفضة للزراعة فى المناطق الصحراوية، وإعطاء إعانات نقدية للمشروعات كثيفة العمالة وغيرها. أما الأنشطة التى ليس من صالح المجتمع أن تتوجه الموارد إليها فيفرض عليها الروادع المناسبة بحيث تكون أنشطة طاردة وليست أنشطة جاذبة. من ذلك فرض رسوم جمركية عالية على المعدات المستخدمة للكهرباء بكثافة فى ضوء ندرة الطاقة، وفرض ضرائب عالية على المشروعات التى تقام فى المدن المكتظة كالألكندرية والقاهرة وهكذا.

غير أن هناك بعض الأنشطة التى ينبغى أن تقوم بها الحكومة بصفة مباشرة فى ظل التخطيط التآشيرى وهى البنية الأساسية فى المقام الأول (الطرق، والكبارى...) بالإضافة إلى الأنشطة المرغوب فيها من وجهة النظر الاجتماعية والتى قد لا يقبل عليها القطاع الخاص إما لضعف إمكاناته فى ضوء الاحتياجات الاستثمارية المطلوبة لهذه الأنشطة أو لعدم ربحيتها. وكذلك تلك الأنشطة التى يجب أن يضطلع بها المجتمع مثل صناعة الأسلحة والذخيرة.

وفى ظل التخطيط التآشيرى يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرئيسية بناء على تفاعل قوى العرض والطلب. أى أن السوق تلعب الدور الأساسى فى اتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وغيرها. ويقتضى القيام بالتخطيط التآشيرى إجراء الإسقاطات المستقبلية لأهم المؤشرات الاقتصادية المختلفة المتوقع أن تسود فى ضوء المؤثرات الداخلية والخارجية.

ولكى يتم ذلك يجب إعداد نماذج للاقتصاد القومى بحيث تبين تفاعل المتغيرات الاقتصادية على بعضها البعض سواء أكانت هذه نماذج مدخلات ومخرجات أو أمثلية (برمجة خطية وغير خطية) أو نماذج محاكاة للاقتصاد القومى ككل .

كما ينبغي إجراء دراسات قطاعية (زراعة، صناعة، سياحة، خدمات أخرى) تدرس ميكل هذه القطاعات ومدى توافر المزايا النسبية فى كل منها وقدرته على التنافس فى الأسواق العالمية وإشباع حاجات الطلب المحلى بأكبر قدر ممكن من الكفاءة .

وكذلك تجب دراسة سلوك الأفراد والشركات ومدى استجابتهم للمؤشرات المختلفة (الضرائب ومعدلاتها، والإعانات النقدية، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف .. إلخ) .

ومضمون التخطيط التائشبرى هذا وما يشتمل عليه من أنشطة يستلزم أن يكون الجهاز القائم بعملية التخطيط على درجة عالية من الكفاءة ولديه خبرات تؤهله للقيام بها . كما يتطلب أن تتوافر لديه المعلومات والبيانات بأسرع وقت ممكن وأن تكون على درجة عالية من الثقة بحيث يمكن الاعتماد عليها . كما ينبغي إتاحة الإمكانيات البشرية والمادية بما فى ذلك أجهزة الحاسبات الإلكترونية التى تمكنه من أداء المهام التى يجب أن يضطلع بها على خير وجه .

وكذلك يحتاج نجاح التخطيط التائشبرى إلى مرونة فى الجهاز الحكومى والسياسات الحكومية، وقدرته على تغيير مستوى الأدوات الرئيسية (معدلات الضرائب، ومعدلات الرسوم الجمركية، وتقديم الإعانات النقدية .. إلخ) فى أقصر وقت ممكن بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب فى التوقيتات الملائمة . وهذا قد يستدعى إعادة النظر فى الترتيبات المؤسسية السائدة وآلية إصدار القوانين واللوائح مع التأكد من حسن استخدامها .

وعلى ذلك يمكن تعريف التخطيط التأشيرى على أنه وضع خطة اقتصادية تبين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى تحقيق الأهداف الاجتماعية التى يصبو المجتمع لتحقيقها بالاعتماد بصورة أكبر على القطاع الخاص مع إبراز الأنشطة التى تحبذ النمو الاقتصادى وأدوات السياسة الاقتصادية التى سوف تستخدم وكذلك الحوافز التى تقدم للأنشطة المرغوب فيها والروادع التى سوف تفرض على الأنشطة غير المرغوب فيها اجتماعيا .

٢ - كيفية إعداد الخطة التأشيرية :

من الممكن اتباع أساليب عديدة لتحضير الخطة التأشيرية . وتختلف هذه الأساليب من دولة إلى أخرى وكذلك من خطة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة . وتشترك جميع هذه الخطط فى جانب رئيسى هو ضرورة إجراء تنبؤ بالأحوال الاقتصادية . وقد تقدمت أساليب التنبؤ الاقتصادى تقدما كبيرا مما يسهل استخدام التخطيط التأشيرى^(٢) . والخطوات التى تبين طريقة إعداد الخطة التأشيرية يمكن تلخيصها فيما يلى :

الخطوة الأولى : تحديد معدل النمو المرغوب فيه

والخطوة الأولى فى إعداد الخطة هى تحديد معدلات النمو الاقتصادى التى ترغب الدولة فى تحقيقها . وعادة ما تحدد حدين لمعدلات النمو أحدهما مرتفع والآخر أقل منه . ويحكم الاختيار باعتبارين أساسيين هما :

أ - معدل نمو السكان :

فمن المعروف أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى يتحسن إذا زاد معدل نمو الناتج المحلى على معدل نمو السكان . وحيث أن

التنمية تستهدف رفع مستوى المعيشة فإن هذا الاعتبار يقضى باختيار معدل نمو يفوق معدل نمو السكان .

ب- الاختيار بين افتراضات النمو المختلفة :

والتي يؤثر فيها اعتبارات عدة من بينها معدلات النمو التي حققها الاقتصاد في السابق ، ومعدلات النمو التي تحققها الدول التي تكون في ظروف مشابهة للدولة التي تصوغ الخطة . وذلك في حالة ما إذا تعذر الحصول على بيانات تفصيلية للدولة ذاتها ، والموارد المتاحة أو المحتمل توافرها خلال فترة الخطة .

كما يؤثر في هذا الاختيار مستوى الحاجات الخاصة والعامة التي يراد إشباعها وهو ما يشكل الخطوة الثانية :

الخطوة الثانية : تحديد الحاجات

والخطوة الثانية هي تحديد حاجات المجتمع خلال فترة الخطة ، وهذه الحاجات هي أساسا الاستهلاك الخاص والاستهلاك الجماعي والاستثمار^(٣) .

والاستهلاك الخاص في المجتمع يتوقف على هيكل السكان وحجمهم وعلى هيكل الدخل التي يحصلون عليها أي نمط توزيع الدخل ومصادره . هذه العناصر الأخيرة تؤثر في الميل الحدى للاستهلاك . أما الحاجات الجماعية فهي تمثل الاستهلاك العام والذي يمثل الإنفاق الجارى بالموازنة العامة للدولة وكذلك الإنفاق الاستثمارى العام .

الخطوة الثالثة : توصيف علاقات الإنتاج

إن تحقيق أهداف التنمية يتطلب دراسة وتوصيف علاقات الإنتاج حتى يمكن تقدير عدة متغيرات منها : مقدار مدخلات الإنتاج اللازمة لتحقيق الإنتاج الذى يتسق مع الأهداف المراد تحقيقها والواردات اللازم

استيرادها وحالة ميزان المدفوعات وغيرها. ويتطلب توصيف علاقات الإنتاج إجراء ما يلي :

أ - بناء جداول المدخلات والمخرجات التى تظهر دوال إنتاج السلع والقطاعات المختلفة فى ظل الفن الإنتاجى المعروف. ونحن لدينا فى مصر هذه الجداول لعدد من السنوات وعلى مستويات تجميع مختلفة.

ب - تقدير احتياجات أنشطة القطاعات المختلفة وبحسب الأقاليم المتنوعة من العمالة وذلك لتقدير حجم العمالة التى سيتم استخدامها.

ج - يتم تقدير حجم قطاع التجارة الخارجية المرتبطة بالأهداف المختلفة أى تقدر كلا من الصادرات والواردات.

د - يحسب حجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطة وذلك على أسس تختلف من قطاع لآخر.

١ - بالنسبة للإسكان والتعليم والصحة وغيرها من مكونات البنية الأساسية الاجتماعية فيتم حساب الاستثمار على أساس إشباع الحاجات الأساسية منها.

٢ - بالنسبة للصناعة وغيرها من الأنشطة فيقدر الاستثمار على ضوء مستوى الإنتاج المطلوب والمعاملات الحدية لرأس المال السائدة فى كل نشاط.

الخطوة الرابعة : الدراسات القطاعية التفصيلية

فى ظل الخطوات السابقة يتم تقدير المتغيرات التجميعية للاقتصاد القومى. ويجرى بعد ذلك إعداد دراسات تفصيلية لكل قطاع لبيان أنواع المنتجات والمستلزمات اللازمة لكل منها، ونوع المشروعات اللازم إضافتها فى كل قطاع، وكذلك تفاصيل الآلات والمعدات الملائمة ونوع الفن الإنتاجى المتبع وغيرها.

الخطوة الخامسة : التوازن العام

بعد إجراء الدراسات القطاعية التفصيلية يتم التحقق من التوازن العام للاقتصاد القومى وذلك من حيث مدى كفاية الموارد للوفاء بالمتطلبات ومدى تحقيق الإنتاج للأهداف المرسومة، وكذلك تناسق القطاعات مع بعضها البعض.

٣ - وسائل تنفيذ الخطة

فى ظل وجود قطاع خاص رئيسى، يثور التساؤل كيف سيتم تنفيذ الخطة التأشيرية؟ هنا يجب التمييز بين الشق الخاص بالحكومة وذلك الخاص بالقطاع الخاص أو بقطاع الأعمال بصورة عامة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية.

أ - بالنسبة للحكومة: فإن جزء الخطة الذى يخصها يتم تنفيذه من خلال اعتمادات الموازنة العامة للدولة شأنه شأن الحال فى ظل التخطيط الأمر.

ب - بالنسبة لقطاع الأعمال: فإن التنفيذ يتم بواسطة القطاع الخاص وتأمل الحكومة أن يتم ذلك كاستجابة للسياسات المختلفة التى تضعها وللدراسات التى تأمل أن تساعد القطاع الخاص على تنفيذ الأجزاء المخططة ومن هذه الأدوات:

١ - تقديم الحوافز المالية المختلفة للأنشطة المرغوب فى إقامتها مثل تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها، والمنح التى لا ترد، وإتاحة القروض بشروط ميسرة وغيرها.

٢ - إقلال القيود الإدارية التى قد تكون مفروضة على هذه الأنشطة إلى أدنى حد مع عدم اشتراط الحصول على التراخيص أو الموافقات إلا فى

أضيق الحدود. أما المواصفات الفنية فيتم إعلانها مع ضرورة الالتزام بها، ووضع عقوبات شديدة على المخالف.

٣ - نشر تنبؤات طويلة الأجل تتراوح بين ١٠ ، ٢٥ عاما وأخرى متوسطة الأجل تساعد على اتخاذ القرارات المختلفة.

٤ - يكون هناك تفاعل وثيق بين الحكومة وقطاع الأعمال بحيث يجرى تنفيذ العديد من المشروعات والأنشطة عن طريق الإقناع والاقتناع.

ولا يوجد ضمان أن الخطة التأشيرية سوف يتم تنفيذها على النحو الذى صيغت بها فهناك مخاطر معتادة تتعلق بما تأمل إنجازها فى المستقبل^(٤). وهذه المخاطر تكتنف أيضا الخطة الأمرة فى ظل التخطيط الاشتراكى. فكم من خطة وضعت ولكن لم يتم تنفيذها! وكم من أهداف رسمت لم ينجز سوى النذر القليل منها! وهكذا. ومن ناحية أخرى فإن هناك العديد من الخطط التأشيرية التى وضعت وتم إنجاز أهدافها بالكامل فى فترة أقصر مما كان متوقعا، وذلك كما حدث باليابان حيث نفذت الأهداف الموضوعة لفترة خمس سنوات فى فترة لا تزيد على ثلاث سنوات. وهذا التنفيذ الجيد يتوقف على عدة أمور منها:

مدى التفاعل بين الحكومة وقطاعات الأعمال المختلفة، وتوفير المناخ الملائم وازرع الثقة فى المستقبل، وحسن استخدام السياسات الاقتصادية الكلية بما يزيد من كفاءة أداء الاقتصاد القومى، وفعالية الحوافز المقدمة. أما بالنسبة للظروف الخارجية والمخاطر المعتادة، وعدم التيقن الذى قد يؤثر على مسار المتغيرات الاقتصادية فهذه لا يمكن التحكم فيها وتعتبر قاسما مشتركا بالنسبة لمختلف أنواع التخطيط. وباختصار فإن الخطة التأشيرية لها من مقومات التنفيذ ما يجعلها عملية وليست مجرد آمال أو ضربا من ضروب الخيال.

ثالثا : اعتبارات أساسية فى إعداد الخطة

١ - الخطة والتخطيط طويل الأجل

لقد تم وضع الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ فى إطار تصور طويل الأجل يرمى إلى مضاعفة الدخل القومى مرة كل عقد من الزمان . صحيح أنه لم يتم صياغة الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ نتيجة للظروف التى تعرض لها الاقتصاد المصرى وخاصة حرب اليمن وهزيمة ١٩٦٧ . بل وتم صياغة خطط سنوية كثيرا ما كانت توضع فى تاريخ بعدى وليس قبلها للسنة المعنية وذلك استكمالا للشكل لا أكثر .

وكذلك مضت عدة سنوات لم يصدر عنها خطة . غير أنه بالرغم من انتظام عملية إصدار الخطط منذ عام ١٩٨٣/٨٢ ، إلا أن هذه الخطط قد وضعت بانعزال عن التصور طويل الأجل للمشكلات التى سوف يواجهها الاقتصاد القومى ، والصورة المستقبلية التى نود أن يكون المجتمع عليها سواء من ناحية التوطن الإقليمى أو الأنشطة الملائمة محليا وإقليميا ودوليا ، والمصادر النسبية التى يتولد منها الدخل والنواتج .

ولذا فإن التخطيط التأشيرى الذى يجب أن نسير عليه فى الفترة المستقبلية لا يجب أن يقتصر على وضع خطط خمسية ، ولكن يجب أن تكون كل خطة عبارة عن حلقة من الحلقات المتصلة التى يؤمل معها فى الأجل الطويل تحقيق الأهداف المرسومة ، لنحو ٢٥ سنة قادمة (*) . وأهم المتغيرات التى يجب التنبؤ بمستقبلها طويل الأجل ، والتى تحدد الاتجاهات الرئيسية للخطط الاقتصادية القادمة هى :

أ - تغيرات حجم السكان وتوقعات حجمهم ، وفى هذا الصدد من المتوقع أن يبلغ عدد سكان مصر سنة ٢٠٠٠ نحو ٧٠ مليون نسمة . وإذا استمر معدل نمو السكان على الوتيرة الحالية مع عدم حدوث أية تغيرات جذرية فى مصر فإن حجم السكان المتوقع فى عام ٢٠٢٥ سيكون نحو ١٤٠

مليون نسمة . وهذا الحجم من السكان يدق ناقوس تحذير ويشير مسألتين
فى غاية الأهمية أمام المخطط مما :

الأولى : ما هى السياسات والإجراءات والحوافز والروادع التى يمكن أن
تقلل معدل نمو السكان بحيث يتلاءم عددهم المستقبلى مع الموارد
الاقتصادية المتاحة بمصر خلال هذه الفترة ، مع تحقيق طفرات فى
مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة التى سوف تتوافر للأجيال
القادمة^(١) .

الثانية : والمسألة الثانية تتعلق بالسياسات والإجراءات المناسبة
والحوافز والروادع التى تمكن من استيعاب العدد المقدر بأكبر كفاءة
اقتصادية ممكنة ، وذلك فى ضوء متطلبات اجتماعية رئيسية تفرض
كقيود على التخصيص المقترح للموارد . ومن هذه القيود :

أ - الحفاظ على الأراضى الزراعية القائمة وخاصة ذات الإنتاجية العالية .

ب - إضافة موارد اقتصادية جديدة (زراعية ، وصناعية ، وسياحية ،
وخدمية) إلى دائرة الاستغلال الكفء وإقلال إقامة المجتمعات التى
تكون عالية على المجتمعات القائمة فعلا .

ج - تجنب الاكتظاظ السكانى ، وتضخم المدن تضخما كبيرا مع ما
يترتب على ذلك من تدهور فى نوعية الحياة وارتفاع معدلات تلوث
البيئة وغيرها من المشاكل التى ترتبط بالمدن الحضرية الكبيرة .

د - حجم الموارد الطبيعية المتاحة وخاصة الموارد المائية التى تعتبر
من أندر الموارد فى مصر خاصة فى ضوء التطور الاقتصادى المتوقع
حدوثه مستقبلا فى دول حوض نهر النيل . ولا يخفى أن مشكلة المياه
سوف تعتبر من أعقد المشكلات بالنسبة للشرق الأوسط بأكمله فى
المستقبل القريب .

لذلك يجب أن نعمل من الآن على حسن استخدام المياه بما يكفل توافرها لجميع الأغراض (زراعة، وصناعة، وطاقة، واستهلاك منزلى) للجيل الحاضر وللأجيال القادمة.

هـ - يجب على المدى الطويل دراسة المزايا النسبية للاقتصاد المصرى فى إطار التطورات المتوقعة فى الاقتصاد الدولى وذلك بغرض الاستفادة منها فى إقامة أنشطة تنافسية. ويجدر أن نتذكر أن دول جنوب شرق آسيا التى حققت معدلات نمو سريعة وتغيرات جذرية فى اقتصادها قام على استغلال مزاياها النسبية مما أدى إلى نمو فلكى فى صادراتها مع ارتفاع إنتاجية مواردها.

و - إن أحد محددات نمو المجتمعات المختلفة هو مدى استفادتها من التطور التكنولوجى واتباع الأساليب الإنتاجية التى تعطى إنتاجا وفيرا بأقل تكلفة ممكنة. لذلك يجب فى الأجل الطويل بناء القدرات الذاتية لمصر. وهذا يتطلب متابعة التطورات التكنولوجية والإسهام بطريقة نشطة فى إدخال التكنولوجيا الحديثة فى مختلف قطاعات الإنتاج.

٢ - البيئة الاقتصادية المتوقعة خلال السنوات الخمس القادمة

من المتوقع أن تتميز البيئة الاقتصادية فى مصر خلال السنوات الخمس القادمة بعدة معطيات بعضها شبه محدد والآخر احتمالى^(٧). وأهم عناصر هذه البيئة ما يلى:

أ - الالتزامات قبل المؤسسات الدولية

من المعلوم أن مصر قد وقعت مع صندوق النقد الدولى اتفاقا للنوايا بشأن إصلاح الاقتصاد القومى. ويقوم هذا البرنامج على فلسفة اقتصادية محددة وتوقيتات زمنية مقدرة. والمكونات الرئيسية لهذا البرنامج هى:

١ - تحرير الأسعار وتركها بصورة عامة لتفاعل قوى العرض والطلب.

٢ - خفض عجز الموازنة العامة للدولة تدريجياً من مستواه الحالي الذي تبلغ نسبته حوالى ١٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى لكى يصل إلى نحو ٥٪ فى عام ١٩٩٦/١٩٩٥ . ومن المسلم به أن النجاح فى تحقيق ذلك يتوقف على المتغيرات الثلاثة الداخلة فى هذه النسبة وهى: النفقات العامة والإيرادات العامة والناتج المحلى الإجمالى . وأياً كانت التطورات التى سوف تتخذ سبيلها إلى الواقع خلال هذه السنوات فإن أحد المتطلبات الواجب الالتزام بها هى عدم نمو النفقات العامة بمعدلات كبيرة . ومن ثم يمكننا التوقع -بدرجة كبيرة من الثقة -أن قدرة الدولة على زيادة الاستثمارات العامة تعتبر محدودة إلى حد كبير.

٣ - الالتزام ببرنامج خاصصة نشط بدأ فعلاً بعدم تنفيذ مشروعات جديدة يبدى القطاع الخاص استعداداً وقدرة على تنفيذها، وبيع كثير من المشروعات المملوكة لوحدات الحكم المحلى، وكذلك بيع بعض الشركات (وخاصة فى قطاع السياحة) التى تملكها الدولة إلى القطاع الخاص المحلى أو العربى . ثم يجب أن يمتد إلى بيع مساهمة القطاع العام فى الشركات المشتركة المدرج أسهمها فى بورصة الأوراق المالية، وتمويل التوسعات عن طريق القطاع الخاص إلى غير ذلك من الإجراءات . ويترتب على ذلك - عبر السنوات القليلة القادمة - أن حجم القطاع العام كنسبة من إجمالى المنشآت فى مختلف الأنشطة الاقتصادية سوف يتقلص.

ب - سوف تعمل الحكومة على أتاحة المناخ الملائم لمزيد من نشاط القطاع الخاص كى يتزايد إسهامه فى الاقتصاد القومى بما يعوض النقص المتوقع فى النشاط الاقتصادى للحكومة والقطاع العام^(٨). وهذا يتطلب العديد من الإجراءات من بينها القضاء على البيروقراطية، وإلغاء المتطلبات الإدارية غير الضرورية من تراخيص وتصاريح وموافقات،

وإشراك القطاع الخاص فى عملية إتخاذ القرارات من خلال القنوات الرسمية وغيرها .

ج - الاعتماد بطريقة متزايدة على قوى السوق والمغفريات الاقتصادية الرئيسية بدلا من إدارة الاقتصاد القومى عن طريق الأوامر الإدارية المباشرة وفرض حصص توريد أو تحديد الأسعار إداريا ... إلخ .

د - فى المجال الدولى يتوقع أن تتزايد حدة المنافسة مع الدول الصناعية والمصنعة حديثا فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى ما يستجد من دول تحقق انطلاقا جديدا فى عمليات التصدير^(٩) . (أمثال أندونيسيا وتايلاند) . كما أن أحد المصادر التى يمكن أن تغذى هذا الاتجاه تتمثل فى الضغوط الدولية لاتباع مزيد من التحرر فى مجال التجارة الدولية سواء فى السلع أو الخدمات (النقل والبنوك والاستثمار والملكية الفكرية ... إلخ) وذلك فى إطار منظمة الجات فى جولة المفاوضات الجارية والمعروفة باسم جولة أوروجواى^(١٠) .

هـ - عدم التأثير على مجالات الإنتاج العام بالقرارات الإدارية المباشرة . فمن المتفق عليه إدارة الجزء القائم من شركات القطاع العام عن طريق الشركات القابضة وعلى أسس إدارة قطاع الأعمال فيما يتعلق بالتوسعات وتمويلها والتسعير والتوظيف وغيرها من سياسات الإدارة . وعلاوة على ذلك من المتوقع أن يتقلص دور الوزارات فى التأثير على الشركات المملوكة للقطاع العام خاصة مع احتمال اشتراك القطاع الخاص فى رأس مال هذه الشركات من أجل تمويل التوسعات والتجديدات وغيرها .

٣ - دور الحكومة

والسؤال الذى قد يثور فى هذا الصدد يتعلق بدور الحكومة فى ظل التخطيط التأشيرى . هل سيكون دورها هامشيا أم رئيسيا ؟ لاشك أن دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى المباشر - أى أن تقوم بنفسها بعمليات الإنتاج - سوف يكون أقل من نظيره فى الاقتصاد الأمر .

غير أن هذا لايعنى انحسار دور الحكومة. وأهم أدوار الحكومة فى ظل هذا النوع من التخطيط هى :

أ - الإشراف والرقابة والتوجيه للاقتصاد القومى ككل بواسطة السياسات الاقتصادية المختلفة مثل السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارة الدولية. وأهم الأدوات التى تستخدم لذلك الموازنة العامة للدولة بشقيها من إيرادات (وعلى رأسها الضرائب ومعدلاتها) والنفقات، وأسعار الفائدة، وسعر الخصم. وعلى المستوى القطاعى والمشروع تراقب المواصفات الفنية، والاشتراطات الصحية، والتزام المشروعات المختلفة بالحفاظ على البيئة وعدم تلويث الجو والأنهار وعدم إحداث الضوضاء، ذلك أن عدد التصاريح والموافقات والتراخيص سوف يتقلص كثيرا بنشر هذه المواصفات وعلى المشروعات الالتزام بها. وهذا يقتضى أن تقوم الحكومة بمراقبة الالتزام بها.

ب - سوف تقوم الحكومة بمعناها العام بتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالبنية الأساسية والتى يكون لها عائد اجتماعى كبير. وهذه المشروعات لا يقدم عليها القطاع الخاص بدرجة كافية إما لانخفاض عائدها أو لكبر حجم الاستثمارات المطلوبة لتنفيذها بالمقارنة لإمكاناته. ومن أمثلة هذه الأنشطة الإسكان الشعبى والصحة وجانب كبير من المنشآت التعليمية.

ج - للحكومة - وخاصة فى ظل الأحوال السائدة فى مصر - دور كبير فى التجمعات الجديدة يتركز أساسا فى التصميم وإقامة البنية الأساسية مع تمكين القطاعات المختلفة من تنفيذ وإقامة المنشآت الأخرى الإنتاجية والخدمية. ومن طبيعة الأمور عند إقامة المجتمعات الجديدة أن تكون هناك طاقات غير مستغلة. وتتمثل هذه الطاقات فى وحدات سكنية، وطرق واسعة عليها حركة خفيفة بالمقارنة لتصميمها، ومحال تجارية خالية، وأراض فضاء تنتظر البناء. وقد حدث هذا فى المجتمعات الجديدة فى جميع دول العالم، مثل برازيليا، وإسلام أباد،

الباكستان . ولكن يجب أن تكون فترة بقاء هذه الطاقات بدون استغلال فترة معقولة، وألا تجمد استثمارها بدون عائد لمدة طويلة. ويلاحظ أن الطاقات غير المستغلة في بعض المجتمعات الجديدة في مصر كبيرة نسبيا، وما زالت غير مستغلة لفترة طويلة نسبيا (ولعل أبرز الأمثلة على ذلك مدينة السادات، ٦ أكتوبر). وربما كانت الأسباب الرئيسية المفسرة لذلك هي:

١ - عدم حصول بعض الشركات على مساكن للعاملين بها بالإيجار، مما تسبب في عدم نمو سكان هذه المجتمعات بدرجة تسمح بإقامة الأنشطة الأخرى المرتبطة بالمعيشة من مسكن وملبس وخدمات أخرى ويتم نقل العمالة يوميا من المجتمعات القديمة وإليها.

٢ - التوسع في إقامة وحدات سكنية من نوع خاص لا يوجد طلب كاف عليها.

٣ - حصول بعض الأفراد على مساكن لغير أغراض استخدامها الفوري. ومن ذلك إما لاستعمال أبنائهم بعد عدد طويل من السنوات أو للمضاربة على ارتفاع قيمتها وتكون بمثابة مخزن للقيمة في هذه الحالة. وعلى ذلك فإن تركيز الحكومة على إقامة البنية الأساسية وترك الأنشطة الأخرى لكي يقوم بها القطاع الخاص من العائلات والشركات يسهم في الإسراع بتعمير هذه المجتمعات. كما أنه يمكن الحكومة من إضافة عدد أكبر من هذه المجتمعات ويزيد من نسبة مساحة البلاد الداخلة في دائرة الاستغلال الاقتصادي.

د - ونظرا لعدم اكتمال السوق بسبب الأسباب الخارجية ووجود بعض العناصر الاحتكارية فمن المسلم به نظريا ضرورة تدخل الحكومة بطريقة مباشرة في عمل نظام السوق حتى تستطيع تصحيح هذه الأوضاع وبلوغ توازن أفضل عما ينتج من تفاعل قوى السوق وحدها.

٤ - السكان والتوطن الإقليمي

إن السكان والتوطن الإقليمي متغيران يحتاجان إلى عناية خاصة عند الحديث عن تخطيط الاقتصاد المصرى. ذلك أن حجم السكان ومعدل نموهم المرتفع يضع عبئا متزايدا على الموارد المحلية. أما التوطن الإقليمي فبالنظر إلى أن المساحة المستفلة من مصر هي فى حدود ٤٪ من إجمالها يصبح إضافة موارد جديدة وزيادة هذه النسبة من الاعتبارات الحيوية جدا فى التخطيط لمستقبل مصر. واستيعاب العدد المقدّر للسكان بكفاءة تقتضى إتخاذ عدة سياسات وإجراءات أهمها:

أ - اتباع سياسة سكانية تقوم على منح حوافز للأسر التى لا يتجاوز عدد الأولاد بها عن طفلين اثنين، وفرض الروادع الاقتصادية (ضرائب، وأسعار حقيقية.. وغيرها) على الأسر التى تتجاوز هذا الحد. وذلك بفرض إتاحة فرصة زمنية لاستيعاب السكان عن طريق إقلال معدل زيادتهم.

ب - تركيز استثمارات البنية الأساسية فى الفترة المقبلة فى مناطق مثل البحر الأحمر وسيناء والوادي الجديد والساحل الشمالى وما شابهها بحيث تمتص هذه المناطق الجديدة الزيادة المستقبلية من السكان بل وتساعد على تخفيف حدة التكدس السكانى الحالى الموجود فى الوادي.

ج - إقامة عاصمة جديدة لمصر. لقد طرح هذا الموضوع أكثر من مرة ولكن لم تتم فيه خطوات جادة^(١١).

وترجع أهميته إلى أنه تاريخيا حيث توجد العاصمة يزداد النشاط الاقتصادى ويتكاثر التواجد السكانى. ومحور التوطن الإقليمي يجب أن يكون هو المحور الرئيسى للتخطيط المستقبلى وأساس التنمية الاقتصادية فى مصر. ويتوقف النجاح فى هذا المضمار على حسن اختيار الموقع الجديد للعاصمة. وأهم الخصائص التى يجب أن يتميز بها هذا الموقع هي:

١ - أن يكون له قاعدة اقتصادية مستقلة يقوم عليها ولا يكون عالة على الأقاليم القائمة .

٢ - أن يبتعد عن القاهرة بمسافة كافية بحيث تتعذر الإقامة المعتادة فى القاهرة مع الانتقال إليها يوميا . ولنقل أن هذه المسافة يجب ألا تقل عن ٣٥٠ كيلومترا مثلا .

٣ - أن يساعد هذا الموقع على إدخال موارد جديدة فى دائرة الاستغلال الاقتصادى بحيث تزيد نسبة رقعة البلاد المتوطن فيها عن النسبة الحالية .

٤ - أن يؤدى هذا الموقع إلى المحافظة على الأراضى الزراعية القديمة والجديدة ولا يؤدى إلى تسارع الزحف السكانى عليها . ومن المسلم به أن هناك زحفا طبيعيا من الزيادة السكانية على الأراضى الزراعية .

ولكن حسن اختيار أماكن توطین المشروعات من الممكن أن يؤدى إلى إقلال هذا التآكل من ناحية كما أنه يمكن أن يضيف موارد جديدة أكبر من ناحية أخرى^(١٢) .

ويعتقد أن الاستثمارات التى يمكن أن تخصص لبناء البنية الأساسية للعاصمة الجديدة لها جدوى أكبر ومنافع أعظم مما لو خصصت لأغراض تحسين الأحوال المعيشية لمدينة القاهرة الكبرى . وغنى عن القول أنه إذا تم بناء عاصمة جديدة بالخصائص السابق ذكرها فإن هذا لن يؤدى إلى إقلال أهمية القاهرة كمركز حضارى وسياحى ومالى وتجارى . بل إنه سوف يجعلها أكثر قدرة وأعلى كفاءة على تلبية الدور الذى تقوم به حاليا .

ولكى يمكن تنفيذ هذا التوطن الإقليمى بكفاءة وإعادة رسم خريطة التوزيعات السكانية فى مصر لابد من تقديم الحوافز التى تجذب هذه الأعداد إلى المناطق الجديدة بأسرع وقت ممكن . ويحتاج هذا

الأمر إلى إجراء دراسة تفصيلية عن عناصر الجذب الفعالة إلى هذه المناطق. ونرى أن الذى حفز أعدادا كبيرة من المصريين على الانتقال إلى المناطق النائية من البلاد العربية فى السعودية والعراق بل واليمن لقادر على توجيههم من باب أولى إلى المناطق الجديدة بمصر.

رابعا: التخطيط القطاعى

كما سبق ذكره - ففى التخطيط التأشيرى يجب إجراء دراسات تفصيلية عن القطاعات الاقتصادية المختلفة وإعداد خطط وبرامج تفصيلية لها.

ونشير هنا إلى بعض التوجهات الرئيسية فى مجالات الزراعة والتعليم والصناعة والسياحة والتطوير التكنولوجى.

١ - قطاع الزراعة

يحتاج قطاع الزراعة فى الفترة المقبلة إلى عناية خاصة بحيث يزيد إسهامه فى التنمية الاقتصادية وتحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائى. وأهم الجوانب التى يعنى بها جهاز التخطيط فى ظل التخطيط التأشيرى هو ما يلى:

أ - إعطاء عناية كبيرة للإرشاد الزراعى من أجل رفع إنتاجية الفدان من مختلف المحاصيل الزراعية.

ب - اقتراح الترتيبات المختلفة التى توجه إلى اتباع أساليب الري الحديثة التى تقتصد فى استخدام المياه. وقد يلزم هذا ضرورة اللجوء إلى التجميع الزراعى للملكيات المفتتة والتى تحول - بوضعها الحالى - دون تطبيق نظم الري هذه. ومن ضمن هذه الترتيبات دراسة كيفية تحديد ثمن للمياه يفيد منه من يحسن استخدام المياه دون التأثير سلبا على إنتاجية الفدان.

ج - على الدولة أن تقوم بتنفيذ مشروعات الصرف وغيره من المشروعات التى تحافظ على جودة الأراضي الزراعية مع الاهتمام بدراسة أفضل الطرق لاسترداد قيمة هذه الاستثمارات من المستفيدين من تنفيذها حتى تتمكن من تمويل مشروعات أخرى دون التأثير سلبا على أوضاع الموازنة العامة للدولة .

د - الاهتمام الجدى بمراكز البحوث ورفع كفاءتها وذلك من أجل استنباط السلالات الجديدة عالية الإنتاجية والوسائل المحسنة فى الزراعة التى تزيد من دخل المزارع وتقلل فى ذات الوقت من الحاجة إلى الاستيراد . وكذلك تعمل على الاستفادة من التطورات العلمية وتطبيقاتها فى مجال الزراعة ومنها على سبيل المثال الهندسة الوراثية وغيرها .

هـ - منع تبوير الأرض الزراعية أو تجريفها بكافة السبل الممكنة .

٢ - قطاع الصناعة

بالنظر إلى محدودية قطاع الزراعة وإمكانية توسعة بالقدر الذى يسمح باستيعاب الأعداد المتزايدة التى تدخل سوق العمل بالإضافة إلى كونه قطاعا طاردا فى ضوء الميكنة وغيرها . يصبح قطاع الصناعة - وقطاع الخدمات الإنتاجية - أحد القطاعات الأساسية التى يجب أن تضطلع بهذه المهمة بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الأخرى للتنمية^(١٣) . وأهم العناصر التى يجب أن تقوم بها الدولة فى ظل التخطيط الجديد هى :

أ - إجراء دراسات تفصيلية عن المزايا النسبية للصناعات المختلفة بحيث تظهر تلك الأنشطة التى تتمتع بميزة نسبية أكبر ومن ثم يكون لها فرص أفضل فى التنافس فى ضوء الاتجاه نحو التحرر الاقتصادى على المستوى العالمى . ويعتبر هذا الجانب من أهم الجوانب التى توفر إمكانية الازدهار والتوسع للصناعة المصرية^(١٤) .

ب - الاهتمام بمتابعة التجديد والابتكار مع نشر هذه المعلومات لكي تفيد منها الوحدات الصناعية بغض النظر عن نوع الملكية (عامة - خاصة أو مشتركة) .

ج - دراسة أحوال شركات القطاع العام وتحديد تلك التى يتم تخصيصتها مع وضع البرنامج الزمنى لذلك وأفضل أساليب الخاصصة .

د - العناية عناية فائقة بالبحوث والتطوير مع ربط مراكزها بالوحدات الصناعية المختلفة بحيث تجد النتائج التى يتم التوصل إليها طريقها إلى التطبيق فى أقصر وقت ممكن .

٣ - قطاع السياحة

إن النشاط الاقتصادى فى هذا المجال يجب أن يضطلع به القطاع الخاص وذلك بحسب طبيعته وما أظهرته التجربة المصرية خلال السنوات الطويلة الماضية . ونظرا لأهمية هذا القطاع فى الإسهام فى تنمية الاقتصاد المصرى وعلى وجه الخصوص بالنسبة لتوفير فرص عمل كثيرة ، وزيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية ، وإعادة توزيع خريطة التركيز السكانى ، نظرا لهذه الأهمية فإن دور الدولة يكون ضروريا فى إعطاء دفعة قوية له . وفى ظل التخطيط التاشيرى نرى ضرورة تركيز دور الدولة فى التالى .

أ - التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة للحفاظ على الموارد السياحية - سواء أكانت تاريخية أو ترفيهية أو دينية - وعدم تعرضها للتلوث أو التدهور .

ب - تحديد أفضل الأماكن السياحية الجديدة مع توفير البنية الأساسية والتخطيط الهيكلى لهذه المناطق مع ترك تنفيذ بقية الأنشطة للقطاع الخاص . وهذا يتطلب أن يكون هناك جهاز قوى لمساعدة نمو هذه المناطق وتيسير العقبات الإدارية مع الإشراف فى ذات الوقت

على الالتزام بالموصفات الفنية والمعمارية والصحية وغيرها المعلنة مسبقا.

ج - الاهتمام بالترويج السياحي الخارجى على المستوى الدولى وإبراز عناية الدولة لهذا القطاع وذلك بالاشتراك مع المشروعات العاملة فى هذا النشاط.

٤ - قطاع التعليم

يعتبر التعليم من المقومات الأساسية للمجتمع. وهو من المحددات الرئيسية لتقدم ونمو الاقتصادات المختلفة. وينطبق هذا بدرجة أكبر على مصر نظرا لأن ثروتها الأساسية هى القوة البشرية. ويقترح أن يتشكل دور الدولة بحيث يعمل على تحقيق ما يلى :

أ - التأكد من استيعاب جميع الأطفال الذين هم فى سن التعليم الأساسى وما يرتبط بذلك من بناء المدارس والفصول اللازمة مع محاولة منع التسرب قبل إتمام هذه المرحلة.

ب - محو أمية الأفراد البالغين بكافة السبل بما فى ذلك جعل محو الأمية شرطا ضروريا للحصول على الوظائف أو الترقى فيها.

ج - توجيه الطلاب بعد مرحلة التعليم الأساسى إلى فروع التعليم والتدريب الذى يتوافق مع احتياجات المجتمع أساسا إلى جانب استعداد الطلاب ومواهبهم والذى يحقق هذا هو برامج تفصيلية من مكوناتها.

(١) الاهتمام بالتعليم الفنى التطبيقى حتى تتوافر طبقة من الفنيين المدربين تدريباً عالياً هم من العمدة الأساسية للتنمية المتسارعة.

(٢) العمل على ألا يصل إلى التعليم الثانوى العام إلا العدد المطلوب للجامعات مع إضافة نسبة صغيرة للاحتياجات من الكتائبيين وأولئك

الذين يحتمل عدم توفيقهم فى الدراسة أو تركها لسبب أو لآخر.

(٣) تحديد عدد المقبولين بالجامعات بحيث يتسق مع الأعداد اللازمة فعلا لتطوير المجتمع. فمن الواجب أن يكون التعليم الجامعى ليس بفرض تحقيق مكانة اجتماعية أو مجرد الحصول على شهادات علمية. ولكنه يهدف فى المقام الأول إلى تأهيل من لديه القدرة الذهنية لإجراء البحوث وإدخال التحديث والتطوير فى المجتمع. وهذا الإجراء ضرورى كى تتوازن إمكانات الجامعة مع الأعداد المقبولة بها بحيث يرتفع مستوى الخريجين إلى القدر الذى يتكافأ مع متطلبات العصر وإيقاع التقدم التكنولوجى السريع.

٥ - التطوير التكنولوجى

إن التطوير التكنولوجى هو سبيل أساسى لرفع الإنتاجية وأحد المتطلبات الرئيسية للتنافس بكفاءة فى الأسواق العالمية. ومن ثم يجب أن تبنى الدولة قدراتها الذاتية فى مجال التطوير التكنولوجى المتسارع. إن الدول التى تقدمت بسرعة تنفق نحو ٥ ٪ من دخلها القومى على البحوث والتطوير. وفى ظل تزايد دور القطاع الخاص سوف تقوم بعض الشركات بالاستثمار فى هذا النشاط.

غير أن للدولة دورا رئيسيا فى استحداث التطوير والتقدم التكنولوجى فى المجتمع. ومن ثم يجب أن تهتم الخطة بالإنفاق على مراكز البحوث واستحداث المراكز الجديدة اللازمة بحيث تتحقق ثورة كبيرة فى مجالات الإنتاج المختلفة زراعية وصناعية وغيرها.

وإذا ما تم تخصيص نسبة أكبر من الإنفاق على بحوث التطوير والتحديث فيجب التحقق من فعالية هذا الإنفاق وجدواه فى تحقيق النتائج المرجوة وعدم إنفاقه على الأجور والمكافآت والمرتبات بدون فعالية تذكر. كما أن طبيعة النشاط تتداخل بين التخصصات المختلفة والعلوم المتنوعة، ولذلك يجب أن يتسم العمل فى مجال البحوث

والتطوير بروح الفريق والتنسيق الفعال بين المجالات المختلفة .

خامسا : جوانب تنظيمية ومؤسسية

إن الأسلوب الجديد يتطلب بالضرورة ترتيبات تنظيمية ومؤسسية مختلفة عن تلك القائمة فى ظل التخطيط المركزى الأمر^(١٠) . ونشير هنا إلى بعض الجوانب التنظيمية والمؤسسية التى نراها مركزية فى ظل منهج التخطيط فى إطار التحرير الاقتصادى المطبق حاليا فى مصر .

١ - مرحلة انتقالية

كما هو معروف تنتهى الخطة الجارية بنهاية السنة المالية الجارية . وهناك اتفاق بين مصر والمؤسسات الدولية من أجل تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادى .

وفى إطار هذا الاتفاق يتوقع أن تتخذ سياسات وإجراءات تؤدى إلى الإسقاطات المبينة بالجدول رقم ١ :

لذلك يقترح ألا تعد خطة عن هذه السنوات ويجرى الاستعداد والتجهيز للتخطيط التأشيرى على أن تصدر الخطة بالنهج الجديد للسنوات ١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠١/٢٠٠٠ أو للسنوات ١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٠/٩٩ .

٢ - أن وزارة التخطيط بوضعها الحالى لا تصلح للقيام بمهمة التخطيط . لذلك يجب تكوين جهاز تخطيط جديد مع إلغاء وزارة التخطيط . وأهم الخصائص التى يجب أن يتصف بها جهاز التخطيط الجديد هى :

أ - أن تكون تبعيته لرئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء وليس وزارة كما هو الوضع حاليا .

جدول رقم (١)
إستقطات أهم التغيرات الاقتصادية
(نسب مئوية)

إستقطات						فعلى معدل ٩٠/٨٩	البيان
٩٦/٩٥	/٩٤	/٩٣	/٩٢	/٩١	/٩٠		
٣٠	٣٠	٢٥	١٧	٣٠ -	١٥ -	- ٥٠	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي
٤٨	٥٧	٩٠	١٥٨	٣١٥	١٩٥	٢١٤	التغير في أسعار المستهلكين
١٣٠	١٣٠	١٥٠	٢٠٠	٣٠٠	١٧٠	٩٥	سعر الفائدة للودائع (٣ - ٦ شهور)
٢٤٥	٢٤٦	٢٣٢	٢١٥	٢١٠	١٩٥	٢٣١	الاستثمار لإجمالي الناتج القومي
١٦٧	١٥٩	١٤٢	١١٩	٩٥	٩٢	١٥٢	الإدخار لإجمالي الناتج القومي
٣٥	٤٥	٥٥	٦٥	١٠٣	٢٠٩	١٨٤	المعز الإجمالي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

ب - أن يكون عدد العاملين به محدودا جدا مع رفع مستوى العاملين به بحيث يكونون على درجة عالية من الخبرة والتعليم قادرين على إجراء الدراسات التنبؤية والإسقاطات المستقبلية. وأن يكونوا على دراية كاملة ببناء النماذج الاقتصادية Econometric Models وأساليب البرمجة الخطية وغير الخطية والمماثلة وغيرها.

٣ - فصل جهاز التعبئة عن جهاز الإحصاء إداريا وإدماج جهاز الإحصاء فى جهاز التخطيط. إن التخطيط التآشيرى يتطلب توافر البيانات والإحصاءات من نوع خاص وفى أسرع وقت ممكن مع متابعة التغيرات التى تحدث فى المجتمع باستمرار. ومثل هذا التنظيم يزيد من فعالية التخطيط فى إداء مهامه.

٤ - فى ظل الوضع الحالى، تمول كثير من استثمارات القطاع العام عن طريق بنك الاستثمار القومى الذى يحصل على موارده الأساسية من هيئة التأمينات والمعاشات. ويشكو هذا الأخير من انخفاض معدل العائد الذى يدفعه البنك له مقابل الأموال التى يحصل عليها. ومن ناحية أخرى فإن وزراء الشؤون الاجتماعية لا ترفع مستوى المعاشات بسبب انخفاض هذا العائد. وقد أدى هذا إلى عدم قدرة كثير من أرباب المعاشات على مواجهة تكاليف المعيشة المتزايدة. وفى ظل التحرير الاقتصادى فإن مشروعات قطاع الأعمال العام سوف تحصل على الأموال اللازمة لها على أسس تجارية. لذلك ينبغى إعادة هيكلة بنك الاستثمار القومى بصفته أحد أجهزة التخطيط بحيث يصبح جهازا متخصصا فى استثمار الأموال الخاصة بهيئة التأمينات والمعاشات وغيرها من الأجهزة الحكومية التى تتطلب ذلك ويتوقف نجاحه على قدرته على استثمار الأموال داخليا وخارجيا بأكبر كفاءة ممكنة.

٥ - يحتاج التخطيط التآشيرى بدرجة أكبر إلى نظام فعال للمتابعة يعتمد فى المقام الأول على المتغيرات القائدة التى تشير إلى اتجاه مسار النشاط الاقتصادى بين الرواج والكساد، أو التضخم والركود،

بين زيادة معدل التشغيل وارتفاع معدل البطالة، وبين اتجاه ميزان المدفوعات إلى التحسن أو زيادة العجز وهكذا. إن هذه المتابعة ضرورية من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت الملائم بناء على هذه الإشارات وذلك في محاولة تجنب الاقتصاد القومى الآثار غير المرغوب فيها.

٦ - يقترح إنشاء مجلس أعلى للتخطيط يكون له أمانة فنية صغيرة الحجم. ويقوم هذا المجلس باتخاذ القرارات الأساسية للخطة التأشيرية وهى معدل النمو المراد تحقيقه والحوافز والروادع التى تحتويها الخطة بالنسبة للقطاعات والأنشطة المختلفة وغيرها من القرارات الرئيسية والحاكمة. ولذلك يقترح أن يكون رئيس هذا المجلس هو رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء حسب التبعية التى تتقرر لجهاز التخطيط. وحيث أن على القطاع الخاص مسئولية كبيرة فيجب أن يمثل تمثيلا جيدا فى هذا المجلس. ولا يجب أن يكون هناك حساسية من مثل هذا التشكيل نظرا للتفاعل والاعتماد المتبادل بين الحكومة بمعناها العام والقطاع الخاص.

الهوامش

١ يفضل البعض تسمية هذا النوع من التخطيط باسم التخطيط المرن . انظر على سبيل المثال :

Pierre Bauchet, Economic Planning: The French experience English translation, F. Braeger, N.Y., 1984

ولتخطيط وإدارة النشاط الاقتصادى فى بريطانيا انظر :

1985-1964 P. Browning, The Treasury and Economic Policy
Longman, London, 1986

٢ لبيان مدى التفصيل فى بناء النماذج التى تتنبأ بالمستقبل أرجع إلى :

M. Buridge, et al., "Oxford Economic Forecasting's system of Models, "in Economic Modelling, Vol. 8, No 3., July 1991

٣ وباستخدام لغة تحليل المدخلات والمخرجات فإن هذا يعنى تقدير مكونات الطلب النهائى التى على أساسها يقدر حجم الإنتاج الواجب بلوغه فى ظل النموذج المفتوح . انظر :

Wassily Leontief, Input-Output Economics, 2nd ed., Oxford University Press 1986

٤ لبحث مدى الدقة وإمكانية الاعتماد على النماذج المختلفة ارجع إلى :

D. Belsley and E. Kuh, eds., Model Reliability, The MIT Press 1986

٥ راجع :

S. Makridakis and S. Wheelright, The Handbook of Forecasting
John Wiley, N.Y., 1987

٦ أعلن المجلس الأعلى للسكان عن سياسته فى تنظيم الأسرة والتى تقوم على الجهود التطوعية الصرفة . ونحن لا نوافق على القسر والإجبار فى هذا المجال غير أنه يجب أن يكون هناك مكافأة لمن يحد من عدد الأطفال فى أسرته ونوع من الجزاء على من يخالف ذلك . وقد وردت آراء المجلس فى ورقتين تحت عنوان "السياسة

القومية للسكان" و "الأهداف الكمية للسياسة السكانية .

٧ انظر على سبيل المثال، د. سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق ط ١ ، ١٩٩١ ، وكذلك د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن، التطورات الدولية الجارية: فرص ومحاذير، مارس ١٩٩١ .

٨ ورد ذلك في تصريحات السيد رئيس مجلس الوزراء وبعض السادة الوزراء وانعكس ذلك على تقلص حجم الاستثمار العام .

٩ انظر على سبيل المثال :

World Bank, World Development Report 1991, The Challenge of Development, 1991

١٠ لعرض موجز لآطار التفاوض الجارى وأهدافه انظر :

U.N., Trade in Services: Sectoral Issues, N.Y., 1989

وعلى وجه الخصوص

M. Gibbs and M. Hayashi, "Sectoral issues and the Multilateral Frame work for Trade in Services: An Overview", PP. 1-48

١١ بنيت مدينة السادات على أساس أن تصبح العاصمة ولكن لم توافق الوزارات والمصالح على الانتقال إليها. كما نعتقد أنها لا تصلح كعاصمة تؤدي إلى مزيد من النمو في مصر كما أنها لا تتمتع بالخصائص التي نرى ضرورة توافرها في العاصمة المنشودة .

١٢ راجع مثلاً :

P.K. Ghosh, ed. Urban Development in the Third World
Greenwood Press 1984

١٣ يقول جمال حمدان: "... إن دور الزراعة ومكانتها في اقتصاد مصر قد أخذ يتناقص ويتطامن، وأخذت هي تتراجع بسرعة عن صدارتها الألفية" وهذا يفسح المجال للقطاعات الأخرى ومنها الصناعة لأحداث مزيد من التنمية في مصر. "شخصية مصر" الجزء الثالث عالم الكتب، ١٩٨٤ ص ٧٨ .

١٤ أجريت دراسات لتقييم الحماية الفعلية على الصناعات المختلفة

وذلك من أجل بيان الميزة النسبية لصناعاتنا المختلفة ومدى قدرتها على المنافسة فى الأسواق العالمية أو فى السوق المحلى إذا رفعت عنها الحماية ويتطلب الأمر إجراء مزيد من الدراسات، انظر على سبيل المثال:

Export Bias in the H. Kheir-el-Ein, "Evaluation of the Structure of
"Protection and Anti-1986 Customs Tariffs in Egypt

مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤١٧/٤١٨ يوليو/أكتوبر ١٩٨٩ ص ٩٦-٧٣

١٥ تظهر التجارب والدراسات أن هناك كثيرا من العقبات التى تكتنف التحول إلى اقتصادات السوق. ولمزيد من التفصيل انظر:

Hans Linnemann and Atul Sarma, "Economic Transformation in Eastern Europe: Its Genesis, Adjustment Process and Impact on Developing Countries "Development and Change, Vol. 22 No.1 January 1991, PP 69-92. M. Bleaney, The Challenge: Do Socialist Economies Work, Blackwell 1988; and A Aganbegyan Economics of Perestroika, Hutchinson, London, 1988 esp, Ch. 7

تعقيب على بحث

"التخطيط فى مصر فى ظل التحرير الاقتصادى"

أ.د. شريف لطفى

السيد الرئيس

سيداتى سادتى

لقد سعدت بقراءة الدراسة المقدمة من الأستاذ الدكتور سلطان أبو على عن "التخطيط فى مصر فى ظل التحرير الاقتصادى".

إذ تميزت الدراسة بما تعودناه منه من إيجاز فى القول مع دقة فى التعبير عن رأى. ونتيجة لهذا الإيجاز مع الدقة تمكنت الدراسة من تغطية مساحة واسعة من الموضوعات الهامة لاقتصادنا الوطنى.

وتتكون الدراسة من خمسة أقسام رئيسية هى:

المقدمة ثم تعريف مضمون التخطيط التأشيرى ثم عرض للاعتبارات الأساسية فى إعداد الخطة ثم التخطيط القطاعى، وأخيرا الجوانب التنظيمية والمؤسسية.

وفى المقدمة أوضح المؤلف أن مصر كانت تضع وتطبق حتى الآن خططا مركزية وذلك بالنسبة للفترات التى تم أصلا إعداد خطط لها. ثم أوضح أسباب ضرورة التخلي عن هذا الأسلوب من مركزية التخطيط والزاميته. وتتمثل هذه الأسباب فى إنهيار النظام الشيوعى الاشتراكى فى العالم وتحوله إلى نظام يعتمد على قوى السوق، وكذلك فى المتاعب والمشاكل المماثلة التى عاناها الاقتصاد المصرى والتى ترتب عليها توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولى بشأن إصلاح الاقتصاد المصرى ومن مقتضاها تعميق سياسات الإدارة الاقتصادية عن طريق قوى

السوق وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص. وخلص المؤلف من ذلك إلى أن هذا لا يعنى انهيار مبدأ التخطيط الإقتصادى وإنما يعنى التحول إلى نظام التخطيط التأشيرى بدلا من نموذج التخطيط المركزى القائم على الملكية العامة لأدوات الإنتاج.

وقد قدم المؤلف كل هذه المعانى الكثيرة فى سطور قليلة ابتعدت تماما عن الجدلية التى نشهدا فى بعض ما نطلع عليه من مقالات وأبحاث ينشرها بعض المؤلفين الآخرين. ولقد أحسن المؤلف صنعا بهذا الأسلوب فى عرض الموضوع، والذى يعنى أنه من وجهة نظره لم يعد هناك مجال للجدال فى هذه الأفكار الرئيسية التى أثبتتها الأيام والأفعال. وإننى أؤيد ذلك وأعجب من تأخر البعض من المؤلفين ومن المسئولين عن إدراك حقائق هذا التحول التاريخى. وكان أولئك البعض يعتبرون مصر جزيرة مظلمة لا يأتىها مد ولا جزر ولا تشرق عليها شمس النهار.

وفى القسم الثانى من الدراسة يقدم المؤلف تعريفه لمضمون التخطيط التأشيرى. ولا أختلف مع المؤلف فى عرضه لهذا المضمون. وبصفة خاصة أتفق تماما مع رأى المؤلف فيما يتعلق بما أراه الأركان الرئيسية لفلسفة التخطيط التأشيرى. وهى أنه فى ظل التخطيط التأشيرى يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرئيسية بناء على تفاعل قوى العرض والطلب، أى أن السوق تلعب الدور الأساسى فى اتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وغيرها. وكذلك أن نجاح التخطيط التأشيرى يحتاج إلى مرونة فى الجهاز الحكومى والسياسات الحكومية وقدرة على تغيير هذه السياسات وأدواتها فى أقصر وقت ممكن بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب فى التوقيتات الملائمة. وكذلك وجوب التمييز فى الخطة التأشيرية بين الشق الخاص بالحكومة والشق الخاص بقطاع الأعمال. فبالنسبة للحكومة فإن الجزء الذى يخصها يتم تنفيذه من خلال اعتمادات الموازنة العامة للدولة. وبالنسبة لقطاع الأعمال فإن

التنفيذ يتم بواسطة القطاع الخاص كاستجابة للسياسات المختلفة التى تضعها.

وفى رأى أن بعض من يؤيدون مبدأ التخطيط التأشيرى ينسبون عند الدخول فى تفاصيل السياسات الاقتصادية هذه الأركان الرئيسية لمفهوم التخطيط التأشيرى . ولذلك نجدهم أحيانا عند معالجة مشكلة من المشكلات الاقتصادية مثل سعر صرف الجنيه المصرى أو عجز ميزان المدفوعات يقعون دون أن ينتبهوا لذلك فى محظور اقتراح اجراءات إدارية مركزية لا تتفق مع الأركان الرئيسية لفلسفة التخطيط التأشيرى ، علاوة على أنها فى واقع الحال اجراءات ثبت فشلها فى السنوات السابقة . كان يقترحوا ألوانا من تشديد الرقابة على النقد أو على الأسعار أو تقييد الاستيراد أو فرض رسوم جمركية مانعة عليه وما إلى غير ذلك من الاجراءات المركزية المدمرة لقوى السوق والمتسببة فى زيادة القوى الاحتكارية .

وتناول المؤلف فى القسم الثالث من دراسته عرضا للإعتبارات الأساسية فى إعداد الخطة . وهو أكبر أقسام هذه الدراسة ويغضى موضوعات كثيرة من أبرزها تأكيد المؤلف على ضرورة وجود نظرة طويلة الأجل فى الخطة التأشيرية ، وعلى ضرورة الالتزام ببرنامج نشط لخصخصة القطاع العام أى لتحويله إلى القطاع الخاص . وكذلك على ضرورة الاهتمام بمشكلات النمو السكانى والتوطن الأقليمى . وإن كنت أختلف هنا مع ما نادى به المؤلف من إقامة عاصمة جديدة لمصر ، ويرى المؤلف أن الاستثمارات التى يمكن أن تخصص لبناء البنية الأساسية للعاصمة الجديدة يكون لها جدوى أكبر ومنافع أعظم مما لو خصصت لأغراض تحسين الأحوال المعيشية لمدينة القاهرة الكبرى . ولا يرجع اختلافى مع رأى المؤلف فى هذه النقطة إلى مجرد إيمانى بالقيمة التاريخية والعاطفية لمدينة القاهرة كعاصمة لمصر ، وإنما يرجع أيضا إلى عدم اقتناعى بالمبررات الاقتصادية والموضوعية لفكرة إنشاء عاصمة جديدة . فإننى أرى إن مستوى مدينة القاهرة لم يتدهور لمجرد

زيادة عدد سكانها. وإنما تدهور حتى فى المناطق التى أنشئت حديثا مثل مدينة نصر والمهندسين وغيرهما بسبب سوء التخطيط والتنفيذ والصيانة التى قامت بها الحكومة فى العقود الماضية. وهذه مشكلة لا يمكن الهرب منها بمجرد الانتقال إلى موقع جغرافى جديد طالما أن الحكومة بمستوياتها المختلفة على ما هى عليه من تدهور فى الكفاءة. وكل ما فى الأمر أننا سوف ننقل كل هذه المساوئ من القاهرة إلى الموقع الجديد. كذلك أرى أنه إذا ما تصورنا إمكان إصلاح التفكير الحكومى ليصبح تفكيراً حضارياً فإننا يمكننا عندئذ إصلاح حال مدينة القاهرة دون حاجة للانتقال إلى عاصمة جديدة. وأخيراً فأرى بالنسبة لهذه النقطة أنه لا يوجد وفر مالى أو اقتصادى فى هذا الاقتراح لأنه حتى إذا ما تم تنفيذه فإن القاهرة مع ذلك سوف تظل محتاجة إلى الاستثمارات اللازمة لمرافقها. ولا أريد الإطالة أكثر من ذلك بالنسبة لهذه النقطة حيث أنه من المعروف أن فكرة إنشاء عاصمة جديدة تخضع لاعتبارات عديدة أخرى اجتماعية وثقافية وتاريخية. وقد سبق تناول كل هذه الجوانب من العديد من المهتمين بهذا الأمر فى مناسبات أخرى، من مؤيدين ومعارضين، ويمكن للراغبين فى متابعة هذا الموضوع الرجوع إليها.

وتناول المؤلف فى القسم الرابع من دراسته موضوع التخطيط القطاعى. وأؤيد كل الاتجاهات العامة التى وردت فى هذا القسم. ولم يتعرض المؤلف فى استعراضه لقطاع الزراعة لنقطتين هما من وجهة نظرى هامتين للغاية بالنسبة لهذا القطاع وتتعلق النقطة الأولى بمستقبل النظام الذى يسمى بنظام التسويق والائتمان التعاونى فى الزراعة. فإن هذا النظام كان يلجأ -ولا يزال يلجأ جزئياً- إلى التحكم الإجبارى فى تحديد أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية أى فى أسعار الأسمدة والمبيدات والبذور والتقاوى وفى أسعار بعض الحاصلات الزراعية إلى غير ذلك من أوجه التدخل الإدارى المركزى فى نشاط قطاع الزراعة. وفى رأى أن هذا النظام هو أساس المصائب التى حلت على قطاع الزراعة فى

مصر. ومن ثم أرى أنه موضوع هام من الموضوعات التى يجب أن يتناولها التخطيط القطاعى لقطاع الزراعة. والنقطة الثانية بالنسبة لنفس هذا القطاع والتى لم ترد فى دراسة المؤلف هى النقطة الخاصة باستصلاح الأراضى الجديدة ثم استزراعها. فبديهى أنه مع الزيادة السكانية الكبيرة فإن هذا الاستصلاح هو أمر حيوى لمستقبل مصر الاقتصادى. كذلك من الواضح أن السياسات والنظم التى طبقت حتى الآن فى هذا الخصوص اتسمت بالكثير من المشاكل والمعوقات.

كذلك لم يتعرض المؤلف فى تناوله لقطاع الصناعة إلى موضوع دور الاستثمارات الأجنبية الآتية من الدول الصناعية المتقدمة فى تطوير وتوسيع الصناعة فى مصر. إن هذا الدور قد أثبت أهميته وحيويته فى التقدم الصناعى الذى حققته سنغافورة وماليزيا وتايلاند وغيرها من دول جنوب وشرق آسيا. ناهيك عن كوريا وتايوان. وأما فى مصر فإن دوره لا يزال صغيرا ومحدودا بالقدر الذى أتاحته سياسة الانفتاح الاقتصادى فى البداية ثم عرقلته سياسات الحكومة وبيروقراطية أجهزتها وقوانينها بعد بذلك.

وأخيرا فقد تناول المؤلف فى القسم الخامس من دراسته الجوانب التنظيمية والمؤسسية. وأننى أوافقه الرأى فيما ورد بمقترحاته بهذا الخصوص. وإن كنت أرى من المهم أن أنبه فى هذا السياق إلى أن التغيير الأساسى والأهم هو دائما فى الفلسفات والسياسات التى تحكم هذه الأجهزة التنظيمية أيا كان شكلها. كذلك أود أن أضيف فى هذا المجال التأكيد على أهمية إلتزام الحكومة بأن تنشر على الكافة، كافة البيانات والتقارير مع الإلتزام بدقتها وصحتها. وأقصد بذلك على وجه الخصوص جميع التقارير الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبة العامة والاحصاء وتقارير الميزانية وتقارير الحسابات الختامية وتقارير الدين الخارجى والداخلى وتقارير البنك المركزى عن السياسات والاحصاءات الائتمانية والنقدية وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وغيرها من تقارير الجهات المختلفة. إن كل هذه التقارير والبيانات أو

معظمها غير متاح فى الوقت الحاضر للجمهور عامة أى أنه لا يمكن لآى مواطن أن يشتري نسخا منها من المكتبات العامة. ولا هى حتى متاحة للخاصة من الجمهور إلا عن طريق صلات شخصية. إن التفكير الحكومى الحالى لا يزال يفرق فى الاعتماد على سرية التقارير. وليس من الغريب بعد ذلك أن تتضارب الآراء فى تقييم الموقف الاقتصادى ووسائل علاجه حتى بين المختصين بفروع علم الاقتصاد نتيجة لعدم توفر البيانات الحديثة والصحيحة لديهم. والخاسر فى النهاية نتيجة لذلك هو الدولة والوطن.

وختاماً أود أن أسجل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور سلطان أبو على لهذه الدراسة القيمة.

تعقيب على بحث

"التخطيط فى مصر فى ظل التحرير الاقتصادى"

أ. د. اسماعيل صبرى عبد الله

تكتسب هذه الورقة القيمة أهمية خاصة فى الظروف الراهنة التى يشهد فيها الاقتصاد المصرى تحولات بنيوية جسيمة تطرح بالضرورة قضية الوسائل الكفيلة بضمان حسن أدائه فى ظل سيادة القطاع الخاص وتراجع دور الدولة الانتاجى والاستثمارى المباشر. ويكفى لبيان أهمية الورقة أنها عنيت بأمرين جوهريين :

الأول : اثبات ضرورة التخطيط حتى فى ما يسمى الاقتصاد الحر .

والثانى : الشرح الواضح لآليات التخطيط التأشيرى على أساس الاسلوب المناسب للاوضاع الجديدة .

ومع موافقتى على ما جاء بالورقة بصفة عامة، أود أن أضيف بعض الملاحظات أرى فيها نوعا من استكمال العرض الذى قدمه زميلنا الفاضل .

(١) يستخدم المؤلف تعبير التخطيط المركزى كشئ مختلف جوهريا عن التخطيط التأشيرى، وأعتقد أنه يقصد التخطيط الإلزامى لأن التخطيط التأشيرى مركزى بالتعريف لأنه يتصدى فى الأساس لتطور المتغيرات اقتصادية الاجمالية macro-economic variables التى لا تعرف إلا على مستوى الاقتصاد القومى فى مجموعة. وأود بهذه المناسبة أن أوضح أن مصر أخذت فى الستينات بأسلوب التخطيط الإلزامى، ولكنه لم يكن شاملا فى أى وقت من الاوقات . فوزارة التخطيط كان لها قول حاسم فى مكون واحد من مكونات التخطيط الشامل وهو الاستثمار فى الجهاز الحكومى وفى القطاع العام. أما سياسات النقد والائتمان والسياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والتجارة

الخارجية .. الخ فكانت دائما من صلاحيات وزارات أخرى . وما كانت وثيقة الخطة تتضمنه فى أى من تلك المجالات لم يكن يتجاوز اجتهادات تمليها ضرورة توازن الخطة الداخلى دون أن تكتسب صفة الالتزام .

(٢) كذلك يكون من المفيد بيان حقيقة العلاقة بين التخطيط وآليات السوق . فيجب أن يستقر فى الأذهان أن المخطط لا يعيش خارج المجتمع أو بعيدا عن السلطة يحول ما يتخيل صالحا إلى أوامر على نحو يشبه ما نسميه فى مصر "حكم قراقوش" . وإنما يدرس المخطط الاتجاهات السائدة فى السوق مقدرا مقدما النتائج المتوقعة لها . فإذا كانت تلك النتائج مرضية أقر سيرتها . وإذا كان بعضها ضارا بالاقتصاد أو المجتمع تدخل المخطط لاستبعاده أو الحد من أثره . وهو لا يتمكن من ذلك فعلا إلا بالتأثير فى مكونات العلاقة الثلاثية الشهيرة : العرض والطلب والسعر . وإذا كان السير التلقائى لآليات السوق - بعكس ما يقول العقائديون - يحقق النجاح بالتجربة والخطأ وما يصاحبها من إفلاس وبطالة ، فإن طموح المخطط يتمثل فى توقع هذه الآثار قبل أن تقع والعمل على تفاديها . ونسوق هنا مثلا من فرنسا . فقد أدت آليات السوق إلى تخلف صناعة التليفونات وشبكات الاتصال فى أواخر الستينات وبرز التخطيط تلك الحقيقة . وترتب على ذلك أن الرئيس بومبيدو أعطى التليفونات أولوية عظمى (١٩٦٩-١٩٧٤) . وهكذا أصبحت هذه الصناعة من رواد تقدم المواصلات السلكية واللاسلكية على مستوى العالم .

(٣) وبهذا التحديد يصبح الأصل فى التخطيط هو استخدام آليات السوق لتحقيق الاهداف والتوازنات المطلوبة من خلال أساليب النمذجة والمحاكاة والأمثلية فى مرحلة الاعداد ، واستخدام الروافع والدوافع الاقتصادية فى مستوى التنفيذ . وإن كان من الواجب هنا أن نبين أن ظروف التخلف تبرز وجود حالات ندرة ، وتفرض اختناقات تتطلب تدخل الدولة المباشر ، ولكن يبقى مع ذلك أن القاعدة العامة هى استخدام الآليات الاقتصادية التى شرحها أ.ج. سلطان أبو على فى ورقته . وأبرز مثل لحالة الندرة الماء . فمنذ خمسة آلاف سنة اكتشف المصريون ضرورة

تنظيم أعمال الري وتوزيع ماء النيل مركزيا . وكان ذلك الأساس المادى للنشأة المبكرة للدولة المركزية واستمرارها عبر كل الأحداث الجسام التى شهدتها البلاد . ولا يجوز أن يعتبر التسعير وسيلة أساسية لتوزيع الماء لأن حرمان أى أرض زراعية من الري يشكل إضرارا واضحا بالاقتصاد القومى . أما الاختناقات التى تستلزم تدخل الدولة فمثالها ما قد يحدث من نقص ظاهر فى إحدى سلع الاستهلاك الرئيسية المستوردة .

(٤) وكنا نود لو اتسع المقام للمؤلف لأن يوضح مدى فاعلية السياسات المعتمدة فى هذا الشأن فى واقع الاقتصاد المصرى ، فمثلا أصبحت الضريبة سلاحا مغلولاً فى يد الدولة بسبب الإفراط فى الاعفاء الضريبى بدون تمييز من جهة والاعتماد على الضرائب غير المباشرة (حوالى ٧٥ ٪ من الإيرادات السيادية) ، من جهة أخرى . وكمثل آخر نذكر التدنى الشديد لمعدل الادخار المحلى (٧ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى مقابل ٢٢ ٪ فى بلد فقير مثل الهند ، ٣٧ ٪ فى كوريا الجنوبية) . وأرى فى رأس واجبات المخطط وضع السياسات الكفيلة بمضاعفة هذا المعدل خلال الخطة الخمسية المقبلة .

(٥) أعتقد أن ضرورات التنمية تفرض إلى جانب السياسات الاقتصادية الاجمالية المشار إليها فى الورقة سياسات أخرى تصحيحية لأوضاع مختلة فى الاقتصاد المصرى يمكن أن يؤدى اختلالها إلى عجز الآليات المعتادة فى اقتصاد متقدم عن احراز اثارها المرجوة . ونذكر هنا على نحو سريع بعض تلك الظواهر :

أ - البطالة المتزايدة التى تفرض وضع سياسة عمالة لامتصاص أغلبية القوة العاملة المتزايدة .

ب - العجز الغذائى الخطير الذى من شأن استمراره أن تعجز السياسات الموصى بها من صندوق النقد عن أن تخفف فى مدى قريب الخلل الرهيب .

فى ميزاننا التجارى .

ج - ضرورة وضع سياسة قومية للعلم والتكنولوجيا والسهر بالذات على توفير التمويل اللازم لعمليات البحث والتطوير بتكاليفها الباهظة وتفسح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوره المنشود فى هذا النشاط .

د - ضرورة وضع سياسة للتصنيع . فمصر كاليابان من حيث فقرها فى المواد الأولية وضيق الأماكن الزراعية . وبالتالي لا يمكن أن يضطرر إلا عن طريق التصنيع التحويلى manufacturing الذى يعنى ببساطة تصدير فائض العمالة عندنا فى شكل قيمة مضافة . والربط بين التصنيع والوفاء بالاحتياجات الأساسية للناس مع تصدير على نطاق واسع لا يمكن أن يتحقق تلقائيا ودون نظرة شاملة وسياسة واضحة وتشجيع من الدولة . ولتجربة كوريا الجنوبية ودور الحكومة فى حركة التصنيع الواسعة والسريعة فائدة عظمت لمن يريد أن يدرس دور الدولة فى التنمية دون اعتماد على قطاع عام ضخم .

هـ - وأخيرا ، وليس ذلك أقل الأمور أهمية ، هناك مشكلات البيئة الخطيرة ، وليس على مستوى العالم ولكن على مستوى مصر: تلوث مياه النيل ، التلوث الناتج عن الاستخدام الواسع للمبيدات الحشرية والعشبية ، تدهور التربة الزراعية ، تدهم المعالم الأثرية التى تمثل فى المستوى الاقتصادى عامل جذب سياحى رئيسيا ، تلوث الشواطئ ، تلوث الجو فى المدن الكبيرة بنوع خاص وتكلفته الاجتماعية الباهظة فى مستوى الأمراض ونفقات العلاج ومقابل التغيب عن العمل ، التبذير فى استخدام موارد نادرة مثل المياه والطاقة ... الخ .

وفى ختام هذا التعقيب السريع اكرر التنبيه إلى أهمية الورقة محل المناقشة واطمنى أن تسفر المناقشات عن لقاء مزيد من الضوء على مسئولية الدولة عن التنمية فى إطار اقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص

وفى ضوء الرغبة العامة فى التخلص من الأشكال البيروقراطية لتدخل
الدولة فى حياة الناس.

البحث الثانى

تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر

نحو نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى

د. صلاح زين الدين

مقدمة:

يدور موضوع هذا البحث حول تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر. وقد يجد المرء للوهلة الأولى تناقضا بين مفهومى تحرير الاقتصاد والتخطيط الاقتصادى. فكيف يمكن الجمع بين النقيضين فى هذا البحث؟ لقد أحكمت الدولة قبضتها على الاقتصاد المصرى فى الستينيات واتبعت اسلوب التخطيط الاقتصادى من اجل اصلاح ما افسدته اليد الخفية. ولما تعثرت تجربة التخطيط حاولت الدولة نفسها تنشيط آليات السوق وتحرير الاقتصاد لاصلاح ما عجز التخطيط عن اصلاحه. ومن هنا يتضح للمرء ان الاصلاح الاقتصادى هو القاسم المشترك بين تخطيط الاقتصاد المصرى وتحريره. والتحولات التى تجرى فى العالم تجعلنا نستشعر انه يتم صياغة نظام عالمى جديد يرفع مانيفيستو لىبرالى يسجل باهتمام تاريخى خطوات شبح يغزو اوروبا الشرقية واسمه الاقتصاد الحر. ولم تكن مصر بمعزل ابدا عن التحولات العالمية سواء اشتراكية او لىبرالية.

يستهدف البحث تحليل ونقد برامج الاصلاح الاقتصادى فى ظل نظام التخطيط ثم الانفتاح الاقتصادى فى محاولة للتعرف على اسباب عدم نجاح التحول الاشتراكى واسباب تعثر التحول الى اقتصاد السوق. وذلك حتى يمكن استشراف المستقبل لبرنامج اصلاح اقتصادى حقيقى وشامل فى اطار نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى.

ويمكن رصد محاولات اصلاح الاقتصاد المصرى وتحريره فى العقود الاربعة الماضية حيث جرت تحولات جذرية اقتصاديا واجتماعيا واكتسب فيها التحرير والاصلاح الاقتصادى مفاهيمها واهدافا تتمشى مع طبيعة كل مرحلة:

فى مستهل الخمسينيات تحول الاقتصاد المصرى من اقتصاد رأسمالى تابع فى عهد الملكية الى اقتصاد مختلط تلعب الدولة دورا هاما فى توجيهه فى عهد الجمهورية، وتميزت السنوات ١٩٥٢-١٩٦٠ بأنها فترة الرأسمالية الموجهة. وكان يقصد بالاصلاح الاقتصادى فى تلك الفترة التغلب على عيوب ونواقص اقتصاد السوق الموروث من العهد الملكى. واستهدف نظام ثورة يريلىو من هذا الاصلاح مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولم يكن هذا التحول بعد ثورة ١٩٥٢ كافيا لمواكبة التحرر السياسى وتطلعات الجماهير الى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية فكانت مرحلة التحول الاشتراكى بقوانين التأميمات واتباع التخطيط المركزى فى الستينيات. وفى تلك الفترة اكتسب مفهوم الاصلاح الاقتصادى التحول نحو التخطيط المركزى واستهداف مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات.

وفى بداية السبعينيات كان من الواضح عدم قدرة نظام التخطيط على علاج مشكلات الاقتصاد المصرى فنودى بسياسة الانفتاح. وفى هذه الفترة اكتسب الاصلاح الاقتصادى مفهوم التحول الى اقتصاد السوق والابتعاد عن التخطيط المركزى الشامل واستهدف الاصلاح الاقتصادى تحرير الاقتصاد المصرى فى اتجاه ليبرالى ومحاولة اطلاق حرية آليات السوق.

وحتى لا نخرج عن اطار وهدف هذا البحث فسوف نتناول فى الاجزاء الثلاثة التالية:

محاولة الاصلاح الاقتصادى فى ظل التخطيط ثم فى ظل الانفتاح الاقتصادى لكى نستشرف مستقبل التخطيط والاصلاح الاقتصادى فى مصر: فيتناول الجزء الأول التحول الى نظام التخطيط فى الستينيات واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ السبعينيات، اما الجزء الثانى فيتناول اهمية الاصلاح الاقتصادى الشامل وضرورة التحول الى شكل ملائم من اقتصاد السوق، وفى الجزء الثالث نحاول صياغة نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى والذى تقوم فيه الدولة بدور حاسم لضمان فعالية آليات السوق والمنافسة ويكتسب فيه التخطيط الاقتصادى مفهوما جديدا، وتبرز فيه هويتنا الحضارية.

١ - الاصلاح الاقتصادى بين التخطيط والانفتاح

كانت الدولة فى مصر وما زالت تلعب دورا هاما فى الحياة الاقتصادية بحكم التكوين التاريخى للمجتمع النهري بمفهوم "فيتفوجل" وفى التاريخ المعاصر نجد ان ثورة يوليو ١٩٥٢ أحكمت قبضتها على الحياة الاقتصادية وارادت اصلاح نظام الاقتصاد الحر الموروث من العهد الملكى بشكل برامجاتى وباسلوب المحاولة والخطا. وتغيرت فلسفة الاصلاح الاقتصادى واهدافه حسب كل مرحلة، واستهدف الاصلاح الاقتصادى فى بداية الثورة التحول من الرأسمالية الحرة الى الرأسمالية الموجهة، واستهدف فى النصف الثانى من الستينيات التخطيط الاقتصادى والتحول الاشتراكى.

وقد تميزت الفترة الناصرية فى مصر بتجسيد قوى لمفهوم البيروقراطية السياسية وتاميم الصراع الطبقي، حيث لم يحسم الصراع السياسى والاجتماعى لصالح الرأسمالية الكبيرة او القوى الشعبية المناقضة لها. فقد نجح نظام ثورة يوليو من احداث توازن سياسى واجتماعى وتعويق اية محاولة لحسم الصراع لصالح طبقة اجتماعية معينة. وذلك يعيد الى الازمان فترة لويس بونايرت فى فرنسا التى حللها ماركس فى تقرير بروميير. ويمكن القول بان البيروقراطية

السياسية فى مصر لم تكتسب شرعيتها، على الاقل حتى بداية عهد الرئيس السادات، عن طريق انتخابات حرة، بل عن طريق التصدى لواجبات التنمية الاقتصادية وعن طريق التدخل المتزايد للدولة فى النشاط الاقتصادى، فقامت بصنع السياسة الاقتصادية فى ظل نظام التخطيط ثم فى ظل نظام الانفتاح الاقتصادى بمشاركة وجهود بيروقراطية اقتصادية خلقتها بنفسها.

وتكونت البيروقراطية الاقتصادية من خلال التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة الناصرية. لقد نمت هذه الفئات المتوسطة، بصفة خاصة بعد ضرب الشرائح العليا من البرجوازية المصرية، وتكونت لها مصالح اقتصادية متنامية فى اطار الاقتصاد العام اساسا. وقام عبد الفضيل بتوصيف هذا الوضع بانه لم يعد التجار والحرفيون واصحاب الورش والمصانع الصغيرة وارباب المهن الحرة يشكلون العمود الفقرى للطبقة المتوسطة فى المدن المصرية كما كان الحال قبل الثورة، وانما اصبح المهنيون والتكنوقراط والفئات البيروقراطية وعناصر الانتلجنسيا المختلفة يمثلون عصب الطبقة المتوسطة الجديدة. وهى لا تنهض على الملكية التقليدية لوسائل الانتاج، بل على التحكم فى القرارات الاساسية المتعلقة بتوجيه وسائل الانتاج والتصرف بالفائض الاقتصادى المتولد فى المجتمع (قارن مرجع ١٠ ص ٢١٨). وكانت ثورة يوليو نموذجا اقتدت به الحكومات العسكرية فى الدول النامية خاصة فى امريكا اللاتينية وابتكروا للتعبير عن ارتباطها بالجماهير الشعبية اصطلاح "الشعبية" Populism وقدمت لنا دروسا تاريخية للانتقال والتحول فى وبين المتناقضات الاجتماعية والطبيعية غير المستقرة للفئات الوسطى فى العالم الثالث.

لقد جرت حركة تامينات واسعة فى الستينيات واصبح للتخطيط مؤسساته. وارتفعت الاستثمارات فى الصناعات الثقيلة وكان نموذج التخطيط السوفيتى هو الملهم للخطة الخمسية الاولى المركزى او مايسمى احيانا باقتصاد الاوامر والتوجيهات الادارية Commands

Economy حيث يتم تخصيص الموارد عن طريق هيئة تخطيط مركزية، ويحصل كل فرد على نصيب معين من السلع والخدمات وليس له حرية اختيار كميتها او نوعيتها. لقد جرى ادخال بعض عناصر السوق في تجربة التخطيط المصري، حتى انه كان يشبه الى حد كبير نظام اشتراكية السوق. وعندما يحاول اقتصاد التخطيط استخدام عناصر السوق فان اكبر عقبة امام نجاحه تنشأ بسبب رغبة بيروقراطية التخطيط في فصل وظيفة الاثمان ودورها في توزيع الدخل عن وظيفة الاثمان في نقل المعلومات وتقديم حوافز (م ١٦ ، ص ١٢).

وبالرغم من الانجازات الرائعة لتجربة التخطيط الاقتصادي في الستينيات الا انها تآكلت بسبب الانفجار السكاني وعوامل الضعف الداخلية للنظام الاقتصادي والسياسي حينئذ. واصبحت تجربة الستينيات تاريخاً يمكن الاستفادة منه ولكن لا يجب تكراره. فقد كان الانجاز الاقتصادي في الستينيات متواضعاً بالقياس الى طموحات القيادة السياسية وقتها او حتى بالمقارنة بانجازات دول نامية اخرى تكيفت في وقت مبكر مع التغيرات العالمية مثل الدول الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الفترة من ١٩٦١/٦٠ الى ١٩٦٥/٦٤ بلغ نحو ٦.٦٪، وفي الفترة مابين ١٩٧٠/٦٥ انخفض الى ٤.٣٪ (م ٢٣ ، ص ٤٢). كما ان المدخرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تناقصت من ١٥.٥٪ عام ١٩٥٥ الى ١٢.٧٪ عام ١٩٦٠ ، والى ١٣.٩ عام ١٩٦٥ ، والى ٩.٤٪ عام ١٩٧٠ (م ٢٠ ، ص ٣٨٩). ويستنتج اوبريان O'Brien ان الخطة الخمسية الاولى افترضت ان النشاط الاقتصادي يتم تخطيطه مركزياً، ولكن في الواقع عند التنفيذ فان الخطة لم تشمل اكثر من اتفاق استثماري بواسطة القطاعين العام والخاص. كما ان صياغة برامج الخطة لم تكن ابداً مخططة مركزياً بدرجة راقية او حتى بطريقة علمية (م ٢٧ ، ص ٣١٩). لقد كان النظام الاقتصادي في الستينيات، على الاقل نظرياً مقيداً برقابة

مركزية للتخطيط . ويرى مابرو ورضوان ان مشكلات الصناعة المصرية بعد ١٩٦٢ كانت بسبب ارتفاع تكلفة العمل الناتج من سوء التنظيم، وسياسات اعادة التوزيع، والاختناقات فى جانب العرض (م ٢٣) . بينما يرى اكرام السبب فى ذلك يرجع الى تبديد الموارد والمواد الخام ومدخلات عملية الانتاج بسبب سوء الادارة، ويشمل ذلك استخدام القطن طويل التيلة فى صناعة الغزل والنسيج، وفشل كل إستراتيجية التصنيع المتبعة، وسياسة التسعير، وسياسة التجارة الخارجية التى تجاهلت المزايا النسبية (م ٢٠) .

ان فشل الاصلاح الاقتصادى فى فترة التحول الاشتراكى يعود الى اسباب كامنة فى طبيعة النظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى مصر حينئذ، فالعجز الذاتى للبيروقراطية السياسية والاقتصادية عرقل اى محاولة للاصلاح الجذرى الشامل . كما ان طبيعة تكوين البيروقراطية الاقتصادية التى تصنع السياسة الاقتصادية وتراقب الاقتصاد المصرى ظلت كما هى، وتفاقت لديها مشكلات القرار الاقتصادى . وهذا النظام البيروقراطى المسئول عن رقابة جزء كبير من قطاع الصناعة والتأثير على باقى القطاعات الاقتصادية لتحقيق اهداف الدولة تتحول فيه المشكلات الداخلية والادارية الى مشكلات اقتصادية ولعل من اهم مشكلات البيروقراطية الاقتصادية فى المستوى الادنى تناقض السياسات والتوجيهات، وقصور فى السلطة المسنولة، وعدم القدرة على صنع القرار، ومشكلات ادارية تجعل صناعة القرار بطيئة وغير فعالة . والادارة الحكومية وهى ادنى مستوى فى البيروقراطية الاقتصادية تعد عاملا معوقا لتنفيذ القرارات بسبب تزايد حجمها ومعدل نموها مع نقص المهارات الادارية فيها مما يجعلها منعقدة الكفاءة، بمعنى ان القرارات يصعب تنفيذها، وآثارها لا يمكن رقابتها . فقد اتسع حجم الجهاز الادارى بدرجة كبيرة وقفز عدد العاملين المدنيين فى الدولة من ٢٢٠ الف قبل الثورة الى نحو ١٢ مليون عام ١٩٦٩/١٩٧٠ ثم الى اكثر من ٢ مليون عام ١٩٨٧ . اى بزيادة سنوية تصل الى ٧٤٪ فى

الفترة ١٩٧٠/١٩٧٨ ، وهى زيادة رهيبة بالمقارنة إلى زيادة سنوية لا تجاوز ٦٪ فى الدول المتقدمة. لذلك تصل البطالة المقنعة فى مجال الادارة الحكومية دون القطاع العام ٤٠٪ (م ٣ ، ص ٤). وكان التوسع الكبير فى قوة العمل فى الجهاز الادارى والقطاع العام يعكس ضمن اشياء اخرى عدم وجود مضمون موضوعى للالتزامات السياسة العامة والفشل فى تطوير القطاع الخاص بشكل يجعله قادرا على امتصاص جزء مناسب من قوة العمل. ومن هنا نشأت مشكلة التزام الدولة بتعيين الخريجين. وبعد اتساع قاعدة البيروقراطية فى الستينيات بتعيين الخريجين الذين لا يستوعبهم سوق العمل، جرى فى السبعينيات اصلاح ادارى لرفع كفاءة الافراد وتحسين النظم الادارية (م ١٤)

كما ان انعزال السياسة الاقتصادية فى الستينيات اعاق عملية الاتصال بديناميكية السوق العالمية. وشهدت تلك الفترة اتباع بعض الدول النامية فى جنوب شرق آسيا لاستراتيجية تدعيم الصادرات، وارتقت الى مصاف الدول الصناعية الجديدة. وكانت نهاية التجربة الاشتراكية فى الستينيات ليس فقط بسبب الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ وانما ايضا لعوامل الضعف الكامنة فى النظام نفسه، ونختلف فى هذا المقام مع بعض الآراء التى تبرر انغلاق الفترة الناصرية (م ٥ ، ١٦١). وبالإضافة الى فشل نظام التخطيط فى مصر، يمكن ايجاز اسباب تدهور اداء الاقتصاد المصرى فى نهاية الستينيات الى اسباب منها اعتماد سياسة التصنيع على احلال الوارد والتوجه نحو الداخل والتصنيع الثقيل دون تحقيق زيادة فى القيمة المضافة بالدرجة المرغوبة فى اطار التدخل فى اسواق السلع والخدمات وتحديد اسعار تحكمية، والانفجار السكاني والندرة الشديدة فى مساحة الارض الزراعية والقابلية للزراعة، وتفاقم ازمة الاسكان خاصة فى المدن، واخيرا تلوث البيئة واستنزاف الموارد غير المتجددة.

وكان شكل الليبرالية الاقتصادية فى السبعينيات انعكاسا للتطورات الاقتصادية والسياسية فى الستينيات. وقبل ثمانية عشرة عاما سبقت مصر دول اوروبا الشرقية الدول النامية فى الدعوة الى اصلاح وتحرير الاقتصاد. وقدمت مصر نموذجا للانفتاح الاقتصادى مازال مثيرا للجدل والاختلاف حتى اليوم. وكان هذا الاتجاه رد فعل لفشل نظام الاقتصاد المختلط الذى احتوى على عناصر التخطيط بدرجات متفاوتة.

لقد وصل هذا النموذج فى بداية السبعينيات الى مازق، حيث جمع فى احشائه الكثير من نقاط ضعف النظامين الاشتراكى والرأسمالى. وكان من العبث محاولة تطبيق اشتراكية بدون اشتراكيين، وبدون رقابة حكومية فعالة، او تطبيق ليبرالية اقتصادية بدون توفر آليات السوق مع استهلاك ترفى غير منضبط. وكانت صورة المجتمع كما عبرت عنها وثيقة الخطة الخمسية ١٩٨٢/١٩٧٨ " مجتمع يعوزه الانضباط والنظام، فقد وجد توزيع بدون انتاج، وعود بلا التزام، وحرية بدون مسئولية" (م ١٣، ص ١٩).

وكما اوضحنا من قبل ان دور السوق فى اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد فى نظام التخطيط المركزى ضئيل جدا او يكاد ينعدم. حتى محاولات انصار اشتراكية السوق لادخال آليات السوق فى نظام التخطيط لم تنجح نظريا او تطبيقيا لعدم الاعتراف بأهمية الملكية الخاصة والمنافسة فى تحريك آليات السوق.

ويمكن القول انه جرت محاولات لتشجيع الرأسمالية الوطنية للقيام بدور اكبر فى التنمية الاقتصادية، او تحول رأسمالى بدون رأسماليين فقد ضربت البيروقراطية السياسية الشرائح العليا من البرجوازية الكبيرة وطبقة المديرين ورجال الاعمال فى الستينيات ومن المؤكد ان بعثها او ايجاد بديل حقيقى لها يتحدى بروج التجديد والمخاطرة ويستوعب متغيرات العصر يستغرق بعض الوقت. واعطيت حرية اكبر للقطاع الخاص فى أنشطة اقتصادية كانت قاصرة على القطاع العام

مثل أنشطة الاستيراد وإنتاج بعض السلع: وترتب على ذلك ارتفاع نصيب استثمارات القطاع الخاص إلى ٢٤,٢٪ من إجمالي الاستثمارات في خطة التنمية ١٩٨٢-١٩٨٧، وإلى ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات في خطة التنمية ١٩٨٧-١٩٩٢ (م ١٢، ص ٢٠).

وقد عارض قطاع كبير من البيروقراطية الاقتصادية التي نشأت في الستينيات هذه السياسة، كما لم تتوفر الإرادة السياسية لتنفيذها. ويضاف إلى ذلك انعدام الخبرة في السياسة الاقتصادية في تعاملها مع وسائل التوجيه الاقتصادي على المستوى الكلي، حتى أصبح من المعتاد التدخل الحكومي على المستوى الجزئي في المشروعات الاقتصادية والاستثمارات الجديدة، وإيضاً في التعاملات اليومية للوحدات الاقتصادية العامة.

وفي الحقيقة أنه بالرغم من قوانين الانفتاح وتعديلاتها حتى اليوم، فإنها لم تعمل على تغليب اقتصاد السوق، فمازالت الدولة تهيمن على النشاط الاقتصادي لدرجة كبيرة. وفيما بين ١٩٧٣/١٩٧٤ إلى ١٩٨٢ نما الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٩-١٠٪ للفرد. وبعد هذا النمو السريع في عقد السبعينيات فإن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بدأ في الانخفاض الحاد بعد ١٩٨٢/١٩٨٣ وهبط إلى أقل من مستوى ٨٪ الذي توقعته خطة التنمية ١٩٨٢/١٩٨٣-١٩٨٦/١٩٨٧: وفي عام ١٩٨٤/١٩٨٥ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو ٧,١٪ ثم انخفض إلى ٥,٩٪ عام ١٩٨٥/١٩٨٦ (م ٣١، ص ٢). وعلى أية حال فإنه في ظل الانفتاح الاقتصادي نجد أن القطاع العام المصري تغير فيه إجمالي عامل الانتاجية ربما بسبب تحسن استغلال الطاقة في الشركات التي تتبع أحلال الوارد، وأنه يجب على شركات التصدير تحسين التكنولوجيا المستخدمة لترفع من إجمالي عامل الانتاجية وتكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية (م ١٨، ص ٥٣).

ولاستشراف مستقبل الاصلاح الاقتصادى فى مصر يجدر الاشارة الى الافكار الواردة فى بعض محاولات الاصلاح الاقتصادى منذ اعلان سياسة الانفتاح حتى اليوم. وقد اخترنا على سبيل المثال مقترحات بعثة موللر الالمانية فى عهد الرئيس السادات، ثم برنامج الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى وقانون شركات قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فى عهد الرئيس مبارك.

(١) مقترحات الاصلاح الاقتصادى لبعثة موللر:

يحتوى تقرير بعثة موللر A. Moller وزير المالية الالمانى الاسبق، والذى نشر فى عام ١٩٨٠ على نصائح استشارية فى شكل برنامج لاصلاح الاقتصاد المصرى (م ٢٥).

ويمكن بلورة مقترحات بعثة موللر الالمانية فى الخطوط العريضة التالية، والتى لم تفقد دلالتها بعد اكثر من عشر سنوات على صياغتها:

١ - تقوية خطوات اندماج الاقتصاد المصرى فى السوق العالمية، ومراعاة نوعية واختلاف مصادر العملة الاجنبية وهى السياحة والبترول وقناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج.

ب - تقوية كفاءة المؤسسات المهمة بصياغة وتنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات.

ج - خفض قيمة الجنيه المصرى وتوحيد اسعار الصرف الثلاثة.

د - خفض تدريجى للدعم الحكومى مع التخلص من نظام الاقتصاد المختلط، وتقوية آليات السوق واعطاء حرية اكبر للقطاع الخاص.

هـ - الحد من الانفجار السكانى والاهتمام ببرامج تنظيم الاسرة.

و - الاهتمام بالتخطيط الاقليمي واعطاء المحليات قدرا اكبر من اللامركزية فى اتخاذ القرارات وانشاء مجالس محلية لا مركزية يكون لها سلطات مالية.

ل - اجراء اصلاح مالى بتوحيد الميزانيات الخاصة، وتبسيط ادارة الضرائب، وربط سياسة الانفاق العام بأهداف محددة، والغاء الدعم والتمويل بالعجز، واعادة صياغة سياسة الاستثمار، وتحويل الانفاق العام من اغراض الاستهلاك الى اغراض الاستثمار.

س - اصلاح المؤسسات العامة (وكانت حينئذ تمثل ٧٥ ٪ من انتاج الصناعة، ونحو ٩٠ ٪ من اجمالى استثمارات الصناعة) وادخال اسعار السوق، وحوافز للربح والاجور العادلة.

ص - عمل حوافز لتكوين المدخرات.

ع - تحسين مناخ الاستثمار للمستثمرين المحليين والاجانب.

ك - تحديث نظم النقل والمواصلات والاتصالات.

م - اصلاح نظام التعليم ليتجه نحو اهداف الانتاجية وكفاءة نظام التعليم.

ن - وقف التزام الدولة بتعيين الخريجين.

وهذه القائمة من مقترحات الاصلاح مضى عليها اكثر من عشر سنوات ومازالت صالحة للمناقشة والاخذ بها حتى اليوم. وبمقارنة هذه القائمة من التوصيات ببرنامج الألف يوم لتحرير الاقتصاد، نجد انها لم تفقد اهميتها.

(ب) مشروع الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى :

مفهوم هذا المشروع هو التحول الى الاقتصاد الحر الذى يعتمد على آليات السوق والعرض والطلب مع حماية ورعاية محدودى الدخل، على ان يتم ذلك خلال فترة محددة لا تتجاوز الألف يوم. وتتضح اتجاهات تحرير واصلاح الاقتصاد المصرى من محتويات هذا المشروع التى تركز على سياسة النمو، وسياسة التثبيت الاقتصادى، وتحريك الموارد، ومراعات الابعاد الاجتماعية (م ٨).

(ج) الدعوة الى الخصخصة واصدار قانون شركات قطاع الاعمال :

فى السنوات الخمس الماضية تمخضت محاولات العودة الى تطبيق اقتصاد السوق واطلاق آليات المنافسة الحرة فى كثير من الدول النامية والمتقدمة الى ابتكار اكثر من اسلوب للخصخصة. وقد عدد بيري M. Pirie اساليب الخصخصة بواحد وعشرين طريقة تبدأ بمشاركة القطاع الخاص للشركات المملوكة للدولة فى الادارة او الملكية وتنتهى ببيع اسهم واصول وحدات القطاع العام بالكامل للنشاط الخاص (م ١٧ ، ٢٨ ، ٢٣). وتشير احدى الدراسات حول الخصخصة فى مصر الى ان القيمة السوقية لاصول القطاع العام المصرى تبلغ نحو ٨٤٢ مليار جنيه، وعند خصخصة ١٠٪ من القطاع العام المصرى سيتحقق ٨٤ بليون جنيه تساهم فى خفض عجز الموازنة العامة للدولة. كما تساهم الخصخصة فى تحسين الانتاجية وفى اعادة توزيع الدخل خاصة اذا اتبع اسلوب البيع للعاملين بهذه الشركات (م ١١ ، ص ١٦٦). وفى دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD استنتج ان الدول النامية التى اتبعت اقتصاد السوق تتسع امامها فرص افضل للتنمية (م ٣٦).

ويعتبر صدور قانون شركات قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ خطوة على طريق اصلاح القطاع العام (م ٦). لايضمن القانون تعديلا

جوهريا فى نظام الملكية وانما انشاء شركات قابضة لتحل محل هيئات القطاع العام مع تمتع الشركات الخاضعة لهذا القانون بنفس مزايا شركات المساهمة الخاضعة لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وتنص المادة الاولى على ان راس مال الشركة القابضة مملوك بالكامل للدولة او للاشخاص الاعتبارية العامة، وتأخذ الشركة القابضة شكل شركة المساهمة وتعتبر من اشخاص القانون الخاص.

واتى افانون بتعديل فى شكل الادارة فتتنص المادة الثالثة منه على الا يعتبر رئيس واعضاء مجلس الادارة من العاملين بالشركة. وعدد اعضاء مجلس الادارة يتراوح بين ٧-١١ عضوا، وهم رئيس مجلس ادارة متفرغ وعدد خمسة على الاقل من ذوى الخبرة فى النواحي الاقتصادية والمالية والفنية والقانونية وادارة الاعمال، بالاضافة الى ممثل عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يختاره مجلس ادارة الاتحاد.

ويصدر بتشكيل مجلس الادارة قرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح من رئيسها لمدة ثلاثة سنوات. ويبدو التمسك بمبدأ الادارة بالاهداف حيث تنص هذه المادة على انه لا يجوز تجديد تعيين رئيس واعضاء مجلس الادارة اذا لم تحقق الشركة الاهداف المحددة لها خلال مدة التعيين.

وتتكون الجمعية العامة للشركة القابضية من الوزير المختص رئيسا وعدد يتراوح بين ١٢-١٤ من ذوى الخبرة منهم ممثل واحد على الاقل يرشحه الاتحاد العام لنقابات مصر، ويصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء.

يتناول الباب الثانى من القانون المذكور الشركات التابعة للشركات القابضة. ويحدد نظام الملكية للشركة التابعة بان يكون لاحدى الشركات القابضة ٥١% من راس مالها على الاقل (مادة ١٦) وان

اسهم الشركة التابعة قابلة للتداول فى البورصة. (مادة ٢٠) وتحل الشركة اذا بلغت الخسائر نصف رأس المال (مادة ٣٨).

ولا يمكن الحكم مسبقا على فعالية قانون قطاع الاعمال العام فى التطبيق. ومن جهة اخرى فان مجرد صدور القانون لا يضمن الاصلاح الاقتصادى، والباحث المتابع للتشريعات المتعاقبة والمتعددة فى مصر يدرك ان هذا الاسهاب التشريعى سببه ان هذه القوانين كانت توضع على عجل ولها طابع العمومية بدون تفصيل يستعان به عند التطبيق فتختلف وجهات النظر تجاه القانون وتفسره تفسيرات مختلفة متباينة واحيانا متضاربة، كما يكشف التطبيق عن مشاكل اضافية مثل تعدد الفتاوى وتضارب الاحكام (م ٣ ، ص ١٢). ويبرز الخطا الاساسى انه لا يشارك بدرجة كافية فى اعداد هذه القوانين المتخصصين فى الاقتصاد. ان الفصل بين الملكية والادارة لوحداث القطاع العام بحيث يقتصر دور الدولة بصفقتها المالكة على المحاسبة لكل النتائج لا يكفى فى تقديرنا لضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية والادارية، ولا يمكن تصور ان تمارس ادارة المشروع العام فى مصر لنشاطها بذات الاسلوب والنهج الذى تدار به الاستثمارات الخاصة، وذلك فى ظل اوضاع اقتصادية قتلت فيها روح المنافسة والمخاطرة والتجديد. ولا يعد تحقيق ذلك فى رايانا مستحيلا لكنه يحتاج الى بعض الوقت نخشى ان يكون فيه يوم الحكومة بمقدار سنة. ومع تقديرنا لرأى تنبرجن حول انتفاء العلاقة بين شكل الملكية والكفاءة الاقتصادية، فان التحرر الاقتصادى لا يتم بدون توفر اهم اركانها وهو الملكية الخاصة. وعلى الملكية العامة ان تتحرر من اعبائها التى تضعف من جسد الدولة وروحها.

ولعل المأزق الذى تواجهه سياسة الاصلاح الاقتصادى فى مصر الآن، هو كيفية المواءمة بين الضرورة الموضوعية للاصلاح الاقتصادى الذى يستغرق وقتا طويلا، وبين امكانيات وفرص التنفيذ المتاحة سياسيا واداريا. ان المقترحات الواردة فى تقرير بعثة موللر او فى

برنامج الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى ليست راديكالية بدرجة كافية لاحداث اصلاح حقيقى. فبينما كانت خلفية تقرير موللر الذى وضعه خبراء المان هو تدعيم طلبات الاقتراض والمعونة من الدول الغربية وخاصة المانيا، فإن خلفية برنامج الألف يوم هو إتمام الاتفاق مع صندوق النقد الدولى لبرنامج اصلاح هيكلى للاقتصاد المصرى، وتقديم قروض مناسبة. وبذلك نرى ان هذه المقترحات تبتعد عن اصلاح حقيقى يعتمد على القوى الذاتية للاقتصاد المصرى، وانما هى صكوك لضمان استمرار الدعم المالى الاجنبى بما له من تأثير مفسد للإدارة السياسية والاعتماد على الذات (م ٧ ، ص ٤).

ان مقترحات بعثه موللر باعتراف احد اعضائها تسمح بعمل برنامج اصلاح جزئى لبعض المتغيرات الاقتصادية وترشيدها نسبيا، والتى قد تكون مستحبة فى السياسة الداخلية، بينما الاصلاحات الهيكلية الحقيقية والتى قد تكون عنيفة فانها تؤجل. ويساعد ذلك فى المحافظة على الاوضاع القائمة بدلا من تغييرها. وتترك مشكلات الثمن والاختلالات الهيكلية لتحلها المؤسسات الدولية والدول مانحة القروض والمساعدات، مع الثقة فى تقديرهم للدور الاستراتيجى لمصر فى المنطقة. وتبعاً لهذا المنطق اسقط جزء من ديون مصر الخارجية فى نوفمبر سنة ١٩٩٠ تقديراً لدور مصر فى حرب الخليج (م ٣٥ ، ص ٨).

٢ - ضرورة الاصلاح الاقتصادى الشامل والتحول الى اقتصاد السوق

بالرغم من ان سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ بدايتها استهدفت اطلاق قوى السوق واتباع اللامركزية فى ادارة الاقتصاد القومى، الا انه لم يتحقق من الاصلاح الاقتصادى الا النذر اليسير. ومضى نحو ثمانية عشر عاما على بداية تحرير الاقتصاد المصرى باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى. وبقيت المشكلات كما هى، فقد ارتفع تعداد السكان الى ٥٦ مليون، ومعدل نمو الناتج القومى الاجمالى انخفض من ٧.٥% فى المتوسط للفترة ١٩٧٥-١٩٨٢ الى نحو ٥% فى

الفترة ١٩٨٢-١٩٩٠ . كما تقدر منظمات التمويل الدولية معدل نمو الناتج القومى الاجمالى فى سنة ١٩٨٩ بنحو ١٪ .

وفى الفترتين المذكورتين انخفض نصيب الصناعة فى الناتج القومى الاجمالى من ١٢٪ الى ٥٨٪ . اما العجز فى ميزان المدفوعات فقد بلغ نحو خمسة مليار دولار فى ١٩٨٨/٨٧ ، والى نحو ٧ر٥ مليار دولار فى ١٩٨٩/٨٨ .

اما الديون الخارجية فقد بلغت نحو ٤٦ مليار دولار فى ١٩٨٩/٨٨ ، وخدمة الدين سنويا ٦٦ مليار دولار . وجرى اسقاط لبعض الديون الخارجية نحو ١٦ مليار دولار (م ٣١ ، ص ٥٩) . ونجد ان عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج القومى الاجمالى قد انخفض من ٢٨٦٪ سنة ١٩٧٥ الى نحو ١٥٨٪ فى سنة ١٩٨١/٨٠ ، ثم ارتفع ثانية الى ٢٣٥٪ فى سنة ١٩٨٥/٨٤ وهى نسبة مرتفعة وتعد مصدرا رئيسيا للضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة . وبلغت نسبة اجمالى الدعم الى الايرادات نحو ٢٠٦٪ فى سنة ١٩٧٥ وانخفضت الى ١٤ر٥٪ سنة ١٩٨٥/٨٤ (راجع جدول ٢ فى الملحق) .

ويذهب جزء كبير من هذا الدعم بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى شركات القطاع العام ، لذلك فمن المتوقع ان يكون للخصخصة اثر فعال فى معالجة العجز فى الموازنة العامة للدولة ، ونظرا لاستمرار مشكلات الاقتصاد المصرى ايضا فى التسعينيات فانه توجد ضرورة ملحة للالتزام ببرنامج اصلاح اقتصادى شامل يستهدف تغيير الهيكل الاقتصادى ، بحيث يمكن تحقيق التكيف والاستقرار الاقتصادى ، واتباع سياسة رشيدة لسعر الصرف ، واعطاء حوافز للاستثمار الخاص ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتحرير الاسعار لتقترب من الاسعار العالمية ، واصلاح القطاع العام ، وتقييد الانفاق العام وكمية النقود لمكافحة التضخم .

١-٢ - ضرورة التحول الى اقتصاد السوق

ان تفاقم المشكلات الاقتصادية وضغوطها الاجتماعية والسياسية ادى الى تناقص القدرة على معالجتها. لقد تراكمت مشكلات واختلالات ميكليية خلال عقود ثلاثة مما يجعل الاصلاح الاقتصادى ضرورى وحتمى. ولكن فى اى اتجاه يكون الاصلاح؟ فى اتجاه مواصلة اسلوب التخطيط الحالى ام ارساء حقيقى لاقتصاد السوق.

وجه آخر لمازق الاصلاح فى مصر وهو ضرورة الاصلاح بمرارته وآلامه من جهة، والاستقرار السياسى من جهة اخرى. لقد ساعدت سياسة الدعم الخارجى على الاستقرار السياسى فى الاجل القصير، وليس من المنتظر فى الاجلين المتوسط والطويل استمرار الدعم الخارجى بنفس الدرجة، لاسباب خارجية منها اولويات الاصلاح الاقتصادى والسياسى لدول اوربوا الشرقية، ولاسباب داخلية منها زيادة حدة الضغوط الاجتماعية والانفجار السكانى. وان عاجلا او اجلا يصبح نهوض القدرات الذاتية الوطنية للاصلاح والمواجهة امرا حتميا.

فى النصف الاول للثمانينيات ظهرت اختلالات مالية متزايدة فى الاقتصاد المصرى. وارتفع العجز فى الموازنة العامة للدولة ليلبغ نحو ٢٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى. وارتبط النمو الاقتصادى فى تلك الحقبة بصادرات البترول وانخفضت صادرات السلع الاخرى وخاصة الصناعية، الى وضع يشبه اعراض "المرض الهولندى" (م ٢١، م ٣٤).

واستمرت الرقابة الحكومية على الاسعار والابقاء على انخفاض اسعار الطاقة بصورة مصطنعة، والرقابة على الواردات والمغالة فى سعر الصرف وعدم مرونته. لقد ادت هذه العوامل الى عدم الكفاءة فى توزيع الموارد. كما ان الاستثمارات فى الجهاز الانتاجى لم تستخدم المزايا النسبية للاقتصاد المصرى بطريقة كافية، ولم تحقق التنمية المنشودة.

هذه السياسات الخاطئة لها دلالات معينة، فقد اتبعت الحكومة سياسة سعر صرف غير مرن يصاحبه غلو فى قيمة الجنيه المصرى بنحو ٧٠٪ فى الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧ . كما ادت درجة الحماية المرتفعة للصناعة المحلية الى فرض قيود كمية وضرائب جمركية على الواردات. وتزايدت اختلالات الاقتصاد المصرى بسبب الرقابة الحكومية على الاسعار والتي تظمس آليات الثمن ولا تعطى مؤشرات اقتصادية صحيحة عن حقيقة الائتمان. وادى ذلك، وبلاضافة الى عوامل اخرى، الى ان اصبحت القطاعات المستهلكة للطاقة، مثل الصناعات المعدنية والكيماويات ومعدات النقل، تلتهم الطاقة بالاسعار المدعومة بدلا من توجيه الاستثمارات الى قطاعات اقل استخداما للطاقة وفيها مميزات نسبية للاقتصاد المصرى مثل النسيج والاعذية. واصبح تصدير منتجات الصناعات المستهلكة بكثرة للطاقة مثل الالومنيوم هو عبارة عن تصدير للطاقة الكهربائية بثمان بخس (م ٢). اذن لم يمكن الاستفادة من المزايا النسبية كتوفر امكانيات الصناعات الغذائية، وتوفر القوى العاملة الماهرة نسبيا فى قطاع النسيج. كما ارتبط الانتاج الصناعى لدرجة كبيرة باستيراد المواد الخام، واتجه للسوق المحلية اساسا. واهملت اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والقدرة على المنافسة، واهملت فرص التصدير. كما ان الانتاج الزراعى جرى تعويقه بسبب فرض اسعار رسمية منخفضة للمنتجات الزراعية.

وفى عام ١٩٨٦ تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى على برنامج اصلاح هيكلى ولكنه لم ينفذ كاملا وبتركيز كما فشلت اتفاقية المساندة Standby المعقودة مع الصندوق عام ١٩٨٨ . وهذا العام عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولى على برنامج للتكييف الهيكلى وتم فى ظل ظروف افضل من الاتفاق السابق. كما تم الاتفاق مع اعضاء نادى باريس على اسقاط نصف ديون مصر الخارجية بما يقدر بنحو ٢٣ مليار دولار على ثلاث مراحل وجدولة باقى الديون على ٢٥ سنة مع فترة سماح ثلاثة سنوات.

وتؤثر المعونات الخارجية والتطورات الدولية الى حد كبير فى تشكيل نمط الاصلاح الاقتصادى فى الدول النامية ومنها مصر. وحسب تعبير فايس Weiss انه يسيطر على هذا النمط مجموعة من " المحترفين" فى جانب الدول والهيئات المانحة للمساعدات والقروض، وجانب الدول المستقبلية لها. ويعرف هؤلاء "المحترفون" فى الجانبين المشكلات الاقتصادية لمصر وكيف انه يستحيل علاجها فى ظل الظروف السياسية الداخلية. وينسحب كل طرف الى ذاته ليحافظ على روتين سير المؤتمرات والمفاوضات ويتجنب فقدان ماء الوجه، ويكون الهدف الرئيسى هو تنفيذ جدول الاعمال مع تجنب الازمات باتباع اشكال دبلوماسية بعناية فائقة (م ٣٥ ، ص ١٤).

كما يتضح لنا احد جوانب حقيقة الواقع المصرى وهو انه يجرى التنازل عن اتباع سياسة موضوعية تستشرف المستقبل وقادرة على تحمل ومواجهة تحديات الاصلاح الشامل، مما يترك المجال خاليا لسياسة اعلامية تصلح للترويج الاعلامى وبين الحقيقة الموضوعية والحقيقة الاعلامية تظهر شيزوفرانيا مزمنة للاقتصاد المصرى. ولهذا توجد حالة فصام فى تشخيص وعلاج مشكلات الاصلاح الاقتصادى المصرى، اى يوجد مستويين للحقيقة:

المستوى الأول حقيقة موضوعية تقول ان المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تراكمت فى مناخ سياسى متخلف وبنية سياسية وادارية تحارب التغيير وان الاصلاح الجذرى الشامل يتطلب مواجهة فورية وحاسمة بدون تسويق، غير ان الصفوة السياسية ليس فى قدرتها صياغة وتنفيذ برنامج اصلاح جذرى شاق ومؤلم.

والمستوى الثانى حقيقة اعلامية اى يجرى صياغتها وتوجيهها اعلاميا. وحيث ان رأى العام يصعب ان تقدم له الحقيقة الموضوعية السابق ذكرها فيكون من السهل ان تقدم له حقيقة اخرى موجهة اعلاميا.

وذلك يدفع الصفوة السياسية فى مصر الى التحول الى الحقيقة الاعلامية، ويجرى تدعيم ذلك عن طريق اجهزة الاعلام الدولية، حيث يوجد اعتراف بان مصر تلعب دورا فى تطورات ازمة الشرق الاوسط واستقرار المنطقة (م ٣٥ ، ص ١٨).

٢-٢ : مشكلة اختيار نظام ملائم لاقتصاد السوق :

حاولت تجربة الانفتاح وتحرير الاقتصاد المصرى اصلاح عيوب التخطيط واعطاء دور اكبر لآليات السوق بهدف خلق شكل معدل من الرأسمالية المقيدة. والتجربة التاريخية تجعلنا نستنتج انه لا يوجد بديل حقيقى وفعال الا تطبيق جاد لشكل ملائم لاقتصاد السوق، حتى فى ظروف دولة نامية كمصر، يعانى اقتصادها من البطالة والتضخم وضعف النمو والانفجار السكانى والتحكم البيروقراطى، ان التردد فى تطبيق اقتصاد السوق يعنى اهدار فرصة تاريخية لتصحيح مسار الاقتصاد المصرى وتقويته ذاتيا.

وتبرز هنا قضية الاختيار بين حلول انتقالية للاصلاح التدريجى وحلول جذرية على كافة الجبهات. الحلول الانتقالية تبدو هامة وهى تتطلب ايضا كفاءة لاتخاذ القرارات وتنفيذها. لذلك فان اقتراح الاقتصادى المجرى كورناى Kornay للتغيير الجذرى يحتاج الى جهود كبيرة ويبدو من الصعب تنفيذه (م ٢٤).

وآليات السوق هى آليات الثمن، ولذلك يجب ان يبدأ التحول لنظام السوق بتحرير الاثمان، حتى مع اختيار حلول انتقالية، مع مراعاة توفر شروط لعل اهمها:

- ١ - ضرورة وجود هياكل مؤسسية متنوعة ومختلفة.
- ب - وجود اجماع على نظام للقيم المتعلقة بالمنافسة واقتصاد السوق.

ج - وجود نظم معلومات على درجة عالية من الكفاءة.

د - مرونة كافية للتكيف فى جانبى العرض والطلب.

هـ - وجود اطار تشريعى وقانونى سليم خال من الرشوة والفساد.

و - وجود مؤسسات خدمات ذات كفاءة عالية.

ولا تتوفر هذه الشروط بكاملها فى حالة الاقتصاد المصرى ، ولكن يمكن الاسترشاد بها عند التحول الى اقتصاد السوق باتباع اصلاح اقتصادى شامل طويل الاجل .

ان ضمان فعالية آليات السوق يرتبط بمدى تادية الاثمان لوظائفها . ويمكن تلخيص وظائف الاثمان فى ثلاثة وظائف رئيسية : الأولى ان الاثمان تمد المجتمع بمعلومات عن الاسواق والموارد المتاحة وامكانيات الانتاج . والوظيفة الثانية تعد الانجاز الحقيقى للاثمان ، وهى تشجيع المنتجين على اتباع طرق انتاج تخفض من التكلفة الى ادنى حد ممكن ، وان تستخدم الموارد المتاحة للحصول على اكبر اشباع ممكن . وهذا يمهد للوظيفة الثالثة للاثمان وهى تحديد ماذا ينتج المجتمع ومن يحصل على المنتج وكما يدفع ثمنه لذلك ، وايضا كيفية توزيع الدخل فى المجتمع ؟

ولعل الوظيفة الثالثة للاثمان هى اساس تحديد سامولسون Samuelson للمشكلات الثلاث التى يواجهها اى نظام اقتصادى وتتلخص فى : ما ينبغى انتاجه وبأى كمية ، ومن سيقوم بانتاج السلع والخدمات ، ولمن سيتم الانتاج . وطريقة علاج هذه المشكلة الاقتصادية تختلف حسب نوعية النظام الاقتصادى المطبق (م ٣٠ ، ص ٨) . والسبب فى التاكيد على الوظائف الثلاث المذكورة هو العلاقة التبادلية فيما بينها . ولعل ذلك هو اساس فشل التخطيط المركزى حيث يحاول الفصل بين كل وظيفة للسوق عن الاخرى .

وايا كان شكل نظام السوق الذى قد يؤخذ به فى مصر فان هناك اعتراضات قد تشور عند تطبيقه . نعرضها ونرد عليها فيما يلى :

ا - ان الكفاية الانتاجية التى يتفوق بها اقتصاد السوق ليست الهدف الوحيد والهام للنظام الاقتصادى بل هناك اهداف اخرى لا تقل عن ذلك اهمية مثل توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية . وهذا مردود عليه بان اقتصاد السوق يحقق اعلى معدل للانتاجية والنمو الاقتصادى فيعد ذلك فى حد ذاته هدفا يحقق العدالة الاجتماعية .

ب - ان نظام السوق بحكم منطقة وطبيعته غير قادر على انجاز بعض الاشياء مثل الدفاع . وتفشل السوق لاسباب عدة فى انجاز تخصيص افضل للموارد . والرد هنا انه عندما يفشل نظام السوق فى تخصيص افضل للموارد يمكن للدولة فقط التدخل لاصلاح هذه العوامل الطارئة حتى تعود آليات السوق الى ممارسة فعاليتها ، فحدود تدخل الدولة تكون بقدر اصلاح آليات السوق وضمان فعالية المنافسة .

ج - ان بعض العوامل مثل السلع العامة والوفورات الخارجية والاحتكار تؤدي الى عدم فعالية نظام السوق . والرد على هذا الاعتراض انه يجب سن قوانين لضمان حرية المنافسة ومنع الاحتكار ، وذلك لم تهتم به التشريعات الاقتصادية فى مصر كثيرا بالرغم من ظاهرة الاسهاب التشريعى .

٣- ملامح نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى :

فى محاولة لاستكشاف نموذج لاقتصاد السوق يلائم فى تصورنا الواقع المصرى يمكننا طرح نموذج السوق الاجتماعى المطبق فى المانيا بعد الحرب العالمية الثانية والذى تعود افكاره الى الثلاثينيات والاربعينيات حين ارسى بعض علماء الاقتصاد الالمان دعائم مدرسة الليبرالية الجديدة التى عرفت بمدرسة فرايبورج (م ٢٩) وافكار الليبرالية الجديدة تشترط وجود اسواق قادرة على التوجيه

الذاتى، ويكون حينئذ للدولة دور من خلال سياسة التنسيق الاقتصادى
Ordnungspolitik بهدف الابقاء على حرية المنافسة وفعالية
آليات السوق، ومنع الاحتكار. ويعد فالتراوكن Walter Eucken
من اهم ممثلى هذه المدرسة وقد حدد ثلاثة مبادئ اساسية لنظرية
الليبرالية الجديدة:

ا - مبدأ الحرية الفردية: فيجب على النظام الاقتصادى ان يكفل حرية
وكرامة الانسان، ومن ذلك يشتق مبدأ احترام الملكية الخاصة
والاستقلالية الفردية.

ب - مبدأ اتساق السياسة الاقتصادية: ويعنى ان للسياسة الاقتصادية
اهداف سياسية، تعد لها البرامج من اجل تحقيقها، ولا يجب ان تنجح
السياسة الاقتصادية الى التجربة والخطا، ولا يجب التدخل الحكومى
الا لمعالجة مشكلات طارئة.

ج - مبدأ الدولة القوية: بمعنى ان الدولة لا يجب ان تتدخل فى
العمليات الاقتصادية، وانما تعمل على تحقيق الاطار القانونى لضمان
استرسال العمليات الاقتصادية فى سلاسة ويسر بدون اضطرابات.

وفى اجتهادنا لتحديد ملامح نموذج مصرى لاقتصاد السوق
الاجتماعى سنتعرض لعناصر هذا النظام ودور الحكومة فيه، وضرورة
اختيار اسلوب مناسب للتخطيط الاقتصادى، ومراعاة الهوية الحضارية.

١.٣ اقتصاد السوق الاجتماعى:

تأثرت الجوانب الاجتماعية فى مصر سلبيا ولدرجة كبيرة من جراء
فشل السياسات الاقتصادية المطبقة فى العقود الثلاثة الماضية، حتى
انه لا يمكن الحديث عن وجود عناصر لاقتصاد السوق الاجتماعى فى
تلك الفترة. ولعل اسباب السلبات التى اضررت بالجوانب الاجتماعية ما
يلى:

ا- لم يشعر النشاط الاقتصادى الخاص بالاطمئنان وتجربة التأميمات ماثلة امامه، والرعب الذى نشرته البيروقراطية السياسية فى الستينيات يصعب ازالة آثاره، وبناء الثقة ما زال يحتاج الى وقت طويل.

ب- ادت تعقيدات البيروقراطية الادارية الى ان ينسحب النشاط الخاص الى ذاته والا يتسع افقه لاتخاذ قرارات اقتصادية فعالة.

ج - يوجد شعور عام بالاتكالية والتواكل على الحكومة والقطاع العام فى انجاز المصالح الاجتماعية.

د - الموجات التضخمية التى طفت منذ اوائل السبعينيات كان تأثيرها سلبيا على روح التضامن الاجتماعى. كما ان الارتفاع المفاجى فى دخول بعض الافراد بعد الرواج النفطى ادى الى زيادة حدة الفروق الطبقيّة فى المجتمع.

- نقص العرض واختلال هيكل الانتاج لم يخلق مناخا ملائما للاهتمام بالحاجات الاجتماعية.

وسنعرض فيما يلى مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعى ومبادئه الاساسية ودور الحكومة فى هذا النموذج.

١-١-٣ : مفهوم السوق الاجتماعى :

يعد نظام اقتصاد السوق الاجتماعى طريق ثالث بين نظامى التخطيط المركزى والاقتصاد الحر. وهو نظام مفتوح يتميز بدرجة عالية من المرونة والتكيف وبذلك يعمل على تحقيق اداء اقتصادى امثل باستخدام آليات السوق. وذلك يتطلب من جهة استقرارا اقتصاديا ورعاية حقوق الملكية، ومن جهة اخرى توفير التضامن الاجتماعى والعدالة الاجتماعية. وهو بذلك يختلف عن نظام الاقتصاد الحر الذى لا يسمح الا باقل تدخل ممكن للحكومة، ويختلف عن نظام التخطيط المركزى الذى

تسيطر فيه الحكومة لاقصى درجة . وفى نظام اقتصاد السوق الاجتماعى على الدولة ان تتدخل فقط عندما لا يوجد نشاط خاص يقوم بذلك ، وفى تدخلها تراعى الا تخل بآليات السوق .

والامداد الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام متكاملة رغم ما يبدو فيها من تعارض فى الاجل القصير، غير انه فى الاجل الطويل لا يوجد اداء اقتصادى سليم بدون توفيره للتكافل الاجتماعى والعدالة الاجتماعية . ويحتاج نظام اقتصاد السوق الاجتماعى ، كما سبق ذكره ، الى حكومة قوية لكى تحمى عناصره ومبادئه الاساسية . ولا يجب ان يفهم من ذلك ان الدولة القوية هى الدولة البوليسية . ومن جهة اخرى لا تتفق مع بعض الآراء التى ترى ان "حضور الدولة حضورا مؤثرا فى عملية التنمية لن يكون الا من خلال القطاع العام" (م ١ ، ص ٨٨) .

٢-١-٣ : المبادئ الاساسية لاقتصاد السوق الاجتماعى :

المبادئ التى يقوم عليها نظام اقتصاد السوق الاجتماعى يمكن تقسيمها نظريا الى مبادئ اقتصادية واخرى اجتماعية ، وفى التطبيق لا يمكن الفصل بينهما :

المبادئ الاقتصادية :

تتلخص المبادئ الاقتصادية لنظام السوق الاجتماعى فى تحقيق المنافسة الفعالة ، والاستقرار النقدى ، والملكية الخاصة (م ٣٢ ، ص ٢٤) . ونتناولها بايجاز فيما يلى :

١- المنافسة الفعالة :

واهم عناصر المنافسة الفعالة ضرورة وجود مشروعات اقتصادية لها حرية الحركة وتعمل بحرية فى اتخاذ قراراتها . فتقرر بحرية نوع وكمية اسعار السلع والخدمات الى تقدمها ، ولا تتدخل الحكومة فى التسعير او

الرقابة على الاسعار حتى لا تختل آليات السوق . وعلى المشروع ان تكون له القدرة على تحقيق الربح ومواجهة مخاطر السوق . ومن الضروري ان تضمن الحكومة فعالية آليات السوق والمنافسة ، لانها لا تعمل دائما بشكل تلقائى ، كما ان البديل للمنافسة الحرة سيكون الاحتكار .

وللمنافسة الفعالة وظائف اهمها تحقيق افضل تخصيص للموارد ، وتشجيع التقدم التكنولوجى وتحقيق اكبر اشباع لرغبات المستهلكين . والوظيفة الاجتماعية للمنافسة الفعالة تتمثل فى حماية وتشجيع الحرية الفردية وقيامها بالرقابة على القوى الاقتصادية فتمنع الاحتكار ، والرقابة على القوى السياسية فتضمن حرية الممارسة الديمقراطية .

ب- الاستقرار النقدى :

يؤدى اصلاح النقدى ومكافحة التضخم الى تدعيم القوة الشرائية فى المجتمع . وجميع وظائف اقتصاد السوق الاجتماعى لا يمكن تصور قيامها بدون توفر الاستقرار النقدى . كما ان الوظائف الاجتماعية للاستقرار النقدى تبدو فى نجاح السياسات الاجتماعية ، فالتضخم يلتهم قيمة المدخرات .

ج - الملكية الخاصة :

الاعتراف بمبدأ الملكية الخاصة وضمانها وحمايتها تشريعيا من اهم اسس السوق الاجتماعى . والملكية الخاصة تسرى على جميع الاصول فى المجتمع فيما عدا الموارد الطبيعية مثل الطاقة والمياه فتكون ملكية عامة . والوظيفة الاقتصادية للملكية الخاصة تتمثل فى انها شرط جوهرى لحرية المشروعات ، وتكون حافزا لرفع المهارة فى العمل من اجل امتلاك اصول كالعقارات والاراضى والسيارات .. الخ . والوظيفة

الاجتماعية للملكية الخاصة تتمثل فى ان القانون يقرر استخدام الملكية الخاصة فى اغراض مقبولة اجتماعيا .

المبادئ الاجتماعية :

اهم المبادئ الاجتماعية لنظام اقتصاد السوق الاجتماعى تحقيق الضمان الاجتماعى والعدالة الاجتماعية ، وسنتاولها بايجاز فيما يلى :

١ - الضمان الاجتماعى :

ويتمثل فى التأمين الصحى ضد العجز والشيخوخة والبطالة . وللضمان الاجتماعى اهمية فى تغطية المخاطر الاساسية فى حياة الفرد من مرض وعجز، ولها وظيفة اقتصادية هامة وهى ضمان حرية المنافسة وعدم فشل آليات السوق .

ب - العدالة الاجتماعية :

يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الدخل دون التدخل فى آليات السوق وذلك عن طريق قانون ونظام فعال للضرائب . وذلك بفرض ضرائب تصاعدية مرتفعة على الدخل العالية ومنح اعفاءات للدخول المنخفضة . والعدالة الاجتماعية شرط اساسى لضمان فعالية المنافسة وآليات السوق . وبدون اطار اقتصادى واجتماعى سليم لن يحدث الاستقرار الاجتماعى .

٣-١-٣ : وظائف الحكومة فى اقتصاد السوق الاجتماعى :

فى نظام السوق الاجتماعى يسمح للحكومة بالتدخل فقط عند وجود حالة تدعو لتصحيح آليات السوق او فى حالة عدم اقبال القطاع الخاص على الاستثمار فى مجال حيوى مثل التنمية التكنولوجية . وفى الاقتصاد الالمانى تبلور مبدأ ينادى بالتوسع فى السوق بقدر الامكان وتدخل الحكومة فقط عند الضرورة (م ٣٢ ، ص ٣٧) .

As much market as possible, as much
government as necessary

وهناك اعتراف بتدخل الدولة عند الضرورة، وتترك حرية المنافسة وآليات السوق كلما امكن ذلك، والخلاف هو فى تقدير ما هو ضرورى وما هو ممكن. الضرورى مثلا دور الحكومة فى الدفاع والقضاء والعلاقات الدبلوماسية وانشاء البنية الاساسية. والحكومة لا يجب ان تتدخل فى آليات السوق الا لتصحيح مسارها وهذا ما يعرف بمبدأ انسجام او امتثال السوق (م ٣٢ ، ص ٣٨).

ويظهر دور الدولة فى تدعيم عناصر اقتصاد السوق الاجتماعى كما يلى :

ا - تضمن الدولة حرية المنافسة باصدار قوانين تمنع الاحتكار وترفع القيود التى تواجه المنافسة الحرة.

ب - فيما يتعلق بوظيفة الاستقرار النقدى يقوم البنك المركزى بدور هام لاستقرار العملة داخليا وخارجيا.

ج - للدولة بتشريعاتها واجهزتها القانونية دور هام فى حماية الملكية الخاصة.

د - فيما يتعلق بالضمان الاجتماعى تشرف الدولة على وكالات متخصصة فى التأمين الصحى وتأمين البطالة .. الخ ولكنها لا تتدخل فى تسييرها.

- العدالة الاجتماعية: تضمن الدولة حق التعليم لجميع المواطنين فى جميع مراحل التعليم.

٢-٣: ضرورة اختيار اسلوب ملائم للتخطيط :

ان التحول الى شكل ملائم لاقتصاد السوق الاجتماعى يستلزم

اختيار اسلوب تخطيط يتمشى مع التطورات الجديدة، ولا يتناقض مع ضرورة تشجيع النشاط الخاص والتحول الى اقتصاد السوق والمنافسة، بحيث نضمن فعالية وقوة النظام الاقتصادى ككل .

وستناول ذلك فى النقاط التالية :

١-٢-٣ : مستقبل التخطيط فى مصر من وجهة نظر تطويرية :

يقوم نظام التخطيط الاقتصادى المتبع فى مصر ايا كان شكله ودرجته من الشمولية على مفاهيم ميكانيكية لعلاقة خطية الهدف والوسيلة، مع ادعاء امكانية التوجيه الدقيق للنظم الاقتصادية الاجتماعية المعقدة التركيب. لقد نقل نظام التخطيط المصرى الى حد ما تجارب دول شرق اوربا فى التخطيط الكمى دون ان يصنع تجربته الذاتية التى تصمد لتحديات المستقبل، ويكون لها القدرة على البقاء والتطور. ونحن فى غنى عن اية مواقف ايدولوجية مسبقة لنتبين ان التخطيط وسيلة لا غاية، وهو اسلوب فنى يقوم على حصر كافة الموارد المتاحة وتحديد كيفية استخدامها بما يكفل تحقيق الاهداف المنشودة وباقصى درجة من الكفاية وباقل تكلفة ممكنة، ويتوقف نطاقه على الفلسفة السياسية والاقتصادية التى تدين بها البلاد (م ٩، ص ٤).

ومن المعروف ان المفاهيم الرئيسية للتخطيط الاقتصادى الاشتراكى تقوم على عدة افتراضات، لعل اهمها:

١ - التنبؤ والتوجيه للنظم الاقتصادية والاجتماعية .

ب - التخطيط من اعلى عبر هياكل ادارية متسلطة وجامعة نسبيا .

ج - التركيز على علاقات الاقتصاد القومى داخليا فى شكل استراتيجية لاحلال الواردات .

هذه الافكار ثبت تقادمها فى بداية الستينيات، لكنها بالرغم من ذلك استمرت فى التطبيق فى مصر وفى كثير من الدول النامية التى اصطبغت بالاشتراكية حتى بداية السبعينيات وحدث ارتفاع فى اسعار البترول بالاضافة الى صدمات اخرى فى الاقتصاد العالمى مثل انهيار نظام بريتون وودز، كل ذلك جعل من الضرورى تطبيق برامج للاصلاح والتكيف الهيكلى. وحينئذ فقط ادركت اقلية من الدول، ومنها مصر اخطاء النظرية والتطبيق وبحثت عن طريق آخر ومازالت تبحث.

كما اثبتت التجربة العملية والتغيرات الدولية المتلاحقة فشل النظرية والتطبيق لنظام التخطيط فى كثير من الدول ومنها مصر. ومن وجهة نظر تطويرية نجد ان الانسانية اكثر من اى وقت مضى تعيش عمليات تطور مفتوحة فى اتجاه متزايد من التعقد Coplexity والتمايز Differentiation. وهى عمليات تتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار وبعبء عن وضع مستقر او متوازن نسبيا. وصيرورة هذه العمليات فى تحولها تمكناها من بلوغ درجة من التطور اكثر تنظيما وتعقيدا. وهناك عدة عناصر تدفع بهذه العمليات التطورية نحو الارتقاء وتتمثل فيما نشاهده من تحديات جديدة، وفرص متعددة ومخاطرة لركوب الصعب واقتحام المجهول والبحث عن الجديد، والتجديد والابتكار، وعدم توفر التوازن او حتى اليقين، وعدم القدرة على التنبؤ. وعلى حد تعبير توفلر ان المستقبل ينهمر علينا.

واثبتت الدراسات التطبيقية ان عمليات التنمية الناجحة تميزت بارتباطها بمنظور استراتيجى فى المدى المتوسط والبعيد مع استعداد للتكيف المرن مع ظروف البيئة المتغيرة. ان شروط البيئة العالمية وتغيراتها منذ السبعينيات تأثرت الى حد بعيد بتقلب الاثمان ومشكلات سعر الصرف وازمة البيئة وتلوثها والنزاعات العسكرية ومشكلات التكيف الهيكلى للاقتصاد القومى. وهذه التغيرات ارتبطت بتكلفة سياسية واجتماعية عالية اختلفت من حالة لآخرى.

ان عمليات اتخاذ القرارات المركزية البيروقراطية من طراز التخطيط الاشتراكى اثبتت عدم فعاليتها وانها غير صالحة لمعالجة مشكلات ادارة الاقتصاد القومى، وخاصة فيما يتعلق بالتكيف المرن مع متطلبات الاقتصاد المتغير قوميا وعالميا.

كما ان جهود الاصلاح الاقتصادى فى مصر مازالت مفتوحة وليس من المنتظر وجود حلول سريعة ناجحة. وهذا يعنى ان الكثير من عمليات التحول شاقة وتستغرق وقتا طويلا اكثر مما يطرحه الخطاب السياسى اليومى الموجه الى الرأى العام. ووظيفة التخطيط كاسلوب فنى لا يمكن الاستغناء عنها عند تطبيق نظام اقتصاد السوق فى مصر، لكن بيروقراطية التخطيط ومؤسساته الموروثة من الستينيات لن تكون قادرة على التطور وستحكم على نفسها بالانقراض اذا لم تستطع التكيف مع المتغيرات العالمية والقومية. وفى تقديرنا انها عاجزة عن التكيف بحكم تكوينها البيروقراطى الذى التحم بمركزية الدولة النهرية، والتى تضرب بجذورها فى التاريخ حتى عهد الفراغة. والمطلوب حقيقة، من وجهة نظر تطويرية، هو ضرورة قيام نظم ادارة ديناميكية وحيوية لها القدرة على التنظيم الذاتى. وفى هذا الصدد يمكن التعلم من الكائنات الحية التى وهبها الله القدرة الطبيعية على التأقلم والتلاؤم مع البيئة المحيطة بها، فهى تتعلم التكيف مع البيئة وتغيراتها المفاجئة وتطور بنية جديدة متزايدة التعقد والاختلاف، وينتج عن ذلك اكتساب قدرة اكبر على البقاء واستمرار الحياة. اى ان الكائنات الحية تستطيع بطريقة ذكية استقاء المعلومات من البيئة المحيطة وتقوم بمعالجتها وهى بذلك تستطيع التكيف والاندماج مع البيئة المتغيرة.

ومن جهة اخرى فان عمليات التحول يستحيل التنبؤ بنتائجها لانها تجرى فى نظم مفتوحة. والفرضية التى يقولها هايك Hayek تبدو الى حد ما سليمة وهى ان النظم المعقدة لا يمكن تخطيطها وانما يمكن تطويرها (م ١٩ ، ص ٦٨).

لقد فشلت النظم الاشتراكية بما فيها "تجربة التحول الاشتراكى فى مصر" بسبب النظم الادارية المتسلطة والجامدة، والملاج يتلخص فى اتباع انماط ادارية غير جامدة ونظم مفتوحة فى اطار اقتصاد السوق. ويصبح من المهم اعطاء حرية اكبر من اجل تحقيق عملية بحث تطويرية لنظام جديد قادر على استيعاب المتغيرات الجديدة والتفاعل معها.

وفى ذلك يمكن الاسترشاد بالمبادئ التالية:

ا - يجب التعرف المبكر وبدرجة عالية من الحساسية على الاتجاهات الجديدة مع المطالبة بتوفير مؤسسات قادرة على الانجاز.

ب - فيما يخص السياسات والهيكل التنظيمية من الضرورى ان تتوفر فيها درجة عالية من المرونة والقدرة على الكيف.

ج - مقترحات الحلول يجب ان تتميز بالتنوع والابتكار.

د - الارتباط بعملية التعلم المستمر على المستويين الفردى والاجتماعى، وتنمية القدرة على التعامل الذكى مع التدفق المنهمر للمعلومات.

هـ - بناء قدرة اقتصادية قادرة على المنافسة الدولية.

والاعتراف بمبدأ التنظيم الذاتى.

٢-٢-٣ : التخطيط التائشبرى وكفاءة النظام الاقتصادى :

لو اخذنا بتعريف بالدوين للتخطيط بانـه استخدام الموارد النادرة المتاحة فى المجتمع بما يحقق اقصى اشباع ممكن، بمعنى انه تحدد الاهداف وتوضع الاساليب الكفيلة بتحقيقها باقل تكلفة اجتماعية ممكنة، لوجدنا ان اسلوب التخطيط المركزى لم تثبت كفاءته

مثل آليات السوق التى تعد اكثر ترشيدا فى تخصيص الموارد النادرة فى المجتمع . ويشور هنا سؤال هام وهو هل يمكن التخطيط بآليات السوق ؟

الاجابة نعم . لان المنافسة عملية اجتماعية يجرى فيها اتخاذ قرارات من افراد عديدين ، وتؤثر هذه القرارات فى بعضهم البعض .

والحساب الاقتصادى او المنطق البحث للاختيار ، كما يسميه هايك Hayek ، يعالج هذه المشكلة ويتكون بذلك جهاز الثمن ، وفيه تصنيف للمواقف الممكنة للافراد ، ويقدم لنا اسلوبا لوصف العلاقات المتبادلة . والعلاقات المنطقية فى جهاز الثمن تقوم بتلبية حاجات الفرد الذى يخطط حياته . وسوف يتعلم الانسان الكثير حول مغزى وطبيعة المنافسة بالممارسة فى الحياة اليومية . وفى ذلك يقول هايك ان تحليل عملية المنافسة فى الحياة الواقعية اهم كثيرا من اجراء تحليل نظرى لاحدى الصناعات (م ١٩ ، ص ١٢٣) .

وبانتهاج اسلوب التخطيط التاشيرى تكون الخطة الاقتصادية ملزمة للوحدات الاقتصادية العامة ، مما يقتضى النظر الى الاهداف الكلية المقررة للقطاع الخاص على انها اهداف تاشيرية لا تتمتع بقوة الزامية لمختلف وحداته . ولا يعنى انتفاء صفة الالتزام عن التخطيط التاشيرى انه لا يتمتع بفعالية فى تحقيق اهداف الخطة ، ذلك لان تقرير الاهداف التاشيرية انما يجرى على اساس من المشاورات المستمرة بين اجهزة تخطيط مرنة وممثلى رجال الاعمال ونقابات العمال وجمعيات المستهلكين والمنتجين .

ومن المعروف انه فى ظل التخطيط التاشيرى لا تكتفى سلطات التخطيط بمجرد اعلان الخطة وانما تنتهج من اساليب الرقابة المباشرة كتراخيص الاستثمار والاستيراد ، وغير المباشرة كاسعار الفائدة والضرائب ، ما يجعل من المريح لرجال الاعمال انتهاج السبل الكفيلة

بتحقيق الاهداف التاشيرية لاقصى حد ممكن. وبذلك لا يتعارض اسلوب التخطيط التاشيرى مع آليات السوق.

فى النموذج المقترح لنظام السوق الاجتماعى لابد ان تراعى اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، وان يقوم هذا النظام بوظائفه بفعالية معتمدا على قوته الذاتية.

وتوجد عدة ملاحظات حول كفاءة النظام الاقتصادى :

ا- لا يوجد نظام اقتصادى نقى تماما لا تختلط عناصره المكونة بعناصر نظم اخرى، فقد يشمل النظام الاقتصادى فى بنيتة عناصر من التخطيط والسوق والتعاون والديمقراطية والاسلام.. الخ. والمشكلة الحقيقية هى فى كيفية ابقاء عناصر الاوامر والتوجيه المركزى. وتدخل الدولة اقتصاديا فى اقل حد ممكن، ليتاح تطبيق اكثر فعالية لاقتصاد السوق (م ١٥).

ب- طالما ان الهدف الرئيسى لتدخل الدولة هو التاشير فى توزيع الدخل اكثر من تحقيق اهداف الكفاءة الانتاجية والنمو، فان التجربة التاريخية اثبتت انه يمكن تحقيق ذلك عن طريق نظام ضريبى فعال دون التدخل لاحباط آليات السوق.

ج - بالنسبة للدعم، فانه اذا رؤى الابقاء عليه لمساعدة فئات محدودى الدخل، فانه يفضل تقديم الدعم لها فى شكل نقدى، ويمكنها بذلك الحصول على السلع والاثمان باسعارها الاقتصادية وليس باسعار منخفضة بصورة مصطنعة. وذلك سيفيد مستحقى الدعم من الفئات الفقيرة ويجعل تدخل الدولة فى آليات السوق اقل. وقد عرض للمناقشة الدعم النقدى كمحاولة لتصحيح هياكل الاثمان فى مصر، غير انه رؤى ابقاء أسعار السلع الاساسية منخفضة، وهذا معناه صعوبة تطبيق نصائح لانجه وليرنر بجعل هذه الاسعار ترتفع حتى تقترب من مستوى

السوق الحرة، ومن جهة أخرى لم توقف الضغوط التضخمية، وتلك نتيجة منطقية.

لو ان الدعم أخذ شكلا نقديا وليس عينا باثمان منخفضة اصطناعيا، فان المستهلكين يستفيدون اكثر، لان المنافسة ستؤدي الى خفض الثمن بصورة طبيعية، كما ان النظام الانتاجى سيصبح اكثر فعالية دون تدخل كبير من الدولة.

اما الشركات التى ستظل مملوكة للقطاع العام، بعد تصفية شركاته الخاسرة او بيع بعض اجزائه، فعليها ان تتحمل مسئولية جادة بان تصاغ اهدافها فى شكل محدد من تحقيق الربح اكثر من تحقيق اهداف كمية للمخرجات العينية. ويجب ان يترك للشركات العامة حرية الحصول على الموارد التى تحتاجها، وان تحدد الاثمان فى المستوى الذى يتوازن فيه العرض والطلب.

د - الطفرات التكنولوجية فى السنوات الاخيرة تجعل تطبيق نظام السوق والعمل على ازدهاره هو الاختيار الافضل من اجل التقدم الاقتصادى، ولعل اختيار التحرر الاقتصادى يعد هدفا رائعا على هذا الطريق، الا انه مازالت توجد تناقضات بين الامنية والواقع وبين النوايا الطيبة وتحقيق نتائج ملموسة. وشأننا فى ذلك مثل نظم اقتصادية اخرى تتعرض لتحولات جذرية، مثل الاتحاد السوفيتى ودول "الاشتراكية الواقعية" فى شرق اوربوا.

٤-٣ : الهوية الحضارية :

ويؤكد بعض الاقتصاديين على الأثار الايجابية للقيم الاخلاقية فى مجال الاعمال مما يساعد على تعميق المفاهيم الاجتماعية فى اتخاذ قرارات النشاط الخاص (م ١٢ ، ص ٢٢). وفى رأينا انه لو توفرت الروح الوطنية والاخلاقية التى نفعت طلعت حرب فى العشرينيات الى انشاء مجموعة شركات بنك مصر، لامكن تقليص الانشطة الطفيلية للرأسمالية

الانفتاحية، وقد تبعث بذلك روح المشروع الخاص ونرى آثارا ايجابية للحرية الفردية المبدعة.

ولعل التدهور الاقتصادى فى مصر سببه الحقيقى يبتعد عن الاقتصاد ويقترب اكثر من الهوية الحضارية التى تقاوم وتدافع عن وجودها فى عالم تكنولوجيا متغير. ان الدين الاسلامى والمسيحى جزء هام من التركيب الحضارى والهوية الحضارية للمجتمع المصرى، ولن تنضب فيهما منابع التقدم. وبالنظر الى تجربة اليابان ومجتمعات جنوب شرق آسيا نجدها قامت بتطوير استراتيجية ناجحة للتنمية استنادا على تأكيد هويتها الحضارية. ونحن ايضا فى مصر لن نخرج من المازق الاقتصادى الا بتحرير هويتنا الحضارية ونفض الغبار عنها وتنقيتها لتتكيف مع التغيرات التكنولوجية المتسارعة.

لقد اعجب غاندى ذات يوم بمقدرة الزعيم سعد زغلول على توحيد عنصرى الامة سياسيا، وما احرانا ان نقدم للعالم نموذجا متميزا للتنمية يركز على الهوية الحضارية. وفى تصورنا ان هذا النموذج تجرى صياغته فى الواقع المصرى كما يلى :

ا - بالنسبة للدين الاسلامى كان من نتائج الصحة الاسلامية فى العقدين الماضيين ايقاظ الوعى بالهوية الحضارية المتميزة فى مواجهة الاغتراب عن روح العصر ومحاولات التغريب الحضارى، واجتهد المفكرون الاسلاميون فى بلورة نموذج للاقتصاد الاسلامى يبرز فى التطبيق فى شكل بنوك وشركات اسلامية. وليست شركات توظيف الاموال بما وصلت اليه فى التطبيق النموذج المقصود، فقد اعترض على ممارستها مثلا الدكتور عبد الحميد الغزالى احد رموز التيار الاسلامى فى مصر.

ب - بالنسبة للدين المسيحى تبدو تجربة الراهبات فى دير ابو مقار بالقرب من وادى النطرون جديرة بالاهتمام. فقد التف الرهبان المقاريون ذوى المؤهلات العليا حول الاب متى المسكين، واقاموا مزارع الانتاج

الحيوانى وبعض المحاصيل تدار بطريقة علمية، وتم توجيه جزء من النظام التمبدي الصارم نحو الانتاج فتحققت نتائج اقتصادية جيدة. ومنحتهم الحكومة المصرية الف فدان حول الدير لزراعتها.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر. فقمنا بتحليل ونقد عمليات الاصلاح الاقتصادى فى ظل التخطيط ثم الانفتاح، والقينا الضوء على اسباب تعثر الاصلاح الاقتصادى الشامل. فى محاولة لاستشراف المستقبل.

لقد جرت فى العقود الثلاثة الماضية محاولات للاصلاح الاقتصادى فى ظل نظام التخطيط ثم فى ظل الانفتاح الاقتصادى وتطبيق اقتصاد السوق. الا ان النتائج المحققة حتى الآن لا تبشر بإمكانية تحقيق تقدم فى السنوات القليلة القادمة.

واصبح من البديهي ان عملية الاصلاح الشامل عملية طويلة وشاقة وتفرض على المعنيين بها، حكاما ومحكومين، الشجاعة فى مواجهة تحديات التحول الى اقتصاد السوق.

ويدون ذلك لن توجد فرصة للتفاؤل، خاصة مع زيادة الضغط السكانى وتفاقم ازمة الاسكان والتدهور الاقتصادى العام مع تدنى القدرة على المنافسة الدولية، خاصة مع الدول النامية الصناعية، وتفاقم مشكلات البيئة.

ان عملية الاصلاح الاقتصادى يجب ان تنمو فى احشاء المجتمع نفسه وتترسخ فى عملية التحول الحضارى والاجتماعى.

ونظرا لوجود سيطرة حكومية على معظم قطاعات الاقتصاد القومى مع تفاقم حدة المشاكل الاجتماعية وتزايدها، سيكون من الصعب وجود

اجماع سياسى للتحويل نحو اقتصاد السوق . ان المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر من النظام البيروقراطى الحكومى كثيرون ، وهذه البيروقراطية على درجة عالية من الديماجوجية والتخصص فى التلاعب بالألفاظ بل وتفصيل القوانين وتفسيرها والنفاذ بين ثغراتها . ولديها آليات فعالة لتنفيذ مصالحها .

كما ان التوسع الكمى للاقتصاد مع الانفجار السكانى مصحوبا بالتعقد والاختلاف للتركيب الاقتصادى والاجتماعى يؤدى الى ان تتزايد باستمرار قتامة المشكلات وعدم وضوحها ، وبذلك يكتسب توجيه الرأى العام و"الاجلبية الصامتة" عن طريق اجهزة الاعلام اولوية عن سياسات الاصلاح الموضوعية .

وفى تصورنا لشكل ملائم لاقتصاد السوق فى مصر عرضنا رؤيتنا لأهمية الأخذ بنظام السوق الاجتماعى ، والاتجاه الى اسلوب التخطيط التأشيرى ، ومراعاة الهوية الحضارية .

المراجع:

اولا : باللغة العربية :

- ١ ابراهيم العيسوى : التغيرات الهيكلية والاطار المؤسسى للتنمية .
معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم (٨٨٤) اغسطس ١٩٨٨
- ٢ ابراهيم حلمى عبد الرحمن (محرر) : الاصلاح الاقتصادى فى مصر
والتطورات الدولية ، كتاب الاهرام الاقتصادى رقم ٤٣ ، سبتمبر
١٩٩١
- ٣ احمد رشيد : ملاحظات مبدئية حول سياسات العمالة فى الجهاز
الادارى فى : بحوث المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٢٠-٢٢ فبراير
١٩٨٩
- ٤ امانى قنديل : صناعة السياسة الاقتصادية فى مصر
(١٩٧٤-١٩٨١) ، كتاب الاهرام الاقتصادى ، العدد ١٦ ، يونية
١٩٨٩
- ٥ جلال امين : مشكلات التصحيح الاقتصادى والتنمية فى مصر .
فى : سعيد النجار (محرر) : التصحيح والتنمية فى البلدان
العربية . صندوق النقد العربى ، ابو ظبى ١٩٨٧
- ٦ قانون قطاع الاعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . الجريدة الرسمية
العدد رقم ٢٤ مكرر فى ١٩ يونية ١٩٩١
- ٧ عدالات عبد الوهاب : الآثار التضخمية لبرنامج المعونة الامريكية .
بحث مقدم لندوة آليات التضخم فى مصر ، مركز

البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية، جامعة القاهرة، ٣-٥ مارس ١٩٩٠

٨ على لطفى: مشروع الألف يوم، فى: الامرام الاقتصادى، العدد
١١٤٩، ٢١ يناير ١٩٩١

٩ محمد سلطان ابو على: التخطيط الاقتصادى واساليه،
الاسكندرية ١٩٧٠

١٠ محمود عبد الفضيل: الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى
والانفتاح الاقتصادى، معهد الانماء العربى، بيروت ١٩٨٠

ثانيا : مراجع بالانجليزية والالمانية :

Abdel-Rahman, I.H. and Abu-Ali, M.S.: Role of the public and 11
Private Sectors with Special Reference to Privatization: The Case
of Egypt, in: El-Naggar, S. (edt): Privatization and Structural
Adjustment in the Arab Countries. International Monetary Fund
Washington 1989

-Abou-Ali, Sultan: Social Market Economy in Egyp, in: German 12
Arab Chamber of Commerce, Cairo and Konrad-Adinauer
Foundation, Cairo (editors): Economic Policies in Egypt. Social
Market Economy, Cairo, March 1989, PP. 20

:Arab Republic of Egyp, ministry of Planning: The Five Year Plan 13
Volume One, The General Strategy for Economic and ,1982-1978
Social Development, Cairo 1977

Ayubi, N.: Bureacrtric Inflation and Administrative Inefficiency: The 18 Deadlock in Egyptian Administrtion "Middle East Studies Nr. 3 July 1980"	14
Brus, Wlodzimier & laski, kazimierz: Von Marx zum Markt. Die sozialistischen Lander auf der Suche nach einem neuen Wirtschaftssystem, Marburg, 1990	15
Friedman, M.: Markt or Plan? Centre for Research into Communist Economics (CRCE), London 1984	16
Gayle, Dennis J. & Goodrich, Jonathan, N. (edt.): Privatization ,and Deregulation in Global Perspective, Pinter Publishers London 1990	17
Handoussa, H.; Nishimizu, M.; Page, J.M.: Productivy Change in Egyptian Public Sector Industries after the "Opening", 1973-W w in: Journal of Development Economiics 20, (1986), North1979 Holland, pp. 53-73	18
Hayek, F.A. Von: Studies in Philosophy, Politics, and Economics London 1967	19
Ikram, K.: Egypt. Economic Management in the Period of Transition, london 1980	20
Kaldor, N.: The Energy Issues, In: T. Barker and V. Braigovsky edt.: Oil or Industry, London 1981	21

Kronay, J.: The Road to a Free Economy. Shifting from a Socialist System: The Example of Hungary, New York, London 1990	22
Mabro, R./Radwan, S.: The Industrialization of Egypt 1933- Oxford 1973. pp. 42 1973	23
,Moller, Alex: Vorschlage zur Losung der okonomischen Agyptens Dusseldorf 1980	24
Moller, A.: Proposals for the Solution of the Most Important Structural, Economic and Financial Problems of the Arab Republic of Egypt. Report to the Presedent of the Arab Republic of Egypt Anwar El Sadat. Deutsches Institut for Entwicklungspolitik Berlin 1980	25
:Nutter, G. Warren: :Market without Property. A Grand Illussion in ,Nicholas A. Beadles and L. Aubrey. Jr. (eds): Money, the Market ,and the State. Economic Essays in Honor of James Muir Waller University of Georgia Press, 1968	26
O'Brien, P.: The Revolution in Egypt's Economic System, London Oxford University Press 1966	27
Pirie, Madsen: Privatization. Wildwood House Ltd. Alderhot Hans London 1988	28
Pilz, Frank: Das System der sozialen Marktwirtschaft. Ernst Reinhardt Verlag, Munchen 1981	29

Samuelson, P.A.: Volkswirtschaftslehre, 8. Auflage, Darmstadt 59 .S ,1987	30
Semich, Max Helmut: Agypten zur Jahresmitte 1990, BfAI, Koln Juni 1990	31
Stockmann, Kurt: Basic Elements and Principles of Social market Economy, in: German-Arab Chamber of Commerce Cairo and Konrad-Adinauer Foundation, Cairo (editors): Economic Policies in Egypt. Social Market Economy, Cairo, March 1989, pp. 24-W 45	32
Yarrow, George: Privatization in Theory and Practice in: Economic Policy, Cambridge, Nr. 2 April 1986	33
Van Wijnbergen, S.: Inflation, Employment and the Dutch disease in Oil exporting Countries: a disequilibrium analysis, World Bank Washington DC. 1980	34
Weiss, D.: Zur Transformation von Gesellschaftssystem Institutionelle Aspekte der Selbstblockierung von Reformpolitiken: Fallstudie Agypten. Diskussionspapiere der Fachgebiet VW. des Vorderen Orients. FU, Nr. 13 Berlin 1991	35
Wheeler, J.C.: Entwicklungszusammenarbeit in den 90er Jahren Politik und Leistungender Mitglieder des Ausschusses fur Entwicklungshilfe, OECD Paris 1989	36
Worl Bank: World Development Report, Washington	37

تعقيب على بحث

تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر

د. عثمان محمد عثمان

لا شك فى اهمية موضوع هذا البحث، اذ كما يوحى عنوانه يتناول مسألة تحرير الاقتصاد باستخدام آلية التخطيط، وليس بالغائها، اى اسلوب التخطيط فى ظل آليات السوق. ويكتسب مزيدا من الاهمية اذ يشير الى اعتناؤه بالمستقبل، اى اتجاه تطوير اسلوب التخطيط وآداء اجهزته. ولكن يصدم القارئ استغراق الباحث فى التاريخ والماضى، فاكثر من نصف عدد صفحات البحث يتناول مسار الاقتصاد المصرى منذ الملكية (كم من الحضور هنا عايشوها) مروراً بمراحل الثورة ثم الانفتاح.. الخ. وقد يكون ذلك امراً مرغوباً فى غير هذا السياق. فضلاً عن ان الباحث استخدم عدداً من المفاهيم واطلق عدداً من الاحكام لا تفيد الدراسة الحالية فضلاً عن كونها موضع اختلاف شديد فى الآراء المبنية على قناعات سياسية ثابتة.

وبينما لم يحدد الباحث مفهوماً للتحرير الاقتصادى، ولم يشر إلى اى تعريف ورد فى دراسات سابقة مثل اعمال مؤتمر التحرير الاقتصادى بمركز الدراسات الاقتصادية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، داهمنا بعدد كبير من المسميات.

مثل البيروقراطية السياسية/الاقتصادية/بيروقراطية التخطيط، وعبارات قوية مثل مسألة تأميم الصراع الطبقي، وعدم حسمه لصالح طبقة اجتماعية معينة.

وبعضها ترديد مقولات ماركسية مدرسية. وكلام الباحث نفسه عن اتساع قاعدة الطبقة الوسطى ينفى ذلك ثم ان الواقع العملى يقول ان ما تحقق على مستوى الفئات الشعبية فى مجالات الصحة والتعليم

والتأمينات الاجتماعية والتوظيف.. الخ. يفوق ما تحقق فى أى مرحلة أخرى فى مصر^(١).

التخطيط فى ظل الناصرية

- ليس صحيحا ان نموذج التخطيط السوفيتى هو الملهم للخطة الخمسية الأولى، وهناك فروق شاسعة بين النظامين^(٢). حتى توصيف الباحث لنمط التخطيط الأمر غير دقيق، فالاستهلاك والعمل كانا مجالين يتم تخطيط جانبى العرض فيهما.

- يقول انه ادخلت بعض عناصر السوق فى تجربة التخطيط المصرى، ما هى العناصر؟ وهل يكفى ذلك لوصفها باشتراكية السوق، ثم ان ما هو المقصود اصلا بهذه الاشتراكية؟ وهل تختلف او تتفق مع النموذج الاساسى فى هذه الورقة وهو السوق الاجتماعى؟ والا يتناقض هذا مع القول بان مصر فى الستينات كانت نظاما لرأسمالية الدولة؟

- اشار فى جملة قاطعة الى فشل الاصلاح الاقتصادى فى فترة التحول الاشتراكى، وفشل نظام التخطيط ولم يبين ما هى مؤشرات هذا الفشل، بل ما هو المطلوب اصلاحا فى هذه الفترة؟ وما معنى فشل نظام التخطيط؟ ومن استنتج تبريرهم لفترة الانغلاق؟ وهل يمكن حقا وصف الحقبة الناصرية بالانغلاق، وبأى مقياس؟

١ وصف الانجازات فى الستينات بانها رائعة، وفى سطر تالى بانها متواضعة، بدلالة معدلات النمو، التغير فى الهيكل الاقتصادى، معدل الادخار/الاستثمار.. الخ.

٢ بل ان الباحث فى الصفحة التالية نقل عن اوبرين قوله بان صياغة برامج الخطة لم تكن ابدا مخططة مركزيا وان الخطة لم تشمل اكثر من برنامج انفاق استثمارى بواسطة القطاعين العام والخاص.

الاصلاح الاقتصادى فى ظل الانفتاح :

- يقول ان الاصلاح قد بدا قبل الدول الشرقية بثمانية عشر عام . اذن لم يكن هناك اصلاح فى الستينات ، على غير ما قال به من قبل .

- يقول ان الانفتاح جاء كرد فعل لفشل نظام الاقتصاد المختلط ، اذن لم يكن اشتراكية ونظاما شموليا .

- من العبث تطبيق الاشتراكية بدون اشتراكيين ، تم تحول رأسمالى بدون رأسماليين . من اين يمكن ان نأتى بهؤلاء او اولئك ؟

النقطة المحورية كما يمكن ان نعثر عليها فى حشاي الورقة هى حول الملكية الخاصة ودورها فى تحريك آليات السوق . ورغم ذلك لم يولها الباحث العناية الكافية لبيان العلاقة بين الكفاءة والحوافز من ناحية وشكل الملكية من ناحية اخرى ، وفى دراسة قيمة لتتبرجن يفصل تماما بين الموضوعين ، فالكفاءة على اى حال ليست قصرا على الملكية الخاصة ، و اشار الباحث لهذا ورفضه دون ابداء حجج واضحة .

بل انه فى موضوع البحث والذى يدور حول التحرير الاقتصادى ودور التخطيط فان حديثه عن فترة السبعينيات والثمانينيات (فترة الانفتاح) لم يتتبع بجدية محاولات تحرير الاقتصاد ولا عملية التخطيط . فهو يقول بعبارة قاطعة انه بالرغم من قوانين الانفتاح وتعديلاتها حتى اليوم فانها لم تعمل على تغليب اقتصاد السوق فما زالت الدولة تهيمن على النشاط الاقتصادى . ثم يقول فى ص ٦١ انه لم يتحقق من الاصلاح الاقتصادى الا النذر اليسير .

وارى ان هذا القول يتجاهل تطورات الحياة الاقتصادية والاجراءات الاقتصادية المتتابة مثل تحرير اسعار المنتجات الزراعية وانهاء نظام التسليم الجبرى للمنتجات باستثناء القطن والقصب . وانهاء احتكار التجارة فى مستلزمات الانتاج الزراعية وزيادة اسعار كافة المنتجات

المصنعة، ورفع معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف (والقول بتحديدتهما فى اسواق حرة) والغاء الدعم على سلع كثيرة، والتوقف عن الالتزام بالتعيين للخريجين .. الخ .

وبهذا القول اعفى الباحث نفسه من تقييم نتائج هذه الفترة وتطبيق سياسة الانفتاح ولم يتناول تأثير او علاقة ما اسماء بمحاولة تحرير الاقتصاد المصرى باتباع سياسة الانفتاح ثم العودة الى نظام الخطط الخمسية فى الثمانينات .

هل اقتصاد السوق سراب؟

ويبدو التناقض واضحا عندما يتناول الباحث مسألة ضرورة التحول الى اقتصاد السوق، فبينما لم يوضح لنا فى اى جزء من ورقته ما هى سمات الاصلاح الاقتصادى الشامل، (كما يسميه) او لماذا لا يعتقد بما حدث من تغيرات فى اسس السياسة الاقتصادية يتساءل عما اذا كان الاصلاح هو فى اتجاه مواصلة اسلوب التخطيط الحالى ام ارساء حقيقى لاقتصاد السوق . ما هو الحالى وما هو الحقيقى؟ بل انه اذا كان الباحث قد اشار الى هذه الاختلالات وتفاقم المشكلات خلال فترة التحول الجزئى الى اقتصاد السوق، الا يكون مدعاة الى مزيد من ضبط ايقاع الاقتصاد وحبك السياسة الاقتصادية، وليس ترك الحبل على الغارب؟

الواقع انه لو كان الباحث قد حاول الاجابة بعناية على هذا السؤال لكنت ورقته مساهمة ايجابية جادة فى اعمال هذا المؤتمر. وبدلا من ذلك فقد فاجانا باقتطاف فقرة فى اوليات علم الاقتصاد ودور الثمن فى تحديد ماذا تنتج، كيف تنتج، ولمن تنتج .

لكن هذا التبسيط الزائد لمسائل السياسة الاقتصادية وادارة الاقتصاد القومى بلغ حد الخلط حينما يقول الباحث فى جملة قاطعة ايضا ان اساس فشل التخطيط المركزى هو الفصل بين وظائف السوق او

الاثمان، بينما الصواب هو وجوب هذا الفصل وعدم الخلط بين الاسعار كتعبير عن الندرة واساس لاتخاذ قرارات الانتاج، وبين الاسعار الاجتماعية واستخدام اشكال الدعم والضرائب لتعديل هيكل التوزيع الاولى للدخل، سواء للتأثير فى الطلب او للتغلب على اثر الاستبعاد الناشئ عن قوى السوق. (راجع كتابات بنت هانسن، وكذلك دعوة اصلاح نظام الاسعار فى القطاع العام المصرى).

والربط بين ضرورة الاصلاح الاقتصادى الشامل والتحول الى اقتصاد السوق ربما يعطى الايحاء باننا فى حاجة الى عملية مشابهة لما جرى ويجرى فى بلدان اوربوا الشرقية وفى الاتحاد السوفيتى. وهذه المقارنة خاطئة فضلا عن مخاطرها الجسيمة.

فلا الاقتصاد المصرى اقتصاد آمر، ولا التخطيط فى مصر تخطيط مركزى شامل، ومصر لا تتحول من اقتصاد اشتراكى تسود فيه الملكية العامة الى آخر رأسمالى لا محل فيه لهذه الملكية.

وتبقى المشكلة الاقتصادية الحقيقية فى مصر مشكلة اقتصاد نامى يواجه تعثر التنمية الى جانب الاختلالات المالية والنقدية الحادة.

وحاجة مصر فى هذه المرحلة ماسة لسياسة اقتصادية حازقة لا تحقق فحسب الاستقرار الاقتصادى (المالى والنقدى)، وانما تحفز فى آن واحد النمو المتواصل، مع حماية او رعاية الفئات الاقصر. ببساطة سياسة هدفها تحسين مستوى المعيشة للمصريين من خلال خلق وزيادة فرص العمل المنتجة. والسوق والخطة هى ادوات فى يد واضع هذه السياسة، وعناصر هذه الادوات ليست متناقضة او بديلة. والمشكلة هى التوليف بين هذه العناصر المختلفة بالاعتماد على ادوات السياسة الاقتصادية المناسبة التى توفر مؤشرات سليمة عن حقيقة الندرة النسبية للعناصر والمزايا النسبية الكامنة والحالة فى الاقتصاد.

انتقائية النموذج

هل هذا ما يمكن ان نسميه نظام السوق الاجتماعى، على غرار ما ينصح به الدكتور صلاح زين الدين؟ ربما. ولكن المشكلة اننا نجد انفسنا فى مواجهة تعدد المسميات والمفاهيم، اقتصاد السوق الاشتراكى، او اشتراكية السوق، او السوق الاجتماعى، او السوق المخطط كما اسميه شخصيا فى حالة مصر، ومن ثم تشور مسألة النقل عن تجارب الآخرين، هناك الزعم باننا نقلنا عن النموذج السوفيتى. وحتى ان كان ذلك غير صحيح، فلماذا نقلد تجربة المانيا مثلا؟

وانا لا اقول ذلك لمجرد رفض تجارب الآخرين، ولكن لأن المبادئ العامة التى يمكن استخلاصها عن مثل هذه التجارب، فضلا عن انها تتجاوز مرحلة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى البلد المعنى، تظل مقبولة نظريا، دون بيان حدودها العملية والاجرائية المناسبة.

فكما يقول الباحث عند توصيفه لمفهوم السوق الاجتماعى فى ص ٧١: على الدولة ان تتدخل فقط عندما لا يوجد نشاط خاص يقوم بذلك، وفى تدخلها تراعى الا تخل بمؤشرات السوق. ولا اتصور ان احدا سيختلف معه فى ذلك. ولكن د. صلاح لا يتفق ودون ابداء حجج مضادة مع استنتاج احد الباحثين بان حضور الدولة حضورا مؤثرا فى عملية التنمية لن يكون الا من خلال القطاع العام. فنظام السوق الاجتماعى فى المانيا اقتضى ان تكون الشركات العامة حوالى ١٢-١٤٪ من الناتج المحلى، فكم ستكون النسبة المعقولة فى حالة مصر؟ اذا استبعدنا قطاعات الاحتكارات الطبيعية ربما لا تزيد النسبة عن ٢٥-٣٠٪. فهل هذا اكثر مما ينبغى؟

وبدلا من ان يعطى الباحث مثل هذه القضايا حقها فى التحليل يكتفى دائما باطلاق احكام نهائية غير قابلة للنقض او الابرام. فمثلا اكد على ضرورة التحول الى اقتصاد السوق واختار نموذج السوق

الاجتماعى، استنادا الى افتراض ضمنى بغياب آليات السوق فى مصر، وغلبة التخطيط المركزى، فى ظل ما اسماء فشل تجربة التحول الاشتراكى قطع ايضا بان بيروقراطية التخطيط ومؤسساته الموروثة من الستينات لن تكون قادرة على التطور، وستحكم على نفسها بالانقراض اذا لم تستطع التكيف مع المتغيرات العالمية والمحلية. ولكن هذه النتيجة الشرطية حسنها د. صلاح بقوله: فى تقديرنا انها عاجزة عن التكيف بحكم تكوينها البيروقراطى، على اية حال بدلا من بيان ما هى التغيرات المطلوبة فى اسلوب التخطيط وادواته وهيكلاجهزته وعلاقتها بغيرها من المؤسسات اكتفى بالقول بان يمكن التخطيط بآليات السوق واقترح ان تتبع مصر اسلوب التخطيط التأشيرى. واود هنا ان اشير الى عدة نقاط مختصرة:

ا - ان اجهزة التخطيط - ووزارة التخطيط بصفة خاصة - تشير الى ضرورة مرونة شكل واساليب التخطيط، وتكييفها مع المتغيرات الدولية والمحلية، ويمكن للباحث، وكان عليه ان يراجع تقارير متابعة الخطة.

ب - ان الباحث عند اقتراحه لاسلوب التخطيط التأشيرى لم يوضح علاقته وسماته فى ظل السوق الاجتماعى المأخوذ عن النموذج الالمانى. فهل النموذج الفرنسى مثلا قابل للنقل، وكيف؟

ج - يؤكد د. صلاح ان اسلوب التخطيط التأشيرى لا يتعارض مع آليات السوق رغم انه اشار الى انه فى ظل هذا النظام تكون الخطة ملزمة للوحدات الانتاجية العامة وتأشيرية بالنسبة للقطاع الخاص. وبينما يتناقض هذا القول مع محاولة ربط التحرير الاقتصادى بالتحول الى الملكية الخاصة، فاننى اتصور ان اتباع منهج التخطيط التأشيرى يجب ان يتوافق مع حرية وحدات القطاع العام فى اتخاذ قراراتها وفق مؤشرات السوق واعتبارات الكفاءة وتوجهات اطار السياسة الكلية فى الخطة. ومن ثم لا

يصبح ثمة الزام سوى العمل على تحقيق اقصى عائد فى ظل دالة
انتاج واحدة للاقتصاد. كيف يتحقق ذلك وما هى متطلباته؟
اعتقد ان هذا من اهم ما يلزم ان يشغلنا كباحثين، وما كنت اتطلع
ان يشارك فيه د. صلاح بنصيب اوفر.

البحث الثالث

تحرير الاقتصاد المصرى

(إمكانيات ومراحل التطبيق)

دكتور مصطفى عز العرب

١ - المشكلة البحثية، الأطار والهدف والفرضية :

على الرغم من أن الاقتصاد المصرى يعانى من المشاكل الهيكلية مما تؤثر على قدرته فى الاستمرار لتحقيق مزيد من النمو، فان محاولات الإصلاح التى بذلت كانت جزئية فى محتوياتها. كما أبتعدت بشكل أساسى عن أسباب وجود واستمرار هذه المشاكل. هذا مع توافر الامكانيات والقدرات التى تساعد الاقتصاد القومى على تحقيق معدلات مقبولة.

وترجع هذه المشاكل إلى السياسات التى كانت ترمى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق التدخل المباشر فى النشاط الاقتصادى، والبعد عن اقتصاديات السوق وما تمكنه من حسن استخدام للموارد، وتخصيصها على أفضل الأسس المتاحة، مما كان له تكلفته وتأثيره غير المتوقع. ولقد كانت محاولات الإصلاح فى بدايتها محاولات مسكنة وتقوم أساسا على تأجيل التأثيرات السلبية، حيث تحاول الإدارة السياسية نقل عبئها إلى الفترات القادمة ودون مواجهتها بشكل مباشر وفعال.

غير أن الاوضاع الاقتصادية وصلت إلى حد لا يمكن معه الاستمرار فى تطبيق المزيد من السياسات السابقة، حيث لايمكن تحمل تكاليف أخرى. لذلك كان لابد من اعادة النظر فى السياسات المطبقة.

والبحث عن سياسات جديدة تحاول اصلاح أوجه الخلل القائمة بعد تعددها وتفشيها داخل الاقتصاد القومى لانتقالها من قطاع إلى آخر.

وعلى الرغم من الشعور المبكر بذلك ومحاولة تصحيحه فى السبعينيات (١٩٧٧). إلا أن هذه المحاولة قد أرجأت ربما لسوء تقدير خطورة المشكلة أو المبالغة من مكاسب سياسة الانفتاح، مع تفضيل العائد فى الأجل القصير مهما كانت التكلفة فى الأجل الطويل فى الوقت الذى تواكبت مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التى تساعد على تغطية تأثير هذا الخلل، والتى أهمها زيادة تحويلات المصريين من الخارج، وزيادة عائدات البترول، والوفرة المالية فى الأسواق الدولية.

زيادة أعداد وتحويلات المصريين العاملين بالخارج أسهم بشكل مباشر فى تخفيف حدة البطالة من جانب، وزيادة الحصيلة من النقد الأجنبى التى مكنت من استيراد المزيد من المتطلبات الضرورية من الجانب الآخر.

كما أسهم فى زيادة الحصيلة من النقد الأجنبى زيادة إيرادات التصدير من البترول نتيجة ارتفاع أسعاره فى نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات. يضاف إلى ما سبق سهولة عملية الاقتراض من المصادر الخارجية نتيجة الوفرة المالية فى الأسواق الدولية.

ان هذه المتغيرات الاقتصادية وإن كانت قد أسهمت فى تأجيل أو عدم اتخاذ خطوات جادة فى مجال الإصلاح الاقتصادى. إلا أن تزايد حدة المشكلات الاقتصادية، أفقد الاقتصاد المصرى القدرة على امتصاص التأثيرات السلبية لهذه المتغيرات، مما استدعى فى النهاية ضرورة الاتجاه نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وذلك بالقضاء على أماكن الخلل القائمة، وخفض درجة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى، وقد بدأت مثل هذه التوجهات فى أعقاب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات.

ان التحرير كفلسفة اقتصادية أضحت ضرورة حتمية أملتها طبيعة وواقع الاقتصاد المصرى، بعد محاولات تأجيل معالجة أسباب الخلل القائمة، وهذا يستدعى التعرف على امكانيات ومشاكل تطبيق التحرير آخذين فى الاعتبار تجارب الدول التى سبقت فى هذا المضمار. لذا فان البحث يهدف إلى التعرف على مدى امكانية تطبيق سياسة التحرير ومراحله فى مصر، شأنها فى ذلك شأن الدول النامية الأخرى، بعد التعرف على نتائج وخلاصة تجاربها حتى يمكن تحقيق أفضل عائد ممكن فى ظل المحددات المختلفة التى تؤثر على مدى نجاح هذا التحرير، سواء فى الأجل القصير أو الطويل .

ولهذا يتم أولا تناول التحرير كفلسفة وأثره على النمو الاقتصادى، وثانيا معالجة لتجربة التحرير فى مصر ومراحل تطبيقها المستقبلية. وأخيرا عرض الخلاصة وأهم الاستنتاجات التى تم التوصل إليها .

وبناء عليه فان فرضية البحث تستند على أن تحرير الاقتصاد القومى وأتباع قواعد السوق، أمر ضرورى ولازم لحسن تخصيص الموارد وتحقيق معدلات نمو أفضل . على أن يتم ذلك على مراحل متتابعة، تجنباً للسلبات والمشاكل المكلفة الناجمة عن التطبيق الفورى وفى كل المجالات .

ومن المفترض أن تهيب الحكومة الظروف المواتية لانجاح عملية التحرير وذلك أولا بالقضاء على تناقضات وتضارب السياسات وثانيا بابدال مجموعة التشريعات القائمة والمتعلقة بنظم التدخل بمجموعة من التشريعات تسهم فى تثبيت الإجراءات وفعالية السياسات الخاصة بالتحرير. وثالثا بمزيد من المناقشات العامة حول مزايا التحرير بما يساعد الأفراد ويصل الأعمال على تقبل السياسة الجديدة، والتخلص من الأفكار والشعارات الخاصة بمرحلة التدخل .

٢ - فلسفة التحرير وأثره على النمو الاقتصادى :

ان سياسة التحرير تعمل على تهيئة الظروف المواتية لعمل قوى السوق وذلك برفع القيود الناشئة عن التدخل الحكومى فى المجال الاقتصادى . ومعلوم أن استناد النشاط الاقتصادى على قوى السوق يساعد على تخصيص الموارد بصورة أكفا وبالتالي تحقيق معدلات نمو معقولة ومضطردة . وبالرغم من وضوح الرؤيا وسلبيات تجارب التدخل ، نجد ترددا من جانب حكومات كثير من الدول النامية نحو تطبيق سياسات شاملة للتحرير . ولهذا يجب النظر فى أسباب ذلك ثم معالجة تعريف التحرير ومكوناته ثم علاقته بالنمو الاقتصادى .

١/٢ : التحرير والدول النامية :

تزايد الاتجاه نحو اتباع أسلوب التحرير فى العديد من اقتصاديات الدول النامية ، نتيجة لتردى أوضاعها الاقتصادية ، بعد فترة طويلة من التطبيق للفلسفة الاقتصادية القائمة على التدخل المباشر وغير المباشر للدولة فى النشاط الاقتصادى فى محاولة لتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادى . ذلك أن فلسفة الحرية وعدم التدخل فى المقابل لا تضمن تحقيق المعدلات المطلوبة . حيث أن الإدارة الاقتصادية فى حالة التدخل تولى من الاهتمامات والأولويات ما يساعد على تحقيق ذلك . غير أن المجال التطبيقى فى تنفيذ هذه السياسات كانت نتائجه خلافا لما كان مأمولا . فقد أبتعدت هذه الاقتصاديات عن الكفاءة المناسبة فى إدارتها . مما ترتب عليه العديد من المشاكل الاقتصادية ، والتي زادت حدتها وبشكل متدرج .

فقد ارتفعت أرقام الديون الخارجية وخدمتها ، وقد أستخدم جزء لا يستهان به منها لتغطية سلبيات عدم الكفاءة فى هذه الاقتصاديات . أو لتأجيل المشاكل الناتجة منها . بالإضافة إلى امتصاص قدر لا بأس به من هذه الموارد الخارجية لتحقيق أهداف اجتماعية أسى استخدامها

وبشكل تدريجى. كما انخفضت الانتاجية بشكل ملحوظ لسوء استخدام العمالة (عدم الحاجة إلى جزء كبير منها) وعدم الاهتمام بالتنوع، وانخفاض الإنفاق على البحث والتطوير وكذلك أدت زيادة الأنفاق الحكومى إلى تمدد العجز فى الموازنة العامة للدولة وذلك للتوسع غير الرشيد فى الإنفاق الحكومى وسوء استخدام المرافق الحكومية، وضعف فرص زيادة إيرادات الدولة. يضاف إلى ذلك أن القدرة الانتاجية التى تنمو بمعدل متواضع، والذى يرجع فى جانب منه إلى التدخل والرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادى، لم تستطع امتصاص كل العمالة المعروضة، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

وعلى الرغم من أن خيار التحرير كان متاحا، باعتباره أحد البدائل القائمة، إلا أن الإدارة الاقتصادية فى الدول النامية كانت تفضل عدم اللجوء إليه والعمل على تخفيف حدة المشاكل القائمة بصفة وقتية. وذلك لارتفاع تكلفة التحرير ومشاكل تطبيقه. وظهور عوائده فى الأجل الطويل.

فالتحرير يعنى القضاء على كل مصادر الخلل واخطاء السياسات الماضية، بالشكل الذى يجعل النظام السعري يعكس الكفاءة فى استخدام الموارد الاقتصادية. ان هذا يعنى اسعارا أعلى وبالتالي استهلاكاً أقل. مما يؤثر على انخفاض كل من الانتاج، العمالة، الاستثمارات. وذلك فى الأجل القصير فى الوقت الذى تكون فيه الإدارة الاقتصادية فى حاجة إلى تحقيق نتائج عكسية لما سلف.

كما أن نتائج عائد التحرير لن تتحقق إلا فى الأجل الطويل، وهو أمر يخرج عن النطاق الزمنى لأية إدارة اقتصادية وسياسية، مما يجعلها تفضل العائد فى الأجل القصير، حيث أن الأجل الطويل سوف تجنى عوائده إدارة سياسية أخرى. لذلك أخذت الدول النامية تتردد فى تطبيق سياسات التحرير وتأخذها بحذر شديد ولولا عنصر الاضطراب والحاجة إلى التغيير لما واجهته من مشكلات، لما أقبلت على التحرير بطريقة أو

بأخرى . فالمشكلات التى لاقتها هذه الدول فى سداد وخدمة ديونها أو إعادة جدولتها، وصعوبات الاقتراض مرة أخرى من الأسواق العالمية أو من المصادر الرسمية، ما لم تتبع خطوات جادة فى مجال التحرير لاقتصادياتها القومية، نظرا للاستمرار فى وجود هذه الصعوبات فى ظل اقتصاديات تبتمد عن الكفاءة فى إدارتها .

كما ربطت المنح والقروض من المؤسسات الدولية بالجهود التى تتبع لتحرير هذه الاقتصاديات، لايمان الدول المانحة لهذه الاعانات والقروض، بأن عائد هذه الاعانات والقروض لن يجدى فى ظل اقتصاديات لا تقوم على الكفاءة . والمطلوب هو تدعيم اقتصاد عالمى أفضل .

يضاف إلى ذلك صعوبة الاستمرار فى تطبيق السياسات التى اتبعت فى الماضى واكتشاف هذه الدول مدى ابتعادها عن الكفاءة فى اقتصادياتها إذا تم مقارنتها بغيرها من الدول والتى طبقت أسس التحرير فى اقتصادياتها .

ان المحاولات التى بذلت لتحرير هذه الاقتصاديات واختلاف نتائجها يدعو إلى أهمية تحديد ماهية هذا التحرير ومكوناته، وأثره على النمو الاقتصادى باعتباره هدفا تسعى إليه كل الاقتصاديات خاصة تلك التى تعاني من هبوط فى معدلات النمو .

٢/٢ : التحرير كفلسفة : التعريف والمكونات :

ان المناداة بفلسفة التحرير ليست بالأمر السهل أو الواضح . لتعدد مكوناته ومضمونه والصعوبات التى قد تقترن بتطبيقه .

فالتحرير يتعلق بإزالة كل القيود أو الحواجز التى تمنع حرية وحركة الأسواق . حيث ينظر إليه على أنه هدف يحسن من معدلات تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال إزالة مثلثات عدم الكفاءة التى أشار إليها Harberger ، وبما يؤدي إلى مزيد من النمو .

لذلك يمكن القول أن التحرير يهدف إلى تحسين الكفاءة فى تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال إيجاد مجموعة من الأسعار النسبية والتي ترفع الكفاءة الاقتصادية من خلال الإطار التنافسى الذى تعمل فيه وحدات النشاط الاقتصادى . ويتضمن التحرير قطاعات السلع والمال والعمل .

(أ) تحرير القطاع السلعى :

هذا يمثل الجانب الأكبر فى عملية التحرير والأساس الذى يركز عليه . حيث أن معظم القيود المباشرة والتدخل من جانب الإدارة الاقتصادية يكون مركزا على القطاع السلعى بشقيه الداخلى والخارجى . وتتمشى هذه القيود والتدخل فى الرقابة على انتاج ، توزيع وتسعير السلع المنتجه محليا ، بالاضافة إلى فرض التعريفات الجمركية والتحديد الكمى والتراخيص فى التجارة الخارجية السلعية .

ان اجراءات التحرير لهذا القطاع تتمثل فى اتباع الوسائل التى من شأنها الوصول إلى الكفاءة فى استخدام الموارد المتاحة . بما يجعلها قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية . من خلال وجود السعر التنافسى الذى يضمن حسن تخصيص وتوزيع هذه الموارد . ويتحقق هذا التحرير من خلال إزالة كافة القيود والرقابة المفروضة على حرية توزيع وتخصيص وتوجيه هذه الموارد وفقا لهذه الاسعار التنافسية .

(ب) تحرير القطاع المالى :

على الرغم من أهمية تحرير القطاع السلعى ، إلا أنه ليس بمعزل عن غيره من القطاعات الأخرى ، وخاصة قطاع المال والقيود الرقابية التى تفرض على متغيراته ، بما يؤثر بالتالى على حركة ومدى كفاءة القطاع السلعى ذاته . وتتمثل أهم هذه القيود فى مدى تدخل الإدارة الاقتصادية وتحديدها لاسعار الفائدة وسقوف الائتمان ، وبشكل بعيد عن ميكانيكية السوق . لقد سارت العديد من الدول النامية على مجموعة

من القواعد والتي من شأنها تحديد هذه الاسعار والسقوف إداريا، لضمان توفير الأموال اللازمة للقطاع العام وبأسعار منخفضة، مما اثر على كفاءة استخدام هذه الأموال. لذلك فان تحرير القطاع المالى يستلزم على المستوى المحلى إلغاء كل مصادر القيود على حركة هذه الأموال، بما يضمن الكفاءة فى استخدامها وحسن توزيعها على مصادر الاستخدام المختلفة، ثم يأتى بعد ذلك ربط السوق المالى بالسوق الدولى، وهذا يتم من خلال إلغاء كل القيود والحوافز على حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة. ان هذا لن يتم إلا فى مرحلة تالية لتحرير السوق المحلى أولا والوصول به إلى الكفاءة المطلوبة، بما يضمن حسن استخدام هذه الأموال.

(ج) تحرير سوق العمل :

وهذا أيضا يتم على مرحلتين، الأولى على المستوى المحلى، من خلال إلغاء القيود والرقابة على استخدام العمل (سواء بتحديد الأجور. أو التدخل فى التوظيف .. الخ .) ثم يأتى بعد ذلك إلغاء القيود على حركة العمل، بما يضمن ربط سوق العمل المحلى بالسوق الخارجى وفقا لاعتبارات الكفاءة والتحسين فى الانتاجية.

ويلزم التنويه هنا بأن هذا لا يعنى الحرية التامة فى تطبيق هذه المكونات وبشكل متكامل وإعطاء أهمية متساوية لها. حيث أن ذلك يختلف من دولة إلى أخرى بحسب درجة النمو الاقتصادى من جهة، ومدى عمق وتأثير العوامل التاريخية والسلوكية والتنافسية من الجهة الأخرى. فالدول التى تتمتع بدرجة نمو أعلى تضمن ولو فى حدود معينة، ظروفًا أفضل فى استخدام الموارد الاقتصادية. وبالتالي يمكن أن يكون التحرير جزئيا وبالتالي تكون اجراءاته وتكلفته أقل.

كما أن التحرير يعنى تحولا فى فلسفة وممارسة الإدارة الاقتصادية للنشاط الاقتصادى. ومثل هذا التحول لن يكون بالامر

السهل فى ظل التطبيق لفترات طويلة لسياسات قائمة أصلا على هذا الخلل، مما ترتب عليه سلوك واعتقاد بأهمية وجود الدولة ودورها المباشر فى النشاط الاقتصادى والتركيز على تحقيق أكبر قدر من العدالة على حساب الكفاءة فى استخدام الموارد الاقتصادية. لذا فإن تطبيق اجراءات التحرير سوف تكون أسهل فى ظل اقتصاد لم يتعرض لفترات طويلة للتدخل والرقابة الحكومية.

على ذلك يمكن القول أنه فى ظل ظروف وأوضاع الدول النامية، يصعب تحقيق هذا التحرير (بشكل متكامل) وفقا للمكونات السابق الإشارة إليها. وتظهر مشكلة تتابع هذا التحرير، وأى القطاعات ينبغى توجيه العناية بها.

ان النظرية الاقتصادية لا توصى بترتيب معين لمعالجة الخلل وفى أى الأسواق ينبغى البدء بها، وهل ينبغى التركيز على سوق معين أم ينبغى السير فى كل الأسواق مرة واحدة وبنسب متفاوتة. ان تطبيق وتبنى سياسات معينة بذاتها يخضع إلى مدى حكم وتقدير الإدارة الاقتصادية، مما يحملها بنتائج هذا الاختيار ويزيد من صعوبته، خاصة وأن هناك خلافا بين الاقتصاديين أنفسهم على كيفية هذا التطبيق.

فبينما دافع العديد من الاقتصاديين عن أهمية البدء بتحرير مكونات الحساب الجارى (تجربة شيلي فى التحرير)، دافع آخرون على الجانب الآخر عن أهمية البدء بتحرير أسواق رأس المال (تجربة الأرجنتين) على أساس أن نقص النقد الأجنبى وعدم توافر رؤوس الأموال يمثلان المشكلة الأساسية التى تقف حجر عثرة أمام محاولات دفع النمو الاقتصادى فى هذه الدول. كما أن هناك من يرى أن هذا التتابع أو الاختيار لأى من هذه الأسواق يعتبر غير ذى موضوع، وإن كان هناك من ربط هذا الاختيار بالهدف الذى ترغب فى تحقيقه الإدارة الاقتصادية. حيث تبين أنه إذا كان السعر وزيادة كمية الانتاج هما الهدف فانه

ينبغي تحرير الحساب الجارى أولا ، أما إذا كان الهدف هو تحقيق المزيد من المنافسة فى السوق العالمى وخفض درجة تشوه سعر الصرف ، فإنه ينبغي تحرير سوق رأس المال ، وإذا أريد تحقيق كل من الهدفين ، فإنه ينبغي السير فى تحرير كل منهما وبدرجات متفاوتة وإن كان ذلك يتعارض مع ما توصل إليه Khan, Zahler فى أن التتابع ليس مهما.

ان هذا الاختلاف سواء فى مضمون أو تتابع هذا التحرير يثير التساؤل عن جدوى تطبيق هذا التحرير وأثره على النمو الاقتصادى بصفة عامة. وهذا ما سوف يتم التعرض إليه فى المبحث التالى .

٢/٣ : التحرير والنمو الاقتصادى :

إذا كانت سياسة التدخل الحكومى والرقابة المباشرة على الاقتصاد القومى لم تحقق المعدلات المطلوبة من النمو الاقتصادى والتى كانت تأمل هذه الدول فى تحقيقها ، فإن السؤال التقليدى هو: هل سيؤدى التحرير إلى مزيد من الرفاهية وارتفاع أكبر فى معدلات النمو الاقتصادى؟

النظرية الاقتصادية لا تعطى إجابة مباشرة فى هذا الشأن ، وإن كانت المدرسة النيوكلاسيكية وبطريقة غير مباشرة تعترف بأن وجود المرونة فى الأسعار النسبية سوف يضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأنها سوف تؤدى إلى مزيد من النمو الاقتصادى . أن ذلك يعتمد على العديد من العوامل التى قد تتحكم فى نتائج التحرير ، وتتمثل أهمها فى :

أولاً : فى الأجل القصير :

(١) الأداء الاقتصادى وفاعليته فى الماضى :

تتوقف نتائج التحرير على الأداء الاقتصادى للدولة وفاعليته قبل اتخاذ أى اجراءات بشأنه . ويمكن فى هذا الصدد اللجوء إلى المؤشرات التى تقيس مستوى هذا الأداء مثل الكساد الاقتصادى القائم، معدلات التضخم والعجز فى الموازنة العامة للدولة، العجز فى الحساب الجارى، درجة استقرار الصادرات، نسبة مشاركة الصادرات من السلع الأولية، درجة التدخل الحكومى والخلل القائم فى النظام الاقتصادى . أن عمق هذه المؤشرات يعنى طول فترة معالجة الخلل وبالتالي تأخر نتائج أو عوائد التحرير، وارتفاع تكلفته فى الأجل القصير والعكس صحيح .

(٢) رد الفعل البطئ لاجراءات التحرير وأثرها على جانبى العرض والطلب :

ان اتخاذ السياسات اللازمة واتاحة الفرصة لميكانيكية السوق لتحريك الموارد الاقتصادية، لابد وأن يعقبه تحرك فورى وسريع فى داخل القطاعات المختلفة باعتبار أن ذلك هو الوضع الأمثل والطبيعى . غير أن رد الفعل قد لا يكون بالدرجة المطلوبة، ربما لتردد أصحاب عناصر الانتاج فى توجيه هذه الموارد خشية الرجوع فى هذه الاجراءات، ولعدم وجود الثقة اللازمة لاستمرار وجود هذه الميكانيكية، وبالتالي احتمالات التدخل وفرض الرقابة المباشرة مرة أخرى، والذى من شأنه أن يؤثر على النتائج المتوقعة .

(٣) القدرة على الاستمرار فى تطبيق اجراءات التحرير :

ان التحرير عملية مستمرة لضمان القضاء على مصادر الخلل، ومعالجة ما قد يظهر أثناء التطبيق . ان مدى الاستمرار فى تطبيق هذه الاجراءات يتوقف على العائد المحقق والتكاليف المصاحبة لذلك،

والقدرة على تحملها والتنبؤ بهما ومعرفتها. لذا فان التراجع أو التآنى فى اتخاذ خطوات بشأنها سوف يزيد من حدة عدم التأكد فى النظام الاقتصادى، مما يؤدى إلى اتساع دائرة عدم الاستقرار، وضعف الثقة فى الخطوات التى اتبعت، ومدى امكانية الاستمرار فيهما مستقبلا، مما ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادى.

(٤) النظام المؤسسى والإدارى ومدى فاعليته ومرونته :

لا يمكن اغفال الدور المؤسسى أو الإدارى القائم على تنفيذ خطوات التحرير للاقتصاد القومى. حيث ان استمرار التنظيمات الإدارية القائمة على الإدارة والتدخل الحكومى تعتبر حجر عثرة أمام تقدم هذه الخطوات وتركيزها على اظهار مساوئ تكاليف التحرير. لذلك توجه الإدارة الاقتصادية خيارات ثلاثة :

أ- الغاء المؤسسات أو التنظيمات القائمة على التدخل الحكومى وخلق تنظيمات جديدة تتمشى وتقوم على تنفيذ خطوات جادة فى مجال التحرير. وهذا له. تكلفته المرتفعه، فضلا عن عدم توافر الكفاءات والهيكل الإدارية التى تتولى تنفيذ ذلك وبكفاءة.

ب- الاستمرار فى تدعيم المؤسسات القائمة مع تغيير هيكل اشرافها ومسئولياتها وفقا للاتجاهات الجديدة، وقدرة هذه الهيكل الإدارية والمؤسسية على تنفيذ متطلبات التحرير.

غير أن نتائج ذلك لن تتحقق فى الأجل القصير وبسهولة، نتيجة التمسك بالتنظيمات القائمة ومجابهة القائمين عليها لهذه التغييرات، لتأثيرها المباشر عليهم، مما يحد من نتائج التحرير.

ثانيا : فى الأجل الطويل :

تتوقف نتائج التحرير فى الأجل الطويل على آثار السياسات

والاجراءات التى اتبعت فى الأجل القصير. كما تتوقف مدى مساهمتها فى التأثير على معدلات النمو على توافر شروط التثبيت من جانب وشروط التوازن داخليا وخارجيا من الجانب الآخر. فمن شروط التثبيت والاستقرار فى الاقتصاد القومى نذكر ما يلى :

أ - معدل مقبول من التضخم :

لقد تم اتباع سياسات نقدية متساهلة فى ظل التدخل الحكومى، الأمر الذى أدى إلى مزيد من العرض النقدى، نتيجة الزيادة فى الانفاق الحكومى وبشكل لا يتناسب مع انتاجية هذا الانفاق، مما انعكس على ارتفاع معدلات التضخم، (على الرغم من السياسات التى استخدمت للتخفيف من حدته والرقابة عليه).

غير أن التحرير وفلسفته القائمة على خفض التدخل والرقابة على النشاط الاقتصادى بطريقة غير مباشرة سوف يؤدى فى المراحل الأولى إلى زيادة حدة هذه المعدلات. مما يستوجب مراعاة هذه الزيادات وتأثيرها، حتى تكون فى الحدود المقبولة.

ب - درجة من الاستقرار للسياسات المالية والنقدية :

تعتبر السياسات المالية والنقدية من الأدوات التى تتحكم من خلالها الإدارة الاقتصادية فى النشاط الاقتصادى. لذلك من المتوقع أن تكون هذه السياسات غير مستقرة فى المراحل الأولى من التحرير، نظرا للتضارب والتعارض فى أماكن الخل، وبما يحقق الأهداف الاجتماعية التى كانت تسعى الإدارة الاقتصادية إلى تحقيقها. ان المشكلة الأساسية التى تولى الإدارة الاقتصادية عنايتها فى المراحل الأولى لتحقيق نتائج جيدة هو توافر الثقة بما يشجع المنتجين والمستثمرين فى التأثير على جانب العرض، بجانب توفير الموارد اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادى. هذا النمولن يأتى إلا فى ظل وجود

الاستقرار لهذه السياسات وبشكل يمكن من التنبؤ باتجاهاتها ومعدلاتها.

ج- معدل مستقرلاً سعر الصرف :

لقد كان للخلل القائم فى سوق النقد الأجنبى أثره السلبى على القطاع الخارجى. لابتعاد سعر الصرف عن القيمة الحقيقية له وتقويمه بأكثر مما ينبغى أن تكون عليه. وعلى الرغم من تعدد العوامل التى تؤثر فى تحديد هذا السعر بما يحقق الكفاءة، إلا أنه ينبغى محاولة تحقيق معدل مقبول من الاستقرار له وتفادى التقلبات العشوائية فيه .

ومن المتعارف عليه أن هناك حالة من الخلل (عدم التوازن) فى اقتصاديات الدول النامية سواء داخليا (الانفاق الحكومى أكبر من الضرائب كما وأن الاستثمارات أكبر مما هو متاح من مدخرات) أو خارجيا (حيث أن الواردات أكبر من الصادرات). ان السياسات المالية والنقدية تساهم فى زيادة حدة عدم التوازن لجمود المتغيرات المؤثرة فى هذه المكونات (أسعار فائدة حقيقية سالبة، انفاق حكومى أكبر مما ينبغى، ضرائب محدودة، أسعار صرف غير حقيقية بما يؤدى إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات). ان تحرير هذه المتغيرات وعدم تحديدها إداريا بواسطة الإدارة الاقتصادية سوف يسمح لهذه المكونات بالتغيير، بما يحقق التوازن فى هذه الأسواق أو تخفيف حدة الخلل القائمة.

وأخيرا وكما سبق ذكره فان التحرير عملية وليس حالة، وان النجاح فيها يقوم ليس فقط على معالجة أخطاء الماضى، ولكن الاستمرار فى تجنب وقوع الخلل مستقبلا. ان تحقيق درجات متقدمة من النمو يتطلب التأكد من عدم وجود هذا الخلل. وإلا ابتعدنا مرة أخرى عن الكفاءة وبعيدا عن منحنى امكانية الانتاج.

٣ - تجربة التحرير فى مصر ومراحل تطبيقها المستقبلية :

ان مضمون ومكونات فلسفة التحرير السابق بيانها تثير التساؤل عن مدى امكانية تطبيقها فى الاقتصاد المصرى بعد تعدد مصادر الخلل وابتعاده عن الكفاءة فى تخصيص وتوزيع الموارد المتاحة وسوف نستطلع فى محاولات التحرير، ثم فى مراحل تطبيق التحرير فى المستقبل .

١/٣ : محاولات التحرير :

لا يمكن القول أن المناداة بتحرير الاقتصاد المصرى بدأ من التسعينات، حيث كانت هناك محاولات، وان كانت جزئية، لتخفيض درجة الخلل القائمة فى الاقتصاد القومى نتيجة للسياسات التى اتبعت فى الستينيات، والتى ترجع إلى التدخل الحكومى المكثف. لقد أثرت الإدارة الاقتصادية اتباع سياسة جديدة قائمة على الانفتاح (بعد القيام بتطبيق سياسات التثبيت والتى لم تكن نتائجها مشجعة فى قضائها على مصادر الخلل)، بالشكل الذى يبنى قطاع جديد قائم على ميكانيكية السوق. وبعيدا عن التدخل الحكومى، ونظرا لأهمية التعامل فى الأسواق الدولية ومحاولة البدء فى تحرير قطاع التجارة الخارجية، كانت هناك محاولات جزئية للتحرير المدار سواء لسوق النقد الأجنبى أو لسعره. لذلك يمكن القول أن محاولات تصحيح الخلل قد مر بثلاث مراحل:

(أ) سياسات التثبيت التى اتبعت فى السنوات الماضية :

نتيجة للسياسة الجديدة التى اتبعتها صندوق النقد الدولى فى منحه القروض للدول النامية التى تعاني عجزا فى موازين مدفوعاتها، واشتراطه ارتباط ذلك بوجود برامج مكثفة لتصحيح بعض أوجه الخلل القائمة، تم تنفيذ بعض برامج للتثبيت، حيث وقعت مصر اتفاقا عام ١٩٧٨، واتفاقا آخر عام ١٩٨٧ ضمن برنامج شامل يقضى بضرورة خفض العجز، وتحريك سعر الفائدة وانشاء السوق المصرفية الحرة للنقد

الأجنبى . غير ان هذه المحاولات لم تستمر بعد انتهاء فترة التثبيت التى ارتبطت بالقروض التى تم الحصول عليها .

(ب) سياسة الانفتاح الاقتصادى وبدء التحول فى اتجاه الفلسفة الاقتصادية لإدارة الاقتصاد القومى :

ان تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى تعتبر نقطة البدء فى الاعتراف بوجود الخلل فى الاقتصاد القومى ، والتخوف من تنفيذ بعض الاجراءات التصحيحية ، بشكل كامل لمعالجة هذا الخلل . وتتمثل أهم النتائج لهذه السياسة الجديدة فى التحول لتوجهات الإدارة الاقتصادية ، وبدء فك العديد من القيود التى تعرقل حركة الاقتصاد القومى ، مع ايجاد قطاع آخر فى ظل السياسة الجديدة ، وبأقل قدر من التدخل الحكومى . مع السماح له بالعمل فى ظل مرونة أكبر وفقاً لخصائص السوق . ان هذا وإن كان يعتبر خطوة فى الاتجاه الصحيح ، إلا أنه قد زاد من درجة الخلل القائمة (لوجود قطاعين يعملان فى ظروف مختلفة) فى القطاع العام .

(ج) المحاولات الجزئية لتحرير بعض جوانب الاقتصاد القومى :

أولاً : محاولات تطبيق التخصيصية وخفض درجة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى :

لقد اتسعت رقعة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ليشمل العديد من الأنشطة والتى لا يمكن للدولة التدخل فيها بصورة كاملة ، أو حتى فى الرقابة عليها (على مستوى المحليات) . غير أن هذا الاتساع لم يؤت ثماره المرجوه أو تحقيق الهدف المنشود منه . لذلك رأت الإدارة الاقتصادية ضرورة التخلص من هذه الأنشطة . وخفض درجة التدخل من خلال بيع هذه المشروعات وأهمية إدارتها من خلال القطاع الخاص . لقد بدأت فلسفة التخصيصية تأخذ دورها بعد تعدد حالات عدم الكفاءة فى

السوق والتي من المتوقع أن تلاقى نجاحا لتخفيض حدة عدم الكفاءة
فى ممارسة هذه الانشطة .

ثانيا : محاولات تطبيق التحرير المدار لسوق الصرف :

تعانى مصر (شأنها فى ذلك شأن الدول النامية الأخرى) . ندرة
النقد الأجنبى ، والتي كانت سببا رئيسيا فى تدخل الإدارة
الاقتصادية فى سوق النقد الأجنبى بشكل مباشر(من خلال القيود
على حركة النقد الأجنبى وتعاملاته) أو بطريق غير مباشر (تحديد سعر
الصرف وتحركاته) . غير ان هذا التدخل وإن كانت له وجاته ومبرراته ،
إلا أن عدم الكفاءة فى استخدامه ، بجانب التأثير السلبي للرقابة على
العرض ، كان له أثره على الإدارة الاقتصادية (على مراحل متعددة) حيث
قامت بفك العديد من هذه القيود (سواء بالتدخل فى مصادر النقد
الأجنبى وتحركاته أو من خلال تحرير سعر الصرف) أملا فى تطبيق
التحرير الكامل وعلى مراحل متعددة ، (حيث قطعت شوطا لا بأس به فى
هذا المجال) . وبالرغم من الجهود فى تلك الاتجاهات ، فلم يكن لها تأثير
واضح ، ويرجع ذلك إلى جزئيتها من جانب وعدم استمرارها أو توقفها من
الجانب الآخر . فهذه المحاولات كانت جزئية فى مضمونها ، ولم تكن
محاولات كلية ، مما أثر على كفاءة التطبيق . ان تطبيق سياسة الانفتاح
لم يكن كليا ليعالج الخلل القائم . بل على العكس ساهم فى تعميق
الخلل نظرا لوجود قطاعين أحدهما يعمل فى ظل قيود الرقابة والآخر
مستثنى من ذلك .

كما أن هذه المحاولات لم تتسم بالثبات والقدرة على الاستمرار
حيث كانت السياسات المتبعة فى مرحلة الانفتاح لتحرير الاقتصاد
القومى وقتية . إذ سرعان ما ظهرت بعض التأثيرات السلبية لها ، مما
تطلب وضع مجموعة من القيود عليها مرة أخرى وأثر ذلك على مستقبل
هذه السياسة وتلك الاجراءات من خلال انعدام الثقة فى أية خطوات أخرى
مستقبلية .

لذلك يمكن القول أن التحرير كسياسة كلية، أصبح أمراً ضرورياً بعد هذه المحاولات الجزئية التي اتبعت وكان تأثيرها غير واضح وربما تزداد فرص نجاح تطبيقه إذا ما تمت الاستفادة من نتائج وخبرة الدول النامية الأخرى والتي خاضت نفس التجربة وبالتالي فإن استعراض تجارب بعض الدول التي سبقتنا في هذا المضمار يمكن من استنتاج وأبداء بعض الملحوظات المفيدة في هذا الصدد.

(أ) أن محاولات التحرير كانت جزئية (ومحدودة النطاق) وليست محاولات كلية، نظراً لعدم تناسب إجراءات التحرير الكلية مع أوضاع واقتصاديات الدول النامية لتعدد الخلل القائم وعدم توافر إمكانيات تحقيق التحرير الكامل (نظام للمعلومات مزيد من الحساسية للمتغيرات الاقتصادية ومدى استجابة العرض والطلب والقدرة على تحريك الموارد الاقتصادية وفقاً لهذه التطورات بعد غياب وفقد ميكانيكية السوق والأسعار).

(ب) أن نجاح التحرير اعتمد على مدى حسن اختيار القطاعات الجزئية التي ينبغي توجيه العناية إليها والأهتمام بها (القطاع السلقى - رأس المال) بما يؤدي إلى تحسين الكفاءة والمساهمة في دعم الثقة للإجراءات الجديدة. خاصة وأن بعض إجراءات التحرير وإن كانت ذات أهمية لبعض القطاعات، إلا أن تأثيرها قد يكون سلبياً على بقية القطاعات الأخرى بالإضافة إلى صعوبة وعدم إمكانية تحقيق ذلك.

٢/٣ : مراحل تطبيق التحرير:

أن مصر تتفق مع هذه الدول في عدم توافر الإمكانيات التي تمكنها من تحقيق التحرير الكامل، مما يضعف فرص الاختيار أمام الإدارة الاقتصادية لتبنى وتطبيق إجراءات التحرير التتابعية، مبتدئة بالقطاع السلقى للأسباب الآتية:

(أ) أن تحرير القطاع المالى ورفع سعر الفائدة بما يتمشى مع الاسعار العالمية قد لا يحقق المقصود منه، لعدم تناسب هذه الاسعار المرتفعة

مع العائد على الاستثمار، بالإضافة إلى عدم توافر الكفاءة فى اقتصادياتها. كما أن التحرير الكلى فى ظل قطاع مالى غير كفاء وعدم توافر نظام حساس يسمح بالتغيرات وفقا للتحركات فى السوق العالمى يعنى مزيدا من الخلل داخل هذا القطاع.

(ب) ان تحرير قطاع رأس المال والغاء القيود على حركته . يعنى مزيدا من الطلب على النقد المحلى ، وتدعيم أسعار الصرف فى وقت تكون الحاجة فيه إلى خفض أسعاره ، بما يدعم قطاع التصدير ويزيد من الطلب على منتجات الدولة وليس العكس .

وفى ضوء هذه الاستنتاجات يمكن القول أن تحرير القطاع السلمى يمثل الأساس الذى ينبغى على الإدارة الاقتصادية فى مصر البدء به ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال توافر المنافسة (والتى أبتعد الاقتصاد المصرى عنها لفترة ليست بالقصيرة) وذلك على مرحلتين :

المرحلة الأولى : تحقيق المنافسة فى السوق المحلى :

لقد ساد الاقتصاد القومى جو قائم على احتكار القطاع العام والمبنى على الدعم المستمر له من قبل الدولة ، مما قتل روح الابتكار، وحد من فاعلية القطاع الخاص ومشاركته فى الاقتصاد القومى وبالتالى ابتعاده عن تحقيق الكفاءة، وتتمثل أهم قواعد تحقيق وتشجيع هذه المنافسة فى إزالة حواجز الدخول إلى الأسواق، حيث أن وجود واحتكار القطاع العام ووضع القيود على الدخول إلى أسواقه كان له تأثيره على عدم الكفاءة فى إدارته . ان بعد القطاع الخاص عن المنافسة كان له تأثيره السلبى فى عدم تراكم الخبرة والتعلم . بالإضافة إلى وجود العديد من القواعد والقيود الإدارية المتحكمة فى استخدام عناصر الانتاج بما لا يسمح باستخدامها وفقا لقواعد السوق، لذلك فان بدء محاولة الدخول أمام القطاع الخاص سوف يكون له تكلفته فى الأجل القصير، حتى يحقق أقصى كفاءة ممكنة .

المرحلة الثانية : تشجيع المنافسة فى السوق الخارجى :

لقد ترتب على السياسات التى اتبعت فى مجال التجارة الخارجية خلق اقتصادا مغلقا بعيدا عن السوق الخارجى والتغيرات المتلاحقة فيه والقائم على الكفاءة فى ظل التطور التكنولوجى المتقدم . لذلك صاحب تطبيق هذه السياسات إقامة صناعات متعددة للاحلال محل الواردات مع وضع القواعد والقيود التى تحمى وجود هذه الصناعات ، وفى نفس الوقت كانت سياسة تشجيع الصادرات محدودة فى تأثيرها نظرا للاستمرار فى تدعيم الصادرات مع السلع الأولية . لذلك ينبغى إعادة تشكيل السياسات القائمة على مصادر الخلل به . وتتمثل خطوات ذلك فيما يلى :

١ - خلق وتشجيع المنافسة أمام الواردات فى السوق المحلى :

ينبغى امتداد تحقيق الكفاءة من خلال المنافسة فى السوق الخارجى بعد اتمامها فى السوق المحلى خاصة للسلع التى تحل محل الواردات التى تم حمايتها لفترات طويلة ولم تحقق الكفاءة المطلوبة رغم هذه الحماية . ويمكن خلق وتشجيع هذه المنافسة من خلال الأدوات الآتية :

(أ) خفض القيود الكمية :

لقد استخدمت القيود الكمية كوسيلة لحماية العديد من الصناعات التى تم إنشاؤها للاحلال محل الواردات ، حيث ساعدت هذه القيود الكمية على رفع اسعار بيع هذه المنتجات فى السوق المحلى بما يغطى ارتفاع تكلفة البديل المحلى نتيجة عدم الكفاءة فى الانتاج . لذلك ينبغى محاولة ازالة هذه القيود وفق برنامج زمنى محدد ، تراعى فيه ظروف وامكانيات هذه الصناعات ، بما يسمح لها بالمنافسة مع بدائلها المستوردة ، لضمان تحقيق الكفاءة فى انتاجها .

(ب) التخفيض المتتالى مع بدء التحول إلى توحيد التعريفات الجمركية :

لقد صيغت جداول التعريف الجمركية بما يسمح بالتمييز فى معدلاتها لكى يتم حماية العديد من المنتجات المحلية للمساعدة فى تحقيق الكفاءة لانتاجها وربما يمكنها من المنافسة فيما بعد، غير أنه على الرغم من مضى وقت ليس بالقصير، اعتمد المنتجون على هذا الحائط الجمركى، مما تسبب فى سوء استخدام هذه الموارد. لذلك ينبغى إعادة تكوين التعريف الجمركية بما يقضى على هذا التمييز مستقبلا لآتاحة الفرصة للمنافسة مع مثيلاتها فى السوق العالمى وخفض درجة عدم الكفاءة وسوء تخصيص الموارد المتاحة.

٢ - تشجيع صناعة التصدير:

لقد ترتب على تغيير سياسات التجارة الخارجية فى الستينيات والاهتمام بصناعة الاحلال محل الواردات (وتحيز الدولة تجاهها وحمايتها) ترتب على ذلك تجاهل عنصر الميزة النسبية فى الصادرات والبعد عن الاهتمام بها وتدعيمها فى ظل أسواق تتنامى وتشتد فيها حدة المنافسة فى السوق العالمى، والتى تزامنت مع التقدم التكنولوجى كأساس للاستمرار فى هذه الاسواق. لذلك ابتعدت صناعة التصدير عن أسس الكفاءة، مما ترتب عليه التدهور الشامل لها، خاصة فى ظل التركيز على السلع والمنتجات الاولى. لذلك فان تحرير الاقتصاد القومى يستلزم الغاء القيود والتحيز أمام الصناعات التصديرية والقضاء على الخلل فى مكوناتها بما يسمح لها بالمنافسة فى السوق العالمى، وذلك من خلال:

(أ) الغاء التحيز القائم من جانب الادارة الاقتصادية لسياسة الاحلال محل الواردات وتحقيق الحياد بين الصادرات والواردات:

ان المرحلة الاولى تتطلب الغاء التحيز ضد الصادرات فى الفترة السابقة بما يضمن تحقيق الحياد فيما بين الصادرات والواردات، ويحقق الانسياب المطلوب للموارد الاقتصادية وفقا لاعتبارات الكفاءة.

ان هذا يستدعى مراجعة كل السياسات التى اتبعت فى الماضى والتى كانت فى صالح سياسة الاحلال محل الواردات. (تعريف جمركية مميزة، سعر صرف غير حقيقى، دعم غير مباشر لهذه الصناعات) على عكس الصادرات والتى تركت بدون دعم كاف يساعدها على المنافسة فى الاسواق الدولية.

(ب) أهمية وضرة الغاء مصادر الخل فى مجال التصدير بما يسمح بالمنافسة فى السوق العالمى من خلال تدعيم وتشجيع الصادرات التى يمكن أن تحقق الكفاءة فى انتاجها مستقبلا. مع تجميد الاعانات للصناعات التصديرية التى استمرت مددا طويلة بدون كفاءة بالاضافة إلى أهمية تحرير نظام التصدير من القيود والعوائق التى تعرقل حركته، حيث أن تحقيق المنافسة فى المجال الخارجى للصادرات يتطلب القضاء على مصادر الخل وذلك من خلال مراجعة كل القيود والعوائق التى تعرقل نمو الصادرات وأهمها القيود الرقابية وتعدد الاجهزة الاشرافية.

٤ - الخلاصة والاستنتاجات :

تعرض البحث إلى امكانية تطبيق تجربة التحرير فى الاقتصاد المصرى باعتباره ضرورة حتمية املتها طبيعة ما وصل اليه الاقتصاد المصرى من ضعف فى الاداء خلال الفترة السابقة وصعوبة الاستمرار فى السياسات التى قامت على تحقيق العدالة والبعد عن الكفاءة من خلال التدخل المباشر والكامل فى ادارة الحياة الاقتصادية. لذلك ركز البحث فى البداية على التحرير كفلسفة اقتصادية بدأت فى التطبيق فى العديد من الدول النامية، وأسباب انتشار ذلك والقيود التى تؤثر على مدى انتشارها، مع التعرض إلى مكوناته والخلاف على كيفية تحقيقه، ثم اثر ذلك على النمو الاقتصادى. كما تعرض البحث فى الخطوة الثانية منه إلى امكانيات تطبيق فكرة التحرير فى مصر والجهود التى بذلت حتى التسعينات فى هذا الصدد وكيف انها كانت محاولات جزئية وبالتالي ضعف تأثير نتائجها على الاقتصاد الكلى بشكل واضح

وملموس.

ان تطبيق التحرير يمكن أن يكتب له النجاح إذا أمكن الاستفادة من دروس التطبيق العملى فى العديد من الدول النامية الاخرى التى تؤكد على أهمية تطبيق التحرير التتابعى بالبدء بالتحرير السلعى وفق مراحل معينة، مع الاخذ فى الاعتبار أهمية تحقيق الكفاءة الاقتصادية للقضاء على مصادر الخلل المتعددة التى اتسمت بها حركة الموارد الاقتصادية فى الماضى. وهذا يتم من خلال خلق روح المنافسة أولا فى السوق المحلى ثم امتداد ذلك إلى السوق الخارجى.

من هذا الاستعراض يمكن ابداء الملحوظات الآتية :

(أ) ان التحرير ليس بالامر السهل، لانه يتعرض لمعالجة كل اخطاء الماضى وسياساته.

(ب) التحرير فى حاجة إلى وقت، كما أنه اصعب فى تحقيقه من فرض القيود حيث أن فرض القيود يمكن اتمامه بقرار ادارى، كما حدث فى مصر عامى ١٩٦١، ١٩٦٢ على عكس التحرير، فانه فى حاجة إلى دراسة متأنية لتطبيقه، لتعدد التأثيرات ووجود المعارضة من القطاعات الاقتصادية المختلفة، وحتى لا يكون اداة لمزيد من الهدم.

(ج) ان التحرير يزيد من حدة المشكلة التى تواجه الادارة الاقتصادية لصعوبة تطبيقه على المستوى الكلى (لكل القطاعات وفى وقت واحد). لذا فان المشكلة تتركز على اى من القطاعات ينبغى البدء بها، بما يحقق أقل نتائج سلبية على القطاعات الاخرى.

(د) التحرير ليس معناه حرية السوق الكاملة، والوصول إلى المستوى الذى وصلت إليه اسواق الدول المتقدمة (وإن كان هذا هدفا يسعى للوصول إليه) إلا انه صعب التحقيق فى الأجل القصير، لعدم امكانية اتمام ذلك وضعف ميكانيكية هذه الموارد وحساسيتها، فضلا عن

السلوك الجديد الذى لن يبنى فى أيام .

(هـ) التحرير يسعى إلى تحقيق المنافسة والتى لا يمكن الوصول إليها بشكل فوري وسريع، ولكن يمكن اتمام ذلك على مراحل مع البدء بالسوق المحلى ثم امتداد ذلك إلى الواردات بما يسمح بمنافستها، وأخير تحقيق المنافسة فى السوق العالمى للصادرات المصرية والقائمة على الكفاءة فى استخدام الموارد المتاحة لها، خاصة للسلع ذات الميزة النسبية فى انتاجها.

١ Simon Chapple (1990), A Sequence of Errors? Some Notes On The Sequencing of Liberalization in Developing Countries UNCTAD Discussion. Paper No. 31. p. 2

٢ هذا ليس معناه الوصول إلى الحرية التامة للأسواق وعدم التدخل المطلق من جانب الدولة، حيث أن امكانيات الدول النامية لا تسمح بتحقيق ذلك، فضلا عن أن هذه الميكانيكية لن تتولد بين يوم وليلة باعتباره سلوكا جديدا.

٣ يتميز التحرير الكلى بالقضاء على مصادر الخلل مرة واحدة وبالتالي تكون التكلفة الكلية أقل، وإن كانت أعباؤها سوف تكون أكبر، خاصة في السنوات الأولى، أما التحرير الجزئي فليس هناك ضمان لتحقيق التوازن الأمثل في ظل الصعوبات التي تتمثل في عدم توافر المناخ الإقتصادي الذي يسمح بإجرائه والتخوف دائما من أن ذلك قد يحمل في طياته عوامل هدمه، نظرا لصعوبات توفير الثقة في الإجراءات، وأثرها على النمو الإقتصادي، بالإضافة إلى ازدياد درجة عدم التأكد في تحقيق ذلك.

٤ أنظر على سبيل المثال :

Ronald Mc. Kinnon (1982), "The Order Of Economic Liberalization: Lessons from Chile and Argentina", in K. Brunner and A.W. Meltzer (eds.), Economic Policies In A World Of Change", Amsterdam: North Holland

S. Edwards (1989), "Tariffs, Capital Control and Equilibrium Real Exchange Rates", Canadian Journal of Economics" Vol. 22

J. Frankel (1982), "The Order Of Economic Liberalization: A Comment", in K. Brunner and A.H. Meltzer (eds.), OP. cit

• أنظر على سبيل المثال :

A.O. Krueger (1984), "Problems of Liberalization", in A. Harberger ed World Economic Growth, San Francisco: ICS Press

Mohsin Khan and Roberto Zahler "The Macroeconomic Effect Of Changes" in Barriers Of Trade and Capital Flows: A Simulation Analysis", IMF Staff Papers, June 1983 6

Jagdeep S. Bhandari (1989), "Trade Reform Under Partial Currency Convertibility: Some Suggestions Results", IMF Staff Papers, Vol. 36 7

٨ تتمثل وجهة نظر مدافعي تحرير رأس المال في أن عملية التحرير لها تكلفتها المرتفعة وان فتح أسواق رأس المال وتحريرها سوف يخفض من هذه التكلفة حيث أوضح Clark ان تجربة مصر في السبعينات كان لها قدر من النجاح بفضل عمليات تحويل رأس المال. ايدت Krueger أيضا ذلك حيث أوضحت أن الاعتماد المتزايد على الأموال الأجنبية سوف يخفض من مشكلات التمويل الخارجي.

أما المعارضين لذلك فقد ركزوا على أن تحرير سوق رأس المال سوف ينتج عنه تدعيم لسعر الصرف، وهذا بدوره لا يحمي النظام الخارجي، في ظل القيود المفروضة على حركة التجارة الخارجية، والتي يكون المطلوب فيها تخفيض قيمة العملة وليس زيادتها. ولقد أكد McKinnon نجاح تجربة شيلي بالمقارنة بالأرجنتين يرجع أساسا إلى أنها لم تقم بتحرير سوق رأس المال.

أما J. Frankel فقد بين أن تحرير أسواق رأس المال سوف يترتب عليها تحويل قيم الأصول وبشكل فوري وسريع، على عكس أسواق السلع والتي تحتاج إلى بعض الوقت، مما يزيد من درجة الخلل القائمة فى هذه الأسواق. لذلك ينبغى التركيز على أسواق السلع والتي تحتاج إلى وقت أطول، مما يزيد من درجة الخلل القائمة فى هذه الأسواق. لذلك ينبغى التركيز على أسواق السلع أولا على أن يأتى سوق رأس المال فيما بعد، بما يضمن تحقيق التوازن فيما بينهما وخفض درجة الخلل القائمة. بالإضافة إلى ذلك فإن تحرير سوق السلع أولا وبشكله البطئ سوف يساعد فى التعرف على رد الفعل تجاه خطوات التحرير، وبما يمكن الإدارة الاقتصادية من معالجة أى أخطاء قد تظهر بشكل جزئى.

٩ فى المجال التطبيقى، فإن النتائج متعارضة أيضا، فإجراءات التحرير يترتب عليها انخفاض فى متوسط الإنتاج للفرد فى السبعينيات لكى يصل إلى عام ١٩٩٠ بينما يؤكد اقتصاديو الصندوق على أهمية سياسات التحرير فى تحقيق درجة من الاستقرار، وبما يؤدي إلى مزيد من النمو، ويعطون بعض الأمثلة كما حدث فى البرازيل، شيلي، كوريا... إلخ.

١٠ على الرغم من ذكر دور الأسعار إلا أن المدرسة النيوكلاسيكية لم توضح كيفية تحقيق ذلك.

١١ فى هذا الإطار فإنه ينبغى :

(أ) عدم تقديم سياسات لا يمكن الحفاظ عليها عند التطبيق، مهما كانت هذه السياسات جذابه.

(ب) تغيير السياسات التى تم إدخالها والتي ينبغى أن يكون لها صفة الثبات مهما كانت الأسباب.

ج) إختيار السياسات التى تحقق الثبات وتزيد من درجة وجوده داخل الإطار الكلى .

١٢ هناك بعض المعايير التى يستخدمها البنك الدولى لمعرفة مدى النجاح فى تطبيق التحرير ومن أهمها خفض العجز ومدى سعر الصرف الحقيقى .

١٣ فشل التجارب السابقة يرجع بصفة أساسية إلى الفشل فى إدارة السياسات المالية والنقدية .

Vittorio Corbo and Jaine de Melo (1987), "Lessons From The Southern Cone Policy Experiments" "World Bank Research observer" pp. 111-143

أنظر أيضا :

S. Edwards (1985), "Stablization and Liberalization: An Evaluation of the Year of Chitels Experiment With Free Market Policies 1973-1983", "Economic Development and Cultural Change" Vol 32

١٤ فشلت بعض التجارب نتيجة الفشل فى سياسة سعر الصرف . ومن الأمثلة على ذلك تجربة أوروغواى ، حيث أنها اتبعت سياسات أدت إلى تقوية قيمة سعر الصرف وليس تخفيضه ، مما كان له تأثيره السلبي على التحرير فى الأجل الطويل . أنظر فى ذلك :

Larry Sjaasted (1983), "Failure of Economic Liberalization in the Cone of Latin America", World Economy Vol. 6

١٥ تجربة المناطق الحرة فى القاهرة والإسكندرية، قواعد وقوانين الاستثمار والنقد الأجنبى وتحريرها، ثم إعادة فرض القيود مرة أخرى بما يحد من هذا التحرير.

١٦ وتتمثل هذه القيود فى فرض العمالة على المشروعات المختلفة (لتخفيف البطالة) والتدخل فى تحديد الأجور (بغض النظر عن إنتاجها)، وتحديد حوافز العمل (حد أقصى)، ساعات العمل... إلخ.

REFERENCES

- Amsden, Alice H., and Yoon Dae Euh (1990), "Republic of Korea's Financial Reform: What are The lessons?" UNCTAD Discussion Paper No. 30
- Brunner, K. and A.H. Meltzer eds. (1982), "Economic Policy in a World Of Change", Amsterdam: North-Holland
- Chapple, Simon (1990), "A Sequence of Errors? Some Notes on the Sequencing of Liberalization in Developing Countries", UNCTAD Discussion Paper 31
- Clark, Paul (1984), "Step By Step Liberalization Of A Controlled Economy: Experience of Egypt", in "Economic Structure and Performance" edited By M. Syrquim, L. Taylor and L. Westptal Academic Press Inc
- Corbo, Vittorio, Morris Gold Stein and Mohsin Khan (1987), "Growth Oriented Adjustment Programs", IMF-World Bank
- Corden, W. Max (1987), "Protection and Liberalization: A Review of Analytical Issues", IMF Occasional Paper, IMF, Washington
- Dornbusch, Rudiger (1989), "Remarks On the Southern Cone", IMF Staff Papers, Vol. 30
- Connotly, M. and C. Gonzalez (1987), "Economic Reforms and Stabilization in Latin America", New York: Praeger

Dooley, Michael P. and Donald J. Mathiesen (1987), "Financial Liberalization and Stability in Developing Countries", IMF Working Papers No. 87/19

Edwards, Sebastian (1984), "The Order of Liberalization of the External Sector in Developing Countries", Princeton Essays in International Finance No. 156, Princeton University Press

Mussa, Michael (1987), "Macroeconomic Policy and Trade Liberalization Some Guidelines", World Bank Research Observer, Vol. 2

Rodik, Dani (1990), "Macroeconomic Policy and Adjustment Programs Designed?" World Development, Vol. 18

Taylor, Lance (1988), "Economic Openness-Problems to the Century's End", WIDER Working Papers, World Institute for Development Economic Research of the United Nations University

تعقيب

على بحث "تحرير الإقتصاد المصرى

"امكانيات ومراحل التطبيق"

أ. د. محيا زيتون

يبدأ بحث د. مصطفى عز العرب بتحديد الهدف وهو بعبارات الباحث " التعرف على مدى امكانية تطبيق سياسة التحرير ومراحلها فى مصر شأنها فى ذلك شأن الدول النامية الأخرى بعد التعرف على نتائج وخلاصة تجاربها حتى يمكن تحقيق افضل عائد ممكن فى ظل المحددات المختلفة التى تؤثر على مدى نجاح هذا التحرير"

واعتقد ان هدف الدراسة هذا على درجة كبيرة من الأهمية فى المرحلة الحالية حيث نحن بصدد تحولات اقتصادية بالغة الخطورة كما أن مزيدا من هذه التحولات قادم فى الطريق لا محالة.

فالتحرير رضينا به أو لم نرض اصبح قدرنا.. وهنا اختلف مع الباحث فى قوله ان التحرير اصبح ضرورة حتمية املتها طبيعة وواقع الاقتصاد المصرى. ذلك لان سياسات التحرير هذه ليست سياسات نابعة من واقع الاقتصاد المصرى كما يعتقد الباحث بقدر ما هى وصفة دولية يروجها الصندوق فى بلدان كثيرة من العالم الثالث ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تماما.

وعموما أيا كانت الدوافع الحقيقية وراء التحرير فكما قلت لقد انتهت مرحلة الاعتراض على التحرير فى حد ذاته ولا يسعنا الآن إلا دراسة امكانياته والمدى الذى يمكن ان نذهب إليه وما يمكن ان يترتب عليه من آثار.

والحقيقة أن موضوعا على هذه الدرجة من الأهمية توقعت ان تتم معالجته على مستوى عال من العمق فى التحليل . إلا أن الباحث للأسف اختار أن يكون تحليله مسطحا للغاية مما جعلنى بعد قراءة البحث أجد صعوبة كبيرة فى التعقيب على مجموعة من العموميات والأحكام المسبقة .

فهو يذكر فى بداية البحث مثلا أن التحرير يعنى القضاء على كل مصادر الخلل واخطاء السياسات الماضية بالشكل الذى يجعل النظام السعري يعكس الكفاءة فى استخدام الموارد الاقتصادية . ثم يكرر هذا القول بطريقة أو باخرى فى اجزاء مختلفة من الدراسة .

هذا ومن الطبيعى أن يبدأ الباحث الدراسة بفرضية معينة هى ارتباط الكفاءة بالتحرير، ولكن من الواجب ايضا أن يقودنا التحليل تدريجيا إلى بلورة هذه المقولة . فالامر لا يتعلق بمجرد الأخذ عن النظريات الاقتصادية ولكنه يتعلق بواقع معاش يمكن ان يختلف اختلافا جذريا ويمكن ان يتفق ايضا مع هذه النظريات حسب اوضاع كل مجتمع . كما أن التحرير ليس وليد هذه اللحظة بحيث يكتفى الباحث بذكر انطباعات عامة جدا بشأن تطبيقه بل هناك مشكلات فعلية تواجه التطبيق وتحد من امكانياته .

وأحدى هذه المشكلات تتعلق ببيع مشروعات القطاع العام للقطاع الخاص وكيف أن الموارد المتاحة لدى القطاع الخاص بفرض اقباله على شراء هذه المشروعات هى موارد محدودة للغاية بالمقارنة برأس المال العام . يرتبط بهذه المشكلة ايضا أن جانبا لا بأس به من رؤوس الأموال المحلية هربت خارج البلاد . وهنا يمكن التساؤل إلى أى مدى يمكن أن تكون سياسات التحرير قادرة على جذب هذه الأموال والمشاركة فى شراء المشروعات المطروحة . وإلى أى مدى ايضا يعد خروج هذه الأموال احدى نتائج سياسات التحرير ذاتها ويتعلق بهذه المشكلة ايضا الاحتمال

المشار حول مساهمة رأس المال الأجنبي ومشاركته فى شراء هذه المشروعات.

هناك مشكلة أخرى خاصة بالدولة ذاتها. ففى ظل النظام القديم كما يسميه د. عز العرب كان نظام التخطيط كفيل بالسيطرة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة واحداث الاتساق فيما بينها. كما كان كفيلا باحداث التوازنات الاجتماعية المختلفة. وقد يعتقد البعض وقد يكون من بينهم الباحث أنه فى ظل نظام قائم على آليات السوق فإن قوة الدولة وأحكام سيطرتها ليس له أهمية كبيرة. ولكن العكس هو الصحيح تماما. فالتحرير بحاجة إلى دولة قوية وليس دولة ضعيفة أو لينة Soft State كما يسميها ميردال. وإلا انعدم التناسق والاتساق بين القرارات والسياسات ولتغلب الصالح الخاص على العام، ولأحكم رأس المال سيطرته على الحكم وبالتالي نكون قد عدنا سنوات إلى الخلف.

مشكلة أخرى تؤثر على امكانات تنفيذ سياسات التحرير هي امكانات القطاع الخاص فى استيعاب العمالة على ضوء التوسع الذى تم حتى الآن فى استثمارات هذا القطاع كذلك التوقع بشأن حجم البطالة المحتمل فى حالة تحويل القطاع العام إلى خاص.

وأعتقد أن موضوع التشغيل من الموضوعات الحاكمة فى نجاح أو فشل سياسات التحرير فى مصر. فبينما قد يرى البعض أن الارتفاع فى معدلات البطالة فى الوقت الراهن هي ظاهرة مؤقتة، إلا أنى اعتقد العكس. فاستمرار الحال على ما هو عليه بل مع تطبيق المزيد من سياسات التحرير سوف تزداد حدة البطالة فى المجتمع وسوف لا يقتصر على المتعطلين الجدد فحسب وإنما ستشمل أيضا متعطلين سبق دخولهم سوق العمل وهنا تكمن خطورة هذه التحولات.

واعتقد ان دراسة د. عز العرب كان من الممكن ان تصبح دراسة جيدة للغاية اذا تعمق فى دراسة تجارب دول العالم الثالث الأخرى فى تطبيق سياسات التحرير.

وهناك العديد من التجارب فى هذا الشأن والعديد من الكتابات حولها ايضا وبعض هذه التجارب لاقى نجاحا على الأقل من وجهة نظر الصندوق والغرب عموما وبعضها لاقى الفشل الذريع باعتراف الصندوق والباحثين الغربيين. وقد كان من الواجب أن يعرض لنا الباحث عوامل النجاح والفشل والدروس المستفادة للمستقبل.

فبالنسبة لموضوع البطالة مثلا تشير إحدى البيانات أنه فى نهاية سنة ١٩٩٠ سيصبح فى رومانيا ١٢٠ ألف عاطل كما أن هناك خطر انتشار البطالة بين نسبة عالية من المشتغلين لجزء من الوقت فقط ويمثلون ٣٠٪ من المشتغلين فى الصناعة. وأن ٨٠٠ ألف من هؤلاء سيفقدوا وظائفهم بنهاية العام الحالى. وإذا أضيف إلى ذلك ٣٠٠ ألف خريج جديد من الجامعات والمدارس سوف يبحثون عن وظائف يصبح العدد الكلى المتوقع للبطالة ١٠١ مليون شخص. وهذه الأرقام بطبيعة الحال نتجت عن التحولات السريعة التى تمت فى رومانيا فى اتجاه تحرير الاقتصاد.

كذلك فإن ما حدث فى زامبيا نتيجة لتطبيق سياسات التحرير ليدعو ايضا للدراسة والتأمل فارتفاع الاسعار الحاد كان له أثره الثقيل فى شكل معاناة الطبقة العاملة فى الحضر ونمت بناء على ذلك معارضة شديدة لارتفاع الاسعار لم تتوقف عند مستوى الطبقة العاملة بل امتدت لتشمل المدرسين والاطباء وغيرهم.

وحقيقة الأمر أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد لها تأثير كبير على تكلفة التحرير بل وعلى نجاح السياسة نفسها. والمجتمعات التى يمكن ان تنجح فى تطبيق هذه السياسات غالبا ما

يتميز اقتصادها بفائض فى الطاقة الانتاجية ووجود جزء كبير من السلع القابلة للتصدير والتي يتم استهلاكها محليا .

ومناك نقطة أخيرة قد اختلف فيها مع الباحث ايضا . فهو يرى ان ثمار التحرير لا تجنى إلا فى الأجل الطويل . وفى الواقع اننا نسمع كثيرا فيما يتصل بهذه السياسات بالتفرقة بين الأجل القصير والأجل الطويل لكن لا أحد يذكر لنا ما هو تعريف الأجل القصير وما هى عدد السنوات التى يمكن أن تمر قبل أن نصل لمرحلة الأجل الطويل .

وهو يرى ايضا أن تباطؤ دول العالم الثالث فى تطبيق سياسات التحرير يرجع إلى خشيتها أن قيادة سياسية أخرى يمكن أن تجنى ثمار التحرير . ولكن اختلف مع الباحث فى هذا الاتجاه فمن ناحية معظم أنظمة العالم الثالث تعمر فى الحكم لسنوات طويلة بحيث يمكنها أن تجنى كل الثمار الممكنة . ومن ناحية أخرى لقد أظهرت بعض الدراسات أن تباطؤ خطوات التحرير لا يرجع إلى الخوف من المخاطر السياسية بقدر ما يرجع إلى الشك فى المنافع التى يمكن أن تعود من تطبيق هذه السياسات . وقد تمت هذه الدراسات بواسطة باحثين غربيين كما أن الدول التى درست ليس لدى شعوبها أى توجه ايديولوجى ضد الاصلاح .

تعقيب

على بحث "تحرير الإقتصاد المصرى"

امكانيات ومراحل التطبيق

أ. د. هبة حندوسة

يتناول الباحث فى النصف الأول من بحثه المبادئ الخاصة بالتحرير كفلسفة إقتصادية، ثم يتطرق فى النصف الثانى من البحث إلى تجربة التحرير فى مصر ومراحل تطبيقها المستقبلية.

ويبدأ الباحث بالتسليم بفرضية تستند إلى أن تحرير الإقتصاد القومى واتباع قواعد السوق امر ضرورى ولازم لحسن تخصيص الموارد وتحقيق معدلات نمو أفضل. والجدير بالذكر هو أن هذه الفرضية مقبولة إذا تواجدت عدة شروط وهى قدر عالى من المنافسة داخل السوق المحلى وفى الأسواق العالمية وكذلك إذا كانت آليات السوق غير معرقله فى عملها وتفاعلها بسبب غياب أحد الجوانب الأساسية للبنية المؤسسية (Institution building) والتى تخدم وتحمى دور آليات السوق نفسها. وحيث أن من المسلم به هو أن معظم الدول النامية تفتقر إلى مستوى مقبول من فاعلية مؤسساتها التنموية وتفتقد الكثير بالنسبة إلى حجم ونوعية المنافسة فى أسواقها المختلفة لعوامل الإنتاج، فمن ثم قد يكون من المقبول أن تنمى هذه الدول قدراتها الذاتية أولا وقبل تطبيق شامل لسياسة التحرير والانفتاح على العالم الخارجى.

ويتناول البحث الاوجه المختلفة لبرامج التحرير وما تتضمنها من مجالات وادوات. وان كان من المفيد التمييز بين الشقين الرئيسيين من أى برنامج تحرير هما: الشق الذى يخص العلاقات الخارجية للإقتصاد القومى ومدى الانفتاح على العالم من خلال سياسة التجارة الخارجية

وسعر الصرف وميكل الحماية وسياسة جذب رؤوس الأموال الأجنبية والشق الآخر يخص العلاقات الداخلية من اسعار نسبية وسعر الفائدة وسياسة التوظيف والأجور وسياسة الإنفاق العام والدعم . والمفيد فى اجراء هذا التمييز المقترح أننا نستطيع أن نلجأ إلى المبادئ الاقتصادية الأولية فى طرح البدائل والوصول إلى النتائج التى تشير إلى أهمية التركيز على سياسة التحرير والتصحيح لهيكل الأسواق الداخلية من أجل السيطرة على الخلل فى الموازين والتعديل فى هيكل اسواق السلع وعوامل الإنتاج للوصول إلى تخصيص أفضل للموارد وإلى معدل أعلى لنمو الناتج المحلى . أما بالنسبة إلى السياسة الخاصة بالعلاقات الخارجية فليس من المسلم به أن تحرير التجارة والانفتاح التام فى مواجهة تدفقات رأس المال الأجنبى هو الأجدى دون تدخل حكومى أو على الأقل قدر ما من الإشراف على شروط هذا التدفق من السلع ورؤوس الأموال الأجنبية . وتشير تجربة معظم الدول النامية الناجحة إلى حرصها الشديد لتجنب الآثار السلبية لمثل هذه التدفقات من خلال استخدامها الانتقائى لهيكل ومستوى الحماية الجمركية وفرض السيطرة غير المباشرة بحيث أنها عملت على تشجيع الصادرات دون أن تتخلص من الحماية المباشرة وغير المباشرة للصناعات المحلية وبذلك تحاشت هجوم الواردات وابتلاعها للسوق المحلى . كذلك نجد أن معظم هذه الدول اخذت بسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية على أساس وضع شروط مختلفة بحيث تصبح هذه الاستثمارات مكتملة ومساندة لعملية التوسع فى رأس المال المحلى ومن الملاحظ أن الانفتاح على العالم بطريقة سريعة وشاملة لا يوجد ما يعززها من التطبيقات الفعلية فى معظم تجارب الدول النامية الناجحة . ومثال لذلك أن كوريا الجنوبية اصبحت منتج ومصدره مهمة لسيارات الركوب دون أن تستند إلى رأس المال الأجنبى وعلى أساس حظر استيراد السيارات لسوقها المحلى .

وإذا راجعنا السبب فى اتباع سياسة حذرة فى العلاقات الاقتصادية الخارجية لوجدنا أن شروط الفلسفة الاقتصادية للتحرير لا

تنطبق على عالمنا الذى يتسم بسيطره التكتلات والاحتكارات العالمية ونفوذ الشركات العملاقة والمتعددة الجنسية. وفى هذه الظروف يكون من الأجدى الحذر فى تبنى سياسة التحرير والبدء أولا بالتركيز على الأسواق الداخلية وتصحيح هيكل الحماية وليس تخفيض مستوى الرسوم الجمركية إلى المستوى السائد فى الدول المتقدمة وتشجيع الاستثمار والتصدير من قبل قطاع الأعمال المحلى ثم الانفتاح فى سياسة الإستيراد والاستثمار الأجنبى على أسس وسبل انتقائية.

كذلك لم يقدّم الباحث بالتمييز بين سياسة التحرير وسياسة التثبيت (Stabilization) وسياسة التعديل الهيكلى (Structural Adjustment) لكى يتعرف على العلاقة بين هذه السياسات ومدى تشابه واختلاف مكونات وأهداف كل من هذه السياسات. كما لا أتفق مع الباحث فيما يخص قضية التتابع Sequencing إذ انى أرى أنه من منظور الدول النامية يجب مراجعة أفضل طريقة للتتابع لكل حالة على حدة حسب ظروف الدولة المعنية.

ولا أتفق مع الباحث فيما يخص الآثار السالبة لعملية التحرير. ويرى الباحث أن عملية التحرير نفسها وما تتضمنها من تصحيح الأسعار يعنى أسعاراً أعلى وبالتالي استهلاكاً أقل ثم انخفاض فى الإنتاج والعمالة والاستثمار ص ١٠٢. ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن عملية التحرير فى حد ذاتها لا تتطلب الانكماش فى معدل نمو الدخل القومى وهذا أحد المحاور الأساسية لقضية التحرير ومن أهم العناصر فى المفاوضات الخاصة ببرامج إعادة الهيكلة بالاتفاق مع المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بما فى ذلك البرنامج القائم بين مصر وهاتان المؤسستان. وهناك اتجاهان لبرامج التصحيح وإعادة الهيكلة، اتجاه يعرف باتجاه إعادة توزيع الانفاق (Expenditure Switching) واتجاه آخر يعرف باتجاه تخفيض الانفاق Expenditure Reducing

وبالنسبة إلى الاتجاه الأول أى مفهوم إعادة توزيع الإنفاق فهو مبنى على افتراض وجود مرونة فى العرض والطلب بالنسبة للسلع المتاجر فيها دوليا (Tradables) وكذلك وجود قدر محتمل من العجز فى ميزان المدفوعات وميزانية الدولة بحيث أن استخدام مجموعة أدوات سعر الصرف وهيكل الحماية وسعر الفائدة يكون كافى لإعادة توجيه الإنتاج (دون تخفيضه) من السوق المحلى إلى الأسواق الخارجية. أما إذا كان العجز فى احد أو كلا الموازين مختل بطريقة حادة ولا تتحمل (Unsustainable) فيقتضى الأمر العمل على تخفيض الإنفاق الإجمالى من استهلاك واستثمار عام وخاص. والجدير بالذكر أن عملية التحرير بالنسبة لمصر مثلا فى مرحلة السبعينات كان من الممكن أن تستكمل ويتم عن طريق إعادة الإنفاق دون اللجوء إلى تخفيض معدل زيادة الناتج المحلى. إذ أن ظروف الرواج التى احاطت هذه الفترة والزيادة الهائلة فى متحصلات ميزان المدفوعات وكذلك إيرادات موازنة الدولة كانت تسمح آنذاك بالتخلص من معظم التشوهات فى هياكل الأسواق المختلفة من عمالة ورأس مال وسلع. ويحاول الباحث فى النصف الثانى من البحث تطبيق مفاهيم التحرير واجراء التحليل على حالة مصر. وللأسف فلم يبذل الباحث المجهود الكافى لكى يعطينا أى تفاصيل تاريخية أو رقمية لعملية التحرير وتجربة مصر. فلم يتطرق الباحث إلى مجموعة السياسات الاقتصادية المتبعة منذ بداية السبعينات وكيف كانت جزئية فى تطبيق مبادئ التحرير ولا يعطينا الصورة الكاملة لكى نتعرف على البدائل المطروحة والسبب وراء جزئية التطبيق ثم أثر هذه السياسات الجزئية وما هى الفرص التى ضاعت بسبب عدم تطبيق التحرير الشامل؟ ولا أتفق مع الباحث فى أن تأثير السياسات الجزئية كان غير واضح (ص ١١٥) كذلك لم يحاول الباحث أن يبرز حقيقة الأمر بالنسبة لمسألة التتابع فى حالة مصر ولم يبرز ذلك حتى برصد البنود الأساسية التى طبقت فعلا أو لم تطبق فى مختلف المراحل منذ اتباع الدولة لسياسة الانفتاح.

ويعتقد أن متخذ القرار الإقتصادي والسياسى فى مصر تعرف منذ - أواخر الستينات على نقط الضعف فى مجموعة السياسات الإقتصادية والمشاكل الناجمة عن اتباع النموذج المختار منذ أوائل هذا العقد ومنها حدة الانفلاق وحدة سيطرة الدولة على النشاط الإقتصادى إلخ . ومعنى هذا أن أمامنا عقدين من الزمن أى فترة طويلة للغاية يمكننا وتحملنا المسئولية كإقتصاديين لإمعان النظر فى عملية التحرير وتطوراتها وجوانبها المختلفة والتحول المتدرج نحو اقتصاديات السوق .

ونجد حتى فى سرد أهم مكونات سياسة التحرير اغفال الباحث للمراحل التاريخية وتتابعها فى مصر . فبدأ أولاً فى صفحة ١١٣ بمناقشة تطبيق التخصيصية (Privatization) وهى قضية لم تطرح على ساحة البرامج مع أى هيئة أو دولة مع مصر إلا بعد سنة ١٩٨٧ ولم يكن لها حجج أو اسانيد من وجهة نظر المبادئ الإقتصادية ولكن دخل مفهوم التخصيصية كإضافة بعد رواجه فى بعض الدول المتقدمة وتضمنه فى برامج إعادة هيكلة وتنظيم دول شرق أوروبا وتعشر كثير من البلدان النامية التى اقترضت بشكل واسع فى السبعينات .

ويرى الباحث أن السبب وراء تحقيق التحرير الجزئى وليس الشامل يرجع إلى أهداف الدولة الإجتماعية والتى أدت إلى التدخل المباشر فى النشاط الإقتصادى والبعد عن اقتصاديات السوق ، كما جاء فى الصفحة الأولى من البحث وهنا يستلزم الأمر الوقفة والنظر إلى البعد الإقتصادى البحث وأهداف السياسة الإقتصادية وليس فقط إلى البعد الإجتماعى . فمن المعروف أن هناك إتجاهين رئيسيين فى استراتيجية التنمية المطروحة أمام الدول النامية منذ الخمسينات أما استراتيجية التوجه إلى التصدير والتى تستند إلى النموذج الليبرالى واما استراتيجية انتاج بدائل الواردات وهى تستند إلى غالبية نماذج التنمية المقدمة من قبل أكبر الإقتصاديين . وكذلك فهناك البعد الأيديولوجى فى اختيار توليفة من السياسات الإقتصادية الخاصة بمدى الانفتاح على العالم . وكان من المناسب أن يتناول الباحث كل

بعد من الأبعاد المذكورة: الإقتصادى التئموى والإجتماعى والأيدولوجى لكى يصف بدقة وبصيفة تحليلية كيفية اختيار مصر لبديل معين بالنسبة لكل بعد والتطور فى الإتهاء فى كل مرحلة من مراحل نموها منذ بدء سياسة الإنفتاح.

البحث الرابع

تحرير سعر الفائدة وآثاره المحتملة

فى جمهورية مصر العربية

أ. د. سهير محمود معتوق

١ - مقدمة:

على الرغم من أهمية سياسة سعر الفائدة وما تقوم به من دور هام فى إدارة الطلب بغية التوصل إلى كل من التوازن الداخلى والخارجى وضمان التخصيص الفعال للموارد المالية فى الإقتصاد. فقد اتبعت العديد من البلدان النامية - ومنها مصر - سياسة غير واقعية فى هذا المجال. حيث اختارت أن تبقى اسعار الفائدة بها عند مستويات غير توازنية تتسم بالانخفاض مما يؤدى إلى سيادة أسعار فائدة "حقيقية" سالبة وبالذات فى البلاد ذات التضخم السريع. ويترتب على ذلك عدم تشجيع الادخار النقدي والتحول إلى صور الادخار العينية - والتي تكون غير منتجة فى معظم الحالات ولا تفيد التنمية الإقتصادية بصفة مباشرة، بالإضافة إلى عرقلة نمو المؤسسات المالية القائمة على تشجيع المدخرات، وأسواق رأس المال التى يمكن أن تلعب دورا اقتصاديا هاما عن طريق تعبئة المدخرات لصالح من يستطيعون استثمارها بطريقة تتفق ومقتضيات التنمية الإقتصادية.

ويمكن ان تعزى مثل هذه السياسة - غير الواقعية - لسعر الفائدة إلى أن معظم الإقتصاديين المختصين بالتنمية الإقتصادية كانوا ينظرون - حتى وقت قريب نسبيا - إلى مستوى اسعار الفائدة السائد فى الإقتصاد بصفته غير ذى أهمية كبرى فى تحديد سرعة وطبيعة التنمية الخاصة بالبلد المعنى. متبنيين فى ذلك وجهة نظر الكينزيين^(١).

فوفقا لهذه الأخيرة، ينبغي الاحتفاظ بأسعار الفائدة عند مستوى منخفض بغرض الأسراع بتراكم رأس المال^(٢).

وقد شكك الأدب الإقتصادي المعاصر، والذي ظهر فى السبعينات فى وجهة النظر الكينزية المشار إليها وقام بدحضها، ولفت النظر إلى ضرورة تطبيق سياسة واقعية لسعر الفائدة تستند إلى قوى العرض والطلب، إذا ما أرادت البلاد المتخلفة أن ترفع من مستوى الأذخار وبالتالي من مستوى الاستثمار بها.

ومن أهم الدراسات التى تمت بهذا الشأن تلك التى قام بها اثنين من الإقتصاديين ومما "ادوارد شو E. Shaw ، و "رونالد ماكينون R. McKinnon والتى يشار إليها عادة بـ "نموذج ماكينون - شو"^(٣).

وقد اعتبر الكاتبان أن تراكم رأس المال العينى (الحقيقى) وتراكم الأصول المالية تعد بمثابة أنشطة متكاملة. ومن ثم فإن السياسات التى تحتفظ بأسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة تثبط الرغبة فى حياة الثروة فى صورة مالية، وتخفض من المعدل الذى تتراكم عنده الأصول المالية تحت المعدل الذى يعد ممكنا، وفى نفس الوقت تخفض من معدل تراكم رأس المال^(٤). كما استخدم الكاتبان تعبير "القمع المالى" Financial Repression لوصف السياسات التى تشوه الأسواق المحلية لرأس المال من خلال العديد من الإجراءات مثل فرض اسقف على أسعار الفائدة وعلى الائتمان ومتطلبات مرتفعة فيما يتعلق بالاحتياطيات...

وقد بينا أنه فى ظل اقتصاد يخضع لمثل هذا القمع أو الكبح المالى، تعد المعدلات الحقيقية على الودائع والاقتراض - فى الغالب - سالبة، وهذا يؤدى إلى نتائج عكسية فى نمو النظام المالى، وفى الادخار والاستثمار بصفة عامة^(٥).

وقد اقترحا - كعلاج لهذا الوضع - ضمان سيادة معدلات حقيقية موجبة للفائدة على الودائع والقروض عن طريق إزالة الأسقف على أسعار الفائدة والتخصيص المباشر للائتمان، والمحافظة على استقرار الأسعار من خلال اتباع السياسات الماكرواقتصادية المناسبة.

وقد أعقب تلك المساهمات النظرية المبدئية - الهامة - من جانب ماكينون وشو، اتجاه العديد من الكتاب إلى تحليل ما يسمى بالاقتصاديات الخاضعة للكبح أو القمع المالى، والتي يقصد بها تلك الاقتصاديات التى يوجد بها أنواع قليلة نسبيا من الأصول المالية المتاحة، والتى يتم فيها التحكم فى أسعار الفائدة (أو على الأقل تتأثر فيها هذه الأسعار بطريقة ملحوظة بقرارات الحكومة)^(٦).

كذلك اتجه اقتصاديون آخرون إلى توسيع التحليل المقدم من جانب ماكينون وشو، عن طريق تقديم نماذج أدخلت فى الاعتبار سياسات تحقيق الاستقرار، وبرامج الإصلاح المالى ودور سعر الصرف فى الاقتصاديات المفتوحة واختبار آثار السياسات النقدية وسياسات التحرير الإقتصادى فى ظل اقتصاد يخضع للقمع المالى.

وقد نتج عن هذا الأدب الإقتصادى - حول هذه الإقتصاديات - توصية هامة تتمثل فى ضرورة تحرير الأسواق المالية عن طريق رفع أسعار الفائدة المثبتة بطريقة إدارية.

وعلى مستوى التجربة العملية، دعا الإدراك المتزايد للمضار الناجمة عن التحكم الإدارى فى أسعار الفائدة كثيرا من الحكومات فى الأونة الأخيرة إلى أن تعطى لقوى السوق وزنا أكبر^(٧)، فقامت العديد من البلدان النامية بتنفيذ سياسة للتحرير المالى استهدفت بصفة أساسية إزالة القيود المفروضة على الائتمان والتوصل إلى تحقيق معدلات حقيقية موجبة للفائدة على الودائع والقروض بغية تشجيع

تعبئة المدخرات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين فعالية استخدام الموارد المالية.

أما فى مصر، فإزاء ارتفاع معدلات التضخم وتجاوزه معدلات سعر الفائدة السائدة، وإزاء توفر فرص بديلة للاحتفاظ بالمدخرات فى صورة نقد أجنبى، وبصفة خاصة الدولار الذى يرتفع سعره بصفة مستمرة بالنسبة للجنية المصرى، فقد وجد اتجاه قوى يدعو إلى ضرورة رفع معدلات الفائدة - الأسمية - حتى يصبح العائد على المدخرات موجبا من حيث القيمة الحقيقية^(٨).

ورغم اتباع سياسة للرفع التدريجى لأسعار الفائدة منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات، إلا أن هذا الرفع - المتوالى - لم يكن كافيا لجعل تلك الأسعار موجبة من الناحية الحقيقية ولم يساهم فى التقليل من حدة الآثار السيئة الناتجة عنها.

ومن ثم فقد اتجهت الحكومة - مع بداية عام ١٩٩١ - إلى تحرير سعر الفائدة وإزالة الأسقف المفروضة عليه حتى يتمشى مع ما يواجه الاقتصاد المصرى من تضخم. ومن الطبيعى أن نتوقع ممارسة هذا التحرير تأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية.

وتستهدف دراستنا الحالية مناقشة وتحليل الاعتبارات التى دعت إلى تحرير سعر الفائدة فى مصر، وكذا إشاره المحتملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة، وبصفة خاصة الادخار والاستثمار والتضخم.

وسوف تنقسم دراستنا إلى النقاط التالية:

* التحليل النظرى المعاصر لاهمية تحرير الفائدة. حيث نبين فى هذا المجال الاعتبارات النظرية التى يستند إليها مؤيدى تحرير أسعار الفائدة.

* مبررات (دواعى) تحرير أسعار الفائدة فى مصر. حيث نتعرض لوضع سعر الفائدة فى مصر، ونبين كيف أنه يعد سالبا من حيث القيمة الحقيقية، والمساوئ المترتبة على وجود مثل هذا السعر على كل من الادخار والاستثمار والتضخم.

* نتائج الدراسة.

٢ - التحليل النظرى المعاصر لأهمية تحرير سعر الفائدة :

رغم أهمية سعر الفائدة كمتغير هام يؤثر فى الطلب على الموارد القابلة للاستثمار وعرضها، وفى القرارات الخاصة بالعناصر الاقتصادية والمتعلقة بالمفاضلة بين الادخار والاستهلاك، بالإضافة إلى تأثيره فى تحركات رؤوس الأموال^(١) فإن العديد من البلدان النامية قد اختارت أن تبقى أسعار الفائدة بها عند مستويات غير واقعية، حيث اتبعت سياسة لاسعار الفائدة المنخفضة وغير المرنة.

وتستند هذه السياسة فى واقع الأمر إلى ثلاث حجج وهى :

- الرغبة فى زيادة مستوى الاستثمار، استنادا إلى الحجة الكينزية السابق الإشارة إليها والمتمثلة فى أن معدلات الفائدة المنخفضة سوف تقدم حافزا لتكوين رأس المال.

- الرغبة فى استخدام اسعار الفائدة المنخفضة كوسيلة لتحسين توزيع الدخل، استنادا إلى أن اسعار الفائدة المنخفضة سوف تساعد وحدات الانتاج صغيرة الحجم والتي لا يمكنها تحمل الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة.

- الرغبة فى الاحتفاظ بالنفقات المالية منخفضة لتعاشي الآثار التضخمية الممكنة لتحرير اسعار الفائدة، استنادا إلى أن الاحتفاظ

بأسعار الفائدة عند مستوى منخفض سوف يكون بمثابة سلاح مفيد ضد التضخم.

غير أن الأدب الاقتصادي الحديث قام بدحض هذه الحجج والتشكيك في مدى صلاحيتها.

١-٢. ففيما يتعلق بالحجة الأولى، أى الرغبة فى زيادة مستوى الاستثمار عن طريق الاحتفاظ بأسعار الفائدة عند مستوى منخفض، فقد هوجمت بصفة خاصة من جانب ماكينون R. McKinnon وشو E.S. Shaw^(١٠) - بين آخرين - حيث بينوا أنه إذا تم تخفيض اسعار الفائدة الحقيقية تحت مستوياتها التوازنية، فإن الطلب على الاستثمار سوف يتزايد بدون شك، ولكن الاستثمار المنفذ فعلا سوف يتسم بالانخفاض نظرا لأنه عند أسعار الفائدة المنخفضة يتم توليد مدخرات "غير كافية" للاستجابة لهذا الطلب.

ومن ثم فإن ازالة التشوهات فى أسعار الفائدة قد يدر مكاسب محسوسة وواضحة فى صورة معدل أكثر ارتفاعا من تكوين رأس المال الثابت المحلى الخاص على عكس ما يذهب إليه مؤيدو الاحتفاظ بتلك الاسعار عند مستوى منخفض.

ويضيف مؤيدو تحرير أسعار الفائدة أن فائض الطلب على الاستثمار سوف يتطلب ترشيذا للموارد القائمة بين المستثمرين المتنافسين الراغبين فى الاقتراض عند المعدل المنخفض للفائدة، وحينما يكون هناك ترشيد للاقراض، ومعدلات للاقراض تتم مراقبتها (أو التحكم فيها) فمن المشكوك فيه أن المؤسسات المالية الوسيطة سوف تختار اقراض الأموال المتاحة وفقا لترتيب معدلات العائد على الاستثمار^(١١). فمن الأرجح أن عوامل أخرى مثل القدرة على تقديم الضمان والتأثير السياسى سوف تلعب دورا هاما فى قرارات تلك المؤسسات^(١٢).

وبالتالى فان الاحتفاظ بأسعار الفائدة عند مستوى منخفض لن يكون من شأنه فقط اعاقا الاستثمار وانما ايضا تخفيض المعدل المتوسط للعائد على رأس المال تحت المعدل الأقصى الممكن التوصل إليه^(١٣).

٢-٢. وفيما يتعلق بالحجة الثانية لمؤيدى اسعار الفائدة المنخفضة، والمتمثلة فى امكانية استخدام أسعار الفائدة المدعومة كأدوات لاعادة توزيع الدخل، فقد هوجمت أيضا من جانب أنصار تحرير تلك الاسعار، حيث بينوا أن المنطق النظرى يتعارض معها، حيث ينتج عن إدارة أسعار الفائدة "غير المثلى"، فائض فى الطلب على الأموال من جانب المستثمرين، ومن ثم الحاجة إلى ترشيد للائتمان بينهم.

وفى هذه الحالة سوف تعاني المجموعات صغيرة الحجم (النطاق) وبقية المجموعات المعوزة من الحرمان - وتصبح غير ذات أولوية - فى الأسواق المالية. ويفسر ذلك بأن نقص أو عدم كمال المعلومات وعدم كفاية الضمانات وغياب اقتصاديات الحجم، وأثر المخاطرة، تعد أكثر أهمية وخطورة بالنسبة لهذه المجموعات عنها بالنسبة للمجموعات الأخرى. مما يرفع من تكلفة الاقتراض للمجموعة الأولى (صغار المقترضين) عنها بالنسبة للمجموعات الأخرى (كبار المقترضين).

وفى هذه الحالة، إذا ترك أمر تحديد اسعار الفائدة للبنوك، ولم تفرض عليها القيود فى هذا المجال، يمكنها حينئذ أن تلائم التكاليف المرتفعة وتحافظ على ربحية الاقتراض لصغار المقترضين عن طريق زيادة سعر الفائدة (وفى هذه الحالة سوف يحتفظ هؤلاء بنصيبهم فى اجمالي الائتمان).

أما فى حالة تحديد سعر الفائدة، فسوف يصبح الاختيار الوحيد الذى تملكه تلك البنوك للحفاظ على الربحية هو التركيز على

اقراض كبار المقترضين بصورة متزايدة. وفى هذه الحالة فسوف يتجه الائتمان الممنوح لصغار المقترضين - بالضرورة - نحو الانخفاض^(١٤).

ويلاحظ فى هذا المجال، أنه إذا كان فائض الطلب الناتج عن القيود المفروضة على سعر الفائدة يعد هاما، فإن المجموعات المعوزة قد تحرم من اللجوء للمصادر الرسمية للاموال بصفة شبه تامة - وتجبر على أن تعتمد على الائتمان الأكثر غلوا من المصادر غير الرسمية.

٣-٢. أما فيما يتعلق بالحجة الثالثة، والتي تذكر عادة بصدد الدفاع عن أسعار الفائدة المنخفضة، فهي تتمثل - كما ذكرنا - فى التأثير التضخمى المحتمل لتحرير تلك الاسعار استنادا إلى أن رفع اسعار الفائدة المدينة سوف يزيد من تكلفة الانتاج فى مختلف القطاعات الانتاجية ويؤدى بالتالى إلى ارتفاع الأسعار.

ومن ثم. ووفقا لهذه الحجة، فإن الاحتفاظ بأسعار الفائدة عند مستوى منخفض سوف يعنى الاحتفاظ بوحدة من نفقات الانتاج عند مستوى منخفض ايضا. مما يقلل من التضخم.

غير أن مؤيدى تحرير اسعار الفائدة يرون - ردا على هذه الحجة - أن الآثار التضخمية الممكنة لهذا التحرير مغالى فيها من جانب مؤيدى الوضع الراهن لأسعار الفائدة. وهم يرون أنه مما لا شك فيه أن بعض الآثار السعيرية قصيرة الأجل سوف تنتج عن مثل هذا التحرير. ولكنها لن تكون خطيرة^(١٥).

كذلك يرى مؤيدو تحرير أسعار الفائدة أن هذه الحجة تهمل تماما ردود الفعل المحتملة من جانب الحكومة على ما سوف ينتج عن اسعار الفائدة - الدائنة - المنخفضة من مستوى منخفض للدخار ومن ثم الاستثمار الخاص. ذلك أن عدم رضا الحكومة عن مثل هذا المستوى - المنخفض للاستثمار سوف يدفعها إلى التوسع فى برامج الاستثمار العام والتي سوف تركز فى تمويلها -أخذاً فى الاعتبار لانخفاض

مستوى الادخار المالى - على التوسع النقدى ، مع ما ينتج عنه من آثار تضخمية .

بل ، علاوة على ذلك ، يرون أن هذه العملية تعد مدعمة ذاتيا ، فكلما كان الادخار - المعبأ عن طريق المؤسسات المالية - والذى يتم "قمعه" نتيجة لانخفاض سعر الفائدة - قليلا كلما زادت حاجة الحكومة لتمويل هذا الانخفاض عن طريق التوسع النقدى .

ولكن فى الحدود التى يؤدى فيها هذا التوسع إلى زيادة حدة التضخم ، فسوف يخفض أكثر من اسعار الفائدة الحقيقية ، ويخفض بالتالى من اتاحية الادخار الاختيارى مرة أخرى ، فتلجأ الحكومة إلى تمويل مشروعاتها عن طريق الاصدار النقدى الجديد .. وهكذا .

خلاصة القول ، يرى مؤيدو تحرير اسعار الفائدة أن فرض أسقف على أسعار الفائدة يؤدى إلى مستويات منخفضة من الادخار والاستثمار ويخلق تشوهات فى سوق رأس المال ، ويسهم فى عدم المساواة .

ومن هنا ينبغى تحرير أسعار الفائدة والبعد عن التحكم الإدارى فى مستوياتها نظرا لأنه إذا ما ترك الوسطاء الماليون احرارا فى تحرير اسعار الفائدة لانفسهم - متنافسين مع الآخرين فى سوق المال ، فسوف يجد صغار المقترضين أمامهم فرصا أفضل للحصول على القروض وسوف يميل تمويل الاستثمارات إلى أن يتم على أساس ربحيتها المالية^(١٦) كما يرتفع مستوى الادخار والاستثمار .

٣ - مبررات (دواعى) تحرير سعر الفائدة فى مصر :

١-٣ - وضع سعر الفائدة فى مصر :

سعر سالب من حيث القيمة الحقيقية :

سادت الاقتصاد المصرى موجة حادة من ارتفاع الاسعار ، وتزايدت

معدلات التضخم به خلال الفترة الممتدة من منتصف السبعينات حتى وقتنا هذا، ويشهد على ذلك ما يعكسه تطور معدل النمو السنوى للرقم القياسى لاسعار المستهلكين فى حضر الجمهورية^(١٧) على النحو الموضح بالجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى .

فتشير البيانات الواردة بهذا الجدول إلى أن هذا الرقم القياسى قد سجل ارتفاعا متواصلا مارا من ١٢٠٠٧ فى نهاية يونيو عام ١٩٧٣ إلى ٨٢٩٧ فى نهاية يونيو ١٩٨٧ ثم إلى ٩٥٢٦ فى نهاية يونيو ١٩٨٨ .

وقد اتجهت معدلات التضخم المحسوبة من الارقام القياسية لاسعار المستهلكين نحو التزايد حتى وصلت إلى ٢٥٠١٪ فى نهاية يونيو ١٩٨٧ ثم انخفضت إلى ١٤٠٨٪ فى ١٩٨٨ ، ووصل متوسطها إلى ١٤٠٩٪ بالنسبة للفترة ككل .

ونحن نعتقد أن معدلات التضخم المحسوبة على هذا النحو - من الارقام القياسية - تقل بكثير عن معدلات التضخم الحقيقية، وذلك لان الارقام القياسية تعد -بصفة عامة - متحيزة لأدنى، نظرا لانها لا تعبر عن الارتفاع الفعلى فى الاسعار، وانما تعبر فقط عن ارتفاع الاسعار الرسمية (وليس اسعار السوق السوداء)^(١٨) .

بمعنى آخر، أن معدلات التضخم المحسوبة على هذا النحو تشتمل على " تضخم مكبوت " لم يظهر لوجود عدد من السلع ذات الاسعار الجبرية المحددة من قبل الحكومة فى سلة الارقام القياسية^(١٩) .

على العموم أيا ما كان من أمر هذه الارقام القياسية ومدى حجيتها فى قياس التغيرات التى تحدث فى الاسعار، وما يرد عليها من تحفظات وما ترتبط به من مثالب إلا انها تشير إلى اتجاه تصاعدى لا شك فيه فى الاسعار، وإلى أن الاقتصاد المصرى يعانى منذ منتصف السبعينات من زيادة حدة الضغوط التضخمية به . ونظرا لاتجاه مستوى الاسعار نحو

الارتفاع على هذا النحو، أصبح هناك عدم تناسب بين اسعار الفائدة المحلية وبين معدل انخفاض القوة الشرائية للجنه المصري والناجم عن الارتفاع فى معدلات التضخم .

ومنا اتجه البنك المركزى الى سياسة الرفع التدريجى لاسعار الفائدة بفرض التقريب بينها وبين معدل التضخم ، وذلك عقب صدور القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والذي فوض لمجلس ادارة البنك المركزى سلطة تحديد اسعار الخصم واسعار الفائدة الدائنة والمدينة دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى القانون المدنى .

ومن ثم فقد بدأ البنك المركزى - ابتداء من أول يناير ١٩٧٦ فى الرفع التدريجى لسعر الفائدة عن طريق رفع الحدود القصوى والدنيا لاسعار الفائدة على فترات متقاربة نسبيا .

ومن ثم فقد حدث أول رفع لهذه الحدود - بالنسبة لسعر الفائدة الدائن - فى أول يناير ١٩٧٦ ، ثم توالى الرفع بعد ذلك بواقع ١٪ بصفة تدريجية على النحو المبين فى الجدول رقم (٢) بالملحق الاحصائى ، بحيث زادت من ٤٪ (على الودائع المصرفية لمدة سنة فأكثر) فى عام ١٩٧٥ ، إلى ١١٪ (على الودائع لمدة سنة وأقل من سنتين) وإلى ١٣٪ (على الودائع لمدة ٥ سنوات) فى ١٩٨٢/٧/١ .

كما زادت من ٣٪ فيما يتعلق بالودائع بصندوق توفير البريد - وعلى نحو تدريجى أيضا - حتى وصلت إلى ١٠٪ فى عام ١٩٨٢ .

وبالنسبة لشهادات الاستثمار، فقد زادت الفائدة عليها حتى وصلت إلى ١٣ر٢٥٪ اعتبارا من أغسطس ١٩٨٢ .

وفىما يتعلق بأسعار الفائدة المدينة، فقد حدث أول رفع لها اعتبارا من أول يناير ١٩٧٦ بحيث أصبح الحد الأدنى ٧٪ سنويا والحد الأقصى ٨٪ سنويا . ثم اعقب ذلك رفع سعر الفائدة خمس مرات متتالية

حتى آخر يونيو ١٩٨٠ ، بمقدار ١٪ منها مرتين حدثتا فى العام المذكور^(٢٠) (انظر الجدول رقم (٣) بالملحق الاحصائى).

وفى عام ١٩٨١ ، توحدت أسعار الفائدة المدينة بالنسبة لكل القطاعات، بحيث اصبحت تتراوح بين ١٣٪ (كحد أدنى)، ١٥٪ (كحد أقصى).

وقد اعطى إهتمام كبير فى عام ١٩٨٢ لتطبيق اسعار الفائدة التفضيلية بغرض ترشيد الائتمان وتوجيهه وذلك بتخفيض اسعار الفائدة على القروض التى تمنح لبعض القطاعات المرغوب فى تشجيعها مقابل زيادة اسعار الفائدة على قروض بعض القطاعات التى يتطلب الأمر الحد من توسعها .

وقد تحددت اسعار الفائدة بحيث تسمح باعطاء تفضيل قطاعى الزراعة والصناعة فخفضت تلك الاسعار إلى ١٣٪ كحد أقصى وبدون حد أدنى، ولم يتغير الوضع بالنسبة لقطاع الخدمات (١٣٪ سنويا كحد أدنى، ١٥٪ سنويا كحد أقصى) وزيدت بالنسبة لقطاع التجارة (١٦٪ سنويا كحد أدنى وبدون حد أقصى) مما ادى إلى رفع تكلفة الائتمان بالنسبة له أكثر من غيره من القطاعات .

وجدير بالذكر، ان هيكل اسعار الفائدة قد استقر عند هذا الوضع تقريبا حتى عام ١٩٨٧ حيث لم يدخل عليه سوى تعديل واحد بموجب قرار مجلس ادارة البنك المركزى بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٨٣ بوضع حد ادنى لاسعار الفائدة على القروض والسلفيات والخصم والتى تمنحها البنوك لعملاء قطاعى الزراعة والصناعة (وهو ١١٪)، فاصبحت اسعار الفائدة على القروض الممنوحة لهذين القطاعين تتراوح بين ١١٪، ١٣٪ بعد أن كانت فى العام السابق عليه (١٩٨٢)، بدون حد أدنى، وذلك منعا لهبوط هذا المعدل إلى مستويات غير اقتصادية لا تعكس الندرة الحقيقية لرأس المال^(٢١) .

وفى عام ١٩٨٧ عدل هذا الهيكل بالنسبة للفائدة المدينة، ولم يطرأ تغيير على الفائدة على الودائع بجميع انواعها (حيث ظلت تتراوح ما بين ٥٪، ١٣٪ وفقا لمدد الادخار).

فتم رفع سعر الفائدة على القروض التى تجاوز السنة وحتى السنتين بمقدار ١٪، والتى تجاوز السنتين بواقع ٢٪، ومن ثم فقد تراوحت الفائدة المدينة لقطاعى الزراعة والصناعة ما بين ١١٪، ١٣٪ كحد ادنى وما بين ١٣٪، ١٥٪ كحد اقصى تبعا لمدة القرض وتراوحت بين ١٣٪، ١٥٪ كحد ادنى بالنسبة لقطاع الخدمات، وبين ١٥٪، ١٧٪ كحد اقصى.

اما بالنسبة لقطاع التجارة فقد رفع الحد الادنى للفائدة على قروضه ليتراوح بين ١٦٪، ١٨٪ وبدون حد اقصى (انظر الجدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى).

وفى عام ١٩٨٩ ، تم تعديل هيكل اسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات - بالجنه المصرى - بهدف جذب المزيد من المدخرات إلى الجهاز المصرفى للمساهمة فى التمويل اللازم لمشروعات التنمية ودفع عجلة الانتاج، على أن يسرى الهيكل الجديد اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٨٩ (٢٣).

وبناء على هذا التعديل تم رفع اسعار الفائدة على شرائح الودائع للاجآل المختلفه بما يتراوح بين ٥ر٠، ٣ نقاط مئوية، وبما يبلغ معه اعلى سعر للفائدة على الودائع ١٦٪ سنويا (بالنسبة للودائع لمدة ٧ سنوات وأكثر). ومن ثم اصبحت معدلات الفائدة الدائنة تتراوح بين ٥٪، ١٦٪ كما زيدت فائدة صندوق توفير البريد إلى ١١٪ وفائدة شهادات الاستثمار إلى ٢٥ر١٦٪ اعتبارا من يوليو ١٩٨٩)، كما هو موضح بالجدول رقم (٢).

اما بالنسبة للفائدة المدينة فقد زيدت ايضا بما يتمشى مع زيادة تكلفة الحصول على الودائع، واقتصرت الزيادة على نقطتين مئويتين، بحيث تراوحت اسعار الفائدة المدينة بالنسبة لقطاعى الزراعة والصناعة ما بين ١٣٪، ١٥٪ كحد ادنى وما بين ١٥٪، ١٧٪ كحد اقصى - وفقا للمدد الخاصة بالقروض، وبالنسبة لقطاع الخدمات ما بين ١٥٪، ١٧٪ كحد ادنى وما بين ١٧٪، ١٩٪ كحد اقصى .

أما فيما يتعلق بقطاع التجارة، فقد وحد الحد الادنى لجميع المدد بـ ١٨٪، وبدون حد اقصى (انظر الجدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى).

ولكن رغم هذا الرفع المتوالى لسعر الفائدة، إلا أنه نظرا لارتفاع معدلات التضخم واستمرار تصاعد الموجة التضخمية، فقد ظل هذا السعر الاسمى أقل من معدل التضخم المحلى مما يعنى أن السعر الحقيقى للفائدة يعد سالباً من الناحية الحقيقية .

فاذا أخذنا بمعدل التضخم الوارد فى تقرير البنك المركزى السنوى (تقرير ١٩٨٨/٨٧)، لعام ١٩٨٨/٨٧ وهو ٢٥٨٪، وأخذنا فى الاعتبار سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى لمدة سنة على سبيل المثال - فى نفس العام المذكور - والذي لم يتجاوز ١١٪ لوجدنا أن سعر الفائدة الحقيقى على تلك الودائع سالب بقدر يصل إلى حوالى ١١٩٪ (٢٣) .

٣-٣. النتائج المترتبة على وجود سعر فائدة حقيقى سالب فى مصر:

ترتب على سعر الفائدة الحقيقى - السالب - فى مصر نتائج سيئة منها :

أولاً: وجود اتجاه قوى لاحتلال الادخار العينى - الذى يأخذ صورة شراء المعادن النفيسة والسلع المعمرة والأراضى والعقارات وغيرها، محل الادخار المالى، وذلك تحت تأثير الرغبة فى تحقيق عائد مرتفع على

المدخرات. ولا شك أن الارتفاع الشديد فى أسعار الاراضى والعقارات لهو
أصدق دليل على صحة هذا الأمر.

ثانيا: احلال الادخار بالعملات الاجنبية محل الادخار بالعملات الوطنية
نتيجة لارتفاع الهامش بين اسعار الفائدة على المدخرات والودائع
المقومة بالعملة المحلية وبين اسعار الفائدة السائدة فى اسواق العملات
الاجنبية، وبالذات فى سوق الدولار الأمريكى وذلك رغبة فى الاستفادة
من فروق اسعار الفائدة^(٢٤).

ويرجع ارتفاع سعر الفائدة على الودائع بالعملات الاجنبية اساسا
إلى تزايد الحرية للبنوك الاجنبية فى عرض اسعار الفائدة على تلك
الودائع بما يتفق مع مستوياتها السائدة فى الاسواق العالمية ومع
التغيرات التى تحدث فى القوة الشرائية لهذه العملات.

وقد اخذت الودائع بالعملات الأجنبية - فى مصر - فى النمو
حتى وصلت نسبتها إلى حوالى ٤٥ر٨٪ من اجمالى قيمة الودائع فى عام
١٩٨٧/٨٦ وإلى حوالى ٥٥ر٨٪ فى ١٩٨٨/٨٧ ، وحوالى ٥٦ر٩٪ فى
١٩٨٩/٨٨ ثم إلى ٤٨ر٥٪ فى عام ١٩٩٠/٨٩^(٢٥).

وقد ترتب على زيادة الطلب على الدولار - للاستفادة من فروق
اسعار الفائدة بين الودائع الدولارية والودائع المقومة بالعملة المحلية،
وللاغراض الأخرى^(٢٦) ظاهرة من أهم الظواهر التى طبعت سلوك الاقتصاد
المصرى منذ النصف الثانى من السبعينات، والمتمثلة فى ما يطلق
عليه "دلورة الاقتصاد المصرى" بحيث اصبح الوضع فيه يقترب من
مثيله فى العديد من بلاد امريكا اللاتينية والتى تعاني ايضا من هذه
الظاهرة.

فقد زادت واتسعت دائرة "دولارية المعاملات" فى الاقتصاد
المصرى، بحيث اصبح الدولار الأمريكى يتمتع بصفة القبول العام فى

المعاملات واصبح يحل تدريجيا محل العملة المحلية فيما تقوم به من وظائف.

ذلك أن الدولار اصبح وحدة مقبولة للحساب، وكذلك أداة للوفاء بالدين ولتسوية المعاملات بين الافراد والوحدات العاملة فى مصر، كما اصبح مطلوبا فى السوق المصرية باعتباره "مخزن جيد للقيمة" أى للحفاظ على قيمة النقود فى مواجهة ما يصيبها من تآكل مطرد بفعل التضخم^(٢٧).

وقد ارتبط "بدلورة" الاقتصاد المصرى على هذا النحو مساوئ وسلبيات معينة منها:

* اضعاف السيطرة والتحكم من جانب السلطات النقدية فى كمية النقود وفى السيولة المحلية فى الاقتصاد المصرى نتيجة لاتساع حجم المكون الذى يعد تأثيرها - المباشر - عليه ضعيفا.

* اضعاف فعالية الادوات المالية، عن طريق توسيع امكانية التجنب الضريبى، وتخفيض حصيلة ضريبة التضخم.

* ممارسة مزيد من الضغط على ميزان المدفوعات، نظرا لأن النظام المصرفى ينبغى عليه ان يدفع العائد على الودائع بالعملات الأجنبية بهذه العملات^(٢٨).

ثالثا : هروب رؤوس الأموال إلى الخارج :

من المعروف أن العلاقة بين معدلات الفائدة الأجنبية ومعدلات الفائدة المحلية تعد محددًا هامًا للتدفقات الدولية لرأس المال الخاص. فإذا كانت أسعار الفائدة المحلية - الحقيقية - أقل منها فى الخارج فسوف يتجه الافراد إلى ايداع اموالهم خارج البلاد. ومن ثم فان وجود وتزامن معدلات مرتفعة للتضخم فى بعض البلاد النامية ووضع حدود

قصوى على الفوائد على الادخار الوطنى يخلق دافعا قويا لتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، حيث يمكنها أن تدر عائدا موجبا من الناحية الحقيقية^(٢٩).

وقد قدر بعض المصادر حجم الأموال الهاربة - من مصر - بنحو ٤٠ بليون دولار فى الفترة ١٩٨٢-٧٦ (وهو ما يتقارب مع حجم المديونية الخارجية لمصر)^(٣٠).

وقد رت دراسة أخرى هذا الهروب - كنسبة من اجمالى القروض متوسطة وطويلة الأجل - ب ٣٤ر٢٪ من هذا الاجمالى فى نفس الفترة^(٣١). كذلك تم تقدير حجم الأموال التى يمتلكها المصريون فى الخارج بحوالى (٦٠) بليون دولار على أساس أن مدخرات المصريين فى العام يقدر متوسطها السنوى بحوالى ١٢ مليار دولار، وما ورد إلى مصر من هذه المدخرات فى صورها المختلفة (تمويل استيراد من الموارد الخاصة وبيع بصفة راكم وتغيرات فى الحسابات الجارية والودائع بالمصارف المعتمدة بمصر، بالإضافة إلى البنكنوت الذى يرد بصفة الركاب ويتم تداوله فى السوق الحرة) يقدر سنويا بنحو ٧ مليار دولار فى المتوسط، ومن ثم فبالنسبة للفترة ١٩٨٦-٧٤ يكون حجم هذه الودائع حوالى ٦٠ مليار دولار^(٣٢).

وقد فجر انهيار شركات توظيف الأموال قضية الأموال الهاربة عندما اتضح أن هناك مبالغ كبيرة قامت تلك الشركات بتوظيفها فى اسهم وسندات فى البورصات العالمية والتى تسببت فى خسائر كبيرة لهذه الشركات وذلك بعد الهزة العنيفة التى تعرضت لها هذه البورصات فى نهاية عام ١٩٨٧^(٣٣).

رابعا: اختلال العلاقة النسبية بين رأس المال والعمل:

من المعروف أن بقاء سعر الفائدة عند مستوى غير واقعى فى اقتصاد ما - نتيجة للرقابة عليه، والتى تجعل منه سعرا سالبا من

حيث القيمة الحقيقية -يؤدى إلى اختلال فى الثمن النسبى لرأس المال إلى العمل، حيث تصبح تكلفة الائتمان زهيدة بالنسبة للعمل، وذلك بالنسبة لتلك المؤسسات التى يمكنها الوصول دون قيود إلى قروض القطاع العالى الرسمى، ومن ثم يشجع الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية فى بعض اجزاء الصناعة^(٢٤)، وهذا هو ما حدث فى مصر حيث أدت اسعار الفائدة المنخفضة ذات القيمة الحقيقية السالبة إلى اختلال تلك العلاقة مما أدى إلى تشجيع المشروعات على استخدام فنون انتاجية كثيفة رأس المال -وهو ما ترتب عليه ابتعاد نمط توزيع الموارد عن النمط الأمثل، وفقدان مصر إحدى مزاياها النسبية والمتمثلة فى وجود قوة عاملة رخيصة نسبيا مما أضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية دوليا^(٢٥).

خامسا : اختلال نسبة القروض إلى رأس المال فى العديد من المشروعات :

فقد أدى انخفاض مستويات اسعار الفائدة النقدية والحقيقية إلى انخفاض معدلات التمويل الذاتى فى مشروعات القطاع العام، ولجوء هذه الأخيرة إلى الاقتراض مما أسفر عن اختلال نسبة القروض إلى رأس المال وهو ما أدى بدوره إلى مواجهة تلك المشروعات للكثير من الصعاب المالية، أدت إلى انخفاض مستوى ادائها وجودة منتجاتها وقدرتها على التصدير^(٢٦).

وقد اظهرت دراسة حديثة قام بها المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية أن هناك ٦٥ شركة من شركات القطاع العام الصناعية والبالغ عددها ١١٦ شركة تعاني من مشاكل فى هياكل تمويلها نظرا لزيادة نسبة المديونية عن ٥٠% من اجمالى اصول الشركة (أى بنسبة ٥٦% من مجموع شركات القطاع العام الصناعية)^(٢٧).

كما بينت الدراسة المذكورة أنه بالنسبة للمشروعات الصناعية الاستثمارية (المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى

شان رأس المال العربى والأجنبى) تبين من فحص ميزانيات ٦٨٥ مشروعا فى آخر عام ١٩٨٥ (من بين ٧٦٥ مشروعا بدأت الانتاج بالفعل فى مصر فى ١٩٨٥) أن نسبة القروض إلى رأس المال فى المشروعات الزراعية والانشائية بلغت ١٢٢٪، ١٨٢٪، ١٥٣٪ على التوالى فى السنوات ٨٣ ، ٨٤ ، ١٩٨٥ كما بلغت هذه النسبة فى المشروعات الصناعية ٣٢٨٪، ٢٤٠٪، ٢٥٣٪ على التوالى فى السنوات المذكورة^(٣٨).

٣-٢. مزايا تحرير أسعار الفائدة :

ان الاعتبارات السابقة جعلت العديد من الاقتصاديين يوصون اليوم بضرورة العمل على رفع سعر الفائدة الاسمى، بحيث يصبح موجبا من حيث القيمة الحقيقية، وهى التى تكمن وراء الاتجاه إلى تحرير سعر الفائدة فى الاقتصاد المصرى مع بداية عام ١٩٩١ . وعدم قيام البنك المركزى بتحديد الحد الأعلى له، والاكتفاء بتحديد الحد الأدنى من خلال ما يقيمه من مزاد لبيع اذونات الخزنة^(٣٩).

ويرى مؤلاء الاقتصاديون أنه إذا ارتفع سعر الفائدة بحيث أصبحت قيمته الحقيقية موجبة فسوف يؤدي ذلك إلى مزايا عديدة منها:

أولا : الحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار :

وهذا ما يفترض مرونة الادخار بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة (وسوف نعود لمناقشة هذه المرونة فيما بعد).

ثانيا : جعل الاصول المالية أكثر اغراء للمدخرين من الاصول الحقيقية :

وهو ما يساعد على الحد من الاستهلاك وشراء السلع المعمرة والكمالية والمضاربة على الاراضى والعقارات مما يساهم فى الحد من معدلات ارتفاع الاسعار المحلية والتخفيف من حدة التضخم^(٤٠).

ثالثا : التقليل من الاقبال على الادخار بالعملات الاجنبية :

والذى يكون من شأنه الحد من الطلب على هذه العملات بصفة عامة والدولار بصفة خاصة كوسيلة للادخار، مما يساهم فى الحد من مشكلة الدورة.

رابعا : عودة الأموال المحازة فى الخارج :

ويعارض البعض فى جدوى رفع سعر الفائدة كوسيلة لاسترداد الأموال المهربة فى الخارج، وهم يرون ان هذا يفترض بالضرورة أن الهروب يتم لاعتبارات العائد فقط، وهو ما يعد محل تساؤل كبير وينقصه التأكيد فلم يثبت ان رفع سعر الفائدة ليصبح موجبا بالمقارنة بمعدل التضخم المحلى هو العامل الاساسى لاجتذاب رؤوس الأموال وذلك لأن هذه الظاهرة تفسر ايضا بالعديد من الاعتبارات الاقتصادية الأخرى غير تلك الخاصة بالعائد ومنها المبالغة فى سعر الصرف (مما يثير المخاوف بقرب تخفيض قيمة العملة المحلية فى المستقبل) وارتفاع الضرائب على الدخل (مما يشجع المواطنين على تقليل اوعيتهم الضريبية واقتناء اصول لا تخضع لسيطرة السلطات المحلية) وغياب الثقة فى المناخ الاستثمارى (نتيجة لعدم استقرار الاحوال الاقتصادية داخل البلاد) ونقص فرص الاستثمار فى الأسواق المحلية^(٤١).

ولكن على أية حال، وإن رأى البعض استحالة عودة الأموال التى تم هروبها للخارج فعلى الأقل ينبغى العمل على مكافحة هذه الظاهرة فى السنوات القادمة والحيلولة دون المزيد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج (على الأقل تلك التى يتم هروبها سعيًا وراء اسعارها للفائدة أكثر ارتفاعا).

خامسا : تقليل التحيز لصالح الأنشطة كثيفة رأس المال : واثبات الميل نحو التخزين الزائد لارتفاع التكلفة فى ظل اصلاح سعر الفائدة^(٤٢).

سادسا: رفع كفاءة الاستثمار وترشيده: حيث يتم الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد المرتفع نظرا لارتفاع تكلفة الأموال مما يتطلب التدقيق في اختيار المشروعات.

٤ - الآثار المحتملة لتحرير اسعار الفائدة:

لا شك أن تحرير اسعار الفائدة في الاقتصاد المصرى سوف يكون من شأنه التأثير في العديد من المتغيرات الاقتصادية، على اننا سوف نقصر تحليلنا في الصفحات التالية على ثلاث تأثيرات هامة لهذا التحرير وهي: التأثير - المحتمل - على كل من الادخار والاستثمار والتضخم.

٤-١. الأثر على الادخار:

يؤثر سعر الفائدة - وفقا للدراسات النظرية - على القرار الخاص بتوزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار، فاذا ارتفع سعر الفائدة أدى ذلك إلى تشجيع الادخار رغبة في الحصول على عائد مرتفع، وتقليل الانفاق على الاستهلاك بالتالى، ويحدث العكس في حالة انخفاض هذا السعر.

ومعنى ذلك وجود علاقة ايجابية بين سعر الفائدة وحجم المدخرات.

غير أن البعض يرى أن تحرير سعر الفائدة - الدائن - قد لا يفيد كثيرا في تنمية المدخرات المحلية نظرا لأن هذه العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة غير مؤكدة، وليس هناك ما يضمن أن يترتب على رفع سعر الفائدة زيادة يعتد بها في حجم المدخرات. وهم يستندون في هذا المجال إلى الدراسات النظرية الحديثة التى تمت على العلاقة بين سعر الفائدة وبين المدخرات بالإضافة إلى الدراسات التطبيقية لمرونة

تغير المدخرات بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة في البلاد المتقدمة والمتخلفة على السواء.

ففيما يتعلق بالتحليل النظري الحديث، نجد أنه قد انتقد التحليل الكلاسيكي لسعر الفائدة والذي يقيم علاقة طردية بين هذا السعر وبين الادخار، ويعتبر سعر الفائدة بمثابة العامل الأساسي المحدد للادخار.

فوفقا لهذا التحليل - الكلاسيكي - يقوم الافراد بالمفاضلة بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك المؤجل في ضوء "ثمن الانتظار" (وهو سعر الفائدة) فيعملون على تخفيض حجم استهلاكهم وزيادة حجم مدخراتهم إذا ما ارتفع سعر الفائدة والعكس صحيح، ومن ثم فإن الادخار (وهو الجزء المتبقى من الدخل بعد الاستهلاك) يعد بمثابة دالة متزايدة في سعر الفائدة حيث يزيد بزيادة هذا السعر وينخفض بانخفاضه.

وقد اعترض كينز على هذا التحليل، حيث بين أن الادخار يعتمد بصفة اساسية على الدخل وليس سعر الفائدة، كما أن سعر الفائدة ليس ثمنا للادخار - كما يفترض الكلاسيك - وإنما هو ثمن أو مقابل التخلي عن السيولة (وليس مقابل التضحية بالاستهلاك الحاضر في سبيل الاستهلاك المستقبل) - كما أن هذا الثمن يتحدد مثله في ذلك مثل أى سعر آخر في السوق عند المستوى الذي يتساوى معه العرض والطلب (عرض النقود والطلب عليها في هذه الحالة) (٤٣).

خلاصة القول أنه، على حين أعطى الكلاسيك اهمية كبيرة لسعر الفائدة باعتباره العامل المستقل المحدد للادخار يرى كينز والفكر الحديث أن الدخل المتاح هو العامل الأساسي المحدد للادخار، ومن ثم يصبح سعر الفائدة غير فعال في التأثير على الادخار.

وفيما يتعلق بالدراسات التطبيقية، التي أجريت بشأن اختبار مرونة الادخار بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، فقد اظهرت معظم هذه الدراسات تشككها في فعالية سياسة سعر الفائدة في تعبئة المدخرات.

فقد اكدت بعض الدراسات التي قامت بتحليل مرونة المدخرات الخاصة بالنسبة لسعر الفائدة في البلاد المتقدمة أن هذه المرونة منعدمة وان العائد على المدخرات يأتي في ختام العوامل التي تؤثر على قرارات الافراد بالادخار، في حين يأتي في مقدمة تلك العوامل، سيولة تلك المدخرات و "الآمان" الذي توفره للمدخر. فهاتين الصفتين يبحث عنهما المدخر حين يختار احد الاصول المالية التي يستثمر فيها مدخراته.

وتشير احدى تلك الدراسات، إلى أنه، في فرنسا، ثبت أن معظم الافراد الذين يودعون اموالهم في صناديق التوفير الفرنسية لا يعرفون سعر الفائدة على مدخراتهم.

وفي ايطاليا، يقنع المدخرون في صناديق التوفير بسعر فائدة يصل إلى ٣٧٥٪ (وقت اجراء الدراسة المعنية) في حين انهم اذا قاموا بايداع مدخراتهم أو باستثمارها في سندات (يتم اصدارها عن طريق نفس الجهاز) سيحصلون على عائد يصل إلى ضعف العائد الذي يحصلون عليه^(٤٤).

اما بالنسبة للبلاد المتخلفة، فان الدراسات التي أجريت بهذا الشأن لم تكن قاطعة في نتائجها، فقد توصل البعض منها إلى وجود علاقة سلبية بين سعر الفائدة والادخار في تلك البلاد^(٤٥)، في حين توصل البعض الآخر إلى وجود علاقة ايجابية بين هذين المتغيرين^(٤٦).

وربما يرجع عدم الاتفاق بين هذه الدراسات فيما توصلت إليه من نتائج إلى العديد من العوامل ومنها:

* احتمال تغلب أثر الدخل الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة على اثر الاحلال. ذلك أن ارتفاع سعر الفائدة يزيد من العائد ولكنه يتيح ايضا للمدخرين ان يصلوا إلى رصيد مستهدف من الثروة المالية بمعدل أقل من الادخار^(٤٧).

* وجود صعوبات هامة فى حساب وتفسير مرونة المدخرات بالنسبة لسعر الفائدة ومنها صعوبة الفصل بين آثار الدخل وآثار الاحلال الناتجة عن تغيير اسعار الفائدة، وصعوبة التقدير الكمى لدور التوقعات فى القرارات المتعلقة بالادخار بالاضافة إلى مشاكل قياسية أخرى^(٤٨).

وفيما يتعلق بالعلاقة بين سعر الفائدة وحجم المدخرات - فى مصر - فقد اختلفت أيضا الدراسات فيما توصلت إليه من نتائج.

فقد انتهت احدى الدراسات التى استهدفت تحديد تأثير التغير فى سعر الفائدة على الودائع بالعملة المحلية - باستخدام اسلوب تحليل الانحدار - مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة فى تغيير حجم الودائع^(٤٩)، إلى أن خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٣ يعود التغير فى حجم الودائع إلى تغير سعر الفائدة بدرجة ثقة ٩٩٪ (أى تأكدت معنوية العلاقة بالمفهوم الاحصائى بين المتغيرين) وأن ٩٤٪ من تغيرات حجم الودائع بصفة عامة يمكن تفسيره بالتغيرات فى سعر الفائدة.

كذلك قامت تلك الدراسة باختبار مدى تأثير التغير فى سعر الفائدة للفئات الزمنية المختلفة على الودائع المقابلة لتلك الفئات، وقد توصلت ايضا إلى معنوية العلاقة فى هذه الحالة، وإلى أن فئة الودائع "أكثر من سنة" هى أكثر الفئات التى يكون لتغيير سعر الفائدة أثر واضح على تغير حجم الودائع. أما الودائع فى المدة "من ٧ أيام حتى أقل من شهر" فتتمثل الاستجابة الدنيا لسعر الفائدة مما يعنى أن هناك اعتبارات أخرى (تفضيل السيولة) تفوق سعر الفائدة (اعتبار الربحية).

وقد خلصت الدراسة إلى أن التغير في سعر الفائدة يكون أكثر فعالية في زيادة حجم الودائع عند فئات الودائع الأطول أجلا عنه عند الأقصر أجلا.

وتوصلت دراسة أخرى^(٥٠) إلى أن تأثير سعر الفائدة على الادخار يعد ضعيفا، وفحرت ضالة أثر سعر الفائدة بالحقيقة القائلة بأن الافراد لا يزيّدون من مدخراتهم لمجرد ارتفاع سعر الفائدة بل أن قوة اللوائح الضريبية لدى الافراد في مصر من العوامل التي تضعف أثر سعر الفائدة.

كلما توطنت أيضا إلى أن الدخل يعد من أهم العوامل المؤثرة على الادخار (وهو ما ظهر من ارتفاع المعنوية الإحصائية للمعامل الدخل في معظم المعادلات الخاصة بالدراسة ومن كون إشارة هذا المعامل موجبة).

وقد اتضحنت أهمية الدخل كمؤثر على الادخار من ارتفاع المرونة الداخلية للادخار مما يعني أن زيادة الدخل بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة الادخار بنسبة أكبر (١,٩٦٪ تقريبا).

وربما يرجع عدم وضوح العلاقة بين سعر الفائدة والمدخرات في مصر إلى أنها - شأنها شأن أي بلد نام - يتوقف حجم المدخرات فيها على العديد من العوامل التي يصعب التأثير عليها في المدى القصير ومنها^(٥١) متوسط الدخل الفردي الحقيقي، العادات المتعلقة

بالاستهلاك، ومدى ثراء الوعى الادخارى والاستثمارى والوعى المصرفى، التركيب العمرى للسكان، أثر التقليد والمحاكاة، مدى نماء السوقين النقدي والمالى، مدى توافر الاستقرار الاقتصادى الكلى والاستقرار السياسى والتوقعات، الخدمات التى تقدمها الحكومة مثل التأمينات الاجتماعية، وغير ذلك من العوامل.

ومن ثم فإن القول بوجود علاقة موجبة بين رفع سعر الفائدة الدائن من ناحية وزيادة المدخرات من ناحية أخرى يتجاهل إلى حد كبير

هذه العوامل الأخرى التى لا تقل أهمية عن سعر الفائدة فى التأثير على المدخرات بل وفى حالات عديدة قد تكون أكثر فاعلية (وبالذات الدخل).

ويستتبع ذلك أن القول بأن زيادة حجم الودائع - بصفة مطردة - منذ عام ١٩٧٦ (أى منذ اتباع سياسة الرفع التدريجى لسعر الفائدة) حتى الآن يرجع إلى زيادة سعر الفائدة، يتجاهل عوامل أخرى عديدة ساهمت فى زيادة تلك الودائع ومنها: زيادة الدخل، زيادة تحويلات العاملين، واستحداث البنوك لأنواع جديدة من الودائع ...

بل يرى البعض أن ما حدث من رفع لسعر الفائدة على النحو المشار إليه قد يكون قد جذب بعض المدخرين الحדיين الذين تتأثر قراراتهم الادخارية بحجم العائد المنتظر تحقيقه من وراء تكوين هذا الادخار، ولكن الأرجح أن الزيادة التى حدثت فى اسعار الفائدة على الودائع الادخارية بالبنوك وغيرها من المؤسسات القائمة على أمر تجميع المدخرات، أدت إلى اجراء عملية تحويلات من الاوعية ذات سعر الفائدة المنخفض إلى الاوعية التى تتميز بسعر فائدة مرتفع نسبيا^(٥٢).

فقد لوحظ اتجاه المدخرين إلى سحب مدخراتهم من صندوق توفير البريد وتوجيهها إلى شهادات الاستثمار (والودائع الادخارية بالبنوك) والتى تتميز باسعار فائدة أعلى من تلك الخاصة بصندوق توفير البريد.

لذا نجد أن معدل نمو ودائع صندوق التوفير قد انخفض بشكل ملحوظ من ١٥٪ فى عام ١٩٨١ على سبيل المثال إلى ١٪ فقط فى عام ١٩٨٩ فى الوقت الذى ارتفع فيه معدل نمو شهادات الاستثمار من ١٣٪ إلى ١٩٪ فى نفس الفترة^(٥٣).

ومن ناحية أخرى، لوحظ أن رفع سعر الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية بدرجة أكبر من نظيره على الودائع بالعملة المحلية قد أدى إلى اتجاه عدد كبير من المدخرين المصريين إلى تصفية مدخراتهم

بالعملة المحلية واستخدامها فى شراء عملات اجنبية لكى يفتحوا بها حسابات ادخارية ويستفيدوا من فروق سعر الفائدة^(٥٤).

ومعنى هذا أن أسعار الفائدة تعد أكثر أهمية فى تحديد القنوات التى تتدفق خلالها المدخرات منها فى تغيير الميل للادخار.

غير اننا نرى أن هذه الاعتبارات السابقة لا تعنى انعدام مرونة المدخرات بالنسبة لسعر الفائدة، ومن ثم لا تعنى عدم تأثير سياسة تحرير سعر الفائدة على المدخرات الحقيقية. ونستند فى ذلك إلى الاعتبارات التالية:

أولاً: ان الدراسات التطبيقية التى تمت لاختبار اثر تغيرات سعر الفائدة على المدخرات والتى انتهت إلى أن اتباع سياسة الفائدة المرنة غير ذى قيمة أو على الأقل ثانوى فى مجال تعبئة مدخرات القطاع العائلى، قد اخذت فى اعتبارها - كمتغير مستقل - سعر الفائدة "الملاحظ" والسائد فى السوق وليس سعر الفائدة الحقيقى على المدخرات.

ثانياً: أن الشك فى قدرة سعر الفائدة على احداث تغيرات ملحوظة فى حجم الادخار الكلى يرجع إلى أن التغيرات التى حدثت فى اسعار الفائدة المطبقة فى القطاع المنظم كانت فى حدود ضيقة (ولم يترتب عليها تحويل سعر الفائدة الحقيقى من سالب إلى موجب) ومن ثم يصبح من المنطقى أن يكون تأثير تلك التغيرات على الادخار فى حدود ضيقة أيضاً.

بمعنى آخر، إذا كان من الصعب الوصول إلى زيادة كبيرة فى المدخرات عن طريق احداث تغيرات (هامشية) فى اسعار الفائدة، إلا أن تغيير هذه الاسعار بطريقة ملحوظة -وبالذات إذا ما اصبحت موجبة من الناحية الحقيقية - يمكن أن يكون له تأثيراً واضحاً على تلك المدخرات.

٤-٣. الأثر على الاستثمار:

يثور التساؤل بشأن أثر تحرير اسعار الفائدة على الاستثمار نظرا لما لهذا الأخير من أهمية بالغة فى المرحلة الحالية التى يمر بها الاقتصاد المصرى، وبصفة خاصة استثمار القطاع الخاص الذى تعتمد عليه الخطة الحالية للتنمية الاقتصادية وتسند إليه دورا هاما.

ومن المنطقى القول أن رفع سعر الفائدة -المدين -على القروض التى يمنحها القطاع المصرفى للقطاع الخاص يؤدى إلى رفع تكلفة انتاجه - بطريق غير مباشر - نظرا لأنه يؤدى إلى رفع تكلفة تديره لرأس المال العامل، وهو ما يؤدى فى النهاية لاضعاف الحافز على الاستثمار.

ومن ثم فان تحرير اسعار الفائدة سوف يمارس تأثيرا سلبيا على الاستثمار ويؤدى إلى تقييده وانكماش حجمه، وتراجع الاستثمارات الجديدة.

ويرى البعض أن تأثير سعر الفائدة -على هذا النحو -ليس مؤكدا، مستندين فى ذلك إلى عدة اعتبارات من أهمها:

* فى الاقتصاديات المعاصرة، تعد الاستثمارات ضعيفة المرونة بالنسبة لنفقة الاقتراض (أى سعر الفائدة) نظرا لأن هذه الاستثمارات تعد -إلى حد كبير- ممولة تمويلا ذاتيا.

ومن ثم إذا كان الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الذاتى، أى تعتمد المشروعات القائمة به على نفسها فى تدير احتياجاتها ولا تعتمد على القروض، فان ارتفاع سعر الفائدة فى هذه الحالة لن يؤثر - سلبيا - على الاستثمار.

* حتى لو افترض أن المنظم يعتمد على القروض فى تمويل استثماراتـه فان ما يتم دفعه من فوائد على هذه القروض لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من اجمالى تكلفة الانتاج. فتشير الحسابات المتاحة للنسبة بين النفقات المالية ونفقات الانتاج الكلية فى العديد من البلاد، إلى أن هذه النسبة من النادر أن تتجاوز ١٠٪ (٥٥)، ومعنى هذا أن الأثر المباشر لحدوث زيادة فى أسعار الفائدة على نفقة الانتاج سيكون بسيطا.

والحالة الوحيدة التى يمكن لتغيرات أسعار الفائدة أن تؤثر فيها على الميل للاستثمار لدى المنظمين هى تلك المتعلقة بالمنافع العامة حيث فى هذه الحالة يبلغ عبء الفائدة قدرا يعتد به من تكاليف الانتاج. بل حتى فى مثل هذه الحالات فان خطر تغير العوامل الأخرى التى انبنى عليها تقدير العائد المتوقع من الاستثمار أو تغليب احتمال تحقق عائد معين فى المستقبل أكبر من أن يسمح لسعر الفائدة بأن يكون العامل الحاسم فى مجال تحديد الاستثمار، إذ يصبح لعامل المخاطرة اليد العليا فى هذا التحديد (٥٦).

غير أننا، من جانبنا، نرى أن هذه الاعتبارات لا تمنى عدم فعالية تغير سعر الفائدة فى التأثير على حجم الاستثمار، ذلك أنه إذا كان رفع سعر الفائدة لا يؤثر—سلبيا—على بعض انواع الاستثمارات إلا أن هناك البعض الآخر يتأثر بشكل واضح بهذا الرفع وبالذات تلك الاستثمارات المتعلقة بقطاع بناء المساكن، والاستثمارات طويلة الأجل بصفة عامة، حيث يمثل عبء الفائدة بالنسبة لها نسبة هامة من تكاليف الانتاج. وبالإضافة إلى ذلك فاذا كان من المنتظر ألا تؤدي تغيرات أسعار الفائدة فى الحدود الضيقة المعتادة (بمعدل ١٪ أو ٢٪ على سبيل المثال) إلى تأثير هام على أقبال المنظمين على الاقتراض، ومن ثم على الميل للاستثمار، إلا أنه من المنطقى القول بأن تحرير أسعار الفائدة يمكن أن يؤثر تأثيرا هاما على تكاليف الانتاج، وعلى الميل للاستثمار نظرا لما يؤدي إليه من رفع هام لتلك الأسعار.

ونضيف إلى هذه الاعتبارات - العامة - اعتبارات أخرى تتعلق بخصوصية الوضع فى الاقتصاد المصرى -والتى تثير المخاوف بشأن التأثير المحتمل لتحرير أسعار الفائدة على الاستثمار ومن هذه الاعتبارات :

أولاً : أن المستثمرين -وبالذات فى القطاع الخاص - يعانون حالياً من مشاكل عديدة ترفع من نفقاتهم وتهدد مركزهم المالى ، ومن هذه المشاكل نجد :

- ارتفاع سعر الصرف ، والذى أدى إلى اختلاف الهياكل التمويلية عند تنفيذ المشروعات عن ما جاء فى دراسات الجدوى الخاصة بها ، مما أدى إلى تعثر العديد من المشروعات وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها بالعملة الأجنبية وتراكم مديونياتها بحيث أصبحت عرضة لاشهار افلاسها^(٥٧) .

- نقص الموارد من النقد الأجنبى ، مما يؤدى إلى تأجيل تنفيذ العديد من المشروعات وبالذات تلك التى يمثل فيها المكون الأجنبى نسبة هامة .

- عدم توافر البيانات الخاصة بفرض الاستثمار وقصورها وعدم دقتها فضلاً عن ضعف دراسات الجدوى وبعدها عن الواقعية بحيث تاتى تكلفة المشروع أكثر مما قدر لها فى دراسة الجدوى مما يؤدى إلى نفاذ مصادر التمويل المدبرة دون استكمال المشروع^(٥٨) .

- مشاكل البنية الأساسية ونقص العمالة المدربة مما يرفع من تكلفة المنتج .

- تعدد قوانين الاستثمار وتضاربها ووجود العديد من المعوقات الإدارية^(٥٩) .

عموما أيا ما كانت طبيعة هذه الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشروعات فمما لا شك فيه أن تحميل هذه الأخيرة بمزيد من الأعباء نتيجة لتحرير أسعار الفائدة سوف يزيد من حدة العقبات التي تواجهها (ما لم تتخذ وسائل واجراءات يكون من شأنها توفير حوافز أخرى لتلك المشروعات).

وجدير بالذكر أن المستثمر في ضوء المشاكل السالف ذكرها سوف يقوم بالمفاضلة بين الاستثمار وما يرتبط به من مشاكل وصعوبات وبين الفوائد المصرفية المرتفعة. وأغلب الظن أنه سوف يفضل هذه الأخيرة ويفضل إيداع أمواله في شكل ودائع مصرفية في البنوك، أو في شكل ادونات خزائن والتي تتميز بأنها مضمونة وذات عائد مرتفع.

ولا شك أن مثل هذا التصرف سوف يؤدي في النهاية إلى الأضرار بالحافز على الاستثمار.

ثانيا: أن المشروعات تواجه حاليا مشاكل تتعلق بالسيولة، وتعانى من ظاهرة عدم تحقيق ارباح بل ويحقق عددا كبيرا منها خسائر من الناحية الفعلية، ومن ثم فإن ارتفاع أسعار الفائدة سوف يمثل تقييدا للائتمان الذى يمنحه الجهاز المصرفى لها مما يهدد مراكزها أكثر فأكثر ويجعلها عرضة للأفلاس.

وتظهر دراسة المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية المشار إليها سابقا أن ٩٤ شركة من شركات القطاع العام الصناعية (أى حوالى ٨١ ٪ من هذه الشركات) تعانى من المشاكل التمويلية والتي أدت إلى تحقيق ٤٨ شركة منها خسائر خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٦/٨٥ (حوالى ٤١ ٪ من مجموع شركات القطاع العام الصناعية) وأن هذه الخسائر قد زادت من ٣٣٠ ر٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٩٦٥ ر٢

مليون جنيه فى عام ١٩٨٦/٨٥ ، (أى حوالى ثلاثة اضعاف مستواها فى بداية الفترة) .

وقد ترتب على هذه الاوضاع المالية السيئة انخفاض صافى الربح إلى المبيعات إلى ٢٥٪ فى عام ١٩٨٦/٨٥ والعائد على الاستثمار إلى ٩١٪ والعائد على حق الملكية إلى ٤٪ فى نفس العام .

وبالنسبة للمشروعات الصناعية المنشأة وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فتشير الدراسة إلى أنه كان هناك ٢٢٩ مشروعا خاسرا (من بين ٦٨٥ مشروعا تم فحص ميزانياتهم) فى آخر عام ١٩٨٥ ، وأن حجم الخسائر قد بلغ ٦٦٢ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٥ . والعائد الاستثمارى ٢٧٪ فقط (وهو معدل بالغ الانخفاض بالمقارنة بالعائد على الودائع بالبنوك) .

٤-٣. الأثر على التضخم :

نظرا لأن التكلفة الناتجة عن احتساب سعر للفائدة المقررة تعد بمثابة عنصر من عناصر تكاليف الانتاج ، فان تحرير اسعار الفائدة - الذى يؤدى إلى ارتفاعها - يترتب عليه زيادة تكلفة الانتاج فى مختلف القطاعات الانتاجية وبالتالي ارتفاع الاسعار .

ويزيد من اجتماع حدوث هذا التأثير التضخمى لرفع اسعار الفائدة فى مصر ، أن التضخم يرجع حدوثه - فى جزء هام منه - إلى تضخم النفقات ، ومن ثم فان ارتفاع تكلفة الاقتراض سوف يساهم فى تضخم النفقات وهذا ويدفع باسعار العديد من السلع والخدمات نحو الارتفاع وخصوصا حيث يتزامن تحرير اسعار الفائدة مع تحرير اسعار الصرف وفرض ضريبة المبيعات وزيادة الرسوم الجمركية وغير ذلك من الاجراءات التى ترفع من تكلفة الانتاج .

وجدير بالذكر - مع ذلك - أن ما قد ينتج عن تحرير اسعار الفائدة من أثر على التضخم قد يحد منه عدة اعتبارات ومنها :

* أن الزيادة فى تكاليف الانتاج الناجمة عن ارتفاع اسعار الفائدة لن تنتقل - كاملة - إلى المستهلك ، نظرا لأن ما يحدث من زيادة فى اسعار الفائدة - الدائنة - سوف يكون من شأنه تخفيض الطلب نتيجة لانخفاض الميل للاستهلاك وزيادة الميل للادخار (وان كان هذا يفترض مرونة موجبة للادخار بالنسبة لسعر الفائدة) .

* ان زيادة المدخرات الوطنية نتيجة لزيادة سعر الفائدة الدائن سيمكن الحكومة من تمويل عجز ميزانيتها من مدخرات حقيقية والتقليل من اعتمادها على الاصدار النقدي لهذا الغرض مما يخفض من معدل التضخم .

* من المحتمل أن تخفض الزيادة فى اسعار الفائدة من تخزين السلع ، ومن ثم فهي تزيد بذلك من العرض الكلى ، مما يقلل من الارتفاع الممكن فى الاسعار .

٥ - خاتمة الدراسة :

تشير الدراسات - النظرية إلى أن فرض حدود قصوى أو اسقف جامدة على أسعار الفائدة يعرقل نمو المدخرات المحلية ويقلل من كفاءة الاستثمار ، ويزيد التضخم المرتفع من الآثار الضارة لتلك الاسقف حيث ينتج عنه تحول اسعار الفائدة الاسمية إلى اسعار سالبة من حيث القيمة الحقيقية .

وقد ترتب على وجود مثل هذه الاسعار - السالبة - للفائدة فى مصر نتائج سيئة عديدة مما استوجب تحرير الاسعار الاسمية للفائدة وازالة الاسقف المفروضة عليها حتى يصبح العائد على المدخرات ايجابيا من الناحية الحقيقية .

ويرى البعض أن تحرير سعر الفائدة قد لا يفيد كثيرا فى زيادة حجم المدخرات المحلية نظرا لأن العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة غير مؤكدة. غير أننا نرى أنه حتى لو سلمنا بأن أثر التغيرات فى اسعار الفائدة على ما يقوم الافراد بادخاره غير مؤكدة إلا أنها تؤثر - بدون شك - وبشكل واضح - على الصورة التى يدخرون بها، فاسعار الفائدة المرتفعة ترجح كفة اشكال الادخار المالية على اشكاله غير المالية^(١٠) علما بأن الادخار المالى - وبالذات المعبأ عن طريق المؤسسات المالية الوسيطة يعد مفيدا من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، ويمكن توجيهه إلى الاستثمارات المنتجة.

غير أن تحرير سعر الفائدة من الناحية الأخرى قد يشكل قيда على الاستثمار ومن ثم وحتى يحقق هذا التحرير الاهداف المرجوة منه ويتم التقليل من آثاره السلبية على المتغيرات الاقتصادية وفى مقدمتها الاستثمار، ينبغى مراعاة أن تصطبج اجراءاته باجراءات متوازية لتوفير المزيد من الحوافز لهذا الأخير لتعويض المستثمر عن ارتفاع تكلفة الائتمان والاقتراض من الجهاز المصرفى - نتيجة لارتفاع سعر الفائدة المدين.

ومناك أدوات كثيرة لتوفير مثل هذه الحوافز ومن أمثلتها الضرائب والإعانات والإعفاءات الجمركية وغير ذلك من الأدوات^(١١).

١ A.R. Roe, "High interest rates: a new conventional wisdom: انظر
for development policy, Some conclusions from Srilankan
experience", World Development, Vol. 10, No. (3), 1982, p. 211

٢ لمزيد من المعلومات حول فكر الكيتيزيين فى هذا المجال انظر
مؤلفنا: النظريات والسياسات النقدية"، الدار المصرية
الليمانية، ١٩٨٩ .

3 R.I. McKinnon, Money and Capital in Economic Development
Washington: The Brookings Institution, 1973

E.S. Shaw, "Financial deepening in economic development", New
York, Oxford University Press, 1973

٤ انظر فى تفصيل هذا الأمر : A.R. Roe, Op. Cit., p. 211

٥ لمزيد من المعلومات حول هذه الاقتصاديات وسماها، انظر :

M.J. Fry, "Money and capital or financial deepening in economic
development", Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 10, Nov
W1978, pp. 464-75

٦ انظر على سبيل المثال :

V. Galbis, Financial intermediation an economic approach Journal
of Development Studies, Vol. 13, January, 1977, pp. 58-72

D.J. Mathieson, "Financial reform and capital flows in a developing
economy" Staff papers, IMF, Vol. 26, Sept, 1979, pp 450-89

٧ البنك الدولي، تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٨٩، ص ١٦٤ .

٨ د. مصطفى السعيد: "تحرير الاقتصاد المصرى، مضمون
وأولوياته وضوابطه"، حلقة نقاشية حول تحرير الاقتصاد
المصرى، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩١، ص ٢٤ .

٩ لمزيد من التفصيل حول هذه الأهمية، انظر:

IMF, Research Department, "Interest rate policies in the
developing countries", Occasional Paper 22, Washington, 1983

١٠ R.T. McKinnon, Op. Cit : انظر

E.S. Shaw, Op. Cit

١١ فهذه المؤسسات اذ تجد لزاما عليها أن تعين مقننات القروض
فسوف تتجه إلى اقراض من تعرفهم جيدا من المقترضين -
المشروعات الضخمة وشبه الحكومية - أو حتى المجموعات
الصناعية التى تملكها.

انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٨٧، ص
١٣٢ .

١٢ ذلك أن تحديد سعر الفائدة عند مستوى منخفض لا يسمح
باختيار الاستثمارات الأكثر عائدا وسوف يشجع الاستثمار فى
المشروعات ذات العائد المنخفض، مما يقلل من كفاءة الاستثمار.

١٣ انظر:

R.McKinnon, Op. Cit., p. 67

E.S. Shaw, Op. Cit., p, 73, 77, 78

M.J. Fry, "Money and Capital..", Op. Cit., p. 465

١٤ انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٨٧، ص
١٣٣، اطار ٣-٧.

C. Gonzalcz-Vega, "Interest rate restrictions and Income
Distribution", American Journal of Agricultural Economics", Vol
59, Dec. 1977

S.P. Leite and V. Sundararaajan, "Issues in interest rate
management and liberalization", Staff Papers, IMF, Vol. 37, No
w4, Dec 1990, p. 736 15

١٦ البنك الدولي، تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٨٧، ص ١٣٣،
اطار ٣-٧.

١٧ والمحسوب على اساس المقارنة بالنسبة للسنة السابقة (أى معدل
النمو السنوى المتحرك للرقم القياسى لاسعار المستهلكين
بالحضر).

١٨ انظر دراسة البنك الاهلى المصرى: "مدى دلالة الارقام القياسية
لاسعار المستهلكين فى تحديد معدل التضخم فى الاقتصاد
المصرى"، النشرة الاقتصادية، العدد الاول، المجلد ٣٦، ١٩٨٣،
ص ٤١.

١٩ ويتمثل هذا التضخم المكبوت فى الفرق بين التضخم الفعلى الذى حدث فى سنة ما وبين التضخم الصريح الذى ظهر على اسعار المستهلك النهائى فى نفس السنة .

٢٠ انظر: د. عبد الهادى عبد القادر سويفى: "السياسة النقدية فى ظل الانفتاح الاقتصادى"، مجلة مصر المعاصرة، السنة الرابعة والسبعون، العددان ٣٩١ ، ٣٩٢ ، يناير وابريل ١٩٨٣ ، ص ٣٠ .

٢١ البنك المركزى المصرى: "التطورات الائتمانية والمصرفية خلال الفترة من يناير ١٩٧٦ - يونيو ١٩٨٠" .

٢٢ البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٨٩/٨٨ .

٢٣ تم حساب سعر الفائدة الحقيقى باستخدام الصيغة التالية

سعر الفائدة الحقيقى = $[(١ + \text{سعر الفائدة الاسمى} / ١٠٠) + \text{معدل التضخم} / ١٠٠]$

٢٤ د. محمود عبد الفضيل، "الجديد فى الاقتصاد المصرى"، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مايو ١٩٨٢ ، ص ١٢٤ .

٢٥ انظر البنك الاملى المصرى، النشرة الاقتصادية، العددان الاول والثانى، المجلد الثالث والاربعون، ١٩٩٠ .

٢٦ فيما يتعلق بالدوافع المختلفة التى تحرك الطلب على النقود داخل الاقتصاد المصرى فى السنوات الاخيرة، انظر: د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق .

٢٧ المرجع السابق، ص ١٢٤ .

Hanaa Kheir El-Din, "Les pressions inflationnistes sur l'economie
egyptienne, sources and consequences, 1974-87", Revue Tiers
Monde, T. 31, No. (121), Janvier-Mars, 1990, p. 162 28

S. Erbe, L'evasion des capitaux dans les pays en developpement 29
Prob. Eco. No. 1961, Fev. 1986

انظر أيضا دراستنا: "معضلة سعر الفائدة في الاقتصاد
المصرى"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السادس، كلية
التجارة، جامعة المنصورة، ابريل ١٩٨٩ .

٣٠ انظر دراسة البنك الاهلى المصرى: "الدول النامية وظاهرة هروب
رؤوس الأموال إلى الخارج" النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد
الواحد والاربعون، ١٩٨٨، ص ٢٨٢ .

3.S. Erbe. Op. Cit., p ٣١

٣٢ د. سلطان أبو على: "مرتكزات اساسية للخطة الخمسية القادمة
"مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤٠٧، ٤٠٨، يناير وابريل ١٩٨٧
، ص ٢١ .

٣٣ انظر دراسة البنك الاهلى السابق الاشارة إليها: "الدول النامية
وظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج"، ص ٢٨٢ .

٣٤ انظر فى هذا الشأن: S.P. Leite and V. Sundararajan, Op. Cit
p. 741

البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٨٧، ص ١٣٢

٣٥ د. سميحة فوزى "تنمية الصادرات الصناعية وسياسة التحرير"
حلقة نقاشية حول تحرير الاقتصاد المصرى"، مركز البحوث

والدراسات الاقتصادية والعالية، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية، جامعة القاهرة، ص ٣٤ .

٣٦ المرجع السابق، ص ٢٨ .

٣٧ المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية: "مشاكل تمويل
الشركات" القاهرة نوفمبر ١٩٨٧ ، وردت لدى :

د. السيد السيد عبد المولى: "دور الجهاز المصرفى فى تمويل
التنمية الصناعية فى مصر خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧"، مجلة
مصر المعاصرة، العددان ٤١٣ ، ٤١٤ ، يولية واكتوبر ١٩٨٨ ، ص
٢٨٣ .

٣٨ وتعد الصناعات التى تعانى من خلل فى الهيكل التمويلى أكثر
من غيرها هى : صناعات الغزل والنسيج، الصناعات الغذائية،
صناعة مواد البناء والحرايات حيث بلغت النسبة المشار إليها:
١:٤٦ ، ١:٢٦ ، ١:٢٤ على التوالى فى السنوات السابق
الإشارة إليها .

انظر المرجع السابق، ص ٢٨٤ .

٣٩ د. مصطفى السعيد، مرجع سابق، ص ٢٤ .

٤٠ محمود شاكر: "دور البنوك الوطنية فى تعبئة وتنمية المدخرات
المحلية"، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى السابع
للاقتصاديين المصريين، القاهرة، مايو ١٩٨٢ ، ص ٤٣٩ .

٤١ دراسة البنك الاهلى المصرى السابق ذكرها: "الدول النامية وظاهرة
هروب رؤوس الأموال إلى الخارج".

انظر ايضا دراستنا عن "التحويل العكسى للموارد فى اطار ازمة
مديونية العالم الثالث" مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤١١ ، ٤١٢ ،
يناير وابريل ١٩٨٨ ، ص ٤٦ .

٤٢ د. سلطان أبو على: " السياسات البديلة لسياسات الصندوق"،
ندوة "سياسات التصحيح الهيكلى وازالة القيود الاقتصادية"،
مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، فبراير ١٩٨٨ ، ص ٣ .

٤٣ انظر مؤلفنا سالف الذكر: النظريات والسياسات النقدية".

44 "Organisation de Cooperation et des Developement Economique
Etude sur les marches de capitaux, Formation de l'epargne", Paris
1968

٤٥ انظر على سبيل المثال

G.G. Williamson, "Personal Saving in developing nations, an
intertemeporal cross-section from Asia", The Economic Record
Vol. 44, No. (106), June, 1968, pp. 194-209

46 K.L. Gupta, "Personal Saving in developing nations: انظر:
(Further evidence", The Economic Record, Vol. 46, No
June 1970, pp. 243-249

٤٧ البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٨٩ ، ص ٤٣ .

48 W. Weber, The effect of interest rates on aggregate consumption
Amer, Econ. Rev. Vol. 60, Sept, 1970, pp. 591-600

٤٩ انظر دراسة البنك الاهلى المصرى: "العلاقة بين حجم الودائع بالعملة المحلية وسعر الفائدة"، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد الثامن والثلاثون، القاهرة، ١٩٨٥، ص (٥) وما بعدها.

٥٠ انظر: د. لبنى محمد ابو العلا: "العوامل المؤثرة على الادخار العائلى، محاولة لقياس الأثر الكمي لبعض العوامل"، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى السادس بكلية التجارة، جامعة المنصورة، القاهرة، ابريل ١٩٨٩.

٥١ انظر: د. رمزى زكى: "مشكلة التضخم فى مصر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠، ص ٥٤١.

٥٢ البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٨٩، ص ٤٣.

د. رمزى زكى، مرجع سابق، ص ٧٠٩.

٥٣ سيد عيسى: "إدارة السيولة النقدية فى مصر خلال التسعينات"، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٠، ص ٢٢.

٥٤ د. رمزى زكى، مرجع سابق، ص ٧٠٩.

٥٥ S.P. leite and V. Sundararajan, Op. Cit., p 737

٥٦ د. محمد زكى شافعى: "مقدمة فى النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٤٩٩.

٥٧ د. السيد السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص ٣٠.

- ٥٨ انظر دراسة البنك الاملى المصرى : "دور القطاع الخاص فى الخطة الخمسية القادمة"، "النشرة الاقتصادية"، العدد الثالث، المجلد التاسع والثلاثون، ١٩٨٦، ص ١٦٢ .
- ٥٩ المرجع السابق .
- ٦٠ البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٨٩، ص ٤٣ .
- ٦١ د. مصطفى السعيد، مرجع سابق، ص ٢٥ .

الملحق الإحصائي

جدول رقم (١)

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (حضر)

يونيو ١٩٧٣ - ١٩٨٨

$$١٠٠ = ١٩٦٧/٦٦$$

نهاية يونيو من عام	الرقم	معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين %
١٩٧٣	١٢٠,٧	-
١٩٧٤	١٣٦,٦	١٣,٢
١٩٧٥	١٤٧,١	٧,٧
١٩٧٦	١٦٧,٠	١٣,٥
١٩٧٧	١٨٥,٧	١١,٢
١٩٧٨	٢٠٧,٨	١١,٩
١٩٧٩	٢٢٠,٤	٦,١
١٩٨٠	٢٧٤,٤	٢٤,٥
١٩٨١	٣٠٧,٠	١١,٩
١٩٨٢	٣٥٦,٠	١٦,٠
١٩٨٣	٤٢٢,١	١٨,٦
١٩٨٤	٥٠٥,٢	١٩,٧
١٩٨٥	٥٥٦,١	١٠,١
١٩٨٦	٦٦٣,١	١٩,٢
١٩٨٧	٨٢٩,٧	٢٥,١
١٩٨٨	٩٥٢,٦	١٤,٨

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي
المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢)
مبكل أسعار المائدة الدائنة (١٩٧٥ - ١٩٨٩) نسبة مئوية

١٩٨٩	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠		١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	تاريخ سريان سعر المائدة
			٦/١	٤/١						
٥/١٥	٧/١	٨٨ ٦/١	٦/١	٤/١	٨ ١/١	٦/١٧	٣/١	١/١	١٩٧٥	
٥٠	٥٠	٥٠	٤٥	٤٥	—	—	—	—	—	لمدة (٥٧) أيام وأقل من ١٥ يوم #
٦٠	٦٠	٦٠	٥٥	٥٥	٥٠	٥٠	٣	٦٠	٦٠	لمدة (١٥) يوم وأقل من شهر
٧٥	٧٥	٧٥	٦٠	٦٠	٥٥	٥٥	٥٠	٣٠	٥٥	لمدة شهر وأقل من ٣ أشهر
٨٥	٨٥	٨٥	٧٥	٧٠	٦٠	٥٥	٥٠	٣٠	٣٠	لمدة ٣ أشهر وأقل من ٦ أشهر
١٠٥	٩٥	٩٠	٨٠	٧٥	٦٥	٥٥	٥٥	٣٥	٣٥	لمدة ٦ أشهر وأقل من ستة أشهر
١٢٠	١١٠	٩٥	٩٠	٨٠	٧٠	٦٥	٦٠	٥٠	٥٠	لمدة ستة أشهر وأقل من سنتين
١٣٠	١٢٠	١٠٥	٩٥	٨٥	٧٥	٦٠	٦٠	٥٠	٥٠	لمدة سنتين وأقل من ٣ سنوات
١٤٠	١٣٥	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥٠	٥٠	لمدة ٣ سنوات وأقل من ٥ سنوات
١٥٥	١٣٠	١١٥	١٠٥	٩٥	٨٥	٧٠	٦٠	٥٠	٥٠	لمدة ٥ سنوات
١٦٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	لمدة ٧ سنوات وأكثر
١٦٠	١٠٠	٨٥	٨٥	٧٠	٦٠	٥	٥٠	—	٣٠	والمبلغ المتخلف
١٩٩	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	
١٩٥٢	١٣٥٢	١٢٠	١٦٠	١٠٠	٩٠	٩٠	٧٠	٥٠	٥٠	

١٩٧٩/٣/٧ - تم تحديد سعر المائدة على الودائع لمدة ٧ أيام وأقل من ١٥ يوم على أساس ٤ ٪ سنوياً اعتباراً من ١٩٧٩/٣/٧ .
 تم رفع سعر المائدة على الودائع لمدة ٦ أشهر وأقل من ستة من ٩ ٪ إلى ٥ ٪ سنوياً وعلى الودائع لمدة ستة وأقل من سنتين من ٥ ٪ إلى ١٠ ٪ وذلك اعتباراً من ١٩٨١/٨/١ .
 المستند : البنك المركزي المصري : المجلة الاقتصادية ، المجلة الثالث والشرون ، العدد الثالث ، ١٩٨٣ ، المجلة السابع والشرون ، العدد الأول ١٩٨٧ ، التقرير السنوي ١٩٨٩/٨/٨ .

جدول رقم (٣)

% نسب مئوية

ميكل أسعار الفائدة على القروض والسلفيات

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠		١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
١٢/١	٧/١	١/١	٦/١	٤/١	١/١	٦/١٧	٣/١			
١٣٠	لا يوجد	١٣٠	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	١ - قطاع الزراعة والصناعة :
١٣٠	لا يوجد	١٣٠	١٢٠	١٣٠	١٢٠	١١٠	٩٠	٨٠	٧٠	
١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٢ - قطاع الخدمات :
١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٤٠	١٣٠	١٢٠	١١٠	٩٠	٨٠	٧٠	
١٦٠	١٦٠	١٣٠	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٣ - قطاع التجارة :
لا يوجد	لا يوجد	١٥٠	١٤٠	١٣٠	١٢٠	١١٠	٩٠	٨٠	٧٠	

المصدر : البنك المركزي المصري ، المجلد الاقتصادي ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الثالث ، ١٩٨٣ (١ النسبة للسنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٥ ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الأول ، ١٩٨٧ ، (بالنسبة لبقية السنوات) .

جدول رقم (٤)
 هيكل أسعار الفائدة على القروض
 فى عامى ١٩٨٧ ، ١٩٨٩

١٩٨٩ مايو	١٩٨٧ مايو	تاريخ السريان أسعار الفائدة على القروض والسلفيات
١٥ - ١٣ ١٦ - ١٤ ١٧ - ١٥	١٣ - ١١ ١٤ - ١٢ ١٥ - ١٣	١ - <u>قطاع الزراعة والصناعة :</u> - سنة فأقل - أكثر من سنة وحتى سنتين - أكثر من سنتين
١٧ - ١٥ ١٨ - ١٦ ١٩ - ١٧	١٥ - ١٣ ١٦ - ١٤ ١٧ - ١٥	٢ - <u>قطاع الخدمات :</u> - سنة فأقل - أكثر من سنة وحتى سنتين - أكثر من سنتين
١٨ - لا يوجد ١٨ - لا يوجد ١٨ - لا يوجد	١٦ - لا يوجد ١٧ - لا يوجد ١٨ - لا يوجد	٣ - <u>قطاع التجارة :</u> - سنة فأقل - أكثر من سنة وحتى سنتين - أكثر من سنتين

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٨٩/٨٨ .

تعقيب

على بحث "تحرير سعر الفائدة

وأشاره المحتملة في ج.م.ع"

أ.د. عبد المنعم راضى

بهذه المناسبة أولا اتشرف بالمشاركة فى مناقشة موضوعات غاية فى الأهمية خاصة بالاقتصاد القومى. فى موضوع: تحرير الاقتصاد المصرى وهو أهم ما يشغلنا بعد التحرر السياسى.

- والدخول فى معركة اقتصادية لم تحدث منذ فترة طويلة منذ عهد محمد على.

- ان نسبة كبيرة من الدخل القومى تأتى من العالم الخارجى حيث تعيش مصر على نسبة كبيرة من المعاملات الخارجية فهى تمثل حوالى ٥٠% من تجارتنا مع العالم الخارجى، لذلك:

لابد لكل مخطط ومفكر أن يأخذ فى اعتباره أن مصر يجب أن تعيش على الأسعار العالمية والأجور العالمية لأننا مرتبطون بالعالم الخارجى.

لقد بدأت سياسة التحرير - بإلغاء الدعم حيث تم رفع سعر رغيف العيش من قرش إلى ٥ إلى ١٠ قروش.

- والمفروض أن تدخل فى الظاهرة الكبرى وهى الودائع بالبنوك حيث تصل إلى ٦٠.٥٠ مليار جنيه.

- أيضا سعر الصرف وتحريره حوالى ٢٠ مليار دولار المفروض اتباع سياسة المصارحة والمكاشفة ولكن تدريجيا .

- والمفروض اننا نتصدى لسياسة سعر الصرف وسعر الفائدة .

والحقيقة أن الاستقرار فى المنطقة والمكاشفة لم تبدأ إلا فى السنوات الأخيرة منذ ابريل ١٩٨٢ عند مفاوضات طابا والواقع أن لكل عصر ظروفه وضروراته .

- لقد تمسكت مصر بسعر الصرف مما أثر على سعر الدولار .

- وسعر الفائدة وسعر الصرف مرحلة وهى سياسات الفترة القصيرة والمهم هو المحافظة على استمرار ثبات سعر الصرف .

- المفروض العمل على الإنتاج وزيادة الإنتاج وهو الحل وذلك من خلال المزيد من الخصخصة والتحول للقطاع الخاص .

سعر الصرف مستقر ولدينا منه وهو مستقر منذ فترة، نعمل على استمراره .

- موضوع الصيرفة وفتح مكاتب لهم .

- اشكر الباحثة على اشارة قضايا هامة وغامضة .

- المفروض أن النظريات القديمة والجديدة تضع متغيرات فزيادة الدخل تؤدي إلى :

زيادة الاستثمار وزيادة الاستهلاك .

والذى ينطبق علينا الآن :

تضييق السيولة هو مضاربة فى البورصة .

مشكلتنا التحتية وهى أقرب إلى الكلاسيكية منه للكينزى .

والسؤال الآن :

- هل نحن مع الفترة الطويلة أم مع القصيرة؟

هل نحن مع العرض أم مع الطلب؟

تقول الباحثة أن سعر الفائدة ليس مفيدا جدا ولا أثر له اطلاقا على التكلفة .

البنوك التجارية تعطى فقط اموال متداولة فى التجارة وهى موسمية ويمكن أن تسدد بعد فترة .

ادى زيادة سعر الفائدة إلى زيادة التكلفة من ٢٪ إلى ٦٪ والتضخم إلى ٣٠٪ وارتفاع الأسعار إلى ٣٠٪. هناك عيب جوهري فى الجهاز الإنتاجى وجاءت الفائدة لترشده وان البنوك المفروض تقرر لمشروعات انتاجية .

- اين البنوك العقارية والصناعية والزراعية هل تساهم البنوك العقارية والزراعية فى التنمية .

كل العيب يقع على البنوك التجارية وهناك تجارب بالنسبة لانشاء المدارس الألمانية واليابانية .

نحن ننتج سلعا رديئة وتخزن مما يؤدى إلى ارتفاع التكلفة .

الأجور تزيد بـ ٢٠٪ أو ١٨٪ وهى تمثل ٣٠٪ من الدخل القومى وتزيد بنسب كبيرة .

نحن أوقفنا زيادة كبيرة فى سعر الدولار .

- ارتفاع سعر الفائدة عرضه واستقر به سعر الصرف .

- أن الباحثة تعرض وجهة نظر ولا تقول رأيا .

أما بالنسبة للمدخرات : نظرية كينز وضعف عوامل شخصية منها :

الأذواق والاعلان والدعاية فى تحديد الاستهلاك وليس سعر الفائدة فقط
وهناك ٢٠ متغير آخر فى التوقعات .

كل رجل أعمال تسأل يقول أن الحالة كساد مفيش ارباح .

- وان الديون المتعثرة نتجت من عدة عوامل منذ القفزة الأولى لسعر
الدولار، وقد ساعدتهم الحكومة وخفضت لهم سعر سداد الدولار .

- لقد زاد التضخم من قيمة أصولهم ورؤوس أموالهم . ولكن الكل يطلب
المساعدة .

- الواقع أن فترات التحول لا بد لها من تضحية .

ان الاستثمار فى مصر لن يأتى بالسياسات المؤقتة ولكن
المفروض خفض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الربحية أو ما يسمى بـ
Tax cut

متى نغير هذه الفلسفة :

عندما تعود الدولة لسيطرتها على الهياكل الأساسية والأمن
الغذائى .

فى هذا الإطار يمكن تقييم سعر الفائدة، أما تقييم سعر الفائدة طبقا
لمتغير واحد فهذا فيه ظلم بين .

تعقيب على بحث

تحرير سعر الفائدة وآثاره المحتملة

فى جمهورية مصر العربية

أ. د. محمد على حافظ

كم اسعدنى حقيقة ان يسند إلى التعقيب على هذا البحث الذى يتناول موضوعا أصبح اليوم ساخنا إلى حد كبير، وكثر حوله الجدل بين مؤيدى تحرير سوق النقد وبين المعارضين لهذا التحرير.

والامر الذى يزيد من حدة هذا الجدل أن أغلب المعاصرين لهذا التحرير تكونت قدراتهم الفنية والإدارية فى عصر كان النشاط الاقتصادى فى الدولة يسير فيه وفق مركزية شاملة اخرجت قوى السوق وقواعدها من كل حساباتها - ومن هنا فان آليات السوق وادواته تكاد أن تكون شيئا غير مألوف بالنسبة لمعارضى تحرير سوق النقد (سعر الفائدة قصير الأجل)، بل وارجو إلا أكون متجاوزا قدرى عندما أقول أن الجيل الحالى الذى يقود هذا التحرير لا يزال يتلمس خطواته الأولى فى النواحي العملية لهذا التحرير.

كما اسعدنى ان اجد الباحثة - على مدى البحث باكملة - فى محاولات مستمرة لسبر غور هذا الموضوع الكبير، والتعمق فى عناصره، والاهتمام إلى مختلف الآراء والنظريات التى تعرضت له، وإن شاب ذلك احجامها فى كثير من المواضع عن ابداء رأيها الخاص أو الانحياز إلى أحد الآراء موضحة اسباب هذا الانحياز.

يقع هذا البحث فى عشرين صفحة بالاضافة إلى اربعة صفحات خصصتها الباحثة لهوامش الدراسة وأربعة أخرى للملحق الإحصائى - كما ينقسم البحث إلى اربعة اقسام هى:

١ - مقدمة.

٢ - التحليل النظرى المعاصر لأهمية تحرير سعر الفائدة.

٣ - مبررات (دواعى) تحرير سعر الفائدة فى مصر.

٤ - الآثار المحتملة لتحرير اسعار الفائدة.

وقد استغرقت الدواعى والآثار ما يقرب من ثلاثة عشرة صفحة بينما لم تتجاوز خاتمة الدراسة الصفحة الواحدة أو أقل قليلا وقد كنت اتمنى أن ارى فى هذه الخاتمة (أو ما اطلقت عليه الباحثة نتائج الدراسة - انظر صفحة ٣) مجموعة من النتائج الواضحة والافكار والاقتراحات التى لو اضيفت إلى هذا البحث لكان لائقا بلاطلاع الواسع الذى يشير إليه الكم الكبير من المراجع والدوريات الذى احتوت صفحات الهوامش.

ولنبداً بالمقدمة حيث استعرضت الباحثة مجموعة من اتجاهات الأدب الاقتصادى وانتهت بتوصية مؤداها: ضرورة تحرير الأسواق المالية عن طريق رفع اسعار الفائدة المثبتة بطريقة مؤسسة.

وفضلا عن غموض هذه التوصية فاننى ارجو أن اوضح ان الأسواق المالية تنقسم إلى ثلاثة أسواق أولها سوق الصرف ويهتم بسعر العملة المحلية فى مواجهة العملات الأجنبية وثانيها سوق النقد ويهتم بأسعار الفائدة قصيرة الأجل وثالثها سوق رأس المال ويهتم بعائد الأسهم والسندات أو ما يطلق عليه سعر الفائدة طويل الأجل.

وترتبط الأسواق الثلاثة ببعضها البعض ارتباطا عضويا مؤكدا - فعلى سبيل المثال يتحدد السعر الأجل للعملة Forward فى مواجهة عملة أخرى بالفرق بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل للعملتين بترجيح الفترة الزمنية - كذلك عندما ينخفض سعر الفائدة لعملة ما فان

حائزها يميلون إلى التخلص منها وبذلك يزداد المعروض من هذه العملة كما يزداد الطلب على العملات الأخرى إلى أن يحدث التوازن ... وهكذا.

ومن هنا فإن تحرير سعر الفائدة - وليس رفع سعر الفائدة كما ذكرت الباحثة - لا يؤتى ثماره إلا إذا تحررت الأسواق الثلاثة معا.

أما فى القسم الثانى فقد تعرضت الباحثة إلى عناصر التحليل النظرى المعاصر لأهمية تحرير سعر الفائدة وذكرت ثلاثة عناصر أوضحت فى مناقشتها رأى المعارضين والمؤيدين وفيما يلى ملاحظاتى على هذا القسم:

١ - اوضحت الباحثة فى حيدة تامة مختلف الآراء بين مؤيد ومعارض ولم تحاول أن تبرز وجهة نظرها الشخصية وهل ترى الباحثة - من الناحية النظرية - أى الرايين أقرب إلى الصواب.

٢ - لم تحاول الباحثة التعمق فى تأثير التحرير - نظريا - من حيث الاتجاهات التصاعدية لاسعار المنتجات وبالتالي التأثير التضخمى - وهنا لا بد وأن نذكر الآتى:

أ - أن سعر الفائدة الحقيقى للاقتراض يتوقف على معدل دوران رأس المال والذى يكون عادة مرتفعا فى المشروعات الصغيرة - فاقترض مليون جنيه بفائدة ٢٠٪ فى مشروع معدل دوران رأس المال فيه ثلاثة مرات يجعل سعر الفائدة الحقيقى حوالى ٧٪ تقريبا.

ب - أن تكلفة الاقتراض تمثل عنصرا واحدا من عناصر تكلفة المنتج وهى لا تزيد فى المتوسط عن ١٠٪ ومن هنا فإن ارتفاع سعر الفائدة - نتيجة تحرير سوق النقد - لن يؤثر فى تكلفة المنتج إلا بمقدار ما ترتفع به تلك الـ ١٠٪.

ج - أن مجموع المستهلكين هم أيضا يمثلون جماعة المودعين وبفرض ارتفاع سعر فائدة الاقتراض فإن سعر الفائدة على الودائع لا بد وأن يتزامن معه في نفس الاتجاه وهذا الوضع يمثل عائدا اضافيا للمودعين يتقاضى مع أية زيادات حقيقية في أعباء الاقتراض.

٣ - لم تتعرض الباحثة اصلا إلى العلاقة التي ذكرناها بين سوق النقد وسوق الصرف وان منح فائدة موجبة على الودائع بالعملة المحلية سوف يقضى أو يخفف كثيرا من حدة الرغبة في الاحتفاظ بالثروة في صورة نقد اجنبى وبالتالي يخفف الضغط على سعر العملة المحلية مقابل النقد الأجنبى ويؤدى إلى استقرار هذا السعر، وهذا الاستقرار يكبح جماح المضاربة التي تتسبب بدورها في تدهور سعر العملة المحلية.

أما عن القسم الثالث - وهو يمثل في اعتقادى صلب الدراسة - فرغم اننى اتفق مع الباحثة في وجود سعر سالب من حيث القيمة الحقيقية إلا أننى لا استطيع الاتفاق معها في اسلوب التحليل والنتائج الرقمية التي ذكرتها.

والحقيقة أنه كانت هناك فترات ابطاء في تحريك اسعار الفائدة على الودائع في محاولة من البنك المركزى للحاق بمعدلات التضخم إلا أن المثال الذى ذكرته الباحثة عن عام ٨٨/٨٧ (مأخوذا من تقرير المركزى) ينحاز إلى ضرب مثال صارخ عن سنة شاذة - فقد ذكرت الباحثة أن معدل التضخم قد انحسر في العام التالى له (صفحة ١٤٩) إلى ١٤٨٪ ثم استرجعت وذكرت أن الرقم القياسى لا يعبر عن حقيقة معدلات التضخم - وما يهمنا هنا هو الاتجاه وليس اسلوب القياس فقط.

على أى حال فإن تطبيق نفس المثال على العام التالى يدل على وجود اسعار فائدة سالبة ولكن ليس بالحدة التي ذكرتها الباحثة.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الفوائد على الودائع معفاء من الضرائب (حوالى ٣٥٪ فى المتوسط) نجد أن الفجوة السالبة أقل كثيرا

مما توصلت إليه الباحثة وقد اردنا ذكر هذا لضمان الحيدة عند نقد السياسة السابقة رغم أنه تأكد لدينا بما لا يدع مجالاً للشك أن مثالها تزييد عن إيجابياتها.

أما عن نتائج السعر السالب كما ذكرتها الباحثة فإن الاتجاه إلى احلال الأذخار بالعملة الأجنبية محل العملة الوطنية يعتبر أحد أهم النتائج السيئة بلا جدال غير أن الباحثة قد ارجعت ارتفاع اسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية اساساً (صفحة ١٥٤) إلى تزايد الحرية للبنوك الأجنبية في عرض أسعار الفائدة على تلك الفوائد بما يتفق ومستوياتها في الأسواق العالمية.

وواقع الأمر أن ما ذكرته الباحثة في هذا الصدد قد جانبه الصواب إذ أن البنوك المحلية وحتى تلك المملوكة للدولة كانت تفعل نفس الشيء بل لعل هذا الوضع كان يمثل نقطة المنافسة الوحيدة التي استطاعت فيها البنوك المحلية أن تقف على قدم المساواة مع البنوك الأجنبية أن لم تتفوق عليها.

هذا ويسود الاعتقاد أن ظاهرة الدولار كانت سائدة في الفترة الماضية ولكن لأسباب أخرى نذكر منها:

١ - ندرة النقد الأجنبي وبالتالي ميل الأفراد إلى الاحتفاظ بنقد أجنبي لاستخدامه عندما تنشأ الحاجة إلى ذلك.

٢ - عدم قيام البنوك ببيع النقد الأجنبي لمن يرغب بينما كانت تعمل في السوق مشترية فقط.

٣ - سهولة تحويل القيم الصغيرة من النقد المحلي (ألف أو ألفين جنيه.. إلخ) إلى نقد أجنبي بينما لا يمكن استخدام القيم الصغيرة في ملكة عينية (شقة أو قطعة أرض).

٤ - انخفاض سعر فائدة الاقتراض بالجنيه المصرى أدى إلى ميل المشروعات إلى الاحتفاظ بنقد أجنبى والاقتراض بضمانه نقد محلى رخيص.

٥ - الربح الراسمالى الناشى عن الارتفاعات المتتالية لسعر النقد الأجنبى فى مواجهة الجنية المصرى والناشئ اغلبها عن المضاربات.

وهناك نقطة أخيرة تتعلق بهذا الموضوع وهو ما ذكرته الباحثة من تزايد الودائع بالعملات الأجنبية فى مصر حتى بلغت ٥٧,٩% فى عام ٩٠/٨٩ - وقد كنت أتمنى أن تقوم الباحثة بتخليص هذه النسب والأرقام من آثار تقلبات سعر الصرف حتى يمكن التعرف على معدلات الزيادة الحقيقية فى الودائع بالنقد الأجنبى.

أما عن هروب رأس المال إلى الخارج فإن السواد الأعظم من المحللين الاقتصاديين يرجعه إلى نقص الثقة الذى كان سائدا من قبل، وإذا كانت معدلات الفائدة على الودائع بالنقد الأجنبى لدى البنوك المحلية تتساوى مع نفس المعدلات العالمية الحقيقية فإن ذلك يعتبر سببا كافيا لاستبعاد أثر سعر الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية كأحد مسببات هروب الأموال إلى الخارج والتى لها اسبابها المتعددة التى يضيق المقام بها.

أما بالنسبة للقسم الخاص بالآثار المحتملة لتحرير اسعار الفائدة فقد قدمت الباحثة مقارنة ممتعة بين الفكر الكلاسيكى والحديث وكذلك الدراسات التى اعدت عن الأوعية الادخارية فى مصر وانتهت إلى خلاصة حاسمة توضح رأيها فى أن تغيير اسعار الفائدة بطريقة ملحوظة يمكن أن يكون له تأثير واضح على المدخرات واتفق تماما معها فى هذه النتيجة.

وعن أثر تحرير سعر الفائدة على الاستثمار وكذلك على التضخم فقد أوضحت الباحثة تأثير هذا التحرير حيث يتقلص الاستثمار وتزداد

معدلات التضخم — وفى اعتقادى أن هذين الموضوعين لم يأخذا نصيبهما من الدراسة على قدر اهميتهما ولا سيما أن هذا هو الوقت المناسب لاعداد هذه الدراسة، ومع ابداء تحفظى على ما ذهبت إليه من آراء فى هذا الشأن .

وقبل أن اختتم كلمتى فقد كنت اود أن تتعرض الباحثة لتوقعات أسعار الفائدة فى الأجل القصير فى ظل المتغيرات التى تسود الاقتصاد المصرى واساليب تغطية مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وعند أى مستوى من أسعار الفائدة يمكن ان نسيطر على ظاهرة الدولار إلى غير ذلك من الموضوعات الحيوية المتعلقة بهذا الموضوع الهام .

ولا يسعنى فى النهاية سوى أن اقدم للدكتورة/ سهير محمود معتوق الشكر، كل الشكر على الجهد القيم والملاحظات الذكية التى ارتقت بمستوى البحث إلى حد كبير .

البحث الخامس

الحماية الفعلية فى إطار تحرير الاقتصاد

دراسة تطور الحماية الفعلية فى مصر فيما بين

١٩٨٤ و ١٩٩٠

دكتورة هدى السيد

رغم مضى أكثر من ثلاثين عاما على بدء جهود التنمية فى مصر، فإن النتائج المحققة تبعد كثيرا عما كان مأمولا. فقد عجز الاقتصاد المصرى عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة بشكل مطرد ومنتظم، مع زيادة حدة اختلال البنيان الاقتصادى، حيث تراجع اداء القطاعات السلعية بشكل ملحوظ فى مواجهة نمو قطاعات الخدمات والتوزيع، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم من ناحية، وتعاقد عجز ميزان المدفوعات وتراكم المديونية الخارجية من ناحية أخرى. ولا شك أن استراتيجية التنمية التى أخذت بها الدولة منذ الستينات - والمتمثلة فى التصنيع لاحتلال الواردات - والسياسات الاقتصادية المصاحبة لها، تعتبر مسئولة إلى حد كبير عن تدهور الأوضاع الاقتصادية فى مصر.

ولقد أكدت عدة دراسات^(١) أن سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى وسياسات الحماية التى اتبعتها فى العقود الثلاثة الماضية، قد اسهمت بشكل ملحوظ فى اتساع حدة اختلال الهيكل الانتاجى وعدم كفاءة تخصيص الموارد بين مختلف فروع الانتاج.

فرغم التحول عن التخطيط المركزى الشامل الذى طبق فى الستينات، والجهود العديدة التى استهدفت تشجيع رأس المال الوطنى والأجنبى لدفع مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى - وهى الخطوات التى تبلورت فيما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ -

ورغم أنه منذ تلك الفترة والدولة تسعى نحو "تحرير الاقتصاد المصرى"، إلا أن هذا التحرير فى الواقع كان يقتصر أساسا على مجرد تخفيف نسبى للقيود فى قطاع التجارة الخارجية والصرف الأجنبى، دون أن يمتد ليشمل كافة السياسات الحمائية الأخرى المؤثرة فى هيكل الأسعار المحلية.

ولعله من المناسب - قبل أن نحدد هدف البحث وأسلوب التحليل المستخدم - أن نلقى الضوء سريعا على أهم مظاهر سياسات الحماية التى أتت فى مصر منذ الستينات وحتى النصف الأول من الثمانينات، وتطور هذه السياسات منذ عام ١٩٨٦/٨٥ وحتى الآن:

١ - سياسات الحماية فى مصر

يمكن أن نعرف الحماية بأنها كافة السياسات التى من شأنها التأثير فى هيكل الأسعار النسبية المحلية على نحو يبعد بينها وبين المستويات التى تعكس الندرة النسبية^(٢). ولقد تمثلت أهم سياسات الحماية التى أتت فى مصر منذ الستينات وحتى منتصف الثمانينات فيما يلى^(٣):

١-١. القيود الكمية على التجارة الخارجية وقيود الصرف الأجنبى :

وتشمل كافة أساليب الدولة للسيطرة على المعاملات الخارجية أو للتأثير فى اتجاهاتها، سواء من خلال نظم تراخيص الاستيراد، أو قوائم الحظر... فضلا عن تطبيق أسعار صرف متعددة طبقا لمختلف المعاملات وتحديد أسعار صرف العملة الوطنية عند مستويات مغالى فيها.

٢-١. التسعير الإدارى لعدد من السلع والخدمات عند مستويات تقل (أو تزيد) عن الأسعار التى تعكس ندرتها النسبية. ولقد لجأت الدولة إلى هذه السياسة بهدف حماية المستهلك، من خلال توفير السلع الأساسية الزراعية والصناعية بأسعار مخفضة، كما لجأت الدولة، فى الوقت ذاته،

إلى توفير مستلزمات الانتاج بأسعار مدعمة، وذلك لحماية المنتج المحلي، وتعويض الأنشطة الانتاجية عن تسعير منتجاتها عند مستويات منخفضة.

٣-١. الضرائب غير المباشرة، وتشمل الرسوم الجمركية على الواردات، فضلا عن ضرائب الاستهلاك على السلع المحلية والمستوردة، وإن اختلفت مسمياتها بين فترة وأخرى. ومن جهة أخرى لجأت الدولة إلى دعم بعض السلع والخدمات بغرض التخفيف من عبء تكاليف المعيشة. ويقصد بالدعم التكلفة التي تتحملها الدولة لتوفير سلع وخدمات بأسعار محدودة، وهي تعادل الفارق بين ما يدفعه المواطنون من سعر للحصول عليها، وبين تكلفة تدبير هذه السلع والخدمات^(١)

ولقد اوضحت دراسات عديدة^(٢) عن الحماية في مصر خلال الفترة من الستينات حتى النصف الأول من الثمانينات، أن هذه السياسات مجتمعة، والتي فرضت من أجل تحقيق أهداف متباينة ومتعارضة، قد اسفرت عن نتائج تبعد في غالبية الاحيان عن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية. ويمكن ان نلخص أهم نتائج هذه الدراسات فيما يلي :

أ - أن سياسات الحماية قد أدت إلى التمييز ضد النشاط الزراعى، حيث تحمل هذا القطاع عبئا ضريبيا ضخما نتيجة للزام المزارعين بالتوريد الاجبارى للمحاصيل للحكومة، مقابل أسعار مزرعية تبعد كثيرا عن المستويات التي تعكس الأسعار الاقتصادية، الأمر الذى لم يعوضه توفير الحكومة للمستلزمات الانتاجية بأسعار مدعمة.

ب - أن سياسات الحماية قد صارت منذ السبعينات تميز أيضا ضد القطاع الصناعى، وإن كان بدرجة أقل عن القطاع الزراعى، كما أن التمييز قد بلغ اقصاه ضد الأنشطة التصديرية لصالح الأنشطة البديلة للواردات.

ج - أن كلا من القيود الكمية على التجارة الخارجية، والتسعير الإدارى للمنتجات ولمستلزمات انتاجها، يعتبران المحدد الأساسى لمستوى الحماية (الموجبة أو السالبة) التى تتمتع بها أو تعاني منها مختلف الأنشطة الانتاجية، أما الضرائب غير المباشرة فتأثيرها محدود نسبيا .

د - ان تطبيق سعر صرف وطنى مغالى فيه من شأنه زيادة حدة التمييز ضد الأنشطة الانتاجية التصديرية والبديلة للواردات على السواء . فهو فى واقع الأمر بمثابة اعانة للواردات وضريبة على الصادرات .

٢ - تطور سياسات الحماية فى مصر منذ عام ١٩٨٦/٨٥

منذ منتصف الثمانينات، بدأت السلطات الحكومية تتخذ خطوات أكثر جدية نحو تحرير الاقتصاد المصرى بمفهومه الشامل، أى "بمعنى إزالة القيود والعقبات التى تعوق مسيرته، وتهيئة المناخ الملائم لانطلاق القدرات الانتاجية للقطاعات، والحد من تدخل الدولة فى جهاز الاثمان، وإفساح المجال لقوى السوق لتلعب دورا أكبر فى تخصيص الموارد الاقتصادية"^(٦). ويمكن أن نلخص أهم التحولات فى سياسات الحماية منذ هذه الفترة فيما يلى :

٢-١- سياسات التجارة الخارجية والصرف الأجنبى (٧)

فى يوليو سنة ١٩٨٦ اعلن الغاء لجان ترشيد الاستيراد، والتى كانت تتحكم فى عمليات الاستيراد تماما، واستحدث بدلا منها قائمة حظر تتضمن عددا معينا من السلع، بحيث يكون فى الامكان استيراد أى سلعة فيما عدا السلع المنصوص عليها فى القائمة. غير أن هذا التغيير لم يكفل فى واقع الأمر حرية الاستيراد تماما، وذلك لخضوع عمليات الاستيراد لعدد من الاجراءات والنظم الإدارية، والتى من شأنها الحد من الاستيراد بشكل أو بآخر: مثال ذلك اشتراط الحصول على موافقات جهات حكومية معينة، واشتراط مواصفات فنية معينة فى السلع المستوردة،

وضرورة توافر مراكز خدمة وصيانة، ووقف فتح الاعتمادات لتمويل عمليات استيراد القطاع الخاص فى فترات اشتداد ندرة النقد الأجنبى .

وفى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى المبرم مع البنك الدولى، والذى بدأ تنفيذه فى مارس ١٩٩٠ ، تم اتخاذ خطوات متعددة للحد من القيود غير الجمركية . فبدأت السلطات فى تخفيض عدد السلع المحظور استيرادها، وانخفض عدد السلع التى يشترط الحصول على موافقات حكومية مسبقة لاستيرادها، وتم إلغاء شرط ضرورة توافر خدمات صيانة أو توكيل محلى للسلع المستوردة . كذلك لم تعد البنوك تمتنع عن فتح الاعتمادات للقطاع الخاص .

وما زالت هناك بعض القيود التى تحكم عمليات الاستيراد ك شروط تطابق مواصفات فنية معينة .. إلى غير ذلك مما يعتبر اداة فى يد السلطات تمكنها من السيطرة على حجم الواردات . ومن المقرر أن يتم الالغاء التدريجى لكافة هذه القيود خلال السنوات القليلة القادمة، وذلك بهدف اعطاء التعريفات الجمركية دورا أكبر فى توجيه الموارد .

وفى نطاق سياسة سعر الصرف، شهد النصف الأخير من الثمانينات اجراءات عديدة استهدفت توحيد سعر الصرف الوطنى على نحو يعكس قيمته الحقيقية، والقضاء على السوق السوداء . وفى عام ١٩٨٦ كان هناك سعرين رسميين للصرف الأجنبى أحدهما محدد بـ ٧٠ قرشا للدولار ويسرى على المعاملات التى تتم عبر مجمع البنك المركزى^(٨)، وثانيهما كان محددًا بـ ٨٤ قرشا للدولار وارتفع إلى ١٣٥ قرشا للدولار فى يوليو ١٩٨٦ ، ويسرى على المعاملات التى تتم عبر مجمع البنوك التجارية . وإلى جانب ذلك تعددت اسعار الصرف فى السوق غير الرسمية ليلبغ الفارق بينهما حوالى ٤٠٪^(٩) فى بداية ١٩٨٥ ، هذا بالإضافة لاسعار الصرف المتعددة والتبى كانت سارية على الاتفاقيات الثنائية السائدة حتى تلك الفترة .

وفى مايو ١٩٨٧ تم انشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى، لتشمل كافة المعاملات التى كانت تمول عبر مجمع المصارف المعتمدة، وهى معاملات القطاع العام والقطاع الخاص. وتحدد سعر الصرف الابتدائى بـ ٢١٦ قرشا للدولار، على أن تتولى لجنة تحديد سعر الصرف يوميا، وفقا لما تراه من ظروف العرض والطلب. ولقد تطور ذلك السوق بعد ذلك ليصبح سوقا حرة، يتحدد فيها سعر الصرف بحرية تامة وفقا للعرض والطلب، ويتعامل فيها البنوك وشركات الصرافة المعتمدة. وقد بلغ سعر الصرف فى هذه السوق حوالى ٢٧٧ جنيه للدولار فى منتصف ١٩٩٠.

ومن جهة أخرى، فقد استمر سعر الصرف المطبق على معاملات البنك المركزى كما كان محددا من قبل، أى ٧٠ قرشا للدولار، إلى أن تم تخفيضه فى أغسطس ١٩٨٩ إلى ١١١ جنيه للدولار، ثم إلى ٢ جنيه للدولار فى يوليو ١٩٩٠.

ومنذ فبراير ١٩٩١ بدأ تطبيق نظام جديد للصرف الأجنبى، يستهدف تضيق الفجوة بين سعر السوق الحرة وسعر البنك المركزى، والذى أصبح يعرف بالسوق الأولية للنقد الأجنبى. وأصبح سعر الصرف فى هذه السوق تحددته لجنة خاصة، يوميا، فى حدود ٥٪ من متوسط أسعار السوق الحرة (١٠)، وذلك كخطوة تمهيدية لادماج السوقين، الأمر الذى تم فعلا منذ أكتوبر ١٩٩١.

ولا شك أن هذه السياسات أسفرت عن انكماش التعامل فى السوق السوداء، بعد أن أصبحت أسعار الصرف لدى المصارف هى أسعار السوق الحرة التى تعبر عن القيمة الحقيقية للعملة دون أى مغالاة فيها.

٢-٢. التعريف الجمركية وضرائب الاستهلاك

شهدت الفترة محل الدراسة عدة تعديلات هامة على هيكل التعريف الجمركية، بدأت فى اغسطس ١٩٨٦ باصلاح جمركى شامل، حيث صدرت

تعريف جمركية جديدة لتحل محل التعريف الصادرة فى عام ١٩٨٠ .

وقد كان الهدف من هذا التعديل^(١١) هو معالجة ما ترتب على تعدد التنظيمات والاعفاءات فى الفترات السابقة، من فقدان التعريف لكفاءتها والحد من فعاليتها فى تحقيق اهدافها. فقد اعيد النظر فى الفئات الضريبية، ومحاولة التوفيق بين اهدافها المتعددة والمتعارضة. وقد تم تعديل سعر الصرف المستخدم فى تقدير الرسوم الجمركية ليعكس القيمة الحقيقية للواردات، حيث انخفض سعر الصرف من ٧٠ قرشا للدولار إلى ١٣٦ قرشا للدولار فى اغسطس ١٩٨٦ .

وفى منتصف ١٩٨٩ خضع سعر الصرف الجمركى لتخفيضات متتالية حتى بلغ ١٩٨٩ جنيه للدولار، ثم الغى منذ يوليو ١٩٨٩ ، وأصبح سعر الصرف المستخدم هو السعر المعلن فى السوق الحرة. ومن أجل مراعاة العبء الواقع على السلع الأساسية ومستلزمات الانتاج نتيجة لخفض سعر الصرف الوطنى، تم تخفيض فئات التعريف الجمركية بنسبة ٣٠٪ فى ذلك التاريخ^(١٢).

هذا، ومع بداية العقد الحالى، بدأت السلطات تتجه نحو تضيق الفجوة بين المعدلات الدنيا والعليا للتعريف الجمركية، فضلا عن اصدارها عدة قرارات بتخفيض الاعفاءات الجمركية، وذلك للحد من ضياع الموارد على الدولة^(١٣). وتجدر الإشارة إلى أن السلطات اعادت رفع بعض فئات التعريف الجمركية فى مايو ١٩٩١^(١٤).

أما بالنسبة لضرائب الاستهلاك، والمعمول بها منذ عام ١٩٨١ ، فقد طرأت عليها عدة تعديلات، وتم تخفيض فئاتها فى عام ١٩٨٩ بنسبة ٣٠٪ ايضا شأن التعريفات الجمركية. ولما كان التطبيق العملى لقانون ضريبة الاستهلاك قد اسفر عن وجود مشاكل متعددة، فقد تم فى

مايو ١٩٩١ احوال الضريبة العامة على المبيعات محل ضرائب الاستهلاك^(١٥).

وتستهدف الضريبة الجديدة تحقيق عدة اهداف^(١٦) منها تحقيق التوزيع العادل لعبء الضريبة من خلال تقرير بعض الاعفاءات بالنسبة للسلع الضرورية رعاية لذوى الدخل المحدودة، وحصول الحكومة على موارد مالية حقيقية لمواجهة تزايد النفقات العامة، وضبط الاستهلاك، وتبسيط نظام الضريبة. فضلا عن ذلك، فلما كانت الصادرات تعفى من هذه الضريبة، فان ذلك يزيد من القدرة التنافسية للسلع التصديرية فى السوق الخارجية. هذا وقد تم الابقاء على عدد محدود من السلع خاضعا لفئات ضريبة الاستهلاك ذاتها وهى السلع التموينية فضلا عن بعض السلع الأخرى كالدخان ومشتقاته والمشروبات، وذلك مراعاة لاعتبارات اجتماعية من جهة ومالية من جهة أخرى.

٣-٢. سياسات التسعير الإدارى

فى مواجهة الاختلالات العميقة فى الجهاز الانتاجى، والتي ترتبت على تدخل الدولة فى جهاز الاثمان لسنوات طويلة، بدأت السلطات الحكومية منذ منتصف الثمانينات، فى اتخاذ خطوات عدة بغية زيادة مرونة عملية تحديد الأسعار المحلية، وربطها بالسوق الحر.

ففى قطاع الزراعة^(١٧)، تم الغاء نظام التوريد الاجبارى لغالبية المحاصيل الزراعية، وتركت أسعارها تتحدد فى السوق وفقا للعرض والطلب، فى ظل نظام للتوريد الاختيارى.

ولقد أدى الغاء نظام التوريد الاجبارى للقمح منذ عام ١٩٨٧ إلى ارتفاع اسعاره المزرعية بشكل ملحوظ، على نحو انعكس فى نمو انتاج وانتاجية هذا المحصول فى السنوات الأخيرة. وإن كان لا يخفى أن اتساع نطاق استخدام القمح كعلف قد ساهم بدرجة كبيرة فى رفع أسعاره، وزيادة اقبال المزارعين على انتاجه.

ولقد اتجهت الدولة ايضا نحو تخفيض حصة التوريد الاجبارى
للارز تدريجيا، فتم تخفيضها من ٥٠٪ إلى ٢٥٪، وتم الغاؤها نهائيا
فى العام الحالى ١٩٩١، الأمر الذى انعكس بوضوح ايضا فى معدلات
نمو الانتاج.

ومازال القصب والقطن يخضعان لنظام التوريد الاجبارى الكامل،
وان تم رفع الاسعار المزرعية لكل منهما عدة مرات، وبنسب مرتفعة، خلال
السنوات القليلة الماضية.

وقد بلغ السعر المزرعى للقطن حوالى ٢٦٢ جنيه للقنطار فى عام
١٩٩٠، أى ما يعادل حوالى ٤٠٪ من السعر العالمى المناظر (١٨).

وتعتزم الحكومة الاستمرار فى رفع الاسعار المزرعية للقطن
تدريجيا خلال السنوات القليلة القادمة لتتفق مع نظيرتها العالمية قبل
منتصف العقد الحالى.

وفى مقابل تحرير الاسعار المزرعية، اتجهت الدولة مؤخرا نحو
تخفيض دعم مستلزمات الانتاج الزراعى، بصفة خاصة الاسمدة
الكيمياوية والمبيدات، وذلك للحد من الاسراف فى استخدامها (١٩).

ولقد سارت السلطات على المنهج ذاته بالنسبة لسياسة تسعير
المنتجات الصناعية والطاقة: فمنذ عام ١٩٨٥/٨٤ تم اعطاء حرية أكبر
للوحدات الانتاجية لتصويب أسعارها بحيث يؤخذ فى الاعتبار مستوى
التكاليف الفعلية، فضلا عن مستوى الاسعار العالمية المناظرة (٢٠).
وفى عام ١٩٨٧/٨٦ تم رفع أسعار عديد من السلع بنسب تراوحت بين
٢٠٪ و ٤٠٪، كما انخفض عدد السلع الذى يخضع لرقابة سعرية مشددة
من ٢٩ سلعة إلى ١٩ سلعة (٢١).

ولقد استمرت السلطات، منذ ذلك الحين، فى السير قدما فى هذا
الاتجاه، حتى أن السلع الغذائية والتى كانت ترفض المساس بأسعارها

حرصا على أصحاب الدخل المنخفضة شهدت زيادات متتالية فى أسعارها، وذلك تمشيا مع الاتجاه العام للدولة، والمتمثل فى ربط الأسعار المحلية بنظيرتها العالمية، مع تعويض أصحاب الدخل المنخفضة بشكل مباشر نقدياً (٢٢)

ولعل من أهم المنتجات المدعمة فى مصر مكونات الطاقة أى الوقود والكهرباء. والتي تباع بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار العالمية المقابلة (٢٣).

ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية زيادات متتالية فى أسعار مكونات الطاقة، حتى ارتفع سعر المازوت ليبلغ حوالى ٢٥٠٪ من السعر العالمى فى عام ١٩٩٠. كما تم رفع أسعار الكهرباء مرات متتالية وبمعدلات متزايدة، تراوحت بين ٣٥٪ و ٦٦٪ فيما بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ (٢٤). وتعزز السلطات الحكومية مواصلة رفع أسعار الطاقة فى مصر، بهدف الوصول إلى مستويات تتفق والمستويات المناظرة للأسعار العالمية فى منتصف العقد الحالى.

٣ - هدف البحث وأسلوب التحليل المستخدم

يهدف البحث إلى التعرف على أثر التطورات السابقة فى سياسات الحماية على هيكل الحوافز النسبية فى مصر فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠، لتبين ما إذا كانت هذه التطورات قد ساهمت فى خفض التمييز ضد الأنشطة الانتاجية المختلفة، بالمقارنة بما كانت عليه فى خلال النصف الأول من الثمانينات، كما يهدف البحث ايضا إلى التعرف على ما إذا كان قد طرأ تغير على الأهمية النسبية لمختلف ادوات الحماية فى التأثير على مستوى الحماية الفعلية الذى يتمتع به نشاط أو آخر.

ويعتمد أسلوب التحليل على قياس معدلات الحماية الفعلية لعينة من الأنشطة الانتاجية فى قطاع الزراعة والصناعة.

ويقصد بمعدل الحماية الفعلية لنشاط معين نسبة زيادة (أو نقص) القيمة المضافة بالأسعار المحلية عن نظيرتها بالأسعار العالمية. أى أن هذا المعدل يوضح التغير الذى يطرأ على القيمة المضافة لأى نشاط انتاجى نتيجة لوجود هيكل حمائى معين (٢٠).

فاذا رمزنا لمعدل الحماية الفعلية للنشاط الانتاجى ز بالرمز م ح ز فان :

$$م ح ز = (ض م ز - ض ع ز / ض ع ز) \times ١٠٠$$

حيث $ض م ز$ = القيمة المضافة للنشاط ز بالأسعار المحلية

$ض ع ز$ = القيمة المضافة للنشاط ز بالأسعار العالمية.

- فاذا كان $م ح ز < ١٠٠$ صفر فمعنى ذلك أن هيكل الحماية السائد يوفر حماية موجبة للنشاط الانتاجى تمكنه من تحقيق قيمة مضافة تزيد عما كان سيتحقق فى غياب هيكل الحماية، الأمر الذى يجذب موارد المجتمع نحو هذا النشاط.

- واذا كان $م ح ز > ١٠٠$ صفر فان هيكل الحماية يمارس تمييزاً ضد النشاط الانتاجى يتمثل فى انخفاض القيمة المضافة المحلية عما كان يمكن ان يتحقق فى غياب الحماية، الأمر الذى يدفع بالموارد بعيداً عن هذا النشاط.

- اما إذا كان $م ح ز > ١٠٠$ فان النشاط يتمتع بحماية ضخمة للغاية حيث أن القيمة المضافة بالأسعار العالمية سالبة، بينما القيمة المضافة المحلية موجبة، الأمر الذى يجذب الموارد نحو هذا النشاط.

هذا، ويتوقف مستوى معدل الحماية الفعلية على العلاقة بين معدل الحماية الأسمية لمنتجات هذا النشاط ومعدل الحماية الأسمية

لمستلزمات انتاجه^(٢٦)، فضلا عن النسبة بين مستلزمات الانتاج إلى قيمة الانتاج.

فكلما تزايد معدل الحماية الأسمية للمنتج بالمقارنة بمعدل الحماية الأسمية لمستلزمات انتاجه، كلما ارتفع معدل الحماية الفعلية للنشاط الانتاجي. كذلك كلما تناقصت نسبة المستلزمات إلى قيمة الانتاج كلما تعظم تأثير زيادة معدل الحماية الأسمية للمنتج عن المعدل المناظر لمستلزمات الانتاج.

فاذا كان T هو معدل الحماية الأسمية للمنتج Z ، M هو معدل الحماية الأسمية لمستلزمات انتاج Z فانه يمكن القول أنه^(٢٧):

إذا كان $T = Z$ M فان $M = Z = T$

إذا كان $T < Z$ M فان $M < Z < T$

إذا كان $T > Z$ M فان $M > Z > T$

هذا، ولما كانت ادوات الحماية متعددة، فانه يمكن تقدير عدة معدلات للحماية الفعلية للنشاط الانتاجي ذاته، كل منها يعبر عن أثر أحد ادوات الحماية على القيمة المضافة (معدل الحماية الفعلية نتيجة للتعريفات الجمركية، أو معدل الحماية الفعلية نتيجة لهيكل الأسعار المحلية السائد، أو معدل الحماية الفعلية نتيجة لاستبعاد أثر المغالاة في سعر الصرف).

وفى هذه الدراسة تم تقدير معدلات الحماية الفعلية لعينة من الأنشطة الانتاجية فى عام ١٩٩٠ نتيجة للتعريفات الجمركية، أى بافتراض أن أسلوب الحماية الوحيد المطبق هو التعريفات الجمركية. كذلك تم تقدير معدلات الحماية الفعلية للأنشطة ذاتها التى تعكس أثر كافة العوامل المؤثرة فى هيكل الأسعار المحلية وتشمل أثر التسعير

الإدارى للمنتجات ومستلزمات انتاجها والتعريفات الجمركية إلى غير ذلك من العوامل التى يصعب قياسها كمياً وتؤثر فى هيكل الأسعار المحلية. ولما كان سعر الصرف السائد فى السوق فى عام ١٩٩٠، وهو سعر السوق الحر، لا يتضمن مغالاة فى قيمة العملة الوطنية، فلم يعد هناك مبرر لتقدير معدلات الحماية الفعلية بعد استبعاد درجة المغالاة فى سعر الصرف (٢٨)

٤ - عينة البحث ومصدر البيانات

تتناول عينة البحث مجموعة من أهم المحاصيل الزراعية التصديرية والبديلة للواردات، والتى خضعت لسنوات طويلة لتدخل الدولة بشكل أو بآخر فى تحديد أسعارها وأسعار مستلزمات انتاجها. وهذه المحاصيل هى القطن، والأرز، البطاطس، البصل، الشوم، القمح، الذرة، قصب السكر، العدس وال فول.

وفى قطاع الصناعة، تم اختيار عينة من شركات القطاع العام الصناعى المنتجة لسلع مختلفة فى قطاعات مختلفة وهى، الغزل (٢٩)، المنتجات الغذائية (٣٠)، المشروبات، الدخان، الاطارات، الثلجات والالومنيوم. وهذه الصناعات جميعها سبق تقدير معدلات حماية فعلية لها فى عامى ١٩٨٤/٨٣ و ١٩٨٧/٨٦، واتضح أن غالبيتها تعاني من تمييز كبير ضدها، الأمر الذى سيتيح اجراء المقارنة والتعرف على ما إذا كان لتغيير سياسات الحماية خلال النصف الثانى من الثمانينات تأثير ايجابى على هيكل الحوافز النسبية وعلى المركز التنافسى لهذه الانشطة أم أن تأثيره ما زال محدودا.

ويقتضى تقدير معدلات الحماية الفعلية توافر المعلومات التالية:

١-٤- قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج بالأسعار المحلية

بالنسبة لقطاع الزراعة تم استخدام احصاءات وزارة الزراعة عن متوسط انتاج الفدان لكل محصول والأسعار المزرعية، فضلا عن مستلزمات الانتاج السلعية، وذلك عن عام ١٩٩٠ .

وبالنسبة للقطاع الصناعى، تم استخدام البيانات الواردة فى تقارير متابعة وتقييم الاداء لشركات وزارة الصناعة عن عام ١٩٩٠/٨٩ . وهذه التقارير تتضمن احصاءات عن قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج السلعية والخدمية .

٢-٤- قيمة الانتاج بالأسعار العالمية

بالنسبة للمحاصيل الزراعية، استخدمت أسعار التصدير فوب، أو أسعار الاستيراد سيف الواردة فى احصاءات التجارة الخارجية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن عام ١٩٩٠^(٣١) . وحتى يمكن مقارنة الأسعار العالمية بالأسعار المزرعية تم خصم مصاريف التسويق من الأسعار العالمية للحصول على الأسعار العالمية عند المزرعة .

ولقد اختلف الأمر بالنسبة لمحصول القطن حيث تم تقسيم محصول القطن إلى قطن طويل ممتاز ELS وقطن طويل LS . فبالنسبة للقطن طويل التيلة فقد طبقنا سعر التصدير فوب للحصول على القيمة العالمية لانتاج الفدان من القطن الطويل . إلا أنه بالنسبة للقطن الطويل الممتاز - والذى لا يتصف بطلب لا نهائى المرونة - فقد أخذنا بالايراد الحدى وليس بسعر التصدير ليعبر عن السعر العالمى لهذا النوع من القطن^(٣٢) .

وبالنسبة لمنتجات القطاع الصناعى، فقد تم الحصول على غالبية الأسعار العالمية من واقع تقارير متابعة وتقييم الاداء للشركات

المنتجة، والتي تتضمن أسعار تصدير منتجات الشركات لعام
١٩٩٠/٨٩ .

٣-٤- قيمة مستلزمات الإنتاج بالأسعار العالمية

وتنقسم مستلزمات الإنتاج إلى جزء متداول فى التجارة
الخارجية، وجزء غير متداول فى التجارة الخارجية.

٣-٤-١- فى قطاع الزراعة تتمثل مستلزمات الإنتاج المتداولة فى
التجارة الخارجية فى الأسمدة الكيماوية والتقاوى والمبيدات .

ولتقييم الأسمدة بأسعارها العالمية، قمنا بتقدير نسب
محاسبية لمختلف أنواع الأسمدة المستخدمة. وتتمثل النسب
المحاسبية فى نسبة سعر الاستيراد سيف إلى السعر المزرعى والمحدد
من قبل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

وتختلف النسبة المحاسبية للأسمدة من محصول لآخر، تبعاً
لاختلاف توليفة الأسمدة المستخدمة فى إنتاج كل محصول.

أما القيمة العالمية لكل من التقاوى والمبيدات، فلقد افترضنا
أنها تعادل القيمة المحلية. ونعتقد أن هذا الافتراض منطقي، إلى حد
ما، فى ظل انكماش دعم الحكومة لمستلزمات الإنتاج الزراعى، خاصة
وأنه قبل تخفيض هذا الدعم، لم تتعد نسبة الأسعار العالمية للأسعار
المحلية لكل من التقاوى والمبيدات ١١٤٩ر و ٢٥٦ر وفقاً لدراسات
سابقة (٣٣).

أما مستلزمات الإنتاج الزراعى التى لا تتداول فى التجارة
الخارجية فتتمثل بصفة أساسية فى مصاريف الرى. ولقد تم تطبيق
الأسلوب المستخدم فى دراسة سابقة (٣٤) لتقدير القيمة المحاسبية
للرى: حيث قسمت مصاريف الرى إلى ٢/٣ للأجور والآلات، و ١/٣ للوقود.

ولقد افترض أن قيمة الأجور والآلات تعكس قيمتها المحاسبية، أما الوقود فقد اعيد تقييمه على أساس أن النسبة بين سعر تصدير المازوت وسعره المحلى تعادل ٣,٤ (٣٠). ولا يخفى أن اغفال تقدير قيمة المياه ذاتها من وجهة نظر الاقتصاد القومى من شأنه تقليل قيمة دعم المياه عما هو فى الواقع.

٤-٣-٢. أما عن مستلزمات انتاج السلع المصنعة المتداولة فى التجارة الخارجية، فقد تم تطبيق اسعار الاستيراد سيف الواردة فى تقارير متابعة وتقييم الأداء، وذلك بالنسبة للمستلزمات المستوردة، أما مستلزمات الانتاج المحلية فقد طبق عليها ايضا السعر العالمى المناظر، وفقا لما إذا كانت منتجات تصديرية أو بديلة للواردات، وذلك من واقع بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

وتتمثل المستلزمات غير المتداولة فى التجارة الخارجية فى قطاع الصناعة بصفة أساسية فى الكهرباء والمستلزمات الخدمية. وفى تقدير القيمة العالمية للكهرباء ثم تطبيق الأسلوب المستخدم فى دراسات سابقة (٣٦)، والمتمثل فيما يلى: بافتراض أن المازوت هو المحدد الأساسى لسعر الكهرباء، تم تقدير نصيب كل كيلوات ساعة من الدعم على أنه يعادل النسبة بين اجمالى دعم المازوت المستخدم فى انتاج الكهرباء، وكمية الطاقة الكهربائية المنتجة وذلك من واقع احصاءات هيئة كهرباء مصر (٣٧).

ولقد قدر دعم الكيلووات ساعة بحوالى ٢٣ مليم. وعلى ذلك فاذا كان سعر الكيلووات ساعة من كهرباء الجهد المتوسط يبلغ حوالى ٦٧ مليم (٣٨)، فإن النسبة بين السعر المحاسبى للكهرباء وسعرها المحلى تعادل حوالى ١,٣٥. وتختلف هذه النسبة باختلاف اسعار الكهرباء المحلية وفقا للجهد المستخدم، ووفقا للوحدات الانتاجية المستخدمة لها. وقد قدرت النسبة المحاسبية لسعر كهرباء الجهد الفائق بحوالى ٢,١٧٧، وقد طبقت هذه النسبة على صناعة الالومنيوم فقط.

أما المستلزمات الخدمية فقد اعتبرنا أن قيمتها المحلية تعبر عن قيمتها العالمية .

٥ - تقديرات معدلات الحماية الفعلية لعينة من المحاصيل الزراعية فى عام ١٩٩٠ .

يوضح الجدول رقم (١) تقديرات معدلات الحماية الفعلية لمحاصيل العينة فى عام ١٩٩٠ ، مقارنة بالمعدلات المقدرة فيما بين ١٩٨٢ - ١٩٨٤ . ويمكن أن نستخلص من هذا الجدول ما يلى :

١-٥ - أن جميع محاصيل العينة تعاني من التمييز ضدها فى عام ١٩٩٠ ، أى أن القيمة المضافة تقل عن القيمة المضافة التى كان يمكن أن تتحقق فى غياب هيكل الحماية السائد ، ويبلغ التمييز اقصاه بالنسبة لكل من الشوم والبصل والبطاطس ، بينما يعتبر محدودا نسبيا ضد كل من القمح والأرز والذرة .

ويكمن مصدر التمييز الأساسى فى الفجوة الكبيرة بين الأسعار المزرعية والأسعار العالمية للمحاصيل ، الأمر الذى لا يعوضه دعم مستلزمات الانتاج ، لانخفاض نسبة المستلزمات للقيمة المضافة من جهة ، فضلا عن محدودية دعم المستلزمات من جهة أخرى :

فلقد تراوحت معدلات الحماية الاسمية للمحاصيل^(٣٩) بين (١٦٢٪) للقمح و (٨٣٪) للشوم ، كما بلغت (٤٩٦٪) للقطن ، أى أن السعر المحلى للقطن بلغ حوالى ٥٠٪ من السعر العالمى المناظر فى عام ١٩٩٠ . ومن جهة أخرى فان دعم المستلزمات السلعية^(٤٠) تراوح بين ١١٫١٪ فقط للبطاطس ، وحوالى ٣٠٪ لكل من الأرز وال فول .

جدول رقم (١)
معدلات الحماية الفعلية لعينة من المحاصيل الزراعية
فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠ (نسبة مئوية)

السنوات المحاصيل	١٢		١٢		١٢	
	١٩٩٠	١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٨٤
القطن	(٥٢٠)	(٦٠٠)	(٢٨٠)	(٥٣٠)	(٣٥٦)	(٥٨٠)
الارز	(١٤٠)	(٤٠٨)	(٣٦٠)	(٦٠٨)	(١٨٢)	(٤٥٠)
البطاطس	(٣٩٨)	(٣٥٤)	(١١٢)	(٢٩٠)	(٢٢٠)	(٣٢٩)
البصل	(٦٩٩)	(٦٣٨)	(١٤٦)	(٢٧٣)	(٥٦٢)	(٥٨٤)
الثوم	(٨٧٨)	(٧٩٢)	(٢١٣)	(٤٦٠)	(٨٣٠)	(٧٧٧)
القمح	(١٧١)	(٣٢٠)	(٢٩٠)	(٥٦٣)	(١٦٤)	(٣٩٤)
الذرة	(٢٦٦)	(٣٣٠)	(٢٩٣)	(٤٥٣)	(٢٩٥)	(٢٦٨)
القصب	(٤٣٣)	(٦٣٠)	(٢٢٣)	(٦٠٨)	(٣٩٣)	(٦٢٣)
العدس	(٥١٥)	(١٤٠)	(٢٤٣)	(٣٣٩)	(٤٧٠)	(١٣٥)
الفول	(٥٨٠)	(٤٩٥)	(٣١٥)	(٤٨٣)	(٥٠٠)	(٤٩٣)

١م = معدل الحماية الاسمية للمحاصيل = $\frac{\text{القيمة المحلية للانتاج} - \text{القيمة العالمية للانتاج}}{100} \times 100$

القيمة العالمية للانتاج

٢م = معدل الحماية الاسمية لمستلزمات الانتاج = $\frac{\text{القيمة المحلية للمستلزمات} - \text{القيمة العالمية لمستلزمات}}{100} \times 100$

القيمة العالمية لمستلزمات

ويلاحظ ان القيمة السالبة تشير الى وجود دعم موجب لمستلزمات الانتاج والعكس

٣م = معدل الحماية الفعلية = $\frac{\text{القيمة المضافة بالاسعار المحلية} - \text{القيمة المضافة بالاسعار العالمية}}{100} \times 100$

القيمة المضافة بالاسعار العالمية

المصدر المعدلات الخاصة بعام ١٩٨٤ : هدى السيد : فيكل الحماية واثره على التجارة الخارجية
مراجع سابق ص ٢٥٣ ويلاحظ

ان هذه التقديرات قد تم تعديلها لاستبعاد اثر المغالاة في سعر الصرف في ذلك التاريخ .
المعدلات الخاصة بعام ١٩٩٠ : تمت التقديرات وفقا للاسلوب السابق عرضه في هذا البحث .

٥-٢. بمقارنة معدلات الحماية الفعلية لعام ١٩٩٠ بالمعدلات المناظرة المقدرة فيما بين ١٩٨٢-١٩٨٤ ، يتضح أن هناك اتجاهات متباينة لتلك المعدلات :

فقد انكمش التمييز بشكل ملحوظ ضد كل من الأرز وقصب السكر والقمح ، كما تراجع ضد القطن والذرة وان كان بنسبة أقل . ومن جهة أخرى تزايد التمييز بشدة ضد محصول العدس ، بينما كانت الزيادة في التمييز ضد بقية المحاصيل الأخرى محدودة نسبياً خلال الفترة محل الدراسة . ويمكن أن نفسر ذلك باتجاهات الأسعار المزرعية والعالمية للمحاصيل وللمستلزمات انتاجها خلال الفترة محل البحث .

٥-٢-١. فكما يوضح الجدول رقم (٢) ، ارتفعت الأسعار المزرعية لجميع محاصيل العينة بنسب متفاوتة ، تراوحت بين حوالى ٣٥٠٪ للقمح و ١٢٠٪ للثوم ، وبلغت حوالى ٢٥٠٪ للقطن و ٢٠٠٪ لكل من الأرز وال فول .

وفى الوقت ذاته تصاعدت الأسعار العالمية لغالبية المحاصيل بنسبة تفوق كثيراً النسب المناظرة للأسعار المزرعية ، فقد تراوحت بين حوالى ٥٨٠٪ للقطن وحوالى ١٥٥٪ للثوم والبطاطس . ولما كان سعر الصرف الوطنى فى عام ١٩٨٤ مغالاً فيه مما جعل الأسعار العالمية أقل من الواقع ، فقد قمنا باستبعاد درجة المغالاة فى سعر الصرف الوطنى من الأسعار العالمية لمحاصيل العينة فى تلك الفترة ، وتم تقدير النسب المحاسبية لأسعار هذه المحاصيل بعد استبعاد درجة المغالاة فى سعر الصرف فى عام ١٩٨٤ ، ومقارنتها بالنسب المناظرة فى عام ١٩٩٠ ، والمحسوبة وفقاً لسعر الصرف الحر ، وذلك كما هو مبين فى العمود الرابع والسابع من الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
تطور الاسعار المزرعية والعالمية لمحاصيل العينة
فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠ (بالجنيه)

السنوات	١٩٨٤						١٩٩٠	
	م	م	م	م	م	م	م	م
المحاصيل	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
القطن (للقد	٧٤	٩٧٠	١٣١٦	٢٠١٦٩	٢٦٢٧	٦٦٣٩	٢٠٢٧	(١)
لارز (للطن)	١٣٠٦	٢٤٠	١٨٣٨	٣٠٢٨	٤٠١٠	٧٤٠	١٨٤٥	
البطاطس (للطن)	١٣١٠	١٩٢٩	١٤٧٣	٢٠٤٢	٢٨١٠	٥٠٠	١٧٧٩	
البصل (للطن)	٩٢٨	٢٢٨٢	٢٤٥٩	٣٤١٦	١٧٥٠	٦٤٩	٣٧٠٩	
الثوم (للطن)	١١٠٤	٤٣٧٤	٣٩٦٢	٥٤٩٥	١٣٠٥	١١٦٠	٨٠٨٨٩	
القمح (للطن)	١٠٦٤	١٥١٨	١٤٢٧	٢٣٧٤	٤٧٣٣	٤٧٨٠	١٠١٠	
الذرة (للطن)	١٦٧٩	١٣٤٠	٧٩٨	١٠٠٧	٤٢٦٤	٣٩٦٠	٩٢٨	
قصب السكر (للطن)	٢٠٩	٣٦٦	١٧٥١	٢٩٠٤	٥٨٠	٩٥٦	١٦٤٩	
العدس (للطن)	٥٤١٣	٣٥٥٥	٦٥٧	٩١٠	١٣٦٦٩	١٦٧١٠	١٧٢٢	
الفول (للطن)	٢٥٠٩	٣٦٠	١٤٣٥	١٩٩٠	٦٩٠٣	١١٥٣٠	١٦٧٠	

س م : الاسعار المزرعية
س م : الاسعار العالمية فوب أو سيف دون ان تتضمن اى حوامش تسويقية .
س م : الاسعار العالمية بعد استبعاد درجة المخالة فى سعر الصرف (على اساس أن سعر الصرف الحر كان حوالى ١١٦٥ قرش للدولار فى عام ١٩٨٤ والاسعار الرسمية كانت ٧٠٧ قرشاً و ٨٤ قرشاً للدولار) .
س م : النسب المحاسبية لاسعار المحاصيل .

المصدر : الاسعار المزرعية : احصاءات وزارة الزراعة .
الاسعار العالمية : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
(١) السعر العالمى للقطن هو المتوسط المرجح للقطن الطويل الممتاز والقطن الطويل ، ومرجع نسبة انتاج كل منهما الى الانتاج الكلى .

وتوضح هذه البيانات أن هناك تفاوتاً كبيراً في اتجاهات النسب المحاسبية لمختلف محاصيل العينة خلال الفترة محل الدراسة. فقد انكمشت النسب الخاصة بكل من الأرز والقمح وقصب السكر بشكل ملحوظ، بينما ارتفعت النسب المناظرة المقدرة لكل من العدس والثوم بشدة. أما المحاصيل الأخرى، فقد تغيرت النسب المحاسبية لأسعارها بالزيادة أو بالنقص بمعدلات محدودة نسبياً.

ولقد انعكست اتجاهات الأسعار المزرعية والعالمية في مستوى معدلات الحماية الأسمية لمحاصيل العينة^(١). فكما هو مبين في الجدول رقم (١) انخفضت الحماية الأسمية السالبة المقدرة لكل من الأرز والقمح والقصب بشكل ملحوظ في عام ١٩٩٠، بالمقارنة بما كانت عليه ١٩٨٤، أي أن الفجوة بين الأسعار المزرعية والعالمية لتلك المحاصيل قد انكمشت خلال الفترة محل الدراسة. وعلى نقيض ذلك، ارتفعت الحماية الأسمية السالبة المقدرة لمحصول العدس بشدة، بينما يمكن أن نعتبر التغير الذي طرأ على معدلات الحماية الأسمية لبقية المحاصيل (بالزيادة أو بالنقص) محدوداً للغاية، حيث تراوح بين ١٪ تقريباً للفلو و ١٢٪ لمحصول البصل.

٢-٢-٥. ومن جهة أخرى تؤكد التقديرات أن دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي قد تناقص بشكل ملحوظ خلال الفترة محل الدراسة، بالنسبة لجميع محاصيل العينة: فكما هو مبين في الجدول رقم (٣)، انكمشت الفجوة بين الأسعار العالمية للأسمدة الكيماوية بأنواعها وأسعارها المحلية فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠، وذلك نتيجة لرفع الحكومة للأسعار المحلية للأسمدة والغاء الدعم المباشر الذي كانت تتحمله في شكل تطبيق سعر صرف وطني مغالى فيه على واردات الأسمدة (٧٠ قرشا للدولار). كذلك تراجع الدعم المقدر لمصاريف الري نظراً لرفع الحكومة لأسعار الوقود المحلية مع إخضاع صادراتها أيضاً لسعر الصرف الحر، بدلاً من السعر المغالى فيه، والذي كان سائداً حتى يوليو ١٩٩٠.

إلا أنه لما كانت مستلزمات الانتاج تمثل نسبة محدودة من القيمة المضافة، فإن انخفاض الدعم لم يؤثر بدرجة كبيرة على مستوى معدلات الحماية الفعلية، وإنما كان المحدد الأساسى لاتجاهات هذه المعدلات هو العلاقة بين الأسعار المزرعية والعالمية للمنتجات، أى معدلات الحماية الأسمية لمحاصيل العينة.

٣-٥. ولقد انعكست اتجاهات الأسعار المزرعية فى معدلات العائد التى تحققها محاصيل العينة: فكما يبين الجدول رقم (٤) حدث تحول هام فى ترتيب المحاصيل من حيث معدلات العائد الخاص لكل منها فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠. وفى عام ١٩٨٤ كانت أقل المحاصيل ربحية هى الأرز والذرة والقطن، بينما كانت محاصيل الثوم والبطاطس والبصل أكثر المحاصيل ربحية. إلا أنه فى عام ١٩٩٠ تشير البيانات إلى أن قصب السكر أصبح يحتل المركز الأول، من حيث معدل العائد الخاص، يليه فى ذلك القطن، فالقمح والأرز، بينما أصبحت البطاطس والبصل والثوم أقل المحاصيل ربحية.

ولا شك أن هذه النتيجة تثير الانتباه، وقد يمكن تفسيرها جزئيا بعدة عوامل منها الزيادات الكبيرة فى الأسعار المزرعية للمحاصيل التى حققت ربحية مرتفعة فى عام ١٩٩٠، بنسب تفوق كثيرا نسبة ارتفاع أسعار المحاصيل ذات الربحية الأقل نسبيا خلال الفترة ذاتها. ولقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بهذه المحاصيل على نحو ساهم فى رفع انتاجية الفدان لكل من الأرز والقصب والقمح، وبالتالي فى رفع معدلات العائد المحققة، فى الوقت الذى لم يرتفع فيه انتاج الفدان من البصل والبطاطس (١٢).

ومع ذلك فلا بد من التنويه إلى أن هذه النتائج يجب اخذها بحذر، إذ أن محاصيل البطاطس والبصل والثوم تتصف اسعارها المزرعية بالتقلب صعودا وهبوطا بين موسم وآخر تبعا لظروف العرض والطلب، والتى لا تخضع لتدخل السلطات.

الجدول رقم (٣)
تطور النسب المحاسبية * لمستلزمات الانتاج الزراعى
بين ١٩٨٤ و ١٩٩٠

١٩٩٠	١٩٨٤ بعد استبعاد أثر المغالاة فى سعر الصرف	١٩٨٤	السنوات المستلزمات
١٢٧٤	٢٥٥٠	١٨٠٧	الاسمدة الازوتية
١٦١٣	٣٧٦٦	٢٦٩٠	الاسمدة الفوسفاتية
١٨٢٠	٢٨٧٧	٢٠٥٥	الاسمدة البوتاسية
١٧٨٩	٣٦٣٦	٢٥٩٧	الرى
١٠٠٠	١٧٥٨	١٢٥٦	المبيدات

* يقصد بالنسبة المحاسبية النسبة بين السعر العالمى والسعر المحلى للسلعة .

المصدر :

البيانات الخاصة بعام ١٩٨٤ : هدى السيد : هيكل الحماية وأثره على

التجارة الخارجية المرجع السابق ص ٣٥٠

بيانات ١٩٩٠ : الاسعار المحلية للأسمدة : البنك الرئيسى للتنمية

والائتمان الزراعى : الاسعار العالمية : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء

الجدول رقم (٤)
معدلات العائد الخاص لمحاصيل العينة
بين ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ (بالجنيه للفدان)

١٩٩٠	١٩٨٤	المعدلات المحاصيل
٨٣٧ر٨	١٢١ر٤	القطن
٧٠٤ر٦	٩٧ر١	الارز
٣٢٤ر٥	٣٤٩ر٦	البطاطس
٢٩٨ر٦	٢٥٥ر٦	البصل
٣٦٣ر٧	٧٨٠ر١	الثوم
٨١٤ر١	١٥٦ر٩	القمح
٥٧٣ر٤	١١١ر٣	الذرة
١٣٣٠ر٩	١٥٩ر٢	قصب السكر
٧٤٩ر٩	١٩٠ر٢	العدس
٤٥٢ر٦	١٤٣ر٧	الفول

المصدر : مرجع سابق

تم حساب معدلات العائد الخاص لعام ١٩٩٠ من واقع بيانات وزارة الزراعة ، وذلك بخصم المستلزمات السلعية والاجور والايجار من قيمة انتاج الفدان . اما المعدلات الخاصة بعام ١٩٨٤ فمصدرها وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى : مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء

من الواضح أن تطور معدلات الحماية الفعلية لمحاصيل العينة خلال الفترة محل الدراسة يعكس فى جزء منه سياسات الحكومة نحو قطاع الزراعة، والتي استهدفت تحرير هذا القطاع، وتعديل ميكل الحوافز النسبية على نحو يدعم انتاج المحاصيل التقليدية الرئيسية، والتي عانت كثيرا من اختلال ميكل الأسعار النسبية لصالح المحاصيل العلفية والفاكهة والخضر. فمن المؤكد أن المركز النسبى لكل من القمح والأرز قد تحسن كثيرا فى عام ١٩٩٠ ، بالمقارنة بما كان عليه فى بداية الثمانينات. كذلك تحسن مركز القصب نسبيا، وإن كان لا يزال يخضع لنظام التوريد الإجبارى الكامل، ويعانى من تمييز ملحوظ. وبالنسبة للقطن - فمن المنتظر أن يؤدي الرفع التدريجى لأسعاره المزرعية - لتبلغ حوالى ٦٦٪ من أسعاره العالمية فى عام ١٩٩٣/٩٢ ، على أن تصل للمستوى العالمى فى السنوات القليلة القادمة - إلى انكماش التمييز ضده على نحو قد يشجع المزارعين على الاقبال على زراعته، بعد أن تدهور انتاجه بشكل واضح فى السنوات الماضية.

وجدير بالذكر أن التحليل السابق يجب أن يخضع لتحفظات عديدة: فإلى جانب ما قد تنطوى عليه التقديرات من اخطاء، نتيجة لعدم دقة البيانات الأصلية المستخدمة، أو لنقص الدقة فى الافتراضات المستند إليها، فإن اجراء المقارنة بين القيم المحلية والعالمية للمحاصيل ينطوى فى حد ذاته على قدر من الخطأ، نظرا لاختلاف النوعيات المخصصة للبيع فى السوق المحلى عن النوعيات المعدة للتصدير. وهذا أمر واقع ومشاهد، ولكن يصعب أخذه فى الاعتبار عند القيام بالتقديرات الكمية. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن اغفال أن ظروف السوق العالمى -والذى تتحدد فى ظله الأسعار العالمية - تختلف عن ظروف السوق المحلى. بل أن استخدام الأسعار العالمية ذاتها لتعبر عن الأسعار الاقتصادية أو أسعار السوق الحر ينطوى على قدر من الخطأ فى ظل سيطرة الاحتكارات العالمية على الأسواق العالمية. وبالإضافة إلى

ذلك فان تحليل معدل الحماية الفعلية فى ذاته تحليل جزئى يستند إلى عدة افتراضات تبعد عن الواقع^(٤٣). ورغم ذلك فانه يبقى استخدام معدلات الحماية الفعلية مؤشرا مناسباً لبيان هيكل الحوافز النسبية والاتجاهات المحتملة للموارد الاقتصادية داخل المجتمع.

٦ - معدلات الحماية الفعلية لعينة من الأنشطة الصناعية فى القطاع العام ١٩٩٠/٨٩

يوضح الجدول رقم (٥) تقديرات معدلات الحماية الفعلية لعينة البحث فى القطاع العام الصناعى فى عام ١٩٩٠/٨٩ . ويمكن أن نستخلص منه ما يلى :

١-٦. ان هناك ثلاث صناعات تتمتع بحماية فعلية موجبة، وهى غزل القطن، ومنتجات الطماطم، ومعلبات الخضر والبقول. وتعتبر الحماية الفعلية المقدرة لكل من الغزل ومنتجات الطماطم ضخمة للغاية، إذ أن القيمة المضافة بالأسعار العالمية سالبة، وهو ما يعنى أن القيمة العالمية لمنتجات هاتين الصناعتين تقل عن القيمة المناظرة لمستلزمات انتاجهما، الأمر الذى ينطوى على تبديد مطلق للموارد. ويفسر ذلك بالدعم الكبير الذى تتمتع به كل من هاتين الصناعتين: فصناعة الغزل^(٤٤) تحصل على أهم مدخلاتها - القطن - بأسعار محلية ما زالت تقل كثيرا عن نظيرتها العالمية، الأمر الذى أسفر عن انخفاض القيمة المحلية لمستلزمات انتاج الغزل عن قيمتها العالمية بنسب تراوحت بين ٦١٪ و ٧٨٪ فى عام ١٩٨٩/٨٨ . ولا شك أن ضخامة هذا الدعم قد عوضت من الأثر السلبى لتسعير منتجات الغزل عند مستويات ما زالت تقل عن المستويات العالمية المناظرة، بنسب تراوحت بين ٢٤٪ و ٥٠٪.

الجدول رقم (٥)

تطور معدلات الحماية الفعلية لعينة من الأنشطة الصناعية فى القطاع العام
١٩٨٧ / ٨٦ (١) - ١٩٩٠ / ٨٩

٣ ح ٢		٢ ح ٢		١ ح ٢		المعدلات الصناعات
٩٠/٨٩	٨٧/٨٦	٩٠/٨٩	٨٧/٨٦	٩٠/٨٩	٨٧/٨٦	
NIVA	NIVA	(٧٠,٥)	(٧٧,٨)	(٣٦,٠)	(٥٦,٤)	غزل القطن (٢)
(٥٥,١)	(٨٧,٨)	١٢,٤	(٤١,٩)	(٣٤,١)	(٥٦,٠)	المشروبات
(٦٩,٢)	(٦٧,٠)	٧٢,٨	١٠٢,٠	(٢٢,٩)	١٨,١	الدخان (٣)
(٤٨,٨)	(٢٧,٢)	(٤,٠)	(٣٩,٣)	(٢١,٧)	(٣٦,٠)	المعاصر
(٦٦,٥)	(٧٦,٠)	(٤,١)	(٣٧,٢)	(٢٤,٣)	(٥٨,٨)	المربيات
NIVA	NIVA	(٤٤,٢)	(٦٣,٢)	(٢٨,٥)	(٤٤,٣)	منتجات الطماطم
(٣٤,٠)	٣,٧	٣	(٤٠,٦)	(٩,٧)	(٢٦,١)	منتجات المطاحن
٤٨,٠	(٢٧,٩)	١,٠	(٣٥,٠)	(١١,٠)	(٣٢,٣)	معلبات الخضار والبقول
(٤١,٠)	٩,٠٤	٦,٣	(٤٠,٧)	(٧,٨)	(٧٤,٤)	الاطارات
(٣٨,٠)	(٨٧,٥)	٢٤,٦	(٥٣,٨)	٦,٠	(٦٤,٠)	الثلاجات
(٧٩,٥)	(٦٢,٠)	(١٢,٥)	(٦٤,٣)	(٤٨,٥)	(٧٦,٠)	الالمنيوم

١ ح ٢ = معدل الحماية الاسمية للمنتجات .

٢ ح ٢ = معدل الحماية الاسمية لمستلزمات الانتاج .

٣ ح ٢ = معدل الحماية الفعلية .

NIVA = قيمة مضافة سالبة بالاسعار العالمية .

(١) هذه البيانات خاصة بمعدلات الحماية الفعلية الصافية - اى بعد

استبعاد اثر المغالاة فى سعر الصرف - وذلك طبقا للدراسات التالية

Kheir El Din, H., El Baradei, M., El Sayed, H "Evaluation Of The Protection System in Egypt " Op .cit. p. 67.88.93.96.97

(٢) تقديرات صناعة غزل القطن عام ١٩٨٩ / ٨٨ وهى خاصة بالدراسات التالية :

Kheir El Din, H., " Economic Efficiency Of The Cotton Spinning Industry in Egypt " Op .Cit. p.p.24, 25

والبيانات فى الجدول هى المتوسط الحسابى لمعدلات الحماية الاسمية للمنتجات ومستلزمات الانتاج لعينة البحث (٩ شركات)

(٣) تقديرات صناعة الدخان عن عام ٨٣ / ١٩٨٤ من دراسة :

مدى السيد : ميكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية مرجع سابق ص ٢٨٦ - ٢٨٧

وينطبق الوضع ذاته على صناعة منتجات الطماطم، والتي تحصل على أهم مدخلاتها - الطماطم - بأسعار تقل عن نظيرتها العالمية بحوالى ٧٠٪ (٤٠).

٢-٦. أن جميع الصناعات الأخرى تعاني من تمييز ضدها، أى أن هيكل الحماية السائد تسبب فى انخفاض القيمة المضافة المحققة عما كانت ستكون عليه فى غياب هذا الهيكل الحمائى.

وقد تراوح التمييز بين ٣٤٪ لمنتجات المطاحن و ٧٩,٥٪ للالومنيوم، ويرجع ذلك إلى عاملين: أولهما أن معدلات الحماية الأسمية لمنتجات هذه الصناعات - عدا الثلاث - سالبة، أى أن أسعارها المحلية تقل عن نظيرتها العالمية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على صناعتى الالومنيوم والمشروبات، حيث تنخفض أسعار منتجاتهما بنسبة ٤٨,٥٪ و ٣٤,١٪ عن الأسعار العالمية المناظرة على التوالى. أما الصناعات الأخرى فإن معدلات الحماية الأسمية السالبة المقدرة لمنتجاتها تعتبر محدودة نسبياً، وقد تعكس تفاوت نوعيات المنتجات المخصصة للبيع فى السوق المحلى عن تلك المعدة للتصدير.

ثانيهما أن دعم مستلزمات انتاج هذه الصناعات جميعها محدود للغاية ولم يتعد ١٢,٥٪ بالنسبة لصناعة الالومنيوم، بل أن غالبية هذه الصناعات تحصل على مستلزمات انتاجها بأسعار قد تعادل أو تزيد على أسعارها العالمية (صناعة الغلاجات، المشروبات والإطارات). وتعتبر صناعة الدخان أكثر الصناعات معاناة من ارتفاع الأسعار المحلية لمستلزمات انتاجها بالمقارنة بنظيرتها العالمية (حوالى ٧٢,٨٪)، وذلك نظراً لضخامة الرسوم الجمركية المقررة على الدخان.

٣-٦. وبمقارنة معدلات الحماية الفعلية المقدرة فى عام ١٩٩٠/٨٩ بالمعدلات المناظرة فى عام ١٩٨٧/٨٦ (٤٦)، ويمكن أن نستخلص النتائج التالية:

١-٣-٦. أن هناك ثلاث صناعات تزايد التمييز ضدها خلال الفترة محل الدراسة وهي منتجات المطاحن، العصائر والالومنيوم. ويرجع تزايد التمييز بصفة أساسية إلى انكماش بل تلاشى دعم مستلزمات الانتاج الذى كانت تتمتع به هذه الصناعات من قبل، رغم أن التمييز السعري ضد منتجاتها قد تقلص إلى حد كبير. فقد انخفضت الحماية الأسمية السالبة للعصائر من ٣٦٪ إلى ٢١٫٧٪، ومنتجات المطاحن من ٢٦٫١٪ إلى ٩٫٧٪ فقط. كذلك انخفض المعدل ذاته بالنسبة لصناعة الالومنيوم من ٧٦٪ إلى ٤٨٫٥٪. ولا شك أن صناعة الالومنيوم، ما زالت تعاني من تمييز يعتد به نتيجة للفارق الكبير بين السعر المحلى والسعر العالمى لمنتجاتها. والواقع أن هذه الصناعة تبيع منتجاتها فى السوق المحلى بأسعار مختلفة وفقا للجهات المشترية.

فبينما يتعادل تقريبا سعر البيع للقطاع الاستثمارى مع سعر التصدير، فإن سعر البيع لشركات القطاع العام يقل. عن السعر الاستثمارى بحوالى ٥٠٪ (٤٧).

ومن جهة أخرى انخفض بشدة دعم مستلزمات انتاج صناعة الالومنيوم من ٦٤٫٤٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ١٢٫٥٪ فقط فى عام ١٩٩٠/٨٩، وذلك أثر رفع أسعار الوقود والكهرباء، وإن كان لا زال سعر الطاقة الكهربائية المباعة للشركة المنتجة يقل كثيرا عن السعر المناظر الذى تتحمله الشركات الصناعية الأخرى (٤٨).

ولقد انخفض دعم مستلزمات انتاج صناعتى العصائر ومنتجات المطاحن أيضا بل يكاد يتلاشى، الأمر الذى أسفر عن تزايد مستوى معدلات الحماية الفعلية السالبة المقدرة خلال الفترة محل الدراسة.

٢-٣-٦. هناك خمس صناعات انخفض التمييز الفعلى ضدها حيث تراجع مستوى معدلات الحماية الفعلية السالبة المقدرة لها فى عام ١٩٩٠/٨٩

، عما كانت عليه فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، وهى المشروبات، المرببات، معلبات الخضر والبقول والإطارات والثلاجات .

ويفسر انخفاض التمييز ضد هذه الصناعات بانكماش الفجوة بين أسعار منتجاتها المحلية ونظيرتها العالمية بشكل ملحوظ: وينطبق ذلك بصفة خاصة على صناعتى الثلاجات والإطارات، حيث تقلصت معدلات الحماية الأسمية السالبة لمنتجاتها إلى + ٦٪ و (٨٧٪) مقابل (٦٤٪) و (٧٤٪) على التوالى فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

ورغم تراجع دعم مستلزمات الانتاج لجميع الصناعات، بل وتحول إلى دعم سالب - أى أن القيمة المحلية لمستلزمات الانتاج أصبحت تزيد عن قيمتها بالأسعار العالمية - إلا أن المحصلة النهائية كانت تراجع معدلات الحماية الفعلية السالبة لهذه الصناعات بنسبة كبيرة.

٣-٣-٦- صناعات لم يطرأ أى تعديل يذكر على مستوى معدلات الحماية الفعلية المقدرة لها خلال الفترة محل الدراسة وهى الغزل، ومنتجات الطماطم والدخان :

فصناعة غزل القطن ما زالت تعاني من تسعير منتجاتها عند مستويات تقل كثيرا عن نظيرتها العالمية، وإن تراجعت معدلات الحماية الأسمية السالبة للمنتجات من حوالى ٤٧٪ و ٦٨٫٩٪ إلى ٢٤٪ و ٥٠٪ وذلك وفقا لمختلف الشركات المنتجة. كذلك تراجع دعم مستلزمات انتاج هذه الصناعة، وإن كان بنسبة محدودة، الأمر الذى أسفر عن استمرار تمتع هذه الصناعة بحماية ضخمة للغاية، نظرا لأن القيمة المضافة مقومة بالأسعار العالمية سالبة،. وينطبق التحليل ذاته على صناعة منتجات الطماطم، والتي ما زالت تحصل على دعم كبير لمستلزمات انتاجها، وإن انخفض عما كان عليه فى عام ١٩٨٧/٨٦ (٤٤٫٢٪ مقابل ٦٣٫٢٪ على التوالى).

أما صناعة الدخان، فإن التغير الذى طرأ على معدل الحماية

الفعلية خلال الفترة محل الدراسة محدود للغاية. والواقع أن صناعة الدخان هي الصناعة الوحيدة في نطاق العينة التي شهدت تحول معدل الحماية الأسمية الموجبة لمنتجاتها إلى معدل سالب، حتى أن أسعار منتجاتها المحلية أصبحت تقل عن العالمية بحوالى ٢٣٪. ومن المعتقد أن ذلك التغير يعكس بالدرجة الأولى وجود تفاوت ملحوظ بين نوعيات المنتجات المباعة في السوق المحلي والنوعيات المعدة للتصدير. وفي الوقت ذاته، فقد انكمشت الفجوة بين الأسعار المحلية والعالمية لمستلزمات إنتاج هذه الصناعة، اثر تخفيض الرسوم الجمركية المقررة عليها في عام ١٩٨٩ (١٩).

٤-٦- ويوضح الجدول رقم (٦) تقديرات معدلات الحماية الفعلية نتيجة للتعريفات الجمركية فقط وذلك في عام ١٩٩٠/٨٩، مقارنة بالمعدلات المناظرة نتيجة لتطبيق مختلف سياسات الحماية في ذات العام.

وتشير البيانات إلى أن جميع الصناعات تتمتع بحماية ضخمة للغاية نتيجة لهيكل التعريفات الجمركية السائد، ولا شك أن ذلك يرجع إلى الطبيعة التصاعدية لهيكل التعريفات حيث تتضاءل التعريفات المقررة على مستلزمات الانتاج بالمقارنة بتلك المقررة على المنتجات. على النحو الموضح في الجدول السابق.

ويلاحظ أيضا أنه لا توجد علاقة بين معدلات الحماية الفعلية نتيجة للتعريفات الجمركية فقط، والمعدلات المناظرة نتيجة لكافة السياسات الحمائية. ذلك لأن الأسعار المحلية للمنتجات لا تعكس التعريفات الجمركية. وبعبارة أخرى، فانه لو افترضنا أن أداة الحماية الوحيدة المطبقة في مصر هي التعريفات الجمركية، فان الفارق بين السعر المحلي والسعر العالمي لسلعة ما لا بد وأن يعادل التعريفات الجمركية المقررة على هذه السلعة. ومن الواضح أن الأمر غير متحقق، فغالبية الأسعار المحلية للمنتجات تقل عن نظيرتها العالمية، وحتى

الجدول رقم (٦)
معدلات الحماية الفعلية نتيجة للتعريف الجمركية
في ١٩٨٩ و ١٩٩٠ (نسبة مئوية)

المستلزمات	المعدلات	ح ١	ح ٢	ح ٣	ح ٤
غزل القطن		٢١٠	٤٨	NIVA	NIVA
المشروبات		١٢٠٠	١٠٠	NIVA	(٥٥١)
الدخان		١٢٠٤	١١٤٥	٢١٤٠	(٦٩٢)
العصائر		٨٠	١٤٠	NIVA	(٤٨٨)
المرببات		٨٠	١٢٦	NIVA	(٦٦٥)
من منتجات الطماطم		٧	١٣٩	٢٦٣٧	NIVA
منتجات المطاحن		٨٠	١١٤	NIVA	(٣٤٠)
معلبات الخضراوات والبقول		٤٢٠	١١٢	٢٧٦٤	(٤٨٠)
الاطارات		١٤٠	١٩	٢٦٥	(٤١٠)
الثلجات		٨٠	٨٨	NIVA	(٣٨٠)
الالمنيوم		١٤٠	٣٧	٢٥٨	(٧٩٥)

ح ١ = معدل التعريف الجمركية على المنتجات .

ح ٢ = معدل التعريف الجمركية على مستلزمات الانتاج .

ح ٣ = الحماية الفعلية نتيجة للتعريف الجمركية .

ح ٤ = الحماية الفعلية نتيجة لكافة سياسات الحماية .

NIVA = قيمة مضافة سالبة بالاسعار العالمية .

السلع التى تزيد أسعارها المحلية عن العالمية فان نسبة الزيادة تبعد كثيرا عن معدل التعريفات الجمركية. وينطبق الوضع ذاته على مستلزمات الانتاج المحلية، بينما تعادل القيمة المحلية لمستلزمات الانتاج المستوردة قيمتها العالمية مضافا إليها التعريفات الجمركية المقررة عليها. ويمكن أن نفسر ذلك بعدة عوامل:

فمن جهة، تختلف نوعيات السلع المحلية عن نظيرتها الأجنبية المستوردة، وبالتالي فأسعار السلع المحلية تختلف عن الأسعار العالمية للسلع المقابلة فى الخارج.

ومن جهة أخرى، فان التعريفات الجمركية تفرض فى عديد من الحالات بغرض الحصول على إيرادات للدولة وليس لتوفير الحماية للصناعات المحلية والتى قد لا تكون فى حاجة للمستوى المرتفع من الحماية الذى توفره التعريفات الجمركية.

بالإضافة إلى ذلك، ما زالت بعض المنتجات ومستلزمات الانتاج تخضع للتدخل الحكومى فى تحديد أسعارها (كالوقود والكهرباء، القطن، والفزل، الألومنيوم...).

وأخيرا، فان بعض الوحدات الانتاجية تعجز عن زيادة أسعار منتجاتها المحلية، ليس بسبب التدخل الحكومى، وإنما بسبب ظروف الكساد المحلى وضعف القوة الشرائية، إلى جانب تزايد المنافسة من الشركات الخاصة والاستثمارية أو من منتجات مستوردة.

٥-٦. الخلاصة

فى ضوء التحليل السابق يمكن أن نخلص إلى عدد من الحقائق نعرضها فيما يلى :

١-٥-٦. تعكس النتائج المستخلصة إلى حد كبير السياسة المعلنة للدولة والتي تمثلت بصفة خاصة فى الاتجاه نحو تصويب أسعار المنتجات الصناعية. فصحيح أنه حتى عام ١٩٩٠/٨٩ كانت هناك بعض منتجات القطاع العام تخضع للتسعير الإدارى، كما أن الأسعار المحلية لغالبية منتجات العينة كانت محدودة عند مستويات تقل عن المستويات العالمية المقابلة، إلا أن درجة الانخفاض قد تراجعت إلى حد كبير بالمقارنة بما كانت عليه فى عام ١٩٨٧/٨٦. ويرجع ذلك إلى أن عملية تحريك الأسعار المحلية اتسمت بالمرونة الكبيرة منذ عام ١٩٨٨، حيث شهدت أسعار غالبية المنتجات زيادات متتالية، وبمعدلات كبيرة، وذلك على العكس مما كانت تتميز به السياسة السعريّة الحكومية، فى السنوات السابقة، من جمود شديد.

وواقع الأمر أن انخفاض الأسعار المحلية للمنتجات عن نظيرتها العالمية لا يمثل بالضرورة تمييزا حقيقيا ضد الصناعة المنتجة، إذ أن كثيرا ما يكون هناك اختلاف واضح بين النوعيات المعدة للسوق المحلى وتلك المخصصة للتصدير^(٥٠)، وهذا الاختلاف يفسر تفاوت الأسعار. ومع ذلك فإنه لا يخفى أن بعض صناعات العينة موضع الدراسة كالغزل والالومنيوم تعاني من تمييز شديد ضد منتجاتها، ولا يمكن تفسيره بتفاوت النوعيات فقط. فلا شك أن تحديد أسعار هذه المنتجات عند مستويات منخفضة إنما هو - فى حقيقة الأمر - نوع من الدعم للجهات المستخدمة له. ويؤكد ذلك التمييز بين أسعار بيع الالومنيوم للقطاع العام وأسعار بيعه للقطاع الاستثمارى رغم وحدة النوعية.

ومن جهة أخرى، فإن بعض الصناعات يصعب الاستمرار فى رفع أسعار منتجاتها المحلية، رغم انخفاضها، ليس فقط عن الأسعار العالمية للمنتجات المماثلة، وإنما أيضا عن مستوى تكاليف إنتاجها الفعلية. فقد اوضحت عدة شركات صناعية أن الزيادات المتتالية التى طرأت على أسعار منتجاتها فى السنوات القليلة الماضية قد ترتب عليها انخفاض حجم مبيعاتها، وذلك فى ظل ركود السوق المحلى وانخفاض القوة

الشراية للمستهلك، بالإضافة إلى تزايد المنافسة من قبل شركات القطاع الاستثمارى. وبالتالي فإن مشكلة هذه الشركات لم تعد تكمن فى الحصول على موافقة السلطات المعنية لرفع أسعار منتجاتها بقدر ما أصبحت تتمثل فى ضرورة خفض تكاليف الانتاج وتحسين الجودة لضمان تصريف منتجاتها.

٦-٥-٢. ومن جهة أخرى يؤكد تراجع مستوى دعم مستلزمات انتاج مختلف الصناعات، بل واختفاؤه تماما فى بعض الحالات، السياسة ذاتها. فقد رفعت الدولة أسعار الطاقة والوقود من جهة، كما أصبحت الوحدات الانتاجية تحصل على احتياجاتها من مختلف المستلزمات بأسعار تعكس فى كثير من الاحيان أسعار السوق الحر. ويستثنى من ذلك صناعة الغزل.

ولا يخفى أن احد العوامل الأساسية وراء انكماش دعم مستلزمات انتاج القطاع الصناعى هو تخفيض سعر الصرف الوطنى خلال الفترة محل الدراسة، واخضاع معاملات الاستيراد والتصدير بشكل متزايد لسعر الصرف المحدد فى السوق الحر.

٦-٥-٣. أن انخفاض دعم مستلزمات الانتاج لم يؤثر سلبيا على المركز التنافسى لغالبية صناعات العينة، الأمر الذى يؤكد أهمية ترك أسعار المنتجات تتحدد وفقا لأسعار السوق الحرة. وتجدر الإشارة إلى أن عدیدا من شركات العينة قد أكدت أن الزيادات المتتالية المشاهدة فى الأسعار المحلية لعدد من السلع كثيرا ما كانت تؤول إلى الخزنة العامة للدولة (فى صورة ضرائب استهلاك). ولم تكن تنعكس إلا فى حدود ضيقة على أسعار المنتج. ولا شك أن استمرار تقريب الأسعار المحلية بنظيرتها العالمية سوف يكون من شأنه رفع القيمة المضافة المتولدة من مختلف الأنشطة الانتاجية بنسب تتراوح بين ٣٤٪ وحوالى ٨٠٪^(١). على أن الوضع يختلف بالنسبة لصناعاتى الغزل ومنتجات الطماطم فى ظل هيكل

الانتاج الحالى للصناعتين ينطوى استمرارهما على تبديد مطلق للموارد.

٦-٥-٤. وأخيرا فان هذا التحليل يخضع لكافة التحفظات السابق ذكرها عند دراسة معدلات الحماية الفعلية فى القطاع الزراعى .

٧ - الخاتمة

تميز النصف الثانى من الثمانينات بجهود مكثفة من جانب السلطات الحكومية تستهدف تحرير الاقتصاد المصرى وإزالة مختلف العقبات التى تحول دون انطلاقه وتحقيقه لمعدلات نمو منتظمة خاصة فى القطاعات الانتاجية السلعية. وقد اتخذت الحكومة اجراءات متعددة فى نطاق سياسات الحماية تستهدف الحد من التدخل فى جهاز الاثمان واعطاء قوى السوق دورا أكبر فى توجيه الموارد، وذلك بغية رفع مستوى كفاءة تخصيص الموارد والقضاء على تبديد هذه الموارد. ولقد ابرز قياس معدلات الحماية الفعلية لعينة من الأنشطة الزراعية والصناعية فى عام ١٩٩٠ . نتائج هذه التطورات، وأوضح أنه حدثت تغيرات إيجابية على المركز التنافسى لعديد من المنتجات سواء زراعية أو صناعية، أى أن الفجوة بين القيمة المضافة بالأسعار المحلية والقيمة المناظرة بالأسعار العالمية قد انكمشت فى عديد من الحالات، وذلك نتيجة للاجراءات التصحيحية التى اتخذت سواء فى مجال سياسات التسعير المباشر، أو سياسات سعر الصرف أو القيود الكمية على التجارة الخارجية.. وقد أوضح التحليل أيضا أنه ما زالت هناك أنشطة تعاني من التمييز ضدها، الأمر الذى يقتضى من السلطات الاستمرار فى تصويب أسعار المنتجات ومستلزمات انتاجها فى مختلف القطاعات. ولا شك أن هذه الزيادات سيعكس أثرها سلبيا على مستوى المعيشة، الأمر الذى سيستلزم اتخاذ خطوات جدية من أجل رفع مستوى المعيشة وتعويض أصحاب الدخول المنخفضة بشكل مباشر، وعلى نحو لا يؤثر سلبيا على كفاءة تخصيص الموارد فى المجتمع. ولا شك أن ما أشارت إليه غالبية

صناعات العينة من صعوبة تصريف منتجاتها نتيجة لضعف القوة الشرائية فى السوق المحلى إنما يؤكد أهمية اتخاذ الاجراءات المناسبة لرفع مستوى المعيشة للحد من أثر الركود على المركز المالى للصناعات المحلية.

ونؤكد مرة أخرى فى ختام هذه الدراسة، أن التحليل السابق يخضع لتحفظات عديدة سواء من حيث الفكر الذى يستند إليه أسلوب التحليل ذاته، أو من حيث الأخطاء المحتملة فى البيانات الاحصائية والتقديرات. إلا أنه مع ذلك يظل استخدام معدلات الحماية الفعلية مؤشرا مناسباً عن هيكل الحوافز النسبية وبالتالي عن اتجاهات الموارد المحتملة داخل مختلف فروع الاقتصاد القومى.

كما نؤكد أيضا أن تحرير الأسعار لا يكفى وحده لرفع كفاءة تخصيص الموارد، وإنما الأمر يقتضى أن يصحب اصلاح جهاز الاثمان، اصلاحات مماثلة فى نطاق الإدارة والتنظيم والاستثمار، إلى غير ذلك مما يؤدى إلى رفع مستوى اداء الوحدات الانتاجية فى مختلف قطاعات الدولة.

الهوامش

١ نذكر منها على سبيل المثال :
Hansen. B & Nashashibi, K.: "Protection and Competitiveness in Egyptian .18 Agriculture and Industry", NBER, Working Paper No N.Y 1974

World Bank: "Egypt: Issues of Trade Strategy and Investment Planning", Paper No. 4136. EGT, Ocl 1982

Kheir El Din. H., El Baradei, M., El Sayed, H.: "Evaluation of the Protection System in Egypt", a report presented to the International & Trade Center by the Center for Economic & Financial Research Studies, Cairo University. 1989

٢ انظر

.Corden, W.M.: "The Theory of Protection". Clarendon Press, Oxford p. 27 .1971

٣ انظر تفصيل ذلك فى

معهد التخطيط القومى :

تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها . سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١٣ ، اكتوبر ١٩٨٤ ،

التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها . سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ١٤ ، يوليو ١٩٨٤ .

مجلس الشورى : سياسات الأسعار . تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية ١٩٨٥ .

د. يوسف والى وآخرين : استراتيجية التنمية الزراعية فى الثمانينات . المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٢ .

د. هبة حندوسة : القطاع العام فى الصناعة المصرية . المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة

مستقبل القطاع العام في مصر" المؤتمر العلمي السنوى السادس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع. القاهرة ١٩٨١ .

٤ انظر فى ذلك :

د. جودة عبد الخالق : ندوة أبعاد الدعم، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة العدد ٣٨٤ أبريل ١٩٨١ ص ٥٧ . وايضا: مجلس الشورى: التضخم والأسعار والدعم "تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية فى دور الانعقاد العادى الثانى سنة ١٩٨٢ ص ٤١ .

٥ انظر على سبيل المثال :

Hansen, B. & Nashashibi, K. "Foreign Trade Regimes and Economic Development: Egypt." NBER, Colombia University Press, N.Y. 1975; World Bank: "Agricultural Price Management in Egypt", Staff working Paper, No. 388, April 1980: World Bank Egypt: Issues of Trade Strategy and Investment Planning", Op. cit"

هدى السيد: هيكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٧ ، وايضا .

Kheir El Din, H., El Baradei, M., El Sayed, H.: "Evaluation of the Protection System in Egypt. op. cit

٦ مجلس الشورى: مشروع الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى . ١٩٩١ ص ٧-٨ .

٧ يعتمد هذا الجزء على اعداد مختلفة من التقرير التالى :

IMF: Annual Report of Exchange Arrangements & Exchange Restrictions

٨ وتشمل أساسا القطن والأرز والوقود، والواردات من السلع التموينية الأساسية .

٩ مجلس الشورى: سعر الصرف "تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية" القاهرة ١٩٨٦ ص ١٦ .

١٠ انظر:

The U.S. Embassy: "Foreign Economic Trends and their Implications Report For the A.R.E., April 1991. p. 8

١١ أنظر: الجريدة الرسمية: قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ باصدار التعريفات الجمركية، كلمة وزير المالية ص ربح .

١٢ مذكرة ايضاحية لمشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٩ بتعديل التعريفات الجمركية. الجريدة الرسمية العدد ٢٩ يوليو ١٩٨٩ .

١٣ انظر:

The U.S. Embassy: "Foreign Economic Trends and their Implications for the U.S." op. cit. p. 10

١٤ وفقا للقرار الجمهورى رقم (١٧٨) لسنة ١٩٩١ بتعديل التعريفات الجمركية. الجريدة الرسمية عدد ١٨ ، مايو ١٩٩١ .

١٥ وفقا للقرار الجمهورى رقم ١١ لسنة ١٩٩١ والقرار الجمهورى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ .

١٦ انظر: وزارة المالية. مذكرة ايضاحية لقرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بغرض الضريبة العامة على المبيعات، ص ٥٠٣ ، W ١٩٩١/٤/١٧

١٧ انظر:

"Economist Intelligence Unit: "Country Profile, Egypt

London 1990-1991. p 23-24

١٨ وفقا لاحصاءات وزارة الزراعة واحصاءات التجارة الخارجية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن عام ١٩٩٠ .

١٩ The U.S. Embassy: "Foreign Economic Trends and their Implications for the U.S.". op. cit. p. 9

٢٠ وزارة الصناعة والثروة المعدنية: تقرير انجازات نتائج اعمال شركات وزارة الصناعة عن عام ١٩٨٥/٨٤ ، ص ٧ .

- IMF: "ARE, Recent Economic Developments", May 1988. p. 9 ٢١
- .Economist Intelligence Unit: "Country Profile, Egypt". op. cit ٢٢
- p 20
- بلغت النسبة بين السعر المحلي للمازوت وسعره التصديري ٢٣
٧٨٦٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ وفقا لاحصاءات الشركات الصناعية
للقطاع العام المستخدمة له واحصاءات التجارة الخارجية للجهاز
المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. بل تنخفض هذه النسبة إلى
٥٪ تقريبا إذا استبعدنا المغالاة في سعر الصرف .
- The U.S. Embassy: "Foreign Economic Trends and their ٢٤
Implications for the U.S.". op cit. p. 9
- انظر في ذلك : ٢٥
- Corden, W.M.: "The Structure of a Tariff System and the Effective
.Protective Rate", Journal of Political Economy, June 1966 No. 3 p
Balassa, B.: "The Structure of Protection in Developing ;223-222
Countries", Baltimore, 1971. p. 315-317
- يقصد بمعدل الحماية الأسمية لسلعة معينة الفارق بين السعر ٢٦
المحلي والسعر العالمي للسلعة منسوبا إلى السعر العالمي .
- Corden, W.M. "The Structure of Tariff System and the Effective ٢٧
protective Rate", op. cit. p. 222
- في عام ١٩٩٠ كانت جميع الصادرات والواردات تخضع لسعر صرف ٢٨
السوق الحر - عدا القطن والأرز والوقود والقمح وبعض السلع
التموينية التي كانت تخضع لسعر صرف البنك المركزي . ولقد
روى ذلك عند تقدير معدلات الحماية الفعلية .
- لم نقم بتقدير معدل الحماية الفعلية لصناعة غزل القطن في هذا ٢٩
البحث، وإنما تم أخذ التقدير الخاص بها من دراسة أخرى عن
صناعة الغزل في عام ١٩٨٩/٨٨ .
- انظر :
- H. Kheir El Din: "Economic Efficiency of the Cotton Spinning
"Industry in Egypt

المؤتمر الثانى لقسم الاقتصاد "الانتاجية فى الاقتصاد
المصرى" كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ٢٣
- ٢٥ ابريل ١٩٩١ .

٣٠ نظرا لتعدد منتجات هذه الصناعات ولخضوع كل منها لسياسات
تسعير مختلفة تم تقسيم منتجاتها وتقدير معدلات حماية
فعلية لكل من العصائر، المربات، منتجات الطماطم، منتجات
المطاحن ومعلبات الخضر والبقول

٣١ تجدر الإشارة إلى أنه، فى قطاع الزراعة، تخضع صادرات القطن
والأرز وواردات السكر والقمح إلى سعر صرف البنك المركزى وهو
سعر مغالى فيه نسبيا بالمقارنة بسعر الصرف فى السوق الحر.
إلا أن احصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تطبق
على الصادرات والواردات جميعها سعر صرف السوق الحر وذلك منذ
يوليو ١٩٨٩ ، كما سبقت الإشارة، وبالتالي فإن الأسعار
العالمية لهذه المحاصيل أخذت كما هى دون تعديل . وقد انطبق
نفس الوضع بالنسبة لواردات الأسمدة والمبيدات الزراعية .

٣٢ انظر التحليل النظرى لذلك الموضوع فى :

Corden, W.M.: The Structure of Protection", Op. Cit. p. 174.,
Balassa, B.: The Structure of Protection in Developing Countries
Op. Cit. p. 325

ولقد تم حساب الايراد الحدى بافتراض أن مرونة الطلب الأجنبى
على القطن الطويل الممتاز تعادل (١.٤٨) وذلك وفقا للدراسة
التالية :

هدى السيد: "ميكمل الحماية وأثره على التجارة الخارجية" مرجع
سابق ص ٢٦٠-٢٦١ .

World Bank: "Egypt: Issues of Trade Strategy and Investment Planning", Op. Cit p. 109. ٣٣

هدى السيد: ميكمل الحماية وأثره على التجارة الخارجية، مرجع
سابق ص ٢٤٥ . ٣٤

٣٥ سعر التصدير وفقا لاحصاءات التجارة الخارجية للجهاز المركزى
للتعبئة العامة والاحصاء عن عام ١٩٩٠ ، والسعر المحلى هو
السعر الذى تتحمله المشروعات المنتجة وفقا لتقارير متابعة
وتقييم الأداء لشركات وزارة الصناعة فى عام ١٩٩٠/٨٩ .

- ٣٦ هدى السيد: "ميكل الحماية وأثره على التجارة الخارجية" مرجع سابق ص ٢٤٨ .
- ٣٧ هيئة كهرباء مصر "التقرير السنوى للاحصاءات الكهربائية" عام ١٩٩٠ . ويعادل دعم المازوت الفارق بين سعره المحلى وسعره العالمى مضروباً فى الكمية المستهلكة منه .
- ٣٨ من واقع تقارير متابعة وتقييم الاداء لشركات وزارة الصناعة فى عام ١٩٩٠/٨٩ .
- ٣٩ يقصد بمعدل الحماية الأسمية للمنتج نسبة زيادة أو نقص القيمة المحلية للمنتج عن القيمة العالمية وهو يعادل (القيمة المحلية للانتاج - القيمة العالمية للانتاج) / القيمة العالمية للانتاج .
- ٤٠ يقصد بدعم المستلزمات نسبة زيادة أو نقص القيمة المحلية للمستلزمات عن قيمتها العالمية وهو يعادل (القيمة المحلية للمستلزمات - القيمة العالمية للمستلزمات) / القيمة العالمية للمستلزمات .
- إذا كان المعدل سالبا دل ذلك على وجود دعم موجب للمستلزمات .
- ٤١ أن معدل الحماية الأسمية لمحصول معين يعادل ١- النسبة المحاسبية لأسعاره غير أن التقديرات تختلف نظرا لأن الأسعار العالمية التى اتخذت كأساس لحساب النسب المحاسبية لا تشتمل على أية تكاليف تسويقية وبالتالي لا تعبر عن الأسعار العالمية عند المزرعة. أما فى حساب معدلات الحماية الأسمية فقد تمت المقارنة بين الأسعار المزرعية والأسعار العالمية عند المزرعة .
- ٤٢ بلغ متوسط انتاج فدان الأرز والقصب والقمح (٣٠٥٦) و (٤٠٦) و (٢٠٨) طن فى عام ١٩٩٠ مقابل (٢٣٩) و (٣٣٩) و (١٤٧) طن على التوالى فى عام ١٩٨٤ . كما بلغ متوسط انتاج البصل والبطاطس فى عام ١٩٩٠ (٧٥) طن مقابل (٧٩٣) و (٧٨) طن فى عام ١٩٨٤ ، وفقا لاحصاءات وزارة الزراعة .
- ٤٣ مثل ثبات المعاملات الفنية للانتاج، ثبات الغلة مع الحجم، سيادة المنافسة الكاملة .
- ٤٤ جميع البيانات الخاصة بهذه الصناعة من الدراسة التالية :

H. Kheir El Din: "Economic Efficiency of The Cotton Spinning

٤٥ وفقا لسعر تصدير الطماطم فوب وسعر شراء الشركة المنتجة للطماطم.

٤٦ هذه المعدلات تم تقديرها فى دراسة

Kheir El Din, H., El Baradei, M., El Sayed, H. Evaluation of the Protection System in Egypt", Op. Cit. p. 66-98

٤٧ وفقا لتقرير تقييم الاداء للشركة المنتجة ذاتها.

٤٨ بلغ سعر الكهرباء لشركة الالومنيوم فى عام ٨/٨٩ ١٩٩٠ ر ١٩٩٠ مليم للكيلووات ساعة مقابل ٦٧-٥٧ مليم للمشروعات الأخرى فى الفترة ذاتها.

٤٩ وهو التخفيض الذى طرأ على فئات التعريفات الجمركية أثر تخفيض سعر الصرف الجمركى فى عام ١٩٨٩ .

٥٠ أكدت ذلك تقارير بعض شركات العينة، حيث أشارت إلى الجهود التسويقية الضخمة التى تبذلها من أجل رفع مستوى الجودة وفتح أسواق تصديرية جديدة.

٥١ - وهى نسب انخفاض القيمة المضافة المحلية عن نظيرتها العالمية فى صناعات العينة.

تعقيب على بحث

الحماية الفعلية فى إطار تحرير الإقتصاد المصرى

أ. د. سيد عبد المعبود ناصف

أولا أود أن أشكر الدكتور/هدى السيد على الجهد المبذول فى البحث عن موضوع غاية فى الأهمية فى الآونة الراهنة.

وسيقصر تعليقى على فحوى الرسالة التى احتواها البحث، حيث أوضحت الدكتور/هدى حدود التحليل من حيث الافتراضات والبيانات والمفاهيم.

وأختارت لهذا الغرض ٣ محاصيل زراعية هى: الأرز والقمح وقصب السكر حيث يمكن تلخيص النتائج فى أن الرفع التدريجى لأسعار هذه المحاصيل أدى إلى:

أ - تغيير الأسعار النسبية لها.

ب - تقليل التمييز ضدها كما يتضح من انخفاض المعدل السالب للحماية الفعلية بين عامى ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ .

المصدر: جدول (١)، ص (٢١٧).

ج - انعكس فى شكل ارتفاع معدل العائد (للفدان) وفق بيانات (جدول (٤) ص (٢٢٣).

من هنا نبدأ الملاحظات :

١ - أدى الرفع التدريجى لأسعار الحاصلات إلى تضخم أرباح المنتج .

ويمكن التدليل على ذلك بطريقتين :

أ - مقارنة تطور الانتاج الكمى للفدان بتطور معدل العائد الحقيقى للفدان بين ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ بتكميش العائد الجارى عام ١٩٩٠ بأسعار ١٩٨٤ باستخدام الرقم القياسى لأسعار الجملة للحاصلات الزراعية . وقد بلغت قيمة المكمش ٣٥ر .

ب - مقارنة العائد للطن بالنسبة إلى السعر الجارى من المحاصيل المذكورة بين عامى ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ باستخدام بيانات الانتاج للفدان والعائد الجارى للفدان .

المحصول	معدل الحماية الفعلية	
	١٩٨٤	١٩٩٠
الأرز	(٤٠,٨)	(١٤,٠)
القمح	(٣٢,٠)	(١٧,١)
قصب السكر	(٦٣,٠)	(٤٣,٣)

وبتطبيق ذلك نحصل على النتائج التالية :

أ - الطريقة الأولى

معدل زيادة إنتاج الفدان (%)	معدل زيادة العائد للفدان (%)	
٢٨	١٥٤,٠	الأرز
٤١	٨١,٥	القمح
٢٠	١٩٢,٦	قصب السكر

ب - الطريقة الثانية

معدل العائد للطن (%)		
١٩٨٤	١٩٩٠	
٣١,٠	٥٧,٥	الأرز
١٠٠,٠	٨٣,٠	القمح
٢٢,٥	٥٦,٥	قصب السكر

٢ - الملاحظة الثانية : أن الربط قد يكون أصوباً بين تطور معدل الحماية الفعلى وتطور المساحة المزروعة من كل محصول بدلاً من الربط بين تطور معدل الحماية الفعلى وتطور معدل العائد كمقياس لأثر الحماية على إعادة توزيع الموارد. وبذلك نتحوط مقدماً للجدل حول آثار إعادة توزيع الموارد على إعادة توزيع الدخل.

٣ - وتطرح الملاحظة الثالثة سؤالاً هاماً :

هل مع الأسعار بالنسب التي حدثت بين عامى ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ له ما يبرره؟ (جدول ١ ، ٢) ، ص (٢١٧ ، ٢١٩).

المحصول	١٩٨٤	١٩٩٠	معدل الزيادة (%)
الأرز (مائة طن)	١٣٠,٦	٤٠١,٠	٢٠٧
	٢٠,٩	٥٨,٠	١٧٧
	١٠٦,٤	٤٧٣,٣	٣٤٥

هنا تعطى النظرية الاقتصادية مجالاً للتفكير، حيث ترتفع الأسعار فى واحد أو أكثر من الظروف التالية (على سبيل المثال) :

أ - انتقال منحنى الطلب إلى أعلى ووقوع مستوى الانتاج على الجزء الصاعد من منحنى التكاليف الحدية. ويعرف ذلك بتضخم الطلب Demand Pull

ب - انتقال منحنى التكاليف الحدية إلى أعلى. ويعرف ذلك بتضخم التكاليف أو تضخم الأجور حيث تمثل الأجور المكون الهام للتكاليف المتغيرة.

ج - انخفاض مرونة الطلب مع انتقال منحنى الطلب. ويمثل ذلك زيادة درجة الاحتكار ويعرف التضخم الناتج عن ارتفاع الأسعار فى تلك الحالة بتضخم الأرباح، ويحدث ذلك حتى وإن لم يغير منحنى التكاليف الحدية موضعه.

٤ - وتختص الملاحظة الرابعة بما جاء فى البحث ص (٢٢١).

"إن انخفاض الدعم لم يؤثر بدرجة كبيرة على مستوى الحماية الفعلية، وإنما كان المحدد الأساسى لاتجاهات هذه المعدلات هو العلاقة بين الأسعار المزرعية والأسعار العالمية للمنتجات، أى معدلات الحماية الأسمية لمحاصيل العينة"

معنى ذلك أن رفع الأسعار المحلية شى جيد لتقليل المعدل السالب للحماية الفعلية وما يترتب على ذلك من كفاءة تخصيص الموارد.

والرأى أنه يجب الأخذ فى الاعتبار تطور الإنتاجية وتطور التكاليف فى جانب العرض، جنباً إلى جنب مع ظروف الطلب ليس فقط فى الأجل القصير بل أيضاً فى الأجلين المتوسط والطويل كمحددات لقرار التسعير وجرة التغيير فى الأسعار.

٥ - الملاحظة الخامسة: أنه حتى ولو ارتفعت الأسعار المحلية إلى مستوى الأسعار العالمية وأصبح معدل الحماية الأسمى مساوياً للصفر. لو حدث ذلك دون تحسن فى الإنتاجية وتقليل فى التكاليف مقارنة بالمنتج الأجنبى، فإن المركز التنافسى للمحاصيل يتدهور داخلياً وخارجياً إذا فتحنا الباب للاستيراد والتصدير.

ونجد تعميذاً لما سبق إذا اقتبسنا ما جاء بالبحث (ص ٢٣٣) بخصوص الانتاج الصناعى:

"أوضحت عدة شركات صناعية أن الزيادات التى طرأت على أسعار

منتجاتها فى السنوات القليلة الماضية قد ترتب عليها انخفاض حجم مبيعاتها، وذلك فى ظل ركود السوق المحلى وانخفاض القوة الشرائية للمستهلك بالإضافة إلى تزايد المنافسة من قبل شركات القطاع الاستثمارى. وبالتالي فإن مشكلة هذه الشركات لم تعد تكمن فى الحصول على موافقة السلطات المعنية لرفع أسعار منتجاتها بقدر ما أصبحت تتمثل فى ضرورة خفض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة لضمان تصريف منتجاتها.

٦ - والخلاصة: لماذا إذن لا نجرب الطرح العكسى لقضية الحماية وذلك من منظور تحليل رسم السياسة Plicy Analysis، ويصبح السؤال المطروح: ما هو مستوى الحماية الأقل لتحقيق أهداف معينة؟ سواء أكانت أهدافا ثابتة أو متحركة؟؟

تعقيب على بحث

الحماية الفعلية فى إطار تحرير الإقتصاد المصرى

دراسة تطوير الحماية الفعلية فى مصرفيما بين

١٩٨٤ - ١٩٩٠

أ.د. محمد محروس إسماعيل

يقع البحث فى ٤٥ صفحة وينقسم إلى قسمين رئيسيين القسم الأول ويتناول أثر الحماية الفعلية فيما يتعلق بمجموعة من السلع الزراعية، والقسم الثانى يتعلق بأثر الحماية الفعلية لمجموعة من السلع الصناعية. وقد قامت الباحثة أولاً بالتقديم لبحثها بدراسة مختصرة عن سياسات الحماية التى أتت فى مصر منذ الستينيات وحتى منتصف الثمانينيات، والتى تشمل القيود الكمية على التجارة الخارجية وقيود الصرف الأجنبى، التسعير الإدارى للكثير من السلع والخدمات عند مستويات لا تعكس الندرة النسبية لها، الضرائب غير المباشرة. كذلك عرضت الباحثة للإجراءات التى أتخذت فى السنوات الأخيرة لتحرير الإقتصاد المصرى فيما يتعلق بالقيود والعقبات السابق ذكرها.

وفيما يلى نذكر ملاحظتنا على هذا البحث.

(١) جاء بصفحة ٢٠٣ وعند الكلام على القيود الكمية على التجارة الخارجية والتسعير الإدارى للمنتجات أن أثر الضرائب غير المباشرة محدود نسبياً. ونحن نتساءل هل ما زال أثرها محدوداً حتى بعد فرض ضريبة المبيعات؟

(٢) فى صفحة (٢٠٧) الفقرة الأولى وعند الكلام على إعفاء الصادرات من ضريبة المبيعات، والقول بأن ذلك من شأنه أن يزيد من القدرة

التنافسية للسلع المصدرة. كان بودى أن تذكر الباحثة فى هذا الصدد عددا من الحوافز التى تقدمها الدول الناجحة فى ميدان التصدير وخاصة دول جنوب شرق آسيا. وتشتمل قائمة طويلة من الحوافز تجعل عملية البيع فى السوق الخارجى أكثر ربحية من البيع فى السوق الداخلى أو المحلى. والهدف من إشارة هذه النقطة هو أنه لا يكفى القول أن ثمن السلعة فى الداخل كذا، وثمانها فى الخارج يساوى كذا، فى الوقت الذى يتعذر فيه على المنتج المحلى أن يقوم بتصدير سلعته إلى الخارج، ناهيك عن أن عملية التصدير قد لا تعود عليه بهامش مجزى إذا أخذنا فى الاعتبار الجهد الكبير والتكاليف المرتبطة بعملية التصدير.

(٣) على صفحة (٢٠٧) أيضا، الفقرة رقم (٤) تقول الباحثة أن إلغاء نظام التوريد الإجبارى للقمح فى عام ١٩٨٧ وما ترتب عليه من ارتفاع سعر القمح قد أدى إلى زيادة إنتاج وإنتاجية القمح. وأنا أشك كثيرا فى زيادة الانتاجية لأن زيادتها مرتبطة باستخدام تقاوى محسنة وخاصة القمح المسمى بالقمح القصير Short Wheat. والفلاح المصرى يرفض هذا النوع من القمح أساسا لأن سيقانه قصيرة ومن ثم تقل كمية التبن (أو العلف) ذات القيمة المرتفعة فى الوقت الحاضر. ويمكن أن نقول الشئ ذاته بخصوص المحاصيل الأخرى. ولكن المتوقع أن يؤدى ارتفاع الأسعار أساسا إلى زيادة المساحة المزروعة فى الأجل القصير، ومن الممكن أيضا أن تزيد الانتاجية فى الأجل الطويل.

(٤) جاء على صفحة (٢٠٨) الفقرة الرابعة، تقول الباحثة أن تخفيض دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى وبصفة خاصة الأسمدة الكيماوية والمبيدات، غرضه الحد من الإسراف فى استخدامها. وهذا غير صحيح إذ أن الفلاح الصغير والفقير يقتر فى استخدام عناصر الإنتاج المذكورة والكثير منهم يقوم ببيع جزء منها.

وهناك تخوف من أن المبالغة فى ارتفاع الأسعار قد تؤدي إلى تناقص الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج المذكورة.

(٥) ذكرت الباحثة على صفحة (٢٠٩) الفقرة الثانية، أن الحكومة قامت برفع أسعار الطاقة بهدف الوصول إلى مستوى الأسعار العالمية. ونحن نتساءل عن أى سعر عالمي؟ وخاصة إذا علمنا أننا لا نصدر الكهرباء، وأن هناك صعوبة فى تصدير المازوت الذى يستخدم فى تشغيل بعض محطات الكهرباء وخاصة المحطات القديمة. إذ أن حوالى نصف الكهرباء يتم الحصول عليه من محطة السد العالى كذلك فإن معظم المحطات الجديدة ذات القدرات الكبيرة تستخدم الغاز الطبيعى (غاز الميثان) الذى لا يوجد له أى استخدام آخر. أى أن تكلفة الفرصة البديلة قريبة من الصفر.

(٦) فى صفحة (٢١٤) فقرة (٤) ذكرت الباحثة فيما يتعلق بتقدير مصاريف الري، أن هذه المصاريف تنقسم إلى ٣/٢ للأجور والآلات و ٣/١ للوقود. ويبدو أن الباحثة تنظر هنا إلى الأراضى الجديدة التى تستخدم طرق الري الحديثة. أما معظم أراضى الوادى والدلتا فهى تعتمد على الري بالراحة معظم شهور السنة. وأن كنت أنا من أنصار فرض ضريبة عالية لاستخدام مياه الري للحد من استهلاكها بهدف تقليل المياه الباطنية فى التربة وكذلك لتوفير المياه للأراضى المستصلحة فى صحارى مصر.

(٧) صفحة (٢١٦) الفقرة الثانية، تذكر الباحثة أن القيمة المضافة المحلية تقل عن القيمة المضافة التى كان من الممكن الحصول عليها فى غياب هيكل الحماية السائد، ويبلغ التمييز أقصاه بالنسبة لكل من الثوم والبصل والبطاطس... إلخ. رجاء توضيح ذلك مع العلم أن هذه السلع تنتج وتباع بحرية تامة سواء فى السوق المحلى أو الخارجى.

(٨) فى صفحة (٢١٨) الفقرة الأخيرة، تذكر الباحثة أنه بالنسبة للعدس فقد أرتفعت بشدة الحماية الأسمية السالبة المقدرة للمحصول من (١٣٥) عام ١٩٨٤ إلى (٤٢٠) عام ١٩٩٠ كما جاء بجدول (١). رجاء تفسير سبب ذلك. كذلك جاء بنفس الصفحة أن التغيير فى معدلات الحماية الأسمية لبقية المحاصيل كان محدودا للغاية، حيث تراوح بين ١٪ تقريبا للفلو، ١٢٪ لمحصول البصل، وصحتها ٢٪ فقط.

(٩) فى صفحة (٢٢٣) تذكر الباحثة بخصوص معدلات العائد الخاص بمحاصيل العينة كما جاء بجدول رقم (٤) أنه فى عام ١٩٩٠ أصبحت البطاطس والبصل والثوم أقل المحاصيل ربحية وهذه المحاصيل لا تخضع لأى تدخل من جانب الحكومة، بينما المحاصيل الأخرى التى تتسلمها الحكومة وهى قصب السكر والقطن والقمح والأرز فقد ازدادت ربحيتها كثيرا فى عام ١٩٩٠ بالمقارنة بعام ١٩٨٤. ونحن نتساءل هل من المفيد للفلاح أن تتدخل الحكومة فى عملية الإنتاج والتسويق والتسعير؟ أنه من المفروض أن تترك السوق حرة ويقل تدخل الحكومة. وإن كان عندى بعض الشك فى صحة معدلات العائد وخاصة فيما يتعلق بمحاصيل البصل والثوم حيث ذكرت الباحثة فى هامش أسفل جدول (٤) أنها قامت بحساب معدلات العائد لعام ١٩٩٠ بخضم المستلزمات السلعية والأجور والإيجار من قيمة إنتاج الفدان. وذلك دون أن تأخذ فى الحسبان أن معظم إنتاج البصل والثوم يتم تحميله على محصول آخر مما يقلل كثيرا من تكاليف المستلزمات السلعية والأجور والإيجار. كذلك فإن القصب يبقى فى الأرض لمدة ثلاث سنوات قبل تقليع جذوره ولكن يتم الحصول على إنتاج كل ٦.٥ شهور. مما يقلل من تكاليف الإنتاج.

(١٠) فى صفحة (٢٢٤) تقول الباحثة فى خلاصة البحث وفى بداية الفقرة الثانية "أن التحليل السابق يجب أن يخضع لتحفظات

عديدة: فإلى جانب ما قد تنطوى عليه التقديرات من أخطاء، نتيجة لعدم دقة البيانات الأصلية المستخدمة، أو لنقص الدقة فى الافتراضات المستند إليها، فإن إجراء المقارنة بين القيم المحلية والعالمية للمحاصيل ينطوى فى حد ذاته على قدر من الخطأ، ثم تقول الباحثة أيضا أن تحليل معدل الحماية الفعلية فى ذاته تحليل جزئى يستند إلى عدة افتراضات تبعد عن الواقع. ورغم صراحة الباحثة وهى محل تقديرى فاننى أتساءل عن أهمية استخدام هذا الأسلوب فى التحليل؟

(١١) فى الجزء الثانى من البحث والذى يتناول معدلات الحماية الفعلية لمجموعة من الأنشطة الصناعية فى القطاع العام فى عام ١٩٩٠/٨٩ فان بعض الملاحظات السابق ذكرها لن نكررها من جديد ويكفى بعض الملاحظات القليلة. فمثلا فى الفقرة الثالثة من صفحة ٢٢٤ تقول الباحثة أن صناعة منتجات الطماطم تحصل على الطماطم بأسعار تقل عن نظيرتها العالمية بحوالى ٧٠٪.

وقد حصلت الباحثة على هذا الرقم عن طريق قياس الفرق فى السعر بين سعر تصدير الطماطم فوب وهى نوع خاص وممتاز صالح للتصدير، وسعر شراء الشركة للطماطم وهى من نوع لا يصلح للتصدير، وبالتالي فالرقم المذكور وهو ٧٠٪ مبالغ فيه كثيرا.

(١٢) وعلى صفحة ٢٢٧ الفقرة الثانية أن ما تحصل عليه صناعة الألومنيوم من دعم لا يتعدى ١٢.٥٪ وهذا غير معقول لأن أهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو الطاقة والتى تحصل عليها شركة الألومنيوم بسعر ١٩.٨ مليم للكيلوات ساعة مقابل ٦٧.٥٧ مليم للمشروعات الأخرى (كما جاء فى هامش صفحة ٢٢٨) كذلك فان معظم انتاج هذه الصناعة يتجه نحو التصدير ولذلك فان أى تمييز تعاني منه لبيع جزء صغير من منتجاتها إلى القطاع العام، فهو ذو أثر محدود.

(١٣) جاء على صفحة ٢٣٣ فقرة خامسة "أن بعض الوحدات الإنتاجية تعجز عن زيادة أسعار منتجاتها المحلية، وليس بسبب التدخل الحكومى، وإنما بسبب ظروف الكساد المحلى وضعف القوة الشرائية إلى جانب تزايد المنافسة من الشركات الخاصة والاستثمارية أو من منتجات مستوردة".

ونحن نقول للباحثة وما العمل إذا؟ هل نطلب من الحكومة التدخل مجددا؟ أم نقول للشركات أن تعمل على زيادة كفاءتها الإنتاجية مما يخفض من تكاليف الإنتاج ويمكنها من تحقيق هامش ربح معقول حتى مع الأسعار المنخفضة.

(١٤) وفى الختام فانه رغم الملاحظات السابقة فان هذا لا يقلل من قيمة البحث ولا من جهد الباحثة التى تصدت لموضوع صعب وكانت تتمتع بالصراحة والشجاعة عندما ذكرت فى أكثر من موضع أن نتائج البحث تخضع لتحفظات عديدة سواء من حيث الفكر الذى يستند إليه أسلوب التحليل، أو من حيث الأخطاء المحتملة فى البيانات الإحصائية والتقديرات التى تم الاعتماد عليها. كذلك كانت الباحثة واعية للأثار السلبية للزيادات فى أسعار المنتجات، فطالبت بضرورة تعويض أصحاب الدخول المنخفضة بشكل مباشر. كذلك نوهت إلى أن تحرير الأسعار لا يكفى وحده لرفع كفاءة تخصيص الموارد، وإنما يقتضى الأمر أيضا إدخال اصلاحات مماثلة على الإدارة والتنظيم وإلى غير ذلك بما يؤدى إلى رفع مستوى أداء الوحدات الإنتاجية فى مختلف قطاعات الدولة.

البحث السادس

المتطلبات الإدارية لفعالية

تحرير الإقتصاد المصرى

أ.د. صديق محمد عفيفى

١ - مقدمة

١/١ - مشكلة البحث

تشير المؤشرات الدالة على أداء الإقتصاد القومى إلى ضخامة المشكلة الإقتصادية^(١)، ويظهر ذلك جليا فى تطور الناتج المحلى والعجز فى الموازنة العامة للدولة وفجوة الموارد وتزايد نسبة البطالة وانخفاض مستوى الإنتاجية وارتفاع معدل التضخم وارتفاع حجم المديونية وتوزيع بنود الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالى مقارنا بمجموعة الدول العربية.

إن الجهد المطلوب لمواجهة المشكلة الإقتصادية بجوانبها المختلفة جهد كبير، وقد خطت الدولة خطوات هامة فى سبيل تلك المواجهة بدءا بإسقاط وجدولة جزء كبير من الدين الخارجى، إلى إنجاز الاتفاق على برنامج الإصلاح الإقتصادى مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، إلى بدء التطبيق الفعلى لعدد من السياسات والبرامج الإصلاحية على الأخص فى مجال النقد والائتمان، إضافة إلى بدء تهيئة الأرضية المناسبة لتحقيق إصلاح حقيقى فى قطاعات الإنتاج والموارد البشرية. أى أن الدولة قد التزمت بشكل واضح بتطبيق برنامج التحرير الإقتصادى من أجل تصحيح مسار الإقتصاد الوطنى ومواجهة مشكلاته المزمنة.

ورغم سلامة هذا التوجه العام فى مسار العمل الاقتصادى فإن هناك عددا من المحاذير والعقبات الإدارية التى يمكن أن تحد من فعالية برنامج التحرير الاقتصادى. إن هناك مشكلة حقيقية فى كيفية إدارة هذا التحول الجذرى فى المسار الاقتصادى بشكل سلس يتجاوز العقبات، ويتجنب المخاطر، ويحقق المستهدف من النتائج. وهذا البحث يعنى بمحاولة الإجابة المحددة على السؤال: كيف يمكن إدارة عملية التصحيح الاقتصادى بفعالية؟ وما هى المتطلبات الإدارية لتهيئة فرص النجاح لبرنامج التحرير الاقتصادى؟

٢/١- أهمية البحث

لقد أملت تجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العقود الماضية حقيقة أساسية هى أن القدرة الإدارية فى كل المستويات مورد نادر فى كل الدول النامية، وأنها العامل المقيد والمحدد لمساحة الإنتاج التنموى الممكن تحقيقه، ذلك أن القيود الناشئة عن القدرة الإدارية تضع أحد أهم معوقات التنمية التى لا تقل خطورة عن نقص الاستثمار أو نقص الأيدى العاملة أو نقص المساندة من السلطة العليا فى البلاد. لقد اكتشفت دول كثيرة أن إقامة المصانع وبناء الكبارى وتشيد المنشآت لا يكفى وحده لإحداث التنمية، وإنما فوق ذلك وقبله لابد من تنمية القدرة الإدارية المحلية لتشغيل آلة الاقتصاد الوطنى^(٢).

وأنه لمن المثير للدهشة حقا عدم العناية فى أغلب تجارب التنمية بالقدرة الإدارية، بل أن المشروعات عادة ما تدرس جدواها الفنية والمالية والاجتماعية، ولكن قليلا من الإهتمام عادة ما يوجه لبناء القدرة على إدارتها، وهذا ما أظهرته تجارب التعثر المتلاحقة للمشروعات المشتركة مع شركاء أجنبى. حيث تم نقل تكنولوجيا الآلات والتجهيزات وإقامة المنشآت، ولكن لم يتم نقل أو إقامة القدرة الإدارية^(٣).

من جهة أخرى فإن إحداث تحول جذري فى بنية الإقتصاد القومى بهذه الأبعاد والجسامة لابد أن يخلق بعض المضاعفات، ويتسبب ولو مؤقتا فى بعض الاختلالات، إضافة إلى إمكان استثارته لمقاومة بعض الفئات التى قد لا يكون التغيير مواتيا لمصالحها، أو منسجما مع رؤاها. وهذه كلها أمور يجب أيضا العناية بالاستعداد لها وإدارتها سواء بفرض التحييد أو العلاج أو المواجهة لكى تستمر مسيرة برنامج التحرير نحو غايتها دون تعطيل أو تشويش وباقل تضحيات ممكنة.

من ذلك تتضح الأهمية الفائقة لهذا الموضوع الذى يعنى بقضية محورية فى برنامج التحرير الاقتصادى وهى كيف نديره بفعالية؟

٣/١- هدف البحث ومنهجيته

يستهدف البحث تحليل وتقييم أداء الإدارة الاقتصادية وتشخيص المشكلات التنظيمية والإدارية التى تعوق هذا الأداء، وبالتالي تحديد المتطلبات الإدارية لفعالية برنامج تحرير الاقتصاد المصرى.

يبدأ البحث بتحديد ماهية الإدارة الاقتصادية وتحديد أهميتها الاستراتيجية فى النظام الاقتصادى وعلاقتها التشابكية مع فعالية كل القطاعات.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى تقييم رصيد الإنجاز المتحقق فى فعالية الإدارة الاقتصادية، وكذلك رصد ملامح التغيير فى منهجية تلك الإدارة فى السنوات الأخيرة مع بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى.

يلى ذلك عرض دراسة تفصيلية حول التغييرات الإدارية والتنظيمية التى يلزم إجراؤها سواء على المستوى الكلى أو القطاعى من أجل تهيئة أفضل الفرص لنجاح عملية التحرير الاقتصادى .

٢ - موقع الإدارة الاقتصادية فى برنامج الإصلاح الاقتصادى

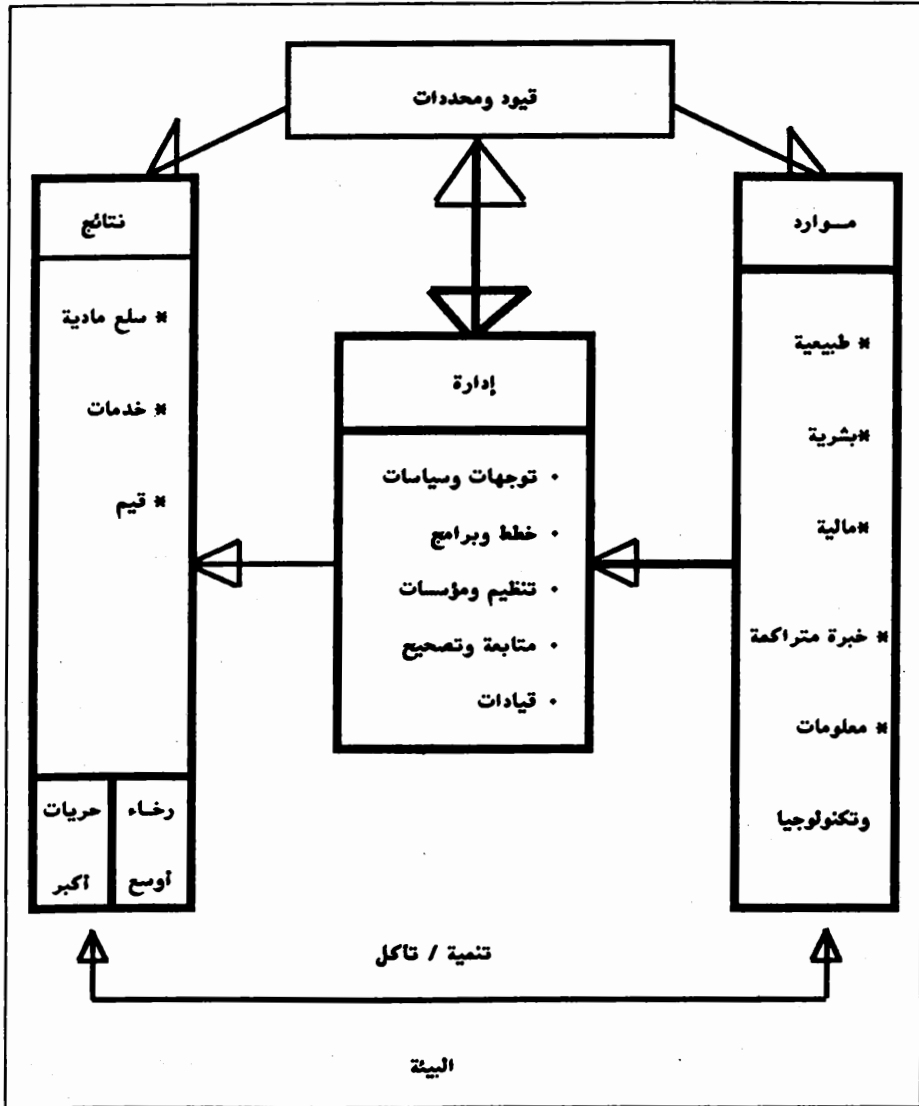
١/٢ - ماهية الإدارة الاقتصادية

الإدارة الاقتصادية وظيفة محددة لا غنى عنها من أجل تصور وتطبيق أى برنامج اقتصادى، وغايتها تنمية القدرة، وخلق الاتجاهات الإيجابية الضرورية لتحقيق الأداء الفعال للنظام الاقتصادى .

وتتضمن هذه الوظيفة توفير القدرة على تعبئة واستخدام المدخلات الطبيعية والبشرية والمالية، وإقامة وتشغيل المنظمات لتصل إلى النتائج المرجوة، وتحليل وتنمية البدائل، وتطوير الاستجابات الممكنة وتحديد التوجهات المرجحة، وتحديد الأهداف التشغيلية، وتصميم نظم العمل وصيانتها، ومتابعة وتقييم وتصحيح النتائج .

ومناك تعريفات كثيرة للإدارة^(١) إلا أنها فى جوهرها تدور جميعا حول بيان المهمة الأساسية لها وهى القدرة على تحقيق النتائج من خلال المنظمات أو الأفراد، وبالتالي فإنها المسئولة عن تحديد الغايات المستهدفة وتعبئة واستخدام المدخلات بشكل سليم من أجل الوصول إلى تلك الغايات والمتمثلة فى ناتج معين من السلع والخدمات والقيم .

ويصور الشكل رقم (١) أدناه موقع الإدارة فى النظام الإقتصادى، حيث تظهر محورية دورها وخطورته، ونلاحظ ما يلى :



شكل رقم (١) موقع الإدارة في النظام الاقتصادي

١/١/٢- الإدارة هي العنصر الديناميكي في النظام الاقتصادي وهي التي تحول الموارد إلى نتائج، وعلى فاعليتها يتوقف مدى الإنجاز في حشد الموارد وفي تعظيم النتائج.

٢/١/٢- تعمل الإدارة في إطار بيئة معينة لها خصائصها ولها قيودها ومحدداتها، كما تنصرف القيود والمحددات أيضا إلى ما يتاح من موارد وما يمكن استهدافه من نتائج.

٣/١/٢- إن فعالية الإدارة في تعظيم النتائج هي التي تحدد مدى واتجاه التغيير في الموارد، وبالتالي يحدث النمو أو التآكل فيها، أي أن دور الإدارة إزاء الموارد ليس دور المتلقى فقط، وإنما هو دور فاعل ومحدث للتغيير.

٤/١/٢- لا تقتصر النتائج المستهدفة على البعد المادي فقط من سلع وخدمات وما يتبعها من رخاء، وإنما يجب أن تمتد لتشمل القيم، وأعلاما قيمة الإنسان وحرية. إن الرخاء الأوسع لا يأتي أبدا إلا مع الحريات الأوسع.

٥/١/٢- رغم أن القدرة الإدارية في أي مجتمع هي مورد بحد ذاته، فإنها مورد مختلف جوهريا عن غيره من الموارد من حيث القابلية للاستبدال^(٥) فمن الممكن أن نستبدل رأس المال بالعمل، أو العمل بالأرض، أو التكنولوجيا بالمياه، ولكن القدرة الإدارية عنصر مكمل وليس بديلا، وبالتالي تم فصلها مستقلة في النظام الاقتصادي عن غيرها من الموارد. أن هذه الحقيقة الجوهرية غاية في الأهمية في إدارة برنامج الإصلاح الاقتصادي. وقد تسبب تجاهلها أو عدم إدراكها في إجهاض العديد من محاولات التنمية. لقد اكتشفت الدول النفطية في الخليج مثلا - وبتكلفة باهظة - أن كل الفوائض النفطية والاستثمارات المادية لا يمكن أن تكون بديلا عن بناء القدرة الإدارية^(٦).

٦/١/٢- وترتيباً على ما تقدم فإنه من الواجب التعامل مع الإدارة كركن أساسى من أركان برنامج الإصلاح الاقتصادى إذ لا فائدة ترجى من سياسات وتوجهات سليمة بغير استكمال مكونات العملية الإدارية بالخطط والبرامج والتنظيم والمؤسسات والمتابعة الفعالة. يجب التعامل مع الإدارة كقطاع محدد قابل للتنمية المخططة، ويعتبر تقدمه عنصراً حاكماً للتقدم الممكن فى كافة القطاعات.

٢/٢- مصفوفة الإدارة والقطاعات الاقتصادية

١/٢/٢- العناصر المكونة للإدارة الاقتصادية

يمكن تحليل الوظيفة الإدارية فى الاقتصاد القومى إلى العناصر الرئيسية التالية:

١/١/٢/٢- تحديد التوجهات والغايات المستهدفة.

٢/١/٢/٢- تحديد السياسات العامة الحاكمة لحركة النظام.

٣/١/٢/٢- وضع الخطط والبرامج المؤدية إلى الغايات.

٤/١/٢/٢- تنظيم الاقتصاد القومى وإقامة المؤسسات القادرة على تنفيذ السياسات والخطط والبرامج.

٥/١/٢/٢- توفير القيادة الفعالة لكل القطاعات والمستويات والمؤسسات.

٦/١/٢/٢- متابعة تشغيل النظام وتقييم نتائجه وتصحيح مساره.

٢/٢/٢- تكامل عناصر الإدارة الاقتصادية

يصور شكل رقم (٢) أهمية العناصر المكونة لوظيفة إدارة الاقتصاد القومى بالنسبة لما يمكن تحقيقه فى أى من القطاعات السلعية أو

عناصر ادارة الاقتصاد	القطاعات	الصناعة	الزراعة	التعليم	الصحة	..	الف
	* تحديد التوجهات والغايات . * تحديد السياسات . * وضع الخطط والبرامج . * التنظيم والمؤسسات . * القيادات . * المتابعة والتصحيح						

شكل رقم (٢) علاقة الادارة بالقطاعات

الخدمية، وغنى عن البيان أن هذا التأثير يسرى أيضا على ما يمكن تحقيقه بالنسبة لمجموع الاقتصاد القومى .

ويتضح من الشكل رقم (٢) أنه لا يكفى لفعالية العمل فى أى من القطاعات أو فى الاقتصاد القومى ، أن يتوافر عنصر واحد من عناصر الإدارة الاقتصادية أو بعض تلك العناصر، إنما المطلوب هو توافرها جميعا لتحقيق النتائج المستهدفة، وبقدر توافر تلك العناصر بقدر ما تحقق النتائج . وفيما يلى بعض الأمثلة التوضيحية :

١/٢/٢/٢- أن تحديد أهداف الاستثمار الصناعى ورسم السياسات المتعلقة باجذاب المستثمرين وتنشيط مشروعاتهم لا يكفيان وحدهما لضمان تنشيط الاستثمار واجتذاب المستثمرين، وإنما سيبقى من الضرورى وضع الخطط والبرامج التنفيذية، وإقامة التنظيم المؤسسى وتطوير نظم العمل الضرورية لذلك، وكذلك تولية القيادات الواعية والمخلصة لتطبيق السياسات، ووضع المؤشرات اللازمة لمتابعة الأداء والأدوات الفعالة لتصحيح الانحراف فيه . وبدون هذه العناصر الإدارية الهامة ستبقى الأهداف المحددة آمالا بغير تحقق، وتبقى السياسات شعارات غير مطبقة أو تصريحات غير مفيدة .

٢/٢/٢/٢- وحتى لو انتقلنا خطوة إضافية فى منظومة الإدارة الاقتصادية، أى حددنا الأهداف والسياسات وكذلك وضعنا الخطط والبرامج لتحقيق القفزة النوعية فى التعليم مثلا، فسوف يبقى كل ذلك فى عداد الأفكار الطيبة لا أكثر دون نتائج فعلية إلا إذا استكملنا عناصر العملية الإدارية بإقامة التنظيمات المؤسسية القادرة وتوفير القيادات الفاعلة وضبط الحركة بنظام محكم للمتابعة والتصحيح .

٣/٢/٢/٢- وكمثال ثالث ذى دلالة، لا يكفى لتحقيق الإصلاح الاقتصادى أن نوقع اتفاقا للمساندة ونلتزم بمجموعة من التوجهات

والسياسات، وإنما يلزم، وعلى نفس الدرجة من الأهمية أن نستكمل باقى مكونات الإدارة الاقتصادية (خطط - تنظيمات - قيادات - متابعة وتصحيح).

ويمكن أن نسوق أمثلة كثيرة أخرى، ولكن المقصود هو التركيز على حقيقة بدهية مؤداها أن تكامل عناصر الإدارة الاقتصادية حتمى لفعاليتها، فهذه الحقيقة على بدهتها كثيرا ما نغفل عنها بقصد أو بغير قصد، ويكون ثمن الخطأ كبيرا فى عمر التنمية وثمار برامج التصحيح.

٣ - رصيد الإنجاز فى إدارة الإقتصاد القومى

١/٣ - حصاد التنمية فى أربعة عقود

تمثل مصر نموذجا شائعا بين الدول النامية التى أقبلت بحماس على نقل ومحاولة تكرار تجارب التنمية فى العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، ولما لم تكن مصر ملتزمة بأيديولوجية جامدة - يسارية أو يمينية - فقد جربت أكثر من نموذج للتنمية، بين تدخل للدولة متفاوت الدرجات فى النشاط الاقتصادى إلى سعى لفتح الأبواب وتنشيط القطاع الخاص وطنيا كان أو أجنبيا، ومن تنظيم صارم للأسواق والحصص والقنوات والأسعار إلى حرية متفاوتة الدرجات فى الأسواق والتسويق. على أن اختلاف النموذج المطبق للتنمية لم يختلف معه كثيرا حصاد التنمية الذىبقى متواضعا بكل المقاييس، مما أشار التساؤل مرارا حول موطن الداء.

يشير بحث حديث^(٧) إلى تواضع مؤشرات أداء الإقتصاد المصرى، ثم يرد ذلك بالدرجة الأولى إلى القصور الإدارى، مؤكدا أن الإدارة فى مختلف المستويات هى المسئولة عن تواضع أداء الإقتصاد المصرى، وما لم تتم مواجهة المشكلة الإدارية فلا أمل فى نمو أو

تنمية. وقد تلخصت أوجه القصور فى مختلف وظائف إدارة الاقتصاد القومى فيما يلى^(٨):

١/١/٣- قصور العمل التخطيطى فى اختيار التوجهات، وأحيانا افتقار النظرة الشمولية، وخلط الخطة بالموازنة، وعدم واقعية الأهداف فى بعض القطاعات، ونقص المعلومات بشكل جسيم.

٢/١/٣- قصور التنظيم سواء فى رؤيته أو استقراره أو كفاءته أو صناعة قراره.

٣/١/٣- محدودية كفاءة القيادات وغياب النظم الفعالة لقياس أدائهم.

٤/١/٣- قصور الأنظمة الرقابية عن تحقيق طموحات المخطط الاقتصادى وتطبيق معاييرها.

٢/٣- تغير منهج إدارة الاقتصاد القومى

شهدت السنوات القليلة الماضية تغيرا جذريا فى الفلسفة الاقتصادية، وتحولا كبيرا فى منهجية إدارة الاقتصاد القومى، حيث خططت الدولة خطوات ملموسة على طريق التصحيح من خلال تبنى مجموعة من السياسات والإجراءات الهامة:

- تحرير سوق النقد وتوحيد سعر الصرف الأجنبى.
- تحرير سعر الفائدة وضبط الائتمان المصرفى.
- وضع وبدء تطبيق برنامج التحول إلى القطاع الخاص فى المحليات وغيرها.
- اتخاذ الإجراءات النقدية لكبح جماح التضخم وتمويل عجز الموازنة بموارد حقيقية.

- التخفيض التدريجى للتدخل الإدارى فى الأسواق والأسعار.

- إصدار قانون جديد لتنظيم اختيار القيادات.

- بدء التحضير لإطلاق قوى المنافسة فى السوق وإعمال جهاز الثمن.

وتمثل هذه السياسات والإجراءات عناصر هامة فى حزمة السياسات والإجراءات الإصلاحية التى تم الاتفاق عليها ضمن خطة شاملة لتحقيق التحرير الشامل للاقتصاد المصرى، وهى بالتأكيد إنجازات ملموسة وواعدة ويمكن أن تكون مقدمة ضرورية لتحقيق الإصلاح تدريجيا فى المجالات الأكثر تعقيدا.

يتطلب هذا التغيير فى منهجية الإدارة الاقتصادية أن تواكب تغييرات موازية فى جميع عناصر الإدارة الاقتصادية، لأن التغيير أو الإنجاز المتحقق فى عنصر واحد أو فى بعض العناصر يمكن أن يتهدد ما لم تكتمل بقية العناصر - على النحو السابق إيضاحه.

يمكن تصنيف الجزء الأكبر من السياسات والإجراءات الإصلاحية التى تم الالتزام بها خلال الفترة الماضية فى باب تحديد التوجهات ورسم السياسات وهما العنصرين الأولين فى الإدارة الاقتصادية، كما يمكن تصنيف بعضها كتغطية لعنصر التخطيط أو التنظيم. وبالتالي تبقى الفجوة قائمة فى منظومة الإدارة الاقتصادية حيث تلزم العناية باستكمال خطط وبرامج الإصلاح، وإحداث التغييرات التنظيمية والمؤسسية المطلوبة وتوفير القيادات الواعية للتغيير والقادرة على قيادته، إضافة إلى مجموعة إجراءات التنفيذ والرقابة على مستوى الأجهزة.

إن السياسات الجيدة يمكن أن تفرغ من مضمونها وحكمتها ما لم نقم النظام الإدارى الملائم لتنفيذها ونولى القيادات المؤهلة والواعية لتشغيله.

وسوف نقوم فيما تبقى من هذه الورقة بعرض موجز لعدد من المتطلبات الإدارية لفعالية برنامج التحرير الاقتصادى، والتي نراها محورية بالنسبة لنجاحه .

٤ - مجالات التصحيح الإدارى من أجل التحرير الإقتصادى

يفرض التحرير الإقتصادى الحاجة إلى إحداث تغييرات هيكلية فى تنظيم وإدارة اقتصادنا القومى بمختلف قطاعاته، وفى بيئة العمل، وفى آلياته وفى قياداته وأسلوب اتخاذ قراراته. وما نعرضه أدناه هو مجموعة المجالات الأساسية التى نرى جدارتها بأولوية الرعاية.

١/٤ - ترشيد القطاع الحكومى

١/١/٤ - أبعاد المشكلة

١/١/١/٤ - يبلغ عدد وحدات القطاع الحكومى ٥٥٨ وحدة يعمل بها نحو ٣٦ مليون موظف^(٩) وفق الموازنة العامة للدولة للعام المالى ١٩٨٨/٨٧ (انظر الجدولين أرقام ٩ ، ١٠ بالملحق) ولا شك أن هذا الحجم الكبير للقطاع الحكومى يفوق متطلبات الكفاءة والفعالية ويرتب مشكلات تنسيقية ورقابية عديدة، ناهيك عن تعدد الأجهزة والمستويات الرئاسية واتساع نطاق الإشراف إلى درجة تعوق الإدارة الفعالة خصوصا فى المستوى الأعلى من تنظيم الدولة. وجدير بالتنويه أن تولية وزير واحد للإشراف على أكثر من وزارة واحدة لا يسهم بالضرورة فى حل مشكلة تضخم الجهاز الحكومى، حيث تبقى الكيانات قائمة بكل ما فيها من سلبيات هيكلية، بل يضاف إليها مشكلة نقص الوقت المتاح للوزير بالنسبة لكل من الوزارات التابعة، وهو ما لابد أن يؤثر سلبيا على فعالية الإدارة وسلامة القرار.

٢/١/١/٤- هذا، ويعانى القطاع الحكومى كذلك من مشكلة عدم الاستقرار التنظيمى إلى حد كبير بل ان عدد الوزارات وتقسيماتها يتقرر فى العادة على عجل مع صدور كل تشكيل وزارى جديد.

٣/١/١/٤- ويترتب على ظاهرتى التضخم وعدم الاستقرار مشكلة ثالثة تتعلق بتداخل الأدوار أو تفتيتها بما قد يضر كفاءة الأداء والفعالية فى تحقيق الهدف، فعلى سبيل المثال نجد أن مسألة تنمية الموارد البشرية موزعة بشكل مخل على العديد من الجهات التى يصعب تصور وجود منظومة واحدة تربط توجهاتها وخططها وبرامجها فى نسيج واحد ونحو غاية واحدة. وتسرى نفس الملاحظة على اختصاص التنمية الزراعية أو اختصاص إدارة ورعاية شئون المصريين بالخارج، أو اختصاص تطوير قطاع الأعمال العام، أو غير ذلك.

٤/١/١/٤- ويترتب على ضخامة الجهاز الحكومى وعدم استقراره وتداخل أدوار بعض وحداته أن تفاقمت مشكلة تعقيد نظم العمل أو بطء وعدم دقة العمل الحكومى عادة، ويساهم فى ذلك عوامل أخرى بطبيعة الحال، إنما ما يهمنا هنا هو تأكيد حقيقة التدهور المخل فى مستوى الخدمة الحكومية إلى الحد الذى نكاد معه نعتبر أن ذلك من المسائل التى لا يمكن تغييرها.

٥/١/١/٤- وأخيرا، فإن أكثر المشكلات خطورة هى افتقاد الرؤية وغموض الدور، حيث يبدو أن غالبية القائمين على وحدات القطاع الحكومى لا يدركون بوضوح طبيعة الدور الجديد للقطاع الحكومى فى ظل التغير الجذرى فى منهجية الإدارة الاقتصادية، وبالتالي ما زالت أكثريتهم على مختلف المستويات - يعيشون ويمارسون الدور القديم للجهاز الحكومى الذى يتدخل فى كل شئ ويفرض الوصاية على كل عمل وتمتد ذراعه لتطول كل جزئية من جزئيات النشاط الإنسانى^(١). والنتيجة الحتمية لذلك هى ظاهرة التناقض وعدم الاتساق بين بعض السياسات والتصريحات التحريرية من جهة وبين الممارسات الفعلية فى مواقع

التنفيذ من جهة أخرى . وهذه هى أخطر مشكلة إدارية تواجه التحول فى منهج العمل الاقتصادى ، لأنها ليس فقط تعوق الحركة ، ولكنها أيضا تثير الشكوك حول المصداقية .

٢/١/٤ - اتجاهات التصحيح

١/٢/١/٤ - إن أول ما يجب أن نتصدى له هو تصحيح الدور وتوضيح الرؤية ، فلم تعد الحكومة هى المسئولة عن كل شىء بما فى ذلك توظيف الناس بأجهزتها حتى ولو لم تكن لديها وظائف ، أو توفير الكماليات حتى ولو لم تكن لديها موارد ، أو زراعة الأرض وصيد السمك حتى ولو لم تكن مؤهلة لذلك . إن التحول فى مسار العمل الاقتصادى يتطلب تحولا موازيا فى دور القطاع الحكومى بالاقتصاد .

إن دور الحكومة فى ظل التحرير الاقتصادى هو : تهيئة البيئة المنظمة والأمنة للنشاط الاقتصادى ، وتنظيم العلاقات العادلة بين الأطراف ، وتوجيه مسار العمل الاقتصادى بالحوافز ، وليس الأوامر ، إلى سد وإغلاق الفجوات ، وسوف يتطلب ذلك المحافظة على آلية السوق وحماية المنافسة بين كل وحدات الإنتاج على اختلاف صور ملكيتها .

إن إدراك هذا الدور الجديد للقطاع الحكومى والالتزام به شرط أساسى لنجاح برنامج التحرير الاقتصادى ، وسوف يحتاج ذلك إلى التزام القيادات والرئاسات التنفيذية فى مختلف المستويات لتغيير الرؤية للعمل والغاية منه ، وتغيير العلاقة مع المواطن - إلى "علاقة خدمة" بدلا من "علاقة المنحة" ، ويصبح جهاز الخدمة المدنية جهاز خدمة حقيقيا وظيفته تقديم الخدمة وتهيئة المناخ لعطاء الفرد وإبداعه ، وليس جهاز وصاية أو عطايا أو تشكيك وتربص بالمبادرات الخاصة .

٢/٢/١/٤ - ويرتبط بالنقطة السابقة الحاجة إلى تطوير آليات فعالة للتصحيح الذاتى فى مختلف القطاعات والمستويات ، فعندما يتضح الدور ونذكره ونقتنع به سيكون من اليسير على المسئول أن يضبط

إيقاع العمل المنوط بمنظمته بما يتفق مع هذا الدور، ويجرى التصحيحات المناسبة لدى نشأة الحاجة إلى ذلك.

٣/٢/١/٤. سوف يقود تصحيح دور الحكومة بالضرورة إلى تناقص الحاجة إلى هذا الكم الهائل من الوحدات والموظفين، وبالتالي تتاح منطقيا إمكانية تخفيض حجم القطاع الحكومى بشكل تدريجى، ومن المؤكد يقينا أننا لسنا بحاجة إلى كل هذا الجهاز، ومن المؤكد أيضا أن تخفيض حجمه سيساهم فى رفع كفاءته وزيادة فعاليته للقيام بالدور الصحيح المنوط به فى إطار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى. وتجب ملاحظة أن تخفيض حجم القطاع الحكومى يلى فى الأولوية تصحيح دوره وذلك لسببين: لأن تصحيح الدور سيفرض تخفيض الحجم من الناحية المنطقية، ولأن تخفيض الحجم قد يخلق ضغوطا على التوظيف يفضل تأجيلها مؤقتا لحين تحقق بعض ثمار التنشيط الاقتصادى.

٤/٢/١/٤. ومع ذلك، فيمكن أن نبدأ ومن الآن فى ترشيد التنظيم الأعلى للدولة لتخفيض عدد الوزارات، وتنسيق قطاعات الخدمات، وتخفيض نطاقات الإشراف والمستويات الإدارية، وتصحيح الأوضاع التنظيمية والإدارية بأجهزة الحكم المحلى.

٥/٢/١/٤. ويتواكب مع ذلك إعطاء المزيد من الدعم والتأييد للجهود النشطة لرفع مستوى الخدمة الحكومية فى مختلف المجالات وعلى الأخص فى الأجهزة المتصلة بالنشاط الاقتصادى كالمصائب والاستثمار والتخطيط، على أن يتحمل التبعة الأولى فى ذلك القيادات الميدانية، وهو ما يعنى إعادة صياغة دور الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فيما يخص مسؤوليته عن تطوير الخدمة المدنية.

٢-٤- ترشيد قطاع الأعمال العام

١-٢/٤ أبعاد المشكلة

استهدف قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ التطوير الشامل للقطاع العام لرفع كفاءته وترشيد استخدام موارده، ولقد حقق القانون الكثير من التقدم نحو خلق بيئة مناسبة لقطاع الأعمال، ومع ذلك تبقى هناك بعض النقاط الجديرة بالمناقشة والاهتمام:

١/١/٢/٤- لم يحقق التنظيم الجديد تغييرا جوهريا في طبيعة العلاقة بين الحكومة وبين شركات الأعمال، فما زالت الوزارة والوزير لهما التأثير الواضح في تشكيل المجالس واختيار القيادات ومحاسبتها. وفي تقديرى أن هدف عزل الملكية عن الإدارة، بالمفهوم الذى يطرح به، هو هدف يصعب تحقيقه، ومن الخطأ أن نسعى لتحقيقه، فصاحب المال لا بد أن يمارس النفوذ والتأثير على الإدارة وعليه محاسبتها بهدف حماية ماله والتأكد من حسن استخدامه، وبالتالي فإن الدولة لا يمكن أن تتخلى عن ممارسة التأثير والنفوذ على الشركات التى تملكها. ولكن السؤال هو كيف يكون ذلك مع ضمان كفاءة الإدارة وفعاليتها؟

٢/١/٢/٤- حاول القانون الجديد النص على بعض الأحكام التى تسعى لتحقيق المساواة فى المعاملة بين القطاع العام والقطاع الخاص وهو أيضا هدف غير جدير بالرعاية، فإننا إذا ساوينا بينهما تماما - وهو أمر صعب التحقيق بحد ذاته - لكان معنى ذلك أن القطاع العام أصبح يخضع لمعيار الربح شأنه شأن القطاع الخاص، وهو أمر يثير التساؤل حول دور الدولة، وهل وظيفتها تشغيل المشروعات بهدف الربح؟ وهل هى الأكفأ فى هذا المجال؟

٣/١/٢/٤- رغم ما أدخله القانون من تعديلات فى قواعد مشاركة العاملين فى الإدارة، فإنه مازال قاصرا عن التصحيح الجوهري لهذه المسألة.

٤/١/٢/٤- لا يهيى القانون الإطار الحافز بالدرجة المناسبة للتحويل التدريجى إلى مشاركة القطاع فى ملكية الشركات.

٢/٢/٤- اتجاهات التصحيح

١/٢/٢/٤- إن أول ما يجب التسليم به هو أن الملكية عنصر حاسم ومقيد فى تحديد مساحة الكفاءة الممكن تحقيقها فى مشروعات الأعمال، وذلك ما أثبتته التجارب والدراسات فى مصر والخارج^(١١). وبالتالي يجب أن نواجه وبشكل حاسم قضية الملكية العامة لمشروعات الأعمال فيتم حصرها فى المجالات الاستراتيجية أو الأمنية، ونخطط بشكل معلن للتحويل التدريجى إلى الملكية الخاصة.

٢/٢/٢/٤- يجب صرف النظر عن المناورات التكتيكية فى تطوير قطاع الأعمال والتي تستغرق من الجهد والوقت ما يمكن تخصيصه، وبمردود أفضل، للتنمية الحقيقية لقطاع الأعمال. إن تغيير اللافات والمسميات لا يمكن أن يحقق وحده تغييرا حقيقيا فى إدارة قطاع الأعمال.

٣/٢/٢/٤- يجب أن يكون الهدف فى تنظيم قطاع الأعمال هو إقامة مناخ من المنافسة على أساس الكفاءة، وأن يكون ذلك بأدوات فعالة وليس ببعض النصوص والحيل القانونية غير المجدية.

٤/٢/٢/٤- يجب أن تكون ممارسة الحكومة للنشاط الاقتصادى التنفيذى من قبيل الاستثناء وليس القاعدة.

٥/٢/٢/٤- يجب تأكيد الدور السليم لكافة المنظمات الحكومية المتصلة بالنشاط الاقتصادى وفق منظور دور الحكومة على النحو السابق تجديده فى ١/٢/١/٤ أعلاه، وعلى النحو التطبيقى الوارد أدناه بالنسبة لبعض المنظمات الرئيسية فى العمل الاقتصادى.

٣/٤- الإدارة السليمة لبرنامج التخصيصية^(١٢)

١/٣/٤- المشكلة

١/١/٣/٤- رغم أن التخصيصية تعد أحد أهم البرامج الفرعية لبرنامج إصلاح الاقتصاد المصرى، فإن هناك بعض التردد بشأن أبعادها الكاملة، وبعض الخلط حول مفهومها الصحيح حيث يعدها البعض، خطأ، ردة على مكاسب التنمية أو تهديدا مباشرا لمصالح الطبقة العاملة أو تصفية غير واعية "القلعة" القطاع العام.

٢/١/٣/٤- هناك بعض الفئات المتضررة من التخصيصية، ومن المتوقع أن تثير هذه الفئات المشكلات وتضع العراقيل فى طريق التطبيق الناجح للتخصيصية.

٣/١/٣/٤- لم تلتزم الحكومة حتى الآن ببرنامج محدد الإنجازات والتوقيعات فى شأن التخصيصية، كما لم تسند المسئولية بشكل معلن إلى جهة محددة تجرى محاسبتها على النتائج أولا بأول.

٤/١/٣/٤- يتم تنفيذ بعض حالات بيع القطاع العام فى الوقت الحاضر بأسلوب اجتهدى، ربما لا يكون هو الأفضل لتحقيق المكاسب المستهدفة من التخصيصية.

٥/١/٣/٤- إن عدم الالتزام بمنهج علمى متكامل فى إدارة برنامج التخصيصية يمكن أن يؤدي إلى صعوبات ومشكلات ومضاعفات تهدد استمرار البرنامج بأكمله.

٢/٣/٤- المتطلبات الإدارية لنجاح التخصيصية

١/٢/٣/٤- إدراك والترويج للأبعاد الكاملة لبرنامج التخصيصية فى إطارها الصحيح كحزمة متكاملة من السياسات والاجراءات التى تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية والتوزيعية بفعالية أكبر من خلال توسيع

نطاق عمل القطاع الخاص فى ظل اطلاق آلية السوق وحماية المنافسة على أساس الكفاءة. إن تحويل الملكية ليس هدفا بحد ذاته وإنما الكفاءة هى المستهدفة، والمنافسة شرط مبدئى للكفاءة. ويتطلب ذلك أن يعلن بشكل محدد الالتزام بالأبعاد الكاملة للتخصيصية ويروج لها على هذا الأساس.

٢/٢/٣/٤- اعتبار عملية قطاع الأعمال العام مقدمة ضرورية ذات هدف مزدوج أولهما رفع كفاءة تشغيل الوحدات العامة التى يتقرر استمرارها كوحدات عامة، وثانيهما تأهيل الوحدات العامة التى يتقرر بيعها لتكون أكثر جاذبية للمستثمر المرتقب.

٣/٢/٣/٤- تحديد أولويات تطبيق التخصيصية بشكل علمى، ويمكن الاسترشاد بما يلى :

* معيار الربحية، فصحيح أن الوحدات الخاسرة هى التى قد تسعى الحكومة لبيعها أولا، ولكن تنشيط السوق وتنمية الثقة يتطلب تأهيل تلك الوحدات أولا لإثبات جدارتها قبل طرحها حتى تحقق قيمة بيعية مجزية، كما أن بيع الوحدات الربحية يسهم فى تنشيط البرنامج من جهة، ويسهم فى تدوير الأموال من جهة أخرى.

* معيار الحجم، ومن الطبيعى توقع أن الوحدات الأصغر حجما سيتيسر بيعها فى البداية خصوصا قبل تنشيط سوق المال، ثم يتدرج الأمر إلى الوحدات الأكبر.

* معيار طبيعة النشاط، فهناك أنشطة تتلاءم بطبيعتها مع القطاع الخاص كما أنها لا تمثل خطورة أمنية أو أهمية استراتيجية، ومثل هذه الأنشطة تكون هى الأولى بالبيع أولا، ويدخل فى هذه أغلب أنشطة التجارة الداخلية والسياحة والمقاولات والنقل الداخلى والزراعة.

* معيار الملكية، حيث يمكن البدء أولاً بالوحدات المملوكة بالاشتراك بين القطاعين العام والخاص، ثم ننتقل إلى الوحدات المملوكة ملكية كاملة للدولة. كذلك يكون من الأسر البدء ببيع الوحدات المملوكة للمحليات ثم الانتقال بعد ذلك إلى الوحدات المملوكة من قبل الجهات المركزية.

* معيار ميكال السوق، وهنا نبدأ فى بيع الوحدات التى تصحح الأوضاع الاحتكارية وتهىئ السبيل لمزيد من المنافسة فى السوق.

* معيار التغير التكنولوجى، ويقصد هنا البدء بتحويل الوحدات التى تعمل فى الصناعات سريعة التغير تكنولوجيا، فتلک تتوافق خصائصها بدرجة أكبر مع المرونة العالية فى منشآت القطاع الخاص.

٤/٢/٣/٤- يتم تطبيق هذه المعايير برؤية متفتحة، مع الجهد الموازى لتصحيح أوضاع الوحدات العامة فى ظل تطبيق قانون قطاع الأعمال الجديد والذى يستهدف رفع كفاءة تلك الوحدات وترشيد هيكلها التمويلية، وبناء على هذا يتم الاستقرار على الوحدات المقترحة تحويلها إلى القطاع الخاص.

٥/٢/٣/٤- يلى ذلك تحضير هذه المشروعات بشكل جيد للبيع، ويلزم لذلك أمران:

* إعادة تأهيل الوحدات المرشحة للبيع.

* فض الشبكات وفرز الالتزامات على تلك الوحدات ومن ذلك النظر فى مستقبل المعاملة التفضيلية التى كانت تتمتع بها الشركة العامة، والالتزامات التعاقدية، والالتزامات صناديق التأمينات والمعاشات، والمديونيات، والحصص، ومناطق الاحتكار، وغير ذلك من الأمور.

٦/٢/٣/٤- يجب أيضا العناية بمسألة تقييم الشركة أو الوحدة المرشحة للبيع، ولا نقدر أن أسلوب اللجان هو أفضل الأساليب لاتمام هذا التقييم، وإنما يمكن إسناد التقييم لجهات متخصصة على مستوى عال من المهنية مع إمكان ممارسة الرقابة على عمل تلك الجهات بواسطة الجهات الحكومية ذات الاختصاص. وهناك أيضا أسلوب التقييم المتداخل مع البيع، كما أن هناك قضايا التقييم الجزئى أو الكلى للشركة، وكلها أمور يجب التعامل معها بمنهجية سليمة.

٧/٢/٣/٤- يعتبر اختيار الأسلوب المناسب للبيع أحد المحددات الرئيسية لنجاح البرنامج، ويجب فى كل الأحوال أن يتم اختيار الطريقة المناسبة فى كل مشروع على حدة طبقا لحجم المشروع وحالة السوق وجاذبية الاستثمار فيه وتوافر المشترين المرتقبين والقيمة التقديرية للبيع. إن أسوأ ما يمكن حدوثه هو تنميط أسلوب البيع بالمزاد أو المظاريف أو طرح الأسهم فى الاكتتاب أو غير ذلك. وإنما يجب اختيار الطريقة المناسبة لكل حالة بعد دراسة ظروفها كاملة، مع وضع الضوابط المناسبة لحماية المال العام وتحقيق عدالة الصفقة، وتهيئة فرص النجاح أمام المشتري المرتقب.

٨/٢/٣/٤- يجب فى كل الأحوال استمرار الدولة فى ممارسة دورها الأصيل فى مراقبة مستويات الإنتاج وطاقاته ومستويات الأسعار والجودة وفق قواعد حرية السوق حتى لا تحدث اختناقات أو تجاوزات فى الطاقة أو فى شروط بيع الناتج بعد التحول إلى القطاع الخاص.

٩/٢/٣/٤- بالنظر إلى العدد الكبير لشركات القطاع العام والوحدات العامة، وبالنظر إلى المخاطر والصعوبات التى تكتنف التخصيصية كسياسة فإننا نقدر ضخامة العمل الإدارى الضرورى لتطبيق برنامج التخصيصية بنجاح، وهو الأمر الذى يستوجب إقامة جهة مختصة أو تكليف جهة محددة لتولى تنفيذ البرنامج، على أن تربط تلك الجهة بأعلى مستوى تنفيذى فى الحكومة، لتتوافر لها القوة والدعم

الضوريان لشجاعة القرار ونزاهة المقصد والإصرار على النجاح. إن إقامة أو تحديد مثل هذه الجهة ضروري من أجل فعالية إدارة برنامج التخصيصية ومتابعة تنفيذه، والمحاسبة عن التقدم في التنفيذ أو التعتريه.

٤/٤- تنظيم وتنشيط سوق المال

١/٤/٤- أبعاد المشكلة

١/١/٤/٤- رغم مرور سنين طويلة على إنشاء هيئة سوق المال فإن حركة التعامل بالسوق مازالت في مستوى أدنى مما هو مرغوب فيه لمسايرة برنامج التحرير الاقتصادي^(١٣).

٢/١/٤/٤- ومازالت هناك درجة عالية من الريبة لدى المستثمر الصغير في صيغة الأوراق المالية كحقل لاستثماره، وربما كان ذلك راجعا لتجارب غير ناجحة في الماضي، أو لسليبيات المناخ الاقتصادي العام، أو لعدم الوعي لا أكثر.

٣/١/٤/٤- توجد بعض مظاهر عدم الاستقرار في سوق المال كنتيجة لنمو ثم تراجع شركات توظيف الأموال والتخبط في التعامل معها، ولبعض الأحداث غير المواتية في القطاع المصرفي، ثم للمنافسة الحادة من أذون الخزنة وما يصاحبها من تساؤلات حول خطط الحكومة في هذا الخصوص، ثم أيضا نتيجة استمرار حالة الانتظار والترقب لدى قطاعات كبيرة من المستثمرين، تلك الحالة التي نشأت مع بدايات إجراءات الإصلاح الاقتصادي الإنكماشية، ومازالت مستمرة.

٢/٤/٤- اتجاهات التصحيح

١/٢/٤/٤- تطوير هيئة سوق المال لتؤدي دورها بفعالية من أجل تنشيط الاستثمار وتدوير رؤوس الأموال وتحقيق الرقابة التلقائية لصاحب المال

على إدارة المشروعات، وتحريك الأموال إلى المجالات الأكثر مردودا، وبالتالي زيادة كفاءة تخصيص الموارد، وما يعنيه ذلك من كفاءة تشغيل النظام الاقتصادى.

٢/٢/٤/٤- ويتطلب هذا التطوير لدور الهيئة قدرا أكبر من الخيال والإبداع فى مداخل العمل وأساليبه وطرقه، أكثر مما يتطلب تغييرا فى نصوص القوانين أو إصدار قانون جديد لتنظيم الهيئة.

٣/٢/٤/٤- ومن الطبيعى كذلك أن نتوقع تحسنا فى المناخ الاقتصادى مع تقدم تطبيق برنامج التحرير، ولا شك أن ذلك سيدعم كل جهد للهيئة بصدد تنشيط سوق المال وتحقيق الاستقرار فيه.

٥/٤- تنظيم وتنشيط الاستثمار

١/٥/٤- أبعاد المشكلة

١/١/٥/٤- تزامن إنشاء هيئة الاستثمار مع بدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينيات بوظيفة محددة وضرورية تتلخص فى تحسين المناخ الاستثمارى والتيسير على المستثمرين بما يحقق اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة. ويبدو أن تلك الوظيفة لم تكن بالوضوح الكافى لذوى الشأن مما تسبب فى تواضع الإنجاز المحقق بشأنها بدرجة كبيرة.

٢/١/٥/٤- مازال المستثمرون يكررون التنبيه إلى أنه لم يتم التيسير ولم يتم تحسين المناخ بالدرجة الكافية، بل إن ندوات ومؤتمرات حل مشاكل المستثمرين أصبحت حدثا متكررا فى الساحة الاقتصادية، ووصل الأمر فى بعض الأحيان إلى إنشاء مكاتب ملحقة بأعلى سلطة تنفيذية فى البلاد لحل مشاكل المستثمرين، بل إلى حد اللجوء إلى الصحف لنشر نداءات وشكاوى المستثمرين. وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على فشل النظام الإدارى المختص فى التعامل مع الموقف، مما يدفع

المتعاملين معه إلى السعى لتجاوزه والوصول إلى نقطة أعلى فى سلم القرار.

٢/٥/٤- اتجاهات التصحيح

١/٢/٥/٤- يجب تشخيص المشكلة على نحو سليم وهى فى تقديرنا ذات شقين : الشق الأول يتعلق بالمناخ الاقتصادى العام ومستوى وأساليب أداء القطاعات الحكومية المختلفة، والشق الثانى يتعلق بالأداء الخاص بهيئة الاستثمار ذاتها.

٢/٢/٥/٤- لا تسأل هيئة الاستثمار عن الشق الأول، ولكنها مسئولة عن السعى المخطط بالتعاون مع كافة الوزارات الأخرى على تغييره، ويصبح عمل الهيئة هنا غير متعلق بمشروع معين أو مستثمر معين، وإنما بالسياسات الحاكمة والإجراءات العامة ذات التأثير على الاستثمار. فيتوقع منها أن تسدى النصح بشأن آثار ونتائج السياسات والقرارات العامة وهى بعد فى مرحلة الدراسة، فيستنير راسم السياسة وصاحب القرار فإما أن يكيف سياسته وقراره مع النصيحة، أو ينظر فى اتخاذ ما يلزم للتكيف مع الآثار والنتائج المتوقعة. إن هذا هو الدور الأكثر أهمية لهيئة الاستثمار، وهو دور ذو بعد مستقبلى وتنموى بالدرجة الأولى ومطلوب بالحاح فى إطار تطبيق برنامج التحرير الاقتصادى. وسوف يتطلب القيام بهذا الدور إحداث التغيير التنظيمى المناسب بالهيئة وتخصيص الموارد البشرية المؤهلة لتوليها، كما سوف يتطلب بالضرورة إحداث التغيير فى آلية اتخاذ القرار الاقتصادى على مستوى الدولة.

٣/٢/٥/٤- أما الشق الثانى فإدارة الهيئة هى المسئولة عنه، ولا شك أن تطوير نظم العمل وضبط آليته يمكن أن ينقل مستوى الخدمة فوق عقبات التعقيد والتربح. يضاف إلى ذلك التدريب الجاد لكوادر الهيئة بشأن طبيعة دور الهيئة وموقفها ورسالتها فى النظام الاقتصادى، وبشأن

دورهم فى العمل على تخفيض التدخل البيروقراطى فى العمل الاقتصادى والنشاط الاستثمارى .

٤/٢/٥/٤- من الضرورى أيضا تطوير العلاقة بين الحكومة بصفة عامة وجهاز التخطيط بصفة خاصة من جهة، وبين القطاع الخاص من جهة أخرى وذلك بهدف إشراك القطاع الخاص بالآلية المناسبة ومن خلال القنوات الملائمة فى صياغة التوجهات الاقتصادية ورسم السياسات الإنمائية، بل وفى التحديد الواقعى والعلمى لنصيب القطاع الخاص فى الخطة. إننا بحاجة إلى إقامة قناة فعالة من خلال الإطار التنظيمى المناسب لضمان استمرار الاتصال والحوار والتعاون بين جهاز التخطيط وبين القطاع الخاص الذى يتوقع أن يتزايد نطاق دوره فى العمل الاقتصادى مع كل تقدم فى تطبيق برنامج التحرير الاقتصادى .

٦/٤- التنظيم الفعال للصندوق الاجتماعى للتنمية

١/٦/٤- المشكلة

١/١/٦/٤- نشأ الصندوق الاجتماعى للتنمية كأحد أهم مفاتيح الحركة فى مواجهة صعوبات وعقبات الإصلاح الاقتصادى، وتوافر له تمويل طيب لبداية نشاطه^(١٤)، ومع ذلك فإن الصندوق لم يبدأ نشاطه الفعلى حتى الآن .

٢/١/٦/٤- أشير بعض التساؤل من مصادر متعددة^(١٥) حول مدى إدراك السلطات المختصة والأطراف المعنية لرسالة الصندوق الحقيقية فى برنامج التحرير الاقتصادى، مما يهدد فرص نجاحه .

٢/٦/٤- اتجاهات التصحيح

١/٢/٦/٤- يمكن للصندوق أن يمارس دوره بفعالية فى مساندة برنامج التحرير الاقتصادى وبخاصة فى التخفيف من حدة الآثار السلبية

والمضاعفات المترتبة على خطط رفع الكفاءة وتصفية البطالة المقنعة والمشروعات الخاسرة ووقف الإسراف فى التوظيف الحكومى ويمكن للصندوق أداء ذلك إذا التزم بتنفيذ المحاور الرئيسية لعمله وفق رؤية واضحة لرسالته :

* تقدير وتوصيف الفجوة الاستثمارية الأولى بنشاط الصندوق .

* رصد وتنمية الفرص الاستثمارية .

* التقييم السليم للأفكار والمشروعات الصغيرة .

* التسويق المتطور لخدمات الصندوق لتحل فلسفة "الخدمة" محل فلسفة "المنح" .

* وضع نظام ميسر وفعال لالتقاء الطلب بالعرض المتاح من موارد الصندوق .

* تقديم المشورة الفنية للمقترضين لزيادة فرص نجاحهم .

٢/٢/٦/٤- يلزم كذلك إعادة النظر فى تنظيم الصندوق ليكون أكثر قدرة على القيام بهذه المهام الجسام ، وعلى الأخص يجب النظر فى تشكيل مجلس الإدارة ليكون أكثر فعالية فى النهوض بدوره .

٧/٤- المعلومات

١/٧/٤- المشكلة

١/١/٧/٤- هناك قصور شديد فى تنظيم وفعالية أجهزة المعلومات بصفة عامة .

٢/١/٧/٤- رغم الإنجاز الملموس الذى تحقق من خلال مركز المعلومات بمجلس الوزراء . فإنه يبقى جزيرة شبه وحيدة فى بيئة إدارية لم تنتبه بعد لخطورة عنصر المعلومات .

٢/٧/٤- متطلبات أساسية

١/٢/٧/٤- يجب اعتبار المعلومات أحد الروافد الأساسية فى تنظيم جميع الوزارات والهيئات على اختلاف أشكالها .

٢/٢/٧/٤- يجب تخصيص الاستثمارات الضرورية والكافية لإقامة النظم المتطورة للمعلومات فى كل موقع تنفيذى .

٣/٢/٧/٤- يجب بذل الجهد الكافى لتحقيق التنسيق والاتساق فيما بين المصادر المتعددة للمعلومات على مستوى الدولة .

٨/٤- القيادات

١/٨/٤- المشكلة

١/١/٨/٤- إن تطبيق السياسات الجديدة يتطلب رؤية جديدة، ويتطلب روح جديدة ونظرة للأمور مختلفة . وليس من الضرورى أن تكون القيادات القديمة مؤهلة بشكل تلقائى لتطبيق السياسات الجديدة . إن أهم ما يهدد بفشل برنامج تحرير الاقتصاد المصرى هو أن يقوم على تنفيذه قيادات غير واعية بالتغيير أو غير مؤمنة به أو غير مخلصه لنجاحه ، فتتحول السياسات الجيدة إلى ممارسات خاطئة ثم إلى نتائج مخيبة للآمال .

٢/١/٨/٤- من جهة أخرى فإن جزءا كبيرا من العقود الأربعة الماضية، وبخاصة فى البداية، قد تميز بمنح فى الحكم والإدارة الاقتصادية ذى طابع شمولى تسيير فيه الأوامر من أعلى إلى أسفل، ويتم فيه تسيير الاقتصاد وفق توجيهات عليا، وفى هذا المناخ تصعب تنمية

المبادأة واستقلال الرأي وطرح الأفكار الجديدة، ولا بد أن ينعكس ذلك على أنماط القيادة الإدارية، ولعل المرحلة القادمة تحتاج إلى مبادآت أكثر وابتكار أوسع وتشجيع مستمر للأفكار الجديدة، فهل تملك جميع القيادات المتاحة هذه الخصائص؟

٣/١/٨/٤- ساد في الآونة الأخيرة ميل قوى لدى كثير من القيادات إلى تصعيد الأمور إلى المستويات الأعلى طلباً للتوجيه وهروباً من المسؤولية، أو على الأقل تجنباً لفرص الخطأ وتحمل نتيجته، وهو أمر يهدد بجمود أى تنظيم. إن مناخ التحرير الاقتصادي يحتاج إلى قادة لا أتباع، ويحتاج إلى المشاركة الفاعلة في صنع القرار وطرح الأفكار وتحمل المسؤولية.

٢/٨/٤- متطلبات أساسية لتنمية القيادات

١/٢/٨/٤- لعل أول المتطلبات هو تغيير بيئة القرار الإداري لتكون بيئة مؤسسية تعتمد على المشاركة وتبادل الرأي والدراسة العلمية، وبالتالي صناعة القرار كنتيجة لعمل مؤسسي وليس كنتيجة لبصيرة فردية أو عبقرية ذاتية.

٢/٢/٨/٤- يترتب على ما سبق، ويلزم له، توسيع نطاق المشاركة في كافة المؤسسات، وتطبيق الأسلوب الديمقراطي في إدارة المنظمات السياسية، والحرص على احترام الرأي الآخر، وإتاحة المساحة العادلة له لحرية التعبير.

٣/٢/٨/٤- تصميم وتطبيق نظام متكامل لاختيار وإعداد ومحاسبة القادة الإداريين بشكل مؤسسي وعلى أسس موضوعية، ولعل قانون اختيار القيادات الجديد خطوة متقدمة على هذا الطريق.

٤/٢/٨/٤- ليس هناك أهم في جميع المتطلبات الإدارية لفعالية برنامج التحرير الاقتصادي من العناية بتوافر القيادات الفعالة، فتلك

القيادات هي التي ستحول إلى نتائج طيبة أو تتسبب بعدم فاعليتها
في تواضع نتائج.

٥ - الخلاصة

استهدف هذا البحث تحليل وتقييم أداء الإدارة الاقتصادية
وتشخيص المشكلات التنظيمية والإدارية التي تعوق هذا الأداء،
وبالتالي تحديد المتطلبات الإدارية لفعالية عملية تحرير الاقتصاد
المصري. وانتهى إلى النتائج التالية:

* تمثل الإدارة الاقتصادية موردا قائما بذاته، ويجب التعامل معها على
هذا الأساس واخضاعها للتنمية المخططة من أجل ضمان فعالية العمل
الاقتصادي بأكمله.

* يلزم لفعالية الإدارة الاقتصادية أن تتكامل عناصرها جميعا في
التطبيق فلا يكفي الاهتمام فقط بتبنى السياسات والتوجهات
السليمة، وإنما يلزم وبنفس درجة الأهمية توجيه العناية لاستكمال
عناصر التخطيط والتنظيم والقيادة والمتابعة.

* يمثل برنامج التحرير الاقتصادي تحولا جذريا في منهجية إدارة
الاقتصاد القومي، ويفرض هذا التحول الحاجة إلى استيفاء عدد من
المتطلبات الإدارية الأساسية التي يؤدي غيابها إلى تهديد فرص نجاح
برنامج التحرير الاقتصادي. وتمثل الجوانب التالية أهم مجالات
التصحيح الإداري الضرورية لتنمية فرص نجاح عملية التحرير
الاقتصادي:

- ترشيد القطاع الحكومي.

- ترشيد قطاع الأعمال العام.

- الإدارة السليمة لبرنامج التخصيصية.

- تنظيم وتنشيط سوق المال .
- تنظيم وتنشيط الاستثمار .
- التنظيم الفعال للصندوق الإجتماعى للتنمية .
- تطوير نظم المعلومات .
- تنمية القيادات الواعية والمؤهلة لقيادة التغيير .

الهوامش

١ تم تجميع مجموعة الجداول الدالة على مستوى الأداء الاقتصادى والسكان وقوة العمل ووحدات الجهاز الإدارى للدولة فى ملحق رقم (١) بالنسخة الكاملة للبحث والمودعة بمكتبة جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع .

٢ Seddik Moh'd Afify, The Role of Adult Education in Restructuring the Economies of the Arabian Gulf States.W Conference on Adult Education in the Nineties: Issues for the Next Decade, University of Missouri, Kansas City, April 10-12, 1989

٣ د/ صديق محمد عفيفى، حدود مسئولية القصور فى تكنولوجيا الإدارة والتسويق عن التقصير فى تحقيق الأهداف الإنمائية، ندوة أبعاد وأثار التكنولوجيات المتقدمة والمستجدة فى المجتمعات العربية، مركز البحوث العلمية والتطبيقية بجامعة قطر بالاشتراك مع منظمة التربية والثقافة والعلوم - اليونسكو، الدوحة ٢١-٢٤ نوفمبر ١٩٨٨ .

٤ هناك تعريفات عديدة تدور فى جوفها حول فكرة مسئولية الإدارة عن تحديد الغايات ثم تعبئة وتوظيف المدخلات للوصول إلى تلك الغايات. انظر على سبيل المثال:

د/ صديق محمد عفيفى و د/ عبد الحميد بهجت، الإدارة العامة، شبين الكوم، مكتبة الولاء ١٩٨٧ .

Coralie Bryant & Louise G. White, Managing Development in the Third World, Boulder, Colorado, Westview Press, 1982

& George F. Gant, Development Adminstration: Concepts, Goals Methods, Madison, University of Wisconsin Press, 1979

Irving Sherdlow, The Publc Adminstration of Economic Development New York, Praeger, 1975

United Nations, Development Adminstration: Current Approaches ,and Trends in Public Adminstration for National Development New York, United Nations, 1975

٥ ,Charles P. Kindleberger, Economic Development, New York McGrawHill, 1965, p. 118

٦ Seddik Mohamed Afifi, The Management Component in Strategies for the Export of Technology to the Gulf: A Key to Competitiveness, Conference on Operating Strategies for Global Competitiveness, The Society for Advancement of Management, Cincinnati, Ohio, U.S.A., April 13-15, 1989

٧ Seddik Moh'd Afifi & Mostafa, M. Ez El Arab, Top Management's Responsibility for the Economic Difficulties of Egypt, Third World Studies Conference, University of Nebraska at Omaha, U.S.A October 5-7, 1989

٨ نفس المرجع السابق .

٩ المصدر: تقارير الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة - الإدارة المركزية للمعلومات - ١٩٨٩ .

١٠ يستند الباحث في هذا الحكم إلى المؤشرات المستمدة من خبرته الطويلة في العمل الحكومي كقائد تنفيذي، أو استشاري تنظيمي، أو باحث إداري، أو مشرف على العديد من الأبحاث والدراسات التطبيقية أو الأكاديمية خلال الثلاثين سنة الماضية .

١١ انظر على سبيل المثال :

Said El-Naggar (ed.), Privatization and Structural Adjustment in the Arab Countries. International Monetary Fund, 1989

وعلى الأخص الدراسة المقارنة عن أداء شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص والتي ساهم بها د/ إبراهيم حلمي عبد الرحمن و د/.سلطان أبو علي .

Paul Cook and Colin Kirkpatrick (editors), Privatization in less Developed Countries, Wheatsheat, Sussex, 1988, Ch. 1 W

١٢ سبق للباحث تناول استراتيجية التخصيصية بشكل متكامل مع طرح مبرراتها وأسلوب تطبيقها ومتطلبات إدارة هذا التطبيق بشئ من التفصيل في بحث آخر يمكن الرجوع إليه :

د/ صديق محمد عفيفي، التخصيصية وإصلاح الاقتصاد المصري، كراسات استراتيجية، العدد (٥)، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، سبتمبر ١٩٩١ .

١٣ يبلغ عدد الشركات المقيمة ببورصة القاهرة ٦١١ شركة (منها ٢٦١ شركة اكتتاب عام و ٤٥٠ شركة مغلقة) وبلغ حجم التعامل خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٩١ مبلغ ٧٩ مليون جنيه و ١٠٤ ملايين جنيه على التوالى - المصدر: بورصة القاهرة فى نوفمبر ١٩٩١ .

١٤ يقدر حجم التمويل المتاح بنحو ١٧ مليار جنيه حسب ما جاء فى خطاب السيد رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة البرلمانية بتاريخ ١٩٩١/١١/١٤ .

١٥ انظر على سبيل المثال مقالات لكتاب مختلفين بجريدة الأهرام فى أيام ١٩٩١/٨/٢٨ ، ١٩٩١/١٠/١٨ ، ١٩٩١/١٠/٢٥ .

تعقيب على بحث

المتطلبات الإدارية لفعالية تحرير الإقتصاد المصرى

أ. د. محمدرضا على العدل

يطيب لى أن أعلق على ورقة الصديق والزميل الأستاذ الدكتور/ صديق محمد عفيفى وفى جلسة يرأسها أستاذنا المحبوب الأستاذ الدكتور حلمى نمر فى مؤتمرنا السنوى الذى يواصل مسيرته وفاء وخدمة لمصرنا الغالية.... وبعد.

أمنى الدكتور صديق على انجازه لهذا البحث الحىوى والقيم، وأجدنى متفقاً مع الاتجاهات والنتائج العامة التى انطوى عليها. ومع ذلك فالبحث يثير عدداً من الاعتبارات المنهجية أوجز بعضاً منها فى الآتى :

١ - حسناً لم يتطرق البحث إلى تحليل المشكلة الاقتصادية فى مصر التى علينا أن نكون على وعى بالتمييز بين الاتجاهات التى تتبدى فيها وبين طبيعتها أو علينا أن نميز داخل هذه الاتجاهات بين ما هو سبب وما هو نتيجة، أو بين المشكلة الأم والمشاكل الفرعية المتولدة عنها. فبعض البلدان الصناعية المتقدمة يشاركنا مشاكل عجز الموازنة العامة والمديونية للعالم الخارجى والتضخم والبطالة وبطء النمو... إلخ ولكن مشكلتنا ذات طبيعة مختلفة تماماً عن مشكلتهم.

٢ - وفق البحث فى إبراز أهمية القدرة الإدارية والإدارة حيث يؤكد فى أكثر من موضع وبسلاسة ووضوح أن الإدارة هى العنصر الديناميكى فى النظام الاقتصادى.. ويعتبر هذا العنصر حاكماً للتقدم الممكن فى كافة القطاعات. وهو تقرير أتفق فيه مع الباحث، بيد أنى كنت أتمنى منه أن يعمق - أكثر - فلسفياً هذه النقطة. ويبدو أن ثمة خلط - فى البحث - بين الإدارة بالمعنى الواسع والمعنى الضيق. ويبدو أن البحث

مهتم بالإدارة بالمعنى الضيق أكثر من أهتمامه بالمعنى الواسع ووفقا لنظرية النظم ليس ثمة نظام اقتصادى أو اجتماعى أو نظام حى دون إدارة معاه . ووظيفة الإدارة هنا هى ضبط النظام محل الإدارة أى تقليل درجة الفوضى فيه حتى تحقق بأدائه الأهداف التى يستهدفها، وغياب أو انعدام الإدارة معناها انحلال النظام محل الإدارة . والنظام هنا ديناميكى ومن ثم يتعين على الإدارة أن تكون ديناميكية كذلك بالتكيف والتطور مع النظام الذى تديره، وجمود الإدارة - ولو نسبيا - يعنى زيادة درجة الفوضى، ومع استمرار الجمود تتعاطم درجة الفوضى حتى تصل إلى ذروتها فينحل النظام وينهار. والإدارة قد تكون خفية وقد تكون ظاهرة. فالسوق الكامل مدير للنظام الاقتصادى يحقق ضبطا معيناً وأدوات ضبطه هى الأثمان التى يخرجها والتى على أساسها تتخذ القرارات. هنا نكون بصدد إدارة كان يطلق عليها آدم سميث اليد الخفية، كما توجد الإدارة الظاهرة للنظام الاقتصادى ككل وليس إلا الدولة التى يمكن أن تحقق ذلك مثلما دعا كينز منذ أكثر من ستين عاما مضت، وفى ظل ظروف السوق غير الكامل لا تستبعد الإدارتان الواحدة منها الأخرى، بل يلزمان معا، وربما تكمن. ازمة الاقتصاد المصرى - فى شقها الإدارى - فى افتقاره إلى سوق كفاء من جهة وإدارة رشيدة من جهة أخرى. ويبدو لنا أن أى اصلاح يتحدد نجاحه بمقدار مساهمته فى تحسين السوق وترشيد الإدارة العامة.

٣ - قصور التمييز بين معنى الإدارة أدى إلى إسقاط العناصر المكونة للإدارة بالمعنى الضيق على الإدارة بالمعنى الواسع - فإدارة الاقتصاد القومى الظاهرة - أى أجهزة الدولة التخطيط ورسم السياسات "لا تحدد التوجهات والغايات المستهدفة" بل تأتيتها من خارجها ومن النظام السياسى على وجه التحديد. ليس ذلك فى بلدنا وحده بل فى كل البلدان - وربما لهذا خلقت السياسة وفيها وحولها يتنافس المتنافسون - يكون تحديد الأهداف والغايات من اختصاص الإدارة العليا للمشروع أما الاقتصاد القومى بإدارته العليا هنا هى السياسة،

ومن ثم ما ينطبق. على المستوى الجزئى لا ينطبق بنصر على المستوى الكلى. والأهداف أخطر أجزاء العملية الإدارية، وكنت أود أن يفرز لها قسم خاص.

٤ - "أن السياسات الجيدة يمكن أن تفرغ من مضمونها وحكمتها ما لم نقم النظام الإدارى الملائم لتنفيذها..." عبارة نتفق فى مدلولها العام، ولكننا نضيف إلى أن الإدارة المستهدفة الى يجرى عنها الحديث ليست لتنفيذ ما يطرح عليها من "سياسات جيدة"، بل يتعين عليها المساهمة بفاعلية فى رسم هذه "السياسات الجيدة"، ان أى إدارة لا تكون جديرة بهذا الأسم إذا رسمت لها السياسات من خارجها.

٥ - فى مجال ترشيد القطاع الحكومى، نتفق مع التوجهات العامة فى البحث، ونضيف إلى أن هذا القطاع ستظل له وظائف الإدارة الظاهرة بجانب الإدارة الخفية للسوق. وستظل هناك وظائف التأثير فى الادخار والاستثمار والنقد والائتمان وسعر الفائدة وسعر الصرف والإنفاق العام والضرائب وتمويل العجز ثم التأثير على العلم والتكنولوجيا وحجم السكان والحفاظ على البيئة وغيرها. ستظل الحكومة - شئنا أم أبينا - وبصرف النظر عن اليفظ المعلنة - أكبر مشروع، يدخل إليه ويخرج منه جزء كبير من الدخل القومى، وخلال تجرى إعادة توزيع لهذا الدخل. سيظل ذلك مهما أفسحنا المجال للسوق. ومن هنا يصبح ترشيد هذا الجهاز أمرا لا مندوحة عنه. إن البحث قد ركز على اتجاهات مثل تقليل بيروقراطية هذا الجهاز وتسريع أجزاء منه وغيرها نتفق فيها مع البحث، لعل الخبرة الأمريكية فى الإدارة العامة الاقتصادية والتى أسهمت فى إيجاد خلفية للتخطيط الاقتصادى على نحو ما وضع جالبرث أو الخبرة اليابانية التى تقوم فيها الحكومة بدور أعظم أو الخبرة الأوربية فى التخطيط التأشيرى يمكن أن تسهم فى الحصول منها على دروس مستفادة تعيننا فى تطويع جهازنا الحكومى لا ليكون من المساهمين فى تشويه السوق المنشود بل ليصحح ما يظهر من تشوهات ويكمل ما ينطوى عليه السوق من قصور. إن ترشيد الجهاز الحكومى ليس مهمة

مستحيلة بل ممكنة شريطة وضوح الرؤية وانجلاء الدور كما ينوه البحث . ومن الممكن البدء بالإدارات الأكثر تأثيرا والأكثر استجابة للإصلاح المنشود . وقد يدفع الجهاز الحكومى الكفاء المتعاملين إلى التكيف معه فتحسن بدورها إداراتهم ، وهكذا يمكن أن تنتشر الكفاءة من حلقة إلى أخرى .

٦ - أعتقد أن المشكلة الخاصة بالقطاع العام الواردة فى البحث تفتقد بعض الوضوح . فالمطلوب - كما تدل على ذلك روح قانونه وتصريحات المسؤولين عنه - هو أن يشتغل هذا القطاع - إلى أن تتم خصصته الجزئية أو الكاملة - بطريقة اقتصادية . هنا يتعين التفرقة بين دور الدولة كمديرة عامة للنظام الاقتصادى الاجتماعى ودور المشروعات الاقتصادية العامة ، والطريقة الاقتصادية لإدارة هذه المشروعات تعنى أن تدار وفقا لمعيار الربح أو الفائض شأنها شأن القطاع الخاص ، أما دور الدولة العام فيمكن بل ويجب أن تقوم به خارج هذه المشروعات مثل وزارة الشؤون الاجتماعية أو الصندوق الاجتماعى للتنمية وغيرهما .

٧ - سيطر التقسيم الأمثل للنشاط الاقتصادى بين القطاعين العام والخاص محورا للجدل وقد وضع البحث المتطلبات الإدارية لنجاح التخصيصية ، ومنذ فترة ليست بالقصيرة ومنذ منتصف السبعينات وهناك اتجاهات خصصة حدث بالفعل مثل إنهاء احتكار الدولة للنشاط المصرفى والإستيراد وتشجيع الاستثمار الخاص وغيرها ، وفى الفترة الأخيرة جرت خصصة لوحداث فى المحليات وفى تجارة السلع الاستهلاكية وفى الزراعة التى لم تشكل ملكية الدولة فيها إلا جزءا يسيرا يجرى الآن خصصته ، كذلك تجرى خصصة فى قطاع السياحة .بقى الآن قطاع الصناعة وقطاع البناء والتشييد ، والبنوك العامة ومساهماتها ، وكذلك التجارة العامة . إن الخصصة عملية تحتاج جهدا كبيرا سيما إذا أردنا لها أن تطور وتوسع القطاع الخاص وتحسن من السوق وترفع الكفاءة ، ونستبعد أن تكون بمثابة القفز للسطو على المال العام وشراة بثمان بخس من جانب مواطنين أو أجنب انتقاما من

عمليات التأميم التى أسهمت فى إيجاده . ففى البلدان المتقدمة مثل بريطانيا يوجد فى النظام الإقتصادى ميكانزماته التى تيسر نسبيا الانتقال من العام إلى الخاص، وعلينا إيجاد مثل هذه الميكانزمات، وأعتقد أنه إذا خلق سوق مال محترم مع وجود الشركات القابضة بما حولها القانون من إدارة لمحفظة الأوراق المالية للشركات التابعة لها يمكن أن توجد امكانية لخصخصة جادة جزئية أو كلية لوحدات عامة كيفما يقرر الجمهور والسوق .

وأرى هنا أن الجزء الخاص بسوق المال فى البحث كان يحتاج إلى تعميق أكبر .

وفيما يتعلق بالمعلومات فقد أوضح البحث المتطلبات الأساسية لكن المشكلة تحتاج إلى مزيد من التوضيح فلا إدارة خفية أو ظاهرة دون معلومات، والمعلومات بعد الأهداف ربما تكون أخطر عناصر العملية الإدارية بل أن العملية الإدارية نفسها عملية معلومات. تردد ضرورة نشر المعلومات وإتاحتها، ولكن أى معلومات. ان نظام انتاج المعلومات نفسه فى حاجة إلى تطوير شديد، إن الأجهزة المعنية بهذا الانتاج تدخل إليها مدخلات معلوماتية كثيرة، لكن الانتاج باستثناء قطاعات وحالات محدودة سي، ويبدو أن أحد أجهزة انتاج المعلومات ونشرها، صار بمثابة امبراطورية يود أن يكون الآخرون فى خدمته بدلا من أن يكون فى خدمتها، ان تصور تشكيلة المنتج المعلوماتى أساسى فى عملية انتاج المعلومات، وهذه التشكيلة لا تأتى من داخل جهاز انتاج المعلومات بل من طلبات الآخرين . إن الحاسبات الآلية دخلت بيوت ناس كثيرين وصار الأطفال يلعبون بها، ولكن انتاجنا المعلوماتى على المستوى القومى قاصر وردئ، وفيما يتعلق بمشكلة القيادات أوضحها البحث بجلاء إذ يقرر أن مناخ التحرير الإقتصادى يحتاج إلى قادة لا أتباع وتلك عبارة يتعين الوقوف عندها قليلا فمن خبرتنا وملاحظاتنا يبدو فى بعض الأحيان أن الشخص الصامت فى المجالس المطيع للقيادة الأعلى هو الجدير بالترقية، ان معيار اختيار قائد من قبل قائده الأعلى لا زال مجرد

تنفيذ ما يصدر إليه من قرار لا معاونته فى صنع القرار ، ومن خبرتنا تبدو هذه العقلية قد استشرت على مستوى هرم الجهاز الإدارى للدولة . فمن تجربتنا فى الجامعات يعزف رئيس الجامعة عن تجديد تعيين عميد كان يجادله فى مجلس الجامعة حتى ولو لم نختلف معه جذريا فى الإدارة الجامعية ، والعميد بدوره قد يرفض ترشيح أو تجديد اقتراح تعيين رئيس قسم لمجرد اختلافه الحاد أو حتى السير معه وهكذا . ومن ناحية أخرى ليس ثمة نظام فعال معمول به لابرار القيادات واختيارها ، وفى كثير من الأحيان يجرى الاختيار على أساس الشكلية الشخصية أو المهنية فالقائد الأعلى الطبيب يختار أغلب القادة التابعين له من الأطباء والمهندسين من المهندسين والتجارى من التجاريين ... وهكذا . وأحيانا ما تؤدى هذه الممارسة إلى فرض قيادات لنظم من خارجها وهو ما يؤدى إلى احباط شديد داخل هذه النظم . إنى على ثقة من أن الدكتور صديق لديه الكثير مما يمكن أن يقوله فى مجال نظم إبراز القيادات واختيارها ، وربما ضيق المساحة المخصصة للبحث دفعه للتركيز على المتطلبات الأساسية .

ومع ذلك فهذه الملاحظات لا تقلل من أهمية هذا البحث ولا من الرسالة التى يود تأكيدها وهى أن مصر تشهد تحولا جذريا فى منهجية إدارة الاقتصاد القومى ، ويلزم لذلك استيفاء عدد من المتطلبات الإدارية الأساسية .

وأشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

البحث السابع

سياسة أسعار الفائدة

فى ظل التحرير الإقتصادى فى مصر

سيد عيسى

تقديم :

تحتل سياسة أسعار الفائدة موقعا على جانب كبير من الأهمية فى السياسات التصحيحية الماكرواقتصادية. وليس تحرير أسعار الفائدة مرادفا لسياسة دعه يعمل دعه يمر أى لا تعنى التحرير التام^(١). بل تتطلب أن يستعاض عن أسعار الفائدة المدارة بوسائل غير مباشرة تعتمد على السوق، ومن خلال هذه الآلية يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر فى تحديد أسعار الفائدة وفى تعديلها بصفة مستمرة بما يتسق مع الأهداف النقدية والإئتمانية المرغوب فى تحقيقها من أجل التوازن الكلى.

وتؤكد الدراسات الحديثة لاستراتيجيات التحرير الإقتصادى على أهمية سياسة أسعار الفائدة كوسيلة فنية لإدارة الطلب لتحقيق التوازن الداخلى والخارجى، وللتأكد من كفاءة تخصيص الموارد المالية المتاحة.

وتؤثر أسعار الفائدة فى كل من الطلب والعرض للموارد المستثمرة، وفى قرارات الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالاستهلاك والاستثمار، كما تعتبر محورية بين أية سياسات تختارها السلطات النقدية للتأثير فى النشاط الإقتصادى. فلها تأثير فعال على سعر الصرف وعلى التحركات الرأس مالية ومعدلات التضخم.

١ - أثر تجاهل عوامل السوق فى تحديد أسعار الفائدة

بالرغم من الأهمية الكبرى لسياسة أسعار الفائدة، وبالرغم من الاتجاه العالمى المتزايد نحو تحرير القطاع المالى، فإن عددا قليلا نسبيا من السلطات النقدية فى الدول النامية مستعدة لقبول أسعار فائدة تحددها عوامل السوق^(٢). وما زالت بعض هذه الدول تتمسك بانتهاج سياسات تقليدية تستهدف تثبيت أو تحريك أسعار الفائدة خلال فترات زمنية متباعدة والحفاظ على معدلات متدنية وسالبة. وظلت مصر فى عداد هذه الدول حتى مطلع العام الحالى ١٩٩١ عندما بدأت فى انتهاج سياسة التحرير. وترمى السياسات التقليدية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية من تجاهلها لعوامل السوق هى:

- أ - زيادة حجم الاستثمار بتقليل تكلفة التمويل.
- ب - الرغبة فى إدارة عملية تخصيص الموارد بما يخدم قطاعات بذاتها.
- ج - الرغبة فى تجنب الضغوط التضخمية.

١/١ - ولكن عددا كبيرا من الدراسات التى ظهرت منذ السبعينات قد دحضت هذه الذرائع. فقد فند McKinnon^(٣) الإدعاء بأن أسعار الفائدة تنشط الاستثمار وتساعد على زيادة معدل النمو، وقد أيدته فى ذلك Shaw. E^(٤) وآخرين إذ أثبتوا بدراساتهم أن أسعار الفائدة إذا تحددت عند مستوى يقل عن مستوى توازن السوق فإن الطلب على الاستثمار سيزيد بلا ريب ولكن الاستثمار الحقيقى سيقبل لأنه عند مستوى أسعار فائدة منخفضة يقل حجم الإدخار الموجه للاستثمار، يضاف إلى ذلك أن زيادة عدد الراغبين فى الاستثمار عند هذا المستوى المنخفض لأسعار الفائدة يتطلب ترشيد استخدام الموارد المتاحة باختيار أفضل المستثمرين الذين يتمتعون بكفاءة إنتاجية أعلى. بيد أن المرجح هو أن القروض ربما يحصل عليها أو على جانب كبير منها مستثمرون أقل جدارة لسبب أو لآخر وربما لأنهم يستطيعون تقديم

ضمانات أكثر أو بسبب قوة تأثيرهم السياسى إلى غير هذه الأسباب المعروفة، ومن ثم فإن سياسة أسعار الفائدة المنخفضة لن تعمل فقط على الإضرار بالاستثمار ولكنها قد تؤدى أيضا إلى تقليل العائد منه إلى أقل من المستوى الأمثل الممكن بلوغه بالترشيد السليم.

٢/٨- وهناك من الشواهد ما يثبت عدم جدوى محاولة السلطات النقدية اتباع سياسة تمييزية لأسعار الفائدة بهدف تحسين تخصيص الموارد لبعض القطاعات المنتقة. ففى معظم الحالات الدراسية التى اختبر فيها مدى سلامة هذا النهج أظهرت النتائج أن تأثير السياسة الائتمانية الانتقائية على الاستثمار والنمو كانت عند أدنى الحدود.

٣/٨- والسبب الثالث الذى يذكر عادة للدفاع عن سياسة أسعار الفائدة المنخفضة هو تجنب الضغوط التضخمية، فمن المؤكد أنه يترتب على تحرير أسعار الفائدة فى الأجل القصير تأثير على الأسعار، ومع هذا فإن اتجاه هذا التأثير من الناحية العملية لا يمكن تداركه بسهولة باحتياطات مسبقة، وفى معظم الأحيان فإن التأثيرات التضخمية المترتبة على التحرير يكون مبالغا فيها من الذين يتبنون تلك السياسات، حيث يتبين من بعض التقديرات المتاحة أن نسبة التكاليف المالية (تكاليف الاقتراض) فى معظم الدول نادرا ما تزيد عن ١٠٪ من اجمالى التكاليف، ومن ثم فإن تأثير الزيادة فى أسعار الفائدة على تكاليف الانتاج يعتبر قليلا. ومن جهة أخرى فليس من الضروري أن تنتقل هذه الزيادة كلها إلى المستهلكين لأن زيادة أسعار الفائدة ستؤدى إلى تقليل الطلب إلى الحد الذى يجعل المدخرات تتحول من الاستثمار إلى الأوعية المالية، وهو ما يجعل معدل التضخم يميل إلى التراجع النسبى.

وأخيرا فإن ارتفاع أسعار الفائدة من المحتمل أن يقلل من تخزين السلع بسبب ارتفاع تكلفة التخزين ومن ثم يعمل على زيادة العرض الكلى.

٤/١- والتحليل السابق ينطوى بلا شك على عملية تجريد نظرى صريح لها محاذيرها ولهذا ينبغي علينا مراجعة نتائجها مع النتائج الواقعية فى الاقتصاد المصرى .

وإذا استثنينا موضوع تأثير تحرير أسعار الفائدة على معدل التضخم والمدى الزمنى المرحلى لهذا التأثير بسبب أن هذا التأثير لم يرصد بعد لأن التحرير قد بدأ منذ فترة وجيزة لا تزيد عن سبعة شهور حتى تاريخ الانتهاء من كتابة هذه الورقة، فإن هناك من الشواهد المرئية والنتائج التى ترتبت على تجاهل عوامل السوق فى تحديد أسعار الفائدة فى مصر منذ الستينات حتى الآن ما يدحض هذه السياسة ويثبت خطؤها .

أ - ففىما يتعلق بدعوى أن خفض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار فقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن سياسة المال الرخيص قد نجمت عنها النتائج التالية :

أ - نقص المدخرات المحلية وتوطن مدخرات العاملين بالخارج فى أسواق خارجية، كما أدى عدم ترشيد الائتمان إلى حصول مؤسسات - تنقصها الكفاءة الانتاجية - على الجانب الأكبر من الموارد المتاحة للاقراض وتفاقم العجز بين العرض والطلب ووجود عدد كبير من الشركات المتعثرة تماما أو المثقلة بالديون، وتفاقم حجم الديون الراكدة والديون المعدومة أو المشكوك فى تحصيلها .

ب- ثبت أن سياسة التمييز فى أسعار الفائدة التى انتهجتها السلطات النقدية خلال الثمانينات للقطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) لم تحقق المستهدف منها، وهو ما سبق للباحث تناوله بالتحليل فى بحث سابق من بحوث هذا المؤتمر السنوى فى عام ١٩٩٠^(٥) حيث لم تحقق هذه السياسة التمييزية للقطاعات الانتاجية أى زيادة فى أهميتها النسبية فى الحصول على الائتمان خلال عقد الثمانينيات ولا فى زيادة

أهميتها النسبية فى توزيع الناتج المحلى الاجمالى، بل تراجعت هذه الأهمية النسبية (ملحق رقم ١) خلال الخطة الخمسية ٨١/٨٢-٨٦/٨٧ من ٣٨,٧٪ إلى ٣٦,٨٪.

ج - لم تؤد سياسة المال الرخيص إلى الحد من الضغوط التضخمية بل تفاقم التضخم سنة بعد أخرى وقدّر معدله بما يتراوح ما بين ٢٥٪ و ٣٠٪ ويعتقد الباحث أن المعدل الحقيقى للتضخم خلال عام ١٩٩١ لا يقل عن ٣٥٪ إذا أدخلنا فى الحساب ما أضافته ضريبة المبيعات إلى تكاليف المعيشة وإلى أسعار المستهلكين.

٢ - معايير تقويم مدى سلامة أسعار الفائدة

لا توجد طريقة واضحة المعالم تستطيع بها السلطات النقدية تقويم مدى سلامة أسعار الفائدة المعمول بها قبل مرحلة التحرير ومدى سلامة هيكلها. ومع ذلك فإن هناك بعض المؤشرات التى يمكن الاسترشاد بها لاجراء هذا التقويم ذكرها Leite^(١) لمعرفة ما إذا كانت الأسعار السارية هى أسعار توازنية أو غير توازنية. وهذه المؤشرات هى:-

١/٢- أسعار الفائدة التوازنية

أسعار الفائدة التوازنية يجب أن تكون موجبة من الجانب الحقيقى وهذا يعنى أن يكون متوسط العائد على المدخرات أكبر من معدل التضخم، وينطبق ذلك أيضا على أسعار الفائدة على القروض. والأسعار الحقيقية الموجبة توفر أساسا للأسعار الاسمية، ولكن المعايير الأخرى التى سيأتى ذكرها بعد تساعد على تحديد نطاق الزيادة فى الأسعار الاسمية الأساسية.

وهناك بعض المحاذير التى يجب أخذها فى الحسبان عند استخدام معيار الأسعار الحقيقية الموجبة هى:

أ - عندما تكون هناك رقابة على الأسعار فان تقدير معدلات التضخم تكون فى العادة أقل من الواقع.

ب - لا يمكن الوثوق فى التقديرات المستقبلية لاتجاهات التضخم ما لم تتوفر سلاسل زمنية طويلة متصلة وسليمة.

ج - يحسب معامل تكميش الأرقام عادة باستخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين أو السلع الرأسمالية وقلما تحسب هذه الأرقام على أسس سليمة.

د - يجب إدخال المزايا الضريبية لأسعار الفائدة فى حساب الأسعار الموجبة.

٢/٢- أسعار الفائدة العالمية

تعتبر أسعار الفائدة العالمية مؤشرا للحكم على مدى سلامة أسعار الفائدة المحلية. ولكن هذا المعيار تكتنفه صعوبات جمة بالنسبة للدول النامية التى تفرض رقابة على تحركات رؤوس الأموال ولا تلقى عملاتها قبولا دوليا وتوجد بها أسواق سوداء للعملة. وفى مثل هذه الدول تكون مقارنة معدلات الفائدة المحلية بالمعدلات الأجنبية غير مجدية. ولكن يمكن الاسترشاد بأسعار الفائدة فى الدول التى تنتقل منها الأموال بالنسبة للدول المصدرة للعمل، مع الأخذ فى الاعتبار مستويات التضخم عند المقارنة لتلافى التأثير الضار لتدنى أسعار الفائدة على اجتذاب مدخرات المواطنين العاملين فى الخارج.

٣/٢- العائد على الاستثمار

يجب أن تكون عوائد الأموال المستثمرة فى المشروعات أكبر من أسعار الفائدة على الأموال المقترضة. وتقدير العائد المتوسط العام يعتبر معيارا جيدا لقياس مدى سلامة أسعار الفائدة السارية قبل البدء

بالتحريير ولكن صعوبة استخدام هذا المعيار فى الدول النامية سببه أن عناصر الإنتاج تفتقر إلى المرونة فى التحول من مشروع لآخر. كما أن هناك ضوابط خاصة تحول بين الاستثمار فى بعض المشروعات عالية العائد. ولا يوجد عائد عام واحد على الاستثمار ولكن هناك مجموعة من المعدلات المتباينة. وعندما تكون معدلات الفائدة الحقيقية أقل من المستوى التوازنى بسبب السياسات، فإن عوائد الاستثمار فى بعض المشروعات ستكون أكبر من معدلات الفائدة، ولكنها ستكون أقل من مثيلاتها فى ظروف المنافسة. ويرى Khatkhate^(٧) أن يكون الاسترشاد بالعائد فى القطاعات الحديثة ولكن قد يكون من الصعب الوصول إلى تعريف دقيق لهذه القطاعات. ويرى Marglin^(٨) أن يمكن الاسترشاد بعوائد متنوعة من أكثر من قطاع لتحديد معدل فائدة الاقراض الذى إذا ما زيد عنه يعتمد المستثمرون على التمويل الذاتى وعدم الاقتراض.

٤/٢. معدلات الفائدة فى الأسواق غير الرسمية

فى معظم الدول النامية التى تتدخل فيها السلطات النقدية فى تحديد أسعار الفائدة توجد معدلات موازية فى السوق غير الرسمية، ولكن يعاب على هذه المعدلات أنها قد تكون عالية بسبب ارتفاع درجة المخاطر فيها، كالعوائد التى كانت تقدمها شركات توظيف الأموال التى ثبت فيما بعد انهيار تلك الشركات أنها لم تكن عوائد عن عمليات إنتاج حقيقية. ولكن يمكن القول بصفة عامة أن بعض المعدلات الجارية فى الأسواق غير الرسمية قد تصلح كمؤشرات تكميلية، كما أن اتجاهات تحركاتها والتغيرات التى تطرأ عليها قد لا تخلو من الفائدة عند المقارنة والتقويم.

٥/٢. الأسعار النسبية لرأس المال والعمل

يمكن النظر إلى معدلات الفائدة كمعصر من السعر النسبى لرأس

المال والعمل، وهذا السعر النسبي هو ناتج نسبة سعر استئجار رأس المال إلى معدل الأجر الاسمي وباعتبار أن سعر استئجار رأس المال يعرف على أنه ناتج عن سعر السلع الرأسمالية ومعدل الفائدة الحقيقية أو الاسمي ومن ثم يمكن اختيار معدلات الفائدة الحقيقية بحيث تحفظ هذه العلاقة النسبية عند المستوى المستهدف.

ولكن مع الأسف أن كل ما يمكن أن يؤدي إليه هذا المعيار هو الإشارة إلى أن معدلات الفائدة الحالية تحتاج إلى تعديل للحفاظ على العلاقة النسبية بين رأس المال والعمل عند المستوى المطلوب، ولهذا فهو لا يساعد في الحالات التي لا تعرف فيها السلطات المعدل الصحيح بين رأس المال والعمل.

٦/٢- لا يكاد يوجد حتى الآن معيار متفق عليه بين الاقتصاديين لاختيار مدى سلامة هيكل أسعار الفائدة، وذلك لخصوصية هذا المعيار بالنسبة لكل سوق على حدة. فأسعار الفائدة على الودائع الادخارية وفوائد القروض تتغير وفقا للخصائص الذاتية، وتبعا لطول الأجل ودرجة السيولة وطريقة الاستخدام ودرجة المخاطر. ومعدلات الفائدة على القروض المختلفة تتناسب طرديا مع خطورتها وعكسيا مع درجة سيولتها. والعلاقة النسبية بين المعدلات المختلفة لأنواع القروض أو الودائع وفقا لاستحقاقاتها تتناسب مع الهيكل المطلوب لهذه الاستحقاقات. والهامش بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة يجب أن يكون كافيا لتغطية التكاليف والمخاطر والأرباح العادية واتساع هذا الهامش بقدر يزيد عن ذلك يكون ناجما عن ارتفاع تكاليف التشغيل (المصروفات العامة) كما يتأثر هيكل أسعار الفائدة بالسياسة التي ترمى إلى تمييز بعض القطاعات، أو بسبب ارتفاع نسبة الاحتياطي النقدي. ويؤدي اتساع الهامش بين معدلات الفائدة على الودائع والقروض إلى توزيع غير سليم للمخاطر.

٣ - ضمانات النجاح لسياسة تحرير أسعار الفائدة

تؤكد دراسات خبراء صندوق النقد الدولي^(٩) أن هناك عددا من الأسئلة يجب أن يتوفر للسلطات النقدية إجابة واضحة لها قبل الإقدام على تحرير أسعار الفائدة:

١/٣ - هل سيكون التنافس سليما؟

ذلك لأن تحرير أسعار الفائدة يعتمد بدرجة كبيرة على وجود قدر كاف من المنافسة بين المؤسسات المالية، ولهذا فإن تحرير الأسعار يجب أن يكون مصحوبا بتحرير مرحلي للسياسات التي تفسد التنافس، كالسياسات الائتمانية التمييزية لبعض القطاعات، والغاء أو تخفيض امتيازات بعض القطاعات في الحصول على الائتمان بأسعار فائدة تقل عن أسعار السوق. وإيجاد حوافز لجعل سلوك المستثمرين أكثر حساسية للتغيرات في أسعار والتقليل من تيسيرات الإقراض للمؤسسات الحكومية كنظام السحب على المكشوف بالنسبة لشركات القطاع في مصر، وإعادة هيكلة وتأهيل الجهاز المصرفي حتى يصبح قادرا على المنافسة السليمة بجميع مؤسساته.

٢/٣ - هل سوق النقد وأدواتها سليمة؟

لابد أن يسبق أو يصاحب تحرير أسعار الفائدة تحسين فعالية أدوات السياسة النقدية، واستخدام أدوات جديدة كنافذة الخصم بالبنك المركزي، وترويج الأوراق الحكومية وتنمية سوق ما بين البنوك، وتطوير أنظمة المقاصة.

٣/٣ - هل تتوفر المرونة لأسعار الفائدة؟

يجب أن تكون أسعار الفائدة الدائنة والمدينة من المرونة بحيث تتفاعل بسرعة مع التغييرات التي تطرأ على أسعار الفائدة وأسعار

الصرف الدولية. غير أن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجى، وفى مصر لا تكاد توجد هذه الإستجابة.

٤/٣- هل حالة الجهاز المصرفى تسمح بالتحريك؟

إذا كانت بعض وحدات الجهاز المصرفى ضعيفة، والإشراف المصرفى غير سليم، وأن هناك قدر كبير من القروض الراكدة، فإن تحريك أسعار الفائدة يمكن أن يؤدي إلى أزمات عامة لأن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي إلى تفاقم الأرصدة العاطلة، كما قد يترتب على ذلك رسمة جانب من فوائد البنوك مما يقلل من حجم تلك الأرصدة. واستحداث أدوات نقدية قصيرة الأجل قد يؤدي إلى عدم توازن فى هيكل الاستحقاقات بسبب أن استحقاقات القروض تكون طويلة الأجل بينما يصبح هيكل موارد البنوك قصير الأجل وهو ما حدث تماماً عقب تحريك أسعار الفائدة فى مصر. كما أن هناك مشكلة لا بد أن تواجه البنوك وهى من الذى سيتحمل الفروق الناشئة بين تكلفة العقود القديمة لأسعار الفائدة والعقود الجديدة؟؟. وهذه المشكلات جميعها تتطلب أن يسبق التحرير تخطيط جيد لاصلاح الجهاز المصرفى لضمان كفاءة أدائه.

٤ - دراسة مقارنة لتجارب التحرير فى بعض الدول النامية

من الدراسة المقارنة لاستراتيجيات التحرير المعاصرة فى عدد من الدول تبين أن هذه الاستراتيجيات قد اتخذت أحد أسلوبين (١٠).

٤/١- الأسلوب الأول

هو التحرير التام لأسعار الفائدة خلال فترة زمنية قصيرة. وقد انتهجت هذا الأسلوب كل من الأرجنتين وشيلي وأرجواى، وكما يقول Corbo & De Mels (١١) كانت فى جميع تلك الدول تسود حالات عدم الاستقرار الماكرو اقتصادى الشديد، وكانت معدلات نمو الادخار والاستثمار والنتائج المحلى ضعيفة ومعدلات التضخم مرتفعة والعجز

فى الميزان الجارى كبيراً، وقد قامت هذه الدول الثلاث بشكل فجائى برفع السقوف المفروضة على أسعار الفائدة والفت فى نفس الوقت القيود الائتمانية وخففت من اجراءات الرقابة المصرفية، وكانت تلك الاجراءات مصحوبة بنظام تأمين على الودائع .

وقد أدت تلك الاستراتيجية إلى رفع فجائى فى أسعار الفائدة الحقيقية للودائع والقروض وزاد التفاوت فيها، وأدى التفاعل بين عدم الاستقرار الاقتصادى وضعف الاشراف المصرفى إلى قيام البنوك بزيادة أسعار الفائدة على القروض إلى مستويات مرتفعة. وأدى عدم التزامها بالضوابط الائتمانية إلى إتاحة الائتمان إلى مؤسسات عالية المخاطر اعتماداً على تأمين الودائع. وفى الأرجنتين ارتفعت بشكل سريع أرصدة القروض الراكدة، وزادت حالات الافلاس، وكانت معظم حالات الافلاس للمجموعات التى تستحوذ على نسبة ٢٠٪ من الائتمان المصرفى وبلغت نسبة الديون المعدومة نحو ١٩٪ من قيمة المحفظة الاستثمارية الاجمالية للبنوك. وكان الاتجاه مشابهاً فى الأرجنتين، وازدادت درجة عدم التأكد واتجهت البنوك إلى تقصير آجال القروض. وفى شيلي بلغت نسبة القروض التى تقل آجالها عن سنة ٦٤٪ فى المتوسط من اجمالى قيمة القروض بين عامى ٨٠، ٨١ .

وفى جميع تلك الدول عملت المؤسسات على زيادة مديونيتها وتفاقم تعرضها المالى، وعندما بلغت تكلفة الاقتراض ٢٥٪ أمكنها تغطية التكاليف وتحقيق أرباح، ولكن عندما ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية إلى ٤٠٪ أمكن لعدد قليل من المؤسسات تغطية تكاليفها بدون تحقيق أرباح، بينما فشلت أغلب المؤسسات فى ذلك. وبلغت نسبة الديون الرديئة والفوائد المرسلة فى شيلي عام ١٩٨٢ نحو ٧٢٪ من حجم القروض القائمة.

ونماذج مشابهة حدثت فى كل من الفليبين وتركيا بسبب تحالف عدم الاستقرار الاقتصادى مع الفساد المصرفى، كما أدى تدهور نوعية

الأوعية فى المحافظ الاستثمارية فى تلك الدول مع ارتفاع أسعار الفائدة بالنسبة لمعدل العائد على رأس المال المستثمر إلى انخفاض حاد فى أرباح البنوك ومؤسسات الأعمال Cho & Khatkhate (١٢).

وفى شيلى كما فى الفلبين وتركيا أسفر عدم الانضباط المصرفى عن وجود مؤسسات لها مصالح خاصة فى البنوك. وعملت البنوك العالمية على انشاء بنوك خاصة فى كل من الفلبين وتركيا لمجموعات لها مصالح. وفى تركيا تفادت البنوك الافلاس بعرضها أسعار فائدة عالية لجذب المزيد من الودائع للتعويض عن القروض المجمدة. ولكن الصورة تبدو مختلطة تماما فى ماليزيا حيث أمكن للسلطات النقدية تحرير أسعار الفائدة تماما خلال ثلاث سنوات بدون حدوث أية انعكاسات سلبية بسبب الزيادة المفاجئة فى أسعار الفائدة، وقد لاحظ كل من Cho & Khat أن التحرير الاقتصادى كان له تأثير طفيف على أسعار الفائدة المحلية فى ماليزيا لأن عوامل السوق كان لها تأثير قوى على أسعار الفائدة قبل التحرير.

وتعتبر استراتيجيات تحرير أسعار الفائدة التى انتهجتها كل من شيلى والارجنتين وارجواى والفلبين استراتيجيات خاطئة لا تتناسب مع اقتصادياتها غير المستقرة، ولم يؤد تحرير أسعار الفائدة خلال فترة زمنية قصيرة لا إلى تحقيق الاستقرار ولا تحسين أوضاع القطاع الخاص ولا الجهاز المصرفى.

٢/٤- الأسلوب الثانى

يعتمد هذا الأسلوب على التحرير التدريجى. وقد انتهجت كل من كوريا وسلانكا وأندونيسيا، وكانت جميع تلك الدول تعاني بدرجات متفاوتة من عدم الاستقرار الاقتصادى قبل مرحلة التحرير. وتم تحرير أسعار الفائدة ضمن برنامج شامل للتحرير الاقتصادى. وعملت قبل تحرير أسعار الفائدة على تحقيق الاستقرار الاقتصادى وضبط الاشراف

المصرفى، وأمكن لهذه الدول وبصفة خاصة كوريا وسلانكا والى حد أقل اندونيسيا الوصول إلى أسعار حقيقية موجبة، كما أمكنها تخفيض معدلات التضخم، وقامت من حين لآخر بتعديل أسعار الفائدة للحفاظ على معدلات حقيقية موجبة، ووصف CHO طريقة كوريا فى إلغاء القيود على أسعار الفائدة بأنها طريقة عملية. كما قامت بتخفيض أسعار الفائدة المدينة عندما مالت أرباح المشروعات إلى الانخفاض بتأثير ارتفاع أسعار الفائدة المدينة وعدم التمسك بالعقود الضمنية. وفى سلانكا استخدمت أسعار فائدة أذون الخزنة كمؤشر لتعديل أسعار الفائدة فى أسلوب متدرج. ولعبت سوق ما بين البنوك دورا هاما فى تدعيم سياسة التحرير.

٥ - الدروس المستفادة من تجارب التحرير

يستخلص من تجارب الدول التى مرت بتجارب التحرير الاقتصادى الدروس الآتية :-

١/٥- ان إعادة تقييم أسعار الفائدة والاصلاح المالى هى اجراءات ضرورية لسياسات الاصلاح الهيكلى .

٢/٥- ان استراتيجية تحرير أسعار الفائدة يجب أن تأخذ فى اعتبارها الحالة القائمة للاقتصاد وحالة القطاع الخاص والرقابة المصرفية وبصفة خاصة فى حالة اعتماد أسواق رأس المال على البنوك . فاذا كان المناخ الاقتصادى العام يتسم بعدم الاستقرار ويؤثر سلبيا على أرباح القطاع الخاص والرقابة المصرفية غير حازمة، فان تحرير أسعار الفائدة يجب أن يتم بالتدريج وعلى مراحل لتفادى حالات الاربك للتعاقدات طويلة الأجل، وللتقليل من مخاطر عدم الالتزام الأدى .

٣/٥- يعتبر التطوير المؤسسى للقطاع المالى أمرا ضروريا يجب أن يسبق التحرير للوصول إلى بنية أساسية قوية ونظم جيدة للمعلومات

وتدعيم سوق رأس المال لتقليل اعتماد المؤسسات على الائتمان المصرفى .

٤/٥- فى الدول التى ترتفع فيها معدلات التضخم تكون الاستراتيجية المناسبة للتحرير هى البدء بالاصلاح الاقتصادى المؤدى إلى الاستقرار وتطوير نظم الرقابة على البنوك . وعدم القيام بهذه الاصلاحات قد تنجم عنه نتائج عكسية وعدم استقرار مالى عند تحرير أسعار الفائدة وهو ما حدث فى الفليين وأندونيسيا وتركيا كما سبقت الإشارة .

٥/٥- يجب اصلاح أدوات الرقابة النقدية الرئيسية فى وقت مبكر من إجراءات الاصلاح الهيكلى لما توفره من دعم للتوازن والاستقرار .

٦/٥- أثبتت التجارب أن عمليات السوق المفتوحة التى تعتمد على بيع أوراق الحكومة أو البنك المركزى يمكن العمل بها حتى فى الدول التى تكون أسواقها المالية محدودة . كما أن إيجاد أسواق ثانوية لتداول هذه الأوراق يزد من فعالية دورها .

٧/٥- ويجب أن تتسق الاصلاحات مع السرعة التى يتم بها تحرير أسعار الفائدة لتلافى نتائج الاختلالات المالية فى المؤسسات المالية والبنوك الضعيفة . وإيجاد طريقة سليمة لمواجهة الزيادة فى الطلب على الائتمان التى قد تنجم عن التحول إلى الأدوات المعتمدة على السوق .

٨/٥- تدور الاصلاحات المالية كما يرى M. Bell & Sheeky (١٣) فى ثلاثة محاور أساسية هى :

أ - اختيار الأوعية المناسبة لتطبيق السياسة النقدية بشكل أفضل ولزيادة الاعتماد على طرق الرقابة غير المباشرة .

ب - اجراء الاصلاحات التنظيمية والمؤسسية والقانونية لزيادة كفاءة القطاع المالى .

ج - سلامة هيكل ومستوى أسعار الفائدة .

ويوضح الملحق رقم (٢) الخاص بالسياسات الهيكلية لاصلاح القطاع المالى عرض موجز للاهداف والاجراءات التى اتبعت فى عدد من الدول بتوصيات من صندوق النقد الدولى^(١٤) . كما يوضح الملحق رقم (٣) الاستراتيجيات المقترحة للتحرير وفقا لحالة الاقتصاد^(١٥) .

٦ - ملامح الاستراتيجية المصرية لتحرير أسعار الفائدة

ليس من المعتاد أن تعلن السلطات النقدية فى أى دولة من الدول عن تفاصيل تتعلق بخططها المستقبلية فيما يتعلق بتحرير أسعار الفائدة بصفة خاصة، لما قد يترتب على ذلك من نتائج قد تضر بعملية التحرير، وما على الباحث إلا أن يرصد ما حدث بالفعل ويتتبع نتائج التطورات السريعة خلال الفترة فبراير/سبتمبر ١٩٩١ أى منذ بداية التحرير حتى التاريخ المحدد للانتهاء من كتابة هذه الورقة وهى فترة قصيرة لم تنعكس نتائجها بعد فى الاحصاءات المصرفية، ومن ثم فلم تعرف بعد تأثيراتها على الاجماليات النقدية والائتمانية، وليس أمام الباحث والحال هذه إلا أن يلجأ إلى أدوات البحث العلمى المتاحة الأخرى وهى الاستقراء والاستنباط فى ضوء ما سبق ذكره من تجارب التحرير فى الدول الأخرى مع الأخذ فى الاعتبار الخصائص الذاتية للاقتصاد المصرى .

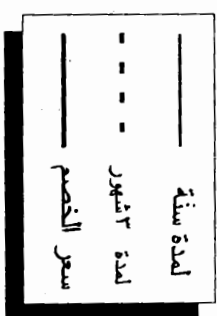
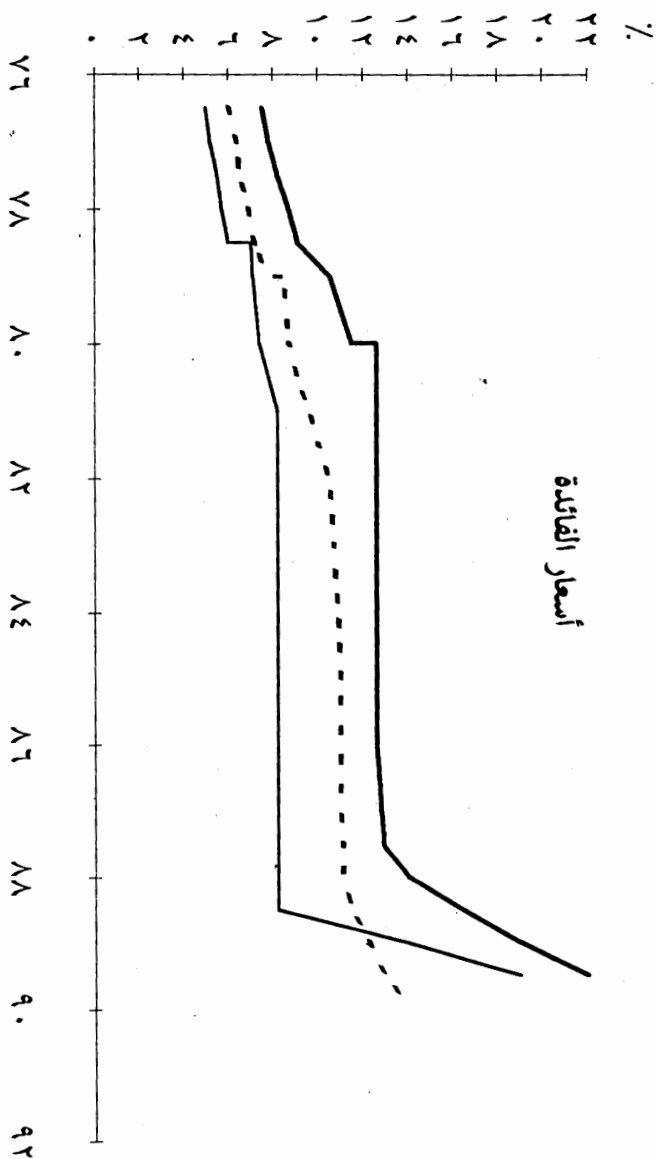
١/٦ - أسلوب التحرير

من الدراسة المقارنة لاساليب التحرير كما سبق ذكره فى فصل (٤) يتبين أن الاستراتيجية التى اتبعتها السلطات النقدية فى مصر هى من النوع غير المتدرج أو السريع التدرج . فقد ألغت تلك السلطات

جميع السقوف الموضوعة لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة فيما عدا سعر فائدة الودائع لمدة ٣ شهور الذى أعطت للبنوك تعليمات لرفعه من ٨٪ إلى ١٢.٥٪ اعتبارا من أول فبراير ١٩٩١ . واتخذت فى نفس الوقت أذون الخزانة لمدة ٩١ يوم (٣ شهور) معيارا رئيسيا لتعديل سعر الخصم وتركت بعد ذلك للبنوك مطلق الحرية فى تحديد أسعارها وفى صياغة ميكلها الخاصة . وفيما يتعلق بسعر الخصم فقد أصبح عائما بربطه بمتوسط أسعار الفائدة التى تتحدد فى المزادات الاسبوعية لبيع أذون الخزانة (١٦) . وقد صاحب هذا التحرير فى أسعار الفائدة تقييد للسقوف الائتمانية بالتنبيه على البنوك بعدم تجاوز الأرصدة المدينة للعملاء للسقوف التى كانت قائمة قبل بداية التحرير وفى ذات الوقت عملت على تحرير سعر الصرف حتى أمكن فى أول أكتوبر ٩١ إلغاء السعر الثنائى Two-Tier Rate بتوحيد السوقين الأولية والمصرفية . تلك ملامح الاستراتيجية التى اتبعت فى مصر .

وتصنيفنا لهذه الاستراتيجية بأنها سريعة التدرج مبنى على استقرار السياسة التقليدية التى اتبعتها تلك السلطات . فسعر الخصم وهو يغنى عن تناول باقى فئات أسعار الفائدة قد تحرك خلال الفترة من ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٩ بواقع ١٪ سنويا وظل خلال عام ١٩٩٠ بدون تغيير أى تحرك خلال تلك الفترة كلها من ٧٪ إلى ١٤٪ ، وعلى النقيض من هذه السياسة كان التغير خلال الفترة يناير/أكتوبر ٩١ من ١٤.٢٪ إلى ٢١.٥٪ بزيادة ٧.٣ درجة مئوية خلال تسعة شهور فقط وهو ما حملنا على تصنيف تلك الاستراتيجية بأنها سريعة التدرج . والرسم البيانى يظهر الطفرة فى بعض المتغيرات الأساسية فى هيكل أسعار الفائدة كما يظهر مدى الاختلال الذى طرأ على هذا الهيكل ، ويوضح (الملحق رقم ٤) هيكل أسعار الفائدة خلال الفترة من ٧٧ حتى ١٩٩٠ .

السنوات



٢/٦- حالة الاقتصاد المصرى قبل التحرير

تدل شواهد عديدة على أن استراتيجية التحرير السريع لأسعار الفائدة لم تكن هى الاستراتيجية المناسبة لظروف الاقتصاد المصرى والقطاع المصرفى وفقا للدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى التى انتهجت نفس الاسلوب فلا يمكن وصف الحالة الماكرواقتصادية بأنها مستقرة كما لا يمكن أن يقال أن حالة القطاع الخاص جيدة ومؤسسات الجهاز المصرفى وأدواته تساعد على تحقيق المنافسة وآليات السوق تعمل بكفاءة^(١٧) أو سوق ما بين البنوك تؤدى دورا هاما وكذلك الحال بالنسبة لنافذة الخصم والأسواق الثانوية وغيرها من المتطلبات التى يستلزمها التحرير السريع لأسعار الفائدة.

ومع التسليم باستحالة تطابق الظروف يمكن القول بأن ظروف الاقتصاد المصرى تشابه بدرجات متفاوتة الظروف التى كانت سائدة فى كل من شيلي والارجنتين واروجواى والفلبين وتركيا والتى فشلت فيها استراتيجيات التحرير فى تحقيق اهدافها، وهذا بالطبع لا يعنى أن الاستراتيجية التى انتهجت فى مصر محكوم عليها بالفشل ذلك لأن التحرير يمكن أن ينجح إذا تناسبت اجراءات الاصلاح التكميلية مع السرعة التى يتم بها تحرير أسعار الفائدة.

٣/٦- المعايير التى استرشدت بها السلطات النقدية فى تقويم أسعار الفائدة.

ربما لم يكن متاحا للسلطات النقدية سوى معيار واحد للحكم على سلامة أسعار الفائدة وهيكلها. وهذا المعيار هو أن أسعار ما قبل التحرير لم تكن تحقق توازن السوق لكونها سالبة. فمعظم تقديرات التضخم فى مصر تتراوح ما بين ٢٥٪ و ٣٠٪ وسبق للباحث تقديرها فى دراسة سابقة^(١٨) ب ٢٥٪ فى عام ١٩٨٩. وإذا أدخلنا فى الحساب ضريبة المبيعات كمؤثر جديد فى عام ١٩٩١ فان معدل التضخم قد لا يقل عن

٣٥٪ للسنة الحالية التى جرى فيها التحرير ولهذا فقد كان من السهل التعرف على عدم توازنية الاسعار التى كان أعلى عائد فيها وهو عائد شهادات الاستثمار من المجموعتين (أ) و (ب) وهى لمدة عشر سنوات ١٦,٢٥٪، ونظرا لانفصام السوق المالية فى مصر عن الأسواق المالية الدولية فلم يكن يفيد فى شى الاستهداء بأسعار الفائدة العالمية، وعلى الأرجح أنه لم يكن لدى السلطات معيار سليم للسعر النسبى بين رأس المال والعمل حيث لم يسبق أن أشير إليه فى أية تقارير رسمية.

ولم تكن توجد معايير موثوق فيها بالنسبة للعائد العام على الاستثمار فى مصر أو العائد فى الأسواق غير الرسمية أو القطاعات الحديثة ولم يكن هناك منذ سنوات قليلة مضت سوى العائد غير الحقيقى الذى كانت تقدمه شركات توظيف الأموال وقد ثبت من التحقيقات القضائية مع بعض هذه الشركات أنه كان عائدا وهميا لا يصلح كمعيار للقياس.

٤/٦- تحرير أسعار الفائدة والاصلاح الهيكلى

يتضح من أسلوب تحرير أسعار الفائدة وتوقيت هذا التحرير أن كان أحد عناصر حزمة متكاملة من اجراءات الاصلاح متفق عليها مع صندوق النقد الدولى وتضمنها خطاب النوايا الذى لم تعلن محتوياته. وربما تأثير الظروف والرغبة فى الاتفاق العاجل مع صندوق لما يتيح هذا الاتفاق من مزايا عديدة وهامة وقد تحقق الجانب الأكبر منها بالفعل فيما حصلت عليه مصر من اعفاءات وتخفيضات وجدولة للديون الخارجية، وفيما سيترتب على هذا الاتفاق مع الصندوق من الحصول على قروض دولية جيدة فى المستقبل القريب.

٥/٦- الاسلوب البديل

يرى الباحث أنه كان من الافضل أن تسبق التحرير التام خطوة انتقالية مرحلية، فكان يمكن تعديل الهيكل القديم برفعه بجميع

فئاته ب ٤ درجات مئوية على النحو التالي :

وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على القروض فكان يمكن تحديدها على جميع القطاعات بدون تمييز بهامش يتراوح بين ٢٪ و ٣٪ زيادة على سعر الخصم أى ٢٠٪ أو ٢١٪ كحد أدنى ويترك للبنوك الحرية فيما زاد على ذلك .

ومثل هذا الهيكل المقترح كان سيهيئ للبنوك ورجال الأعمال على السواء لسرعة التجاوب مع التحرير المطلق فى فترة لاحقة. كما أنه يحافظ على العلاقات النسبية لمختلف فئات الهيكل ولا يخل بهيكل الاستحقاقات وفقا للقاعدة التى تقول بأن أسعار الفائدة على الودائع تتناسب طرديا مع طول الأجل وعكسيا مع إمكانية تسيلها .

وقد سبب الرفع الفجائى للسقوف الموضوعة على أسعار الفائدة ما يشبه الصدمة للبنوك التى ظلت بدون استجابة لهذا التطور حتى بعد الاعلان المبكر عن مزادات أذون الخزانة ولم يطرأ تغيير على أسعار الفائدة فى البنوك إلا بعد نحو أربعة شهور .

٦/٦- أذون الخزانة

ان ترويج أذون الخزانة قصيرة الأجل مرتفعة الفائدة يعتبر من أكثر الأدوات النقدية فعالية حتى فى الدول التى تكون أسواقها المالية محدودة كمصر، فقد نجح هذا الوعاء فى اجتذاب ٦ مليار جنيه مصرى خلال سبعة شهور (فبراير/سبتمبر ٩١) (١٩) من هذا المبلغ مليار جنيه مشتريات الافراد والباقى معظمه للبنوك وشركات التأمين . وكان الباحث قد أوصى فى دراسة لهذا المؤتمر الموقر فى عام ١٩٨٨ (٢٠) باستخدام أذون الخزانة فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بدلا من اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز كما أوصى باصدار أنواع متنوعة منها لمدة ٢٦

أسبوع و٥٢ أسبوع^(٢١) ولقيت هذه التوصية استجابة جزئية وقامت السلطات النقدية مؤخرا بإصدار أذن لمدة ٢٦ أسبوع (١٨٢ يوم).

وإذا راجعنا تطور أسعار المزادات نجد أنها بدأت بأسعار أقل بكثير من الأسعار الحالية (فى أكتوبر ٩١) حيث بلغ متوسط السعر ١٤٢٪ فى ٩١/١/٣ وقد تحدد هذا السعر كما يرى الباحث على أساس أن معدل سعر النائدة على الودائع لمدة ٣ شهور الذى حدده البنك المركزى للبنوك فى ذلك الحين كان ١٢ر٥ أضافت إليه البنوك فى البداية هامشا قليلا ثم تزايد تحسبا لخصم ضريبة القيم المنقولة لعدم وضوح الرؤية فى بادئ الأمر. ولو كانت المعاملة الضريبية واضحة بالنسبة لهذه الأذن منذ اليوم الأول لتسويقها لما كان سعرها قد تصاعد بالشكل السريع الذى حدث.

ومن هنا يتضح أن بنوك وشركات القطاع العام هى التى زایدت على هذا التصاعد ولم تكن عوامل السوق بالمعنى الحقيقى لهذا التعبير، وبعد إعفاء الأذن من الضريبة لم يكن من السهل تراجع أسعارها.

وقد بدأت الحكومة بطرح سندات لمدة ٣ شهور فى حدود ١٠٠ مليون جنيه كل أسبوع ثم تبعتها بإصدار أذن بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه أبوعيا عندما استحق دفع الاصدار الأول فى ٩١/٤/٣ ثم رفعت الاصدار إلى ٤٠٠ مليون جنيه فى ٥/٢٣ ثم إلى ٥٠٠ مليون جنيه، وفى ٦/٢٣ ، ٦/٢٧ طرحت اصدارين قيمة كل منهما ٧٠٠ مليون جنيه أسبوعيا ولكنها عدلت عن هذه الاصدارات الكبيرة واستعاضت عنها بنوعين مختلفى الاستحقاق الأول بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه لمدة ٩١ يوم مرة كل يوم خميس من كل أسبوع والثانى أذن لمدة ١٨٢ يوم قيمة كل اصدار ٢٠٠ مليون جنيه تصدر كل يوم ثلاثاء وهذا يعنى أن الحصيلة الاسبوعية لهذه الأذن مجتمعة هى ٧٠٠ مليون جنيه أسبوعيا. وإذا أستمرا الاصدار على هذا النحو بدون ادخال أنواع جديدة فسيكون فى

مقدور الحكومة أن تحقق حصيلة من الأذون لمدة ٩١ يوم تبلغ ٦٥٠٠ مليون جنيه، ومن الأذون لمدة ١٨٢ يوم ٥٢٠٠ مليون جنيه، وكل منهما يشكل وعاء دائم التجدد طالما استمر طرح هذه الأذون. ويكفى دليلا على مدى فعالية هذا الوعاء الجديد أنه سيتيح للحكومة الحصول على موارد مقترضة تبلغ ١١,٧ مليار جنيه خلال فترة قدرها ٢٦ أسبوع أى نصف عام.

٧/٦- تعويم سعر الخصم

تقوم استراتيجية تحرير أسعار الفائدة فى مصر على جعل متوسط أسعار الفائدة على أذون الخزانة هى المعيار الأساسى لتحريك أسعار الفائدة وفقا لعوامل السوق وهو أسلوب عملت به دول عديدة، واستخدمت سريلانكا هذا المعيار بأسلوب متدرج، ولم تشر الدراسات المقارنة السابق ذكرها فى فصل (٤) إلى قيام بعض الدول بربط سعر الخصم بأسعار أذون الخزانة كما حدث فى مصر. وقد نجم عن إضافة هامش قدره ٢٪ إلى متوسط أسعار المزادات الأسبوعية أن تصاعد سعر الخصم خلال الفترة ما بين ٩١/١/٣ حتى آخر سبتمبر ٩١ من ١٤,٢٪ إلى ٢١,٥٪ بزيادة قدرها ٧,٣٪ درجات مئوية.

واستخدام أذون الخزانة كمحرك أساسى لآليات السوق هو استخدام مألوف فى تجارب التحرير غير أن ربط سعر الخصم بهذا المعيار لا جدوى منه، ولا يحقق الاستقرار لسعر البنك بصفته المقرض الأخير، ولم يحدث فى تجارب أكثر الدول تقدما أن تغير سعر الخصم بهذه الطريقة الأسبوعية المقلقة، ولعل هدف السلطات النقدية من هذا التعويم هو المبالغة فى استخدام عوامل السوق مع أن أذون الخزانة قادرة وحدها على أداء هذا الدور. ويخلق تغيير سعر الخصم اسبوعيا العديد من المشاكل للبنوك التى تلجأ إلى البنك المركزى للاقتراض، خاصة بالنسبة للبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال التى تعتمد إلى حد كبير على قروض البنك المركزى فى استيفاء حاجتها إلى التمويل ثم

كيف تكون العلاقات التعاقدية بين هذه البنوك وعملاتها وقروضها من البنك المركزى تتغير بصفة أسبوعية .

وإذا رجعنا إلى هيكل أسعار الفائدة الذى كان معمولاً به قبل تحرير أسعار الفائدة نجد أن سعر الخصم كان يعادل سعر الفائدة على الودائع لمدة ٣ سنوات وأقل من ٥ سنوات وهو ١٤٪ ويقل عن سعر الفائدة على شهادات الاستثمار وهو ١٦,٢٥٪ بـ ٢,٢٥ وحدة مئوية. أما الآن (أكتوبر ١٩٩١) فقد أصبح سعر الخصم ٢١,٥٪ بينما أصبح سعر الفائدة على شهادات الاستثمار لمدة عشر سنوات ١٧,٥٪ وهو يقل عن سعر الخصم بـ ٤ وحدات مئوية. ثم لماذا تم ربط سعر الخصم بأسعار أذون الخزانة لمدة ٣ شهور ولم تربط بأسعار أذون خزانة أخرى أطول أجلاً لمدة ٣ سنوات مثلاً؟ إن هذا الربط غير سليم من الناحية الفنية لأنه يؤدي إلى تشويه هيكل الاستحقاقات فى الجهاز المصرفى بالتركيز على الودائع القصيرة الأجل لمدة ٣ شهور فى حين أن أغلب القروض أو الجانب الأكبر منها لمدة تزيد عن سنة .

إننا لا نعتبر هيكل أسعار الفائدة القديم هيكلًا نموذجيًا ولكنه كان يحقق التوازن لهيكل الاستحقاقات بين الموارد والاستخدامات. وربما كان اختيار أسلوب الربط حلاً لمشكلة كيفية تحديده بعد التحرير، أو ربما للاقتناع بهامشية الدور الذى يلعبه سعر الخصم فى مصر وكذلك الحال بالنسبة لنافذة الخصم. ويدير البنك المركزى التمويل الذى تقدمه للبنوك تحت بند القروض، ولا يمارس البنك المركزى فيما يبدو نشاط خصم الأوراق التجارية حيث ظهر صيدها صفراً فى ميزانية البنك المركزى فى ١٩٩٠/٦/٣٠ (ملحق رقم ٥) .

وتتضح قلة الأهمية النسبية لقروض البنك المركزى للبنوك التجارية التى تقدم الجانب الأعظم من القروض المصرفية من البيان التالى (٢٢) :-

القروض الممنوحة من البنك المركزى للبنوك

(مارس ١٩٩٠)

٪	مليون جنيه	
١٥	٢١١	أرصدة لدى البنوك التجارية
١٤٧	٢٠٧٦	أرصدة لدى بنوك الاستثمار والاعمال
١٠٣	١٤٥٢	أرصدة لدى البنوك المتخصصة
٩٤	١٣٢١	أرصدة لدى بنك الاستثمار القومى
٥٣٩	٥٠٦٠	المجموع
١٠٠٠٠	١٤٠٧٣	اجمالى القروض والأرصدة المدينة الاخرى

تظهر هذه الأرقام أن قروض البنك المركزى للبنوك التجارية لا تزيد نسبتها عن ١٥٪ من اجمالى محفظة توظيفه، بينما تحصل بنوك الاستثمار والأعمال على نسبة قدرها ١٤٧٪ والبنوك المتخصصة ١٠٣٪ وبنك الاستثمار القومى ٩٤٪ والباقى لجهات غير بنكية. والتوزيع السابق للمحفظة الاستثمارية للبنك المركزى يشير إلى أن الزيادة المتوالية فى معدل سعر الخصم ستكون ضحيته البنوك ضعيفة الموارد والبنوك المتخصصة وبنك الاستثمار القومى، وهذين الأخيرين طالما اعتمدا على التمويل الرخيص وتمتع عملاؤهما خلال الثمانينات بسياسة التمييز فى أسعار الفائدة، ولهذا سيكون الرفع المفاجئ لأسعار الفائدة من غير أن يسبقه تغيير مرحلى تمهيدى اثار بالغة الصعوبة على هذه المؤسسات.

ولما سبق من أسباب لا يرى الباحث جدوى واضحة لربط سعر الخصم بمتوسط أسعار أذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور حتى ولو كانت بعض الدول الأخرى قد استخدمت هذا الأسلوب.

٨/٦- السياسة الائتمانية

لعبت السياسة الائتمانية دورا بالغ الأهمية فى موازنة سياسة تحرير أسعار الفائدة، فقد تزامن مع الإعلان عن هذا التحرير اجراءات صارمة لتقييد الائتمان وتجميد أرصدة القروض والتسهيلات عند المستوى الذى بلغته قبل تاريخ البدء بالتحرير. وكان المبرر المعلن لهذا الاجراء هو العمل على الحد من الضغوط التضخمية الناجمة عن التوسع الائتمانى، وقد سبق للباحث تنفيذ هذا الاعتقاد فى دراسات سابقة (إدارة السيولة النقدية فى مصر خلال التسعينيات) (٢٣) بين فيها أن التضخم فى مصر هو تضخم تكاليف كما أنه يتأثر بتزايد الطلب بسبب قصور الإنتاج المحلى وتزايد حجم الاستيراد بالاسعار العالمية المتوالية الزيادة. يضاف إلى ذلك التمويل بالعجز والاصدار غير المغطى بأصول حقيقية. أما تأثير الزيادة فى الائتمان فهو أقل

أهمية. ويرجع مصدر التأثير الائتماني إلى حصول الهيئات الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام على ما يزيد عن نصف حجم الائتمان المحلي الصافي في الوقت الذي تتدنى فيه كفاءتها الانتاجية حتى ليقدر أن اجمالي رأس المال المستثمر في القطاع العام يبلغ نحو ٦٥ مليار جنيه منها نحو ٣٥ مليار جنيه موارد مقترضة وأن معدل العائد على رأس المال المستثمر لا يزيد عن ٣٪ أو أقل من ذلك في تقديرات أخرى. وتشير كل الدلائل إلى أن التقييد الائتماني كان يستهدف تحقيق أهداف أخرى سنأتي على ذكرها.

٩/٦- السياسة النقدية

صحب تحرير أسعار الفائدة اتخاذ مجموعة من الإجراءات النقدية الهامة التي استهدفت تخفيف قيود الرقابة النقدية ومن تلك الاجراءات تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم البنوك بإيداعها لدى البنك المركزي مقابل التزامات الودائع من ٢٥٪ إلى ١٥٪ وهو تخفيض كبير المعدل. وقد أدى إلى زيادة الأرصدة الحرة لدى البنوك. كما تم تخفيض نسبة السيولة وهي النسبة بين الأصول السائلة (الأصول النقدية والأصول القابلة للتسييل التي يحددها البنك المركزي) والالتزامات الإيداعية من ٣٠٪ إلى ٢٠٪ وهو خفض لا يقل أهمية. وخفض النسبتين في الوقت الذي تم فيه تقييد النمو الائتماني إنما يستهدف توجيه الموارد السائلة للبنوك لخدمة غرض آخر غير زيادة حجم القروض والتسهيلات.

١٠/٦- سياسة سعر الصرف

واتخذت السلطات النقدية اجراءات تستهدف تخفيف الرقابة وتطوير سوق الصرف وزيادة عدد المتعاملين فيها بادخال خدمات شركات الصرافة ببعض الشروط والضوابط، وقد تزامنت تلك الاجراءات مع اجراءات تحرير أسعار الفائدة بتعديل بعض أحكام لائحة قانون النقد رقم

٩٧ لسنة ٧٦ المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ١١٧ فى ١٩٩١/٢/٢٦ (٢٤)، وسمحت هذه التعديلات بعودة نشاط الصيرفة وهو النشاط الذى ظل محظورا منذ صدور المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ الذى قضى بفرض الرقابة على النقد فى مصر لأول مرة، كما ترتب على هذا التعديل تحرير عملية تحديد سعر صرف الجنيه المصرى وتركها لعوامل السوق بدون تدخل أية لجان. وقد حدث تفاعل على جانب كبير من الأهمية بين سوقى النقد والصرف ساعد إلى حد كبير على تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف، إذ أدت الزيادة الكبيرة فى أسعار شهادات الإيداع وأذون الخزانة إلى تسهيل جانب هام من الودائع الدولارية الأمر الذى أدى إلى زيادة النقد الأجنبى فى سوق الصرف وحقق الاستقرار لهذه السوق.

١١/٦- سوق ما بين البنوك

لا يوجد - فيما يعلم الباحث - آلية مرسومة للتعامل فيما بين البنوك. بل يتم التعامل فى هذه السوق بالاتفاق الثنائى بين المتعاملين ولا تعلن أسعار التعامل كما يحدث فى بعض الأسواق كالليبور على سبيل المثال فى سوق ما بين البنوك فى لندن وأسعار فائدة الصناديق الفدرالية فى السوق الأمريكية، ولماذا لا نأخذ بهذا الأسلوب طالما نطمح إلى تطوير السوق المصرفية. ونتيجة لعدم وجود نظام للتعامل بين البنوك تعرضت بعض البنوك التى تعتمد جزئيا على البنوك الأخرى لصعوبات بسبب التصاعد فى أسعار فائدة أذون الخزانة وتفضيل البنوك التى لديها فائض الاستثمار فى هذا الوعاء قصير الأجل بدلا من اقراض البنوك الأخرى.

وقد رأينا فيما سبق أن من متطلبات نجاح سياسة التحرير ضرورة وجود سوق نشطة فيما بين البنوك لأن لهذه السوق دور فى تحقيق المنافسة وتنشيط عوامل السوق. وأسعار الفائدة المعروضة الآن فى تلك السوق للودائع قصيرة الأجل جدا والتى تتراوح أجالها بين ٧ ، ١٥ يوم

تتراوح ما بين ٦٪ إلى ٧٪ (فى ٩١/١٠/١٠) (٢٠). وهذه الاسعار لا تشجع البنوك على اقراض مبالغ كبيرة بهذا السعر، وإن كان العرف قد جرى على تعاون البنوك فى مواجهة العجز فى نسبة الاحتياطى أو نسبة السيولة. وفيما عدا هذه الظروف فإن البنوك المتخصصة وبعض بنوك الاستثمار والأعمال ستعانى لفترة من ندرة الموارد المتاحة بسبب قوة جذب أذون الخزانة، وقد بدأت بعض بنوك الاستثمار والأعمال بالفعل فى طرح أوعية ادخارية جديدة ذات عائد شهرى بأسعار فائدة تزيد عن الأوعية النظيرة لها التى طرحتها البنوك، غير أن البنوك المتخصصة ربما تكون أقل قدرة على التنافس على الأقل خلال المدى القصير.

١٢/٦ - استراتيجية تحرير أسعار الفائدة متحيزة

تتلخص حزمة الاجراءات النقدية التى انتهجتها السلطات النقدية فيما يلى :

- ١ - الغاء السقوف الموضوعة على أسعار الفائدة وتحديد سعر الفائدة للودائع لمدة ثلاثة شهور دون غيرها من عناصر الهيكل .
- ٢ - خفض نسبة الاحتياطى النقدى .
- ٣ - خفض نسبة السيولة .
- ٤ - تعويم سعر الخصم .
- ٥ - تقييد الائتمان المصرفى .
- ٦ - تحرير سوق الصرف من التدخل فى تحديد الأسعار وإدخال خدمات الصيارفة .
- ٧ - تسويق أذون خزانة قصيرة الأجل بسعر فائدة شديد الاغراء .

وليس من الصعب إدراك أن هذه الحزمة بجميع عناصرها الهدف منها - فى المقام الأول - هو ضمان نجاح تسويق أذون الخزانة. صحيح أن للتحرير أهداف أخرى معروفة وأن تحرير أسعار الفائدة أحد أهم مقوماته، لكن تصميم هذه الحزمة كما يعتقد الباحث يستهدف :

١ - إتاحة قدر كبير من السيولة للبنوك التجارية.

٢ - تحجيم قدرة البنوك على إتاحة هذه السيولة للمقترضين من مختلف القطاعات ..

٣ - رفع معدل سعر الخصم بدرجة كبيرة للحد من قابلية البنوك للالتجاء إلى نافذة الخصم حتى لا يكون شراء جانب من أذون الخزانة بموارد البنك المركزى .

٤ - تحرير سوق الصرف لتشجيع حائزى النقد الأجنبى على تحويل أرصدتهم إلى الجنيه المصرى مما يؤدى إلى زيادة مبيعات أذون الخزانة والأوعية المصرفية الجديدة الأخرى التى استحدثتها البنوك، وهو ما يجعل مواردها دائمة التجدد .

وجميع تلك الاجراءات تؤدى إلى ضمان تسويق مبيعات الاصدارات الاسبوعية لأذون الخزانة بنوعيتها، كما أن قبول الحكومة ارتفاع أسعار الفائدة على أذون الخزانة لمدة ١٨٢ يوم إلى ٢٠.٣ ٪ (الحد الأعلى لأسعار مزادات الاسبوع الثانى من أكتوبر ٩١) بفارق يزيد عن متوسط أسعار النوع الأول من الأذون بـ ٨٪ دليل على حاجة الخزانة العامة الماسة للمزيد من الموارد .

١٣/٦- سياسة التمييز فى أسعار الفائدة باقية

لازال قطاع له أهميته يتعامل بأسعار فائدة تمييزية حتى بعد تحرير أسعار الفائدة ومازال الائتمان الذى تحصل عليه الهيئات

الحكومية وهيئات قطاع الأعمال العام من بنك الاستثمار القومى يخضع لسياسة تمييزية فى أسعار الفائدة. وقد أعلن البنك المذكور فى ٩١/٨/٣١ عن زيادة أسعار فائدة قروضه للقطاعات المختلفة على النحو التالى: ١٧٪ لقطاع الصناعة - ١٨٪ لقطاع النقل والسياحة - ١٩٪ لقطاع المقاولات - ١٦٪ للوحدات المحلية والجهاز الإدارى.

وفىما يتعلق بموارد البنك المذكور فإنه يستحوذ على الجانب الأكبر من توظيفات قطاع التأمين (شركات التأمين وإعادة التأمين والتأمينات الإجماعية والمعاشات وصناديق التأمين الخاصة) وقد بلغ مجموع توظيفاتها الاستثمارية فى آخر تقرير سنوى منشور للبنك المركزى المصرى لعام ٩٠/٨٩ نحو ٢٦٥ مليار جنيه مصرى، وهى تقرب من اجمالى الودائع بالعملة المحلية لدى البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال التى بلغت ٣٠٨ مليار جنيه فى نهاية عام ١٩٩٠ (٢٦).

ولا يزيد معدل الفائدة الذى يدفعه البنك المذكور لهيئتى التأمينات والمعاشات عن ١١٪ حتى بعد تحرير أسعار الفائدة، غير أنه قد قرر اعتبارا من أول مايو ٩١ زيادة أسعار الفائدة على شهادات الاستثمار من ١٦٢٥ إلى ١٧٥٪، وزيادة الفائدة على ودائع صندوق توفير البريد من ١٢٥٪ إلى ١٣٥٪ بشرط أن تظل الوديعة مدة سنة. وتلك المعدلات توضح مدى الغبن الواقع على هيئتى التأمين والمعاشات وتوظيفاتها تزيد عن ٩٠٪ من اجمالى توظيفات قطاع التأمين ومدى الظلم الواقع على أصحاب المعاشات وغيرهم الذين يقومون فى الواقع بدعم المشروعات الحكومية.

أما تدنى أسعار الفائدة على ودائع التوفير، وقلة أسعار فائدة شهادات الاستثمار عن أذون الخزانة (وهى لمدة ٣ شهور فقط)، فسيترتب عليه انخفاض حصيلة كل من الوعائين.

٧ - نتائج المدى القصير لتحرير أسعار الفائدة

انقضت فترة لا تزيد عن تسعة شهور منذ تاريخ البدء بسياسة تحرير أسعار الفائدة وحتى تاريخ الانتهاء من هذه الورقة، وهى فترة لا تكفى لتقويم استراتيجية التحرير لأن الرفع المفاجئ لسقوف أسعار الفائدة وتعويم سعر الخصم قد سبب للقطاع المالى ما يشبه الصدمة، ولهذا لم تكن استجابته لهذا التغيير على النحو الذى تم فى سوق الصرف حيث جاء التحرير متدرجا وعلى مراحل جعلت السوق أكثر استجابة للتحرير العام، كما أن هذا المدى القصير لم يكن كافيا لاستكمال ما قد يكون فى جعبة السلطات النقدية من اجراءات أخرى لتصحيح الاختلالات المرحلية. ومع ذلك يمكن للباحث أن يرصد ما حدث بهدف التعرف على النتائج الايجابية والسلبية والتنبيه إلى مواضع الاختلال ومحاولة التوقع لما قد ينجم عنها من نتائج على المدى الابعـد.

١/٧ - النتائج الايجابية

أ - فى مقدمة النتائج الايجابية يأتى تحرك أسعار الفائدة فى اتجاه المعدلات التوازنية، وإذا اعتبرنا أن معدل التضخم خلال السنة الحالية التى فرضت فيها ضريبة المبيعات ٣٥٪ فإن معدل الفائدة الحقيقى بعد إضافة الإعفاء الضريبى لأذون الخزانة يمكن تقديره بنحو ٢٤٪ ويعتبر هذا التطور هاما وفى طريق الوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة. وإذا لم تكن فى حقيبة السياسات المالية زيادات أخرى فى أسعار البنود الأساسية فى ميزانية الأسرة المصرية فسيستجبه معدل التضخم إلى التراجع بالقياس إلى المعدل الحالى لعام ٩١ . وبذلك تقترب معدلات أسعار الفائدة إلى حد كبير من المعدلات التوازنية الموجبه خلال السنوات القليلة القادمة.

ب - اتجاه الحكومة إلى تمويل العجز من موارد حقيقية من مبيعات أذون

الخزانة رفع عن كامل الشعب عبء الضريبة غير المباشرة المستترة المرتبطة بالاصدار غير المغطى بأصول حقيقية .

ج - أدى استحداث أذون الخزانة إلى دفع البنوك دفعا إلى استحداث شهادات إيداع تعطى عائدا شهريا مرتفعا لا يزيد الهامش في بعضها عن أذون الخزانة بـ ١ ٪ ، وكانت بعض بنوك الاستثمار والأعمال أسخى من البنوك الأربعة الكبار في تحديد أسعار أفضل على هذه الشهادات التي يعتبر نجاح تسويقها مؤكدا ، كما أن أذون الخزانة إذا ما تم استخدامها بالقدر الذى لا يخل بتوازن تخصيص الموارد تعتبر من أفضل أدوات سوق التمويل وتساعد البنوك على حل مشاكل السيولة والحفاظ على النسبة القانونية للاحتياطى النقدي بقيام البنك المركزى بخضم هذه الأذون بسعر الخصم الجارى عند الطلب .

د - انعكست نتائج ارتفاع معدلات أسعار الفائدة على الودائع والادوية المقومة بالجنيه المصرى بدون ابطاء فى معاملات سوق الصرف فازدادت إلى حد كبير مبيعات الدولار والعملات الأجنبية الأخرى وتحول عدد كبير من أصحاب الودائع بالنقد الأجنبى والتي كانت تمثل نسبة قدرها ٧٠ ٪ من اجمالى الودائع بالبنوك . وقد أدى هذا الاتجاه إلى زيادة الحصيلة الصافية (الفرق بين المشتريات والمبيعات) حيث بلغ اجمالى مشتريات السوق منذ تطویرها فى ٩١/٢/٢٧ حتى نهاية سبتمبر ١٩٩١ نحو ٤ مليار دولار وبلغ اجمالى المبيعات ٣ مليار أى تحقق لأول مرة فائض قدره مليار دولار ونتوقع أن يستمر هذا الاتجاه فى المستقبل - طالما بقيت الظروف على حالها ، خاصة بعد التطورات الأخيرة فى أكتوبر ٩١ التى ألغت الاقرارات النقدية ووحدت السوق .

٢/٧- النتائج السلبية

أ - ستمكن أذون الخزانة الحكومة من الحصول على موارد تصل إلى ١١٧ مليار دولار إذا استمر تسويق ٧٠٠ مليون دولار أسبوعيا على النحو

السابق ذكره فى فصل سابق . وهذا القدر الكبير من الموارد بالقياس إلى الموارد الإجمالية للبنوك التى تبلغ نسبة مشترياتها حتى نهاية سبتمبر ٩١م ٨٣,٣ ٪ من اجمالى مبيعات الأذون، هذا القدر سيضر بالقطاعات الانتاجية التى تعتمد فى تمويلها إلى حد كبير على الجهاز المصرفى فى ظل الضعف الحالى لسوق راس المال بشقيها (سوق الاصدار وسوق التداول) .

ب - أدى اتجاه الموارد المصرفية إلى شراء أذون الخزنة ذات العائد المرتفع إلى حجب جانب كبير من تمويل البنوك التجارية للبنوك المتخصصة، وفى ضوء الضعف الحالى لسوق ما بين البنوك وافتقارها إلى ميكانيكية مناسبة لتوظيف الفائض لدى البنوك الكبيرة التى لها قدرة نسبية أكبر على اجتذاب الودائع، ستعانى البنوك المتخصصة من نقص الموارد .

ج - ستؤدى زيادة أسعار الفائدة خلال الأجل القصير إلى زيادة تكلفة الأموال المقرضة للقطاعات الانتاجية وهو ما يمكن أن تنعكس آثاره فى زيادة الأسعار والضغط التضخمية . وسبق مناقشة هذا الرأى مع الإشارة إلى وجهة النظر التى تقول بأن نسبة التكاليف المالية إلى اجمالى التكاليف لا تزيد عن ١٠ ٪ فى معظم الدول ومن جهة أخرى فان هذه الزيادة ليس من الضرورى أن تنتقل بكاملها إلى المستهلكين ولكن هذا يتوقف على مرونة تحول عناصر الانتاج وعلى المدى الزمنى الذى يمكن خلاله للقطاعات الانتاجية استيعاب هذه الزيادة فى أسعار الفائدة .

د - أدى التركيز على اسعار فائدة الأوعية قصيرة الأجل التى تتراوح بين ثلاثة شهور وشهر واحد إلى تشويه هيكل الاستحقاقات وعدم التناسق بين استحقاقات الودائع ومعظمها قصير الأجل واستحقاقات القروض التى تتراوح بين سنة وثلاثة سنوات .

هـ - يعتبر تعويم سعر الخصم من النتائج السلبية لاستراتيجية تحرير أسعار الفائدة لما يسببه من عدم استقرار فى التعامل بين البنك المركزى والبنوك وبين البنوك وعملائها، لأن هذا السعر يقع فى مكان وسط بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وباعتباره السعر الأساسى الذى تحدد البنوك بموجبه هوامش الأسعار الدائنة والمدينة وتعويم السعر لا يساعد على استقرار المعاملات.

٨ - الخلاصة والتوصيات

١/٨ - يبدو للوهلة الأولى أن السياسة التى انتهجتها السلطات النقدية لتحرير أسعار الفائدة لابد أن تكون سياسة مرحلية، ذلك لأن أسعار الفائدة تفضل كهدف مرحلى قصير الأجل عندما يكون مصدر عدم الاستقرار الاقتصادى هو القطاع المالى، بينما تفضل الأهداف النقدية والائتمانية كالتحكم فى العرض النقدى والتوسع الائتمانى عندما يكون مصدر عدم الاستقرار هو القطاعات السلعية. وبالنظر إلى أن عدم الاستقرار الاقتصادى فى مصر هو من النوع المتعدد المصادر ومحصلة الاختلالات فى جميع القطاعات (الانتاج والعرض والطلب والاستهلاك والادخار والاستثمار - والصادرات والواردات - وشروط التبادل التجارى السلمى - إيرادات الدولة ونفقاتها - والدين الخارجى - وعرض العمل والطلب عليه والبطالة - تضخم الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة بالمقارنة بالدخول الحقيقية - سعر الصرف إلخ) ولهذا فان الاعتماد على سياسة أسعار الفائدة وحدها لا يكفى بالرغم من أنها ركن أساسى من أركان أية استراتيجية للإصلاح الهيكلى، وهذا لا يعنى أنه ليست هناك جهود تبذل لإصلاح القطاعات الأخرى وإنما المهم أن تتم هذه الإصلاحات فى اتساق زمنى مناسب، وقد سبق لنا القول أن الأسلوب غير المتدرج لتحرير أسعار الفائدة ربما يكون أسلوبا قد فرضته ظروف ترتيبات الاتفاق مع صندوق النقد الدولى وفى اللحظة الأخيرة، ولكن يجب أن يتم بالسرعة المناسبة أيضا تدارك آثار هذه السياسة حتى لا

تكون السلطات النقدية قد عالجت بعض الاختلالات المزمنة باختلالات أخرى جديدة.

ويؤدي استمرار السياسة الحالية على ما هي عليه إلى استنزاف موارد الجهاز المصرفي لصالح تمويل العجز الحكومي، ويحرم القطاعات الانتاجية من الموارد المفروض أن تحصل عليها، وتجعل كل اهتمام البنوك موجه إلى أوعية قصيرة الأجل تمكنها من تحقيق موارد لتوظيفها في أذون الخزانة. كما أن قوة جذب هذه الأذون سيضر أيضا بسوق رأس المال بشقيه (سوق الإصدار وسوق التداول)، وسيكون من الصعب خلال مرحلة انتقالية أقبال المستثمرين على المساهمة في المشروعات الجديدة أو تمويل مشروعات قائمة لا تصل عوائدها إلى مستوى عائد الأوعية الجديدة.

هذا مع إدراكنا التام بأن معدلات أسعار الفائدة المغرية التي وصلت إليها أذون الخزانة لمدة ١٨٢ يوم وهي ٢٠.٣٪ مازالت دون المعدلات الحقيقية الموجبة بالقياس إلى معدل التضخم للسنة الحالية ١٩٩١ الذي لا يقل في تقديرنا عن ٣٥٪. وخلاصة ما يود الباحث التأكيد عليه هو أن هدف الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة لا يمكن الوصول إليه خلال المدى القصير جدا بل يتطلب مرحلة انتقالية قد لا تطول وهو ما يتوقف على تفاعل سياسات الإصلاح وتناسقها بين القطاعات المالية والسلعية.

٢/٨- التوصيات

١ - طالما أن تمويل عجز الميزانية من موارد غير تضخمية هو محور السياسة الحالية لتحرير أسعار الفائدة، فمن المهم ألا تؤثر حاجة الحكومة إلى التمويل في جعل متوسط أسعار أذون الخزانة يرتفع باطراد، ويحتاج طرح هذه الأذون إلى خبرة وحرفية باستبعاد العروض المغالية في أسعارها للوصول إلى متوسطات أفضل لأسعار المزادات، وإصدار أذون

بكميات أقل يمكن تغطيتها بأسعار أقل لأن التدرج فى أسعار الفائدة مطلوب خلال فترة مرحلية .

٢ - أن يعيد البنك المركزى النظر فى أسلوب ربط سعر الخصم بمتوسط الأسعار الأسبوعية لأذون الخزانة لما يترتب على هذا الربط من عدم استقرار فى هذا السعر الأساسى .

٣ - تشجيع البنوك وبصفة خاصة البنوك الأربعة الكبار لإنشاء سوق ثانوية لبيع وشراء هذه الأذون بإجراءات سريعة وبدون تعقيد وربط هذه البنوك الأربعة بإدارة الأوراق المالية بالبنك المركزى بوسيلة اتصال مرئية أو بث تحركات أسعار هذه الأذون من خلال الأجهزة المتوفرة لسوق الصرف لتسهيل عمليات المراجعة ولتلافى حالات التزوير لهذه الشهادات، ويجب أن تكون العملات التى تتقاضاها البنوك غير مبالغ فيها حيث لا تتعرض البنوك فى هذا الوعاء إلى أى نوع من المخاطرة، وفى هذا الصدد يمكن للبنوك تكوين صناديق استثمارية Trust Funds لصغار المدخرين الذين لا يستطيعون شراء أذون بقيمة الحد الأدنى للمزادات وهو ٢٥ ألف جنيه والشراء لهم كمجموعات وهو مجال متسع لبنوك الاستثمار والأعمال أيضا .

٤ - أن تعمل السلطات النقدية بالسرعة المناسبة على معالجة التشويه فى ميكل الاستحقاقات حيث ستتحول معظم موارد البنوك إلى التزامات قصيرة الأجل (٣ شهور فأقل) بينما ميكل أصولها يتكون الجانب الأكبر منه من قروض (لأجل سنة فأكثر) ولو استمرت السياسة الراهنة فلن تهتم البنوك بتسويق أوعية باستحقاقات أطول (سنة، سنتين، ثلاث سنوات، خمس سنوات، سبع سنوات) كما كانت تفعل قبل البدء بسياسة التحرير. ويتضح هذا الاختلال من الأسعار التى عرضها أحد بنوك القطاع العام (فى ١٢/١٠/١٩٩١) حيث حدد سعر الفائدة على الودائع لمدة شهر بـ ١٣٪ وللودائع من ٣ شهور إلى خمس سنوات بـ ١٦,٥٪، ولسبع سنوات بسعر ١٧٪ .

وفى شيلى أدى إختلال هيكل الاستحقاقات أن بلغت نسبة القروض التى تقل آجالها عن سنة ٦٤٪ فى المتوسط من الائتمان الإجمالى خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ . فهل يمكن أن تحقق السياسة الائتمانية أى استقرار فى مثل هذه الاحوال؟

وقيام السلطات النقدية بتنويع آجال أذون الخزنة باصدار أذون لمدة سنة وستين وثلاثة وخمسة وأكثر يؤدى إلى تصحيح الهيكل الحالى للاستحقاقات ويفضل أن يضع البنك المركزى خلال الفترة الانتقالية خطوطا ارشادية لتحويل الاستحقاقات .

٥ - يجب العمل على تضيق الهامش الحالى بين أسعار الفائدة إلى الحد الذى يتناسب مع التكاليف الحدية للحصول على الودائع، فالأسعار المشار إليها أنفا تتيح للبنك المذكور الحصول على ودائع آجالها تتراوح بين ٣ شهور وخمس سنوات بمعدل ١٦,٥٪ يمكنه توظيفها اما فى أذون الخزنة لمدة ١٨٢ يوم بسعر يبلغ ٢٠,٣٪ أو اقراضها بسعر لا يقل عن ٢٤,٥٪ (بزيادة ٣٪ عن سعر الخصم) أى يمكنه تحقيق هامش ربح يصل إلى ٨٪ وهو هامش لا يوجد له نظير فى الظروف العادية فى العرف المصرفى الدولى . ويعزى ارتفاع الهامش عادة إلى قلة كفاءة البنوك وارتفاع تكاليف التشغيل ويقع عبؤه المباشر على عملاء البنوك .

٦ - ويحتاج سوق ما بين البنوك إلى ميكانيكية تساعد البنوك الصغيرة المحدودة الانتشار والبنوك المتخصصة . ويمكن تحقيق ذلك بايجاد صندوق مركزى لدى البنك المركزى تودع فيه نسبة يحددها البنك من موارد البنوك الأربعة الكبار وفقا لحجم ودائعها، وتدخل هذه الودائع ضمن الأصول السائلة لهذه البنوك فى حساب نسبتي الاحتياطى النقدى والسيولة كما يكون من حق البنوك الأخرى الإيداع بحرية فى هذا الحساب . ويتحدد سعر هذه الودائع أسبوعيا بالحد الأدنى لأسعار المزادات الأسبوعية لأذون الخزنة . وتوضع ميكانيكية لطريقة

استخدام هذه الأموال المركزية وشروط السداد... إلخ وذلك لتمكين هذه البنوك من القيام بالوظائف المعتادة لها حتى لا تتحول إلى وكلاء لترويج أذون الخزانة.

واقترح قيام بنوك القطاع العام الأربعة بتمويل هذا المورد يتسق مع مسئوليتها الوطنية (وهى بنوك حكومية) تجاه تطوير الجهاز المصرفى حتى لو أدى ذلك إلى تضحية بسيطة ليس لها تأثير مهم على إيراداتها.

٧ - يجب ألا يزيد سعر الإقراض فى المرحلة الانتقالية إلى الحد الذى يزاحم المنتجين الكفاء الشرفاء، لأن التصاعد السريع فى معدلات الإقراض قد يصل نها للمستوى الخطر ويؤدى إلى دخول مشروعات جديدة فى سوق الائتمان من الأنواع المغامرة التى تتحمل مخاطر عالية.

٨ - إذا كانت السلطات الحكومية قد نجحت فى تأمين مبيعات أذون الخزانة بالتضييق الائتمانى فإن هذا التقييد يجب ألا يستمر لفترة أطول ويجب أن توضع سياسة ائتمانية مرحلية تقوم على أساس المواءمة بين احتياجات الخزانة العامة واحتياجات القطاعات الأخرى وأن تلغى التيسيرات الحالية الزائدة الممنوحة لشركات قطاع الأعمال العام.

٩ - أن تعمل السلطات المالية - على مراحل - على تقليل سياسة التمييز فى أسعار الفائدة التى يستخدمها بنك الاستثمار القومى، والمفهوم أن سياسة هذا البنك لا تقررها السلطات النقدية أو البنك المركزى بمعنى أوضح، ولكن سياسة التمييز أيا كان مقررها يجب أن تزول بالتدريج، وليس من العدل أن تستهدف السياسة المالية إلغاء الدعم بالتدريج وأن تهمل ما يقدمه أصحاب المعاشات والمؤمن عليهم إجتماعيا للمشروعات الحكومية من خلال أسعار الفائدة المتدنية. ويمكن الاستمرار فى تمييز أسعار الفائدة لأغراض اجتماعية كمشروعات

الإسكان الاقتصادى والمشروعات الصغيرة للشباب وما يماثلها عن طريق تمويلها من قروض خارجية ميسرة طويلة الأجل .

١٠ - وأذن الخزنة العامة هى فى الأصل إحدى أدوات السياسة المالية التى تعمل فى سوق النقد وهى استمرار لسياسة تدخل السياسة المالية فى شئون السياسة النقدية . والتكامل بين السياستين على جانب كبير من الأهمية بحيث لا تطفئ إحداهما على الأخرى . وتجمع آراء الخبراء المستقاة من تجارب الدول التى قامت بتحرير أسعار الفائدة فيها على أنه لا يمكن الوصول إلى أسعار توازنية مع وجود عجز كبير فى ميزانية الدولة ، ومن ثم فيجب أن يكون هدف تخفيض هذا العجز فى مقدمة أهداف الفترة المرحلية للتحرير ، وربما تساعد على ذلك الزيادة الكبيرة فى الموارد السيادية المترتبة على ضريبة المبيعات وزيادة الحصيلة الجمركية بسبب تزايد الواردات ، ولكن المهم أيضا أن يقتصر التمويل الحكومى على المشروعات التى تحقق أكبر عائد اجتماعى ممكن وتتخلى عن المشروعات الخاسرة والنفقات غير الضرورية . إلخ وغير ذلك من الاجراءات المعروفة التى يضيق نطاق هذه الورقة عن الاستطراد فيها .

١١ - يرجع سبب فشل سياسة التحرير فى القطاع المالى فى تجارب دول عديدة لضعف الرقابة المصرفية والتسيب الخلقى وعدم التزام البنوك فى كثير من المجالات التى تتعلق بسلوكها الاقراضى أو تمسكها بالمعايير المحاسبية السليمة ، وسلامة أصولها ودرجة تعرضها للمخاطر .

ولهذا يجب إعادة تأهيل الجهاز المصرفى لمواجهة ظروف المنافسة الحرة ودخول عوامل السوق ، بضبط الرقابة الداخلية والخارجية وأن يستهدف التعديل المقترح لقوانين البنوك والائتمان توحيدها وأن يكون التوجه العام لهذا التعديل هو تأكيد سلطة وحياد واستقلالية البنك المركزى فى وضع السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية والاشراف على تنفيذها ، وأن توضع ضوابط الاشراف فى نصوص مواد القانون سواء فيما يتعلق بمسئولية مراقبى حسابات البنوك أو فيما يتعلق

بمسئولية جهاز الرقابة فى البنك المركزى مع تدعيم هذا الجهاز فنيا .
ويجب أن يكون من بين طموحات البنك أن تصبح مصر مركزا ماليا
للمنطقة العربية بصفة خاصة وللشرق الأوسط بصفة عامة، وهو ما
سيترتب عليه دور أكبر للبنوك التى يجب أن تدعم مواردها الذاتية
ورؤوس أموالها واحتياطياتها وفقا لتوصيات لجنة بازل التى تحدد
تاريخ العمل بها مع بداية عام ١٩٩٣ ، وهى توصى ألا تقل نسبة حقوق
المساهمين عن ٨٪ من اجمالى الأصول على أن يكون نصف هذه النسبة
مصدره رأس المال . وأن يولى البنك اهتماما خاصا لفحص طريقة إدارة
البنوك لمحافظها الاستثمارية، والوقوف أولا بأول على درجة تعرضها
للمخاطر فى السوق المحلية والأسواق الخارجية لتلافى تكرار ما حدث
لبنك الاعتماد والتجارة وغيره من بنوك الاستثمار والأعمال .

١٢ - كما أن وجود قروض راكدة كبيرة الحجم لا يمكن السلطات النقدية
من الوصول إلى أسعار فائدة توازنية، لما تلقى هذه النوعية من القروض
من أعباء تراكمية على المقترضين والبنوك على حد سواء . ويقترح
الباحث إيجاد مصادر تمويل خارجية تخصص لتعديل هياكل الشركات
المتعثرة دون غيرها وتقسيط مديونياتها على أجل أطول، وهذا الأجراء
ربما لا يحتمل التأخير .

١٣ - يرى الباحث أن نظام التأمين على الودائع سلاح ذو حدين، ففى
أحد حديه ضمان جزئى لأصحاب الودائع وفى الحد الآخر رخصة للبنوك
للتساهل فى تقديم الائتمان إلى مؤسسات لا تتوفر لها مقومات
الاقتراض الآمن اعتمادا على مظلة التأمين، وفى غياب الرقابة اليقظة
للبنك المركزى لن يحول نظام التأمين بين حدوث الكوارث كما حدث فى
دول عديدة . والضمان الجزئى لا يرضى أصحاب الودائع الكبيرة، ولذلك
نعتقد أنه من الأفضل الاخذ بأسلوب الصمان التام فى الأحوال التى
يتعرض فيها أى بنك لمخاطر عامة ليس له يد فيها، ويمكن مساندة هذا
البنك بدون إبطاء بقيام البنوك كل بقدر ما لديه من موارد إيداعية
باسعافه بسرعة وبدون اعلان على أن تعطى للبنوك المعاونة سندات

تمويل مقابل ما تدفعه بسعر فائدة مناسب ومتغير ويكون من حق البنك المعان استرداد هذه السندات على مراحل عندما تتحسن ظروفه وفقا لترتيبات يضعها البنك المركزى. والتأمين ليس بديلا عن الرقابة الكفؤة بل العكس هو الصحيح.

١٤ - يجب استكمال تحرير سوق الصرف بالغاء القيود القليلة الباقية التى يعتبر ضررها أكثر من نفعها، كالقيود التى مازالت مفروضة على خروج ودخول الجنيه المصرى. ومن الخطأ ترك تقدير هذه الحدود للأشخاص، بل يجب رفع هذه القيود كلية، لأن من يعتزم تهريب النقد لن يعدم الوسيلة حتى فى أشد نظم الرقابة صرامة. ففى ظل حرية التعامل فى السوق لن يوجد سبب للتهريب، وجعل الجنيه المصرى قابلا للتحويل بحرية تامة هو هدف كبير يجب تحقيقه لما له من أثر سيكولوجى هام فى انتقال رؤوس الأموال إلى مصر.

١٥ - يجب أن تسير خطوات اصلاح سوق رأس المال فى تزامن مع الاصلاحات فى سوق النقد وذلك لتخفيف الضغط الواقع على البنوك لتوفير التمويل الذى يفترض أن توفره سوق رأس المال. ويمكن تحسين المناخ فى هذه السوق بكسر الحاجز النفسى الذى يحول بين الجمهور وأسواق الأوراق المالية بإيجاد عدد معقول من الأوراق ذات العائد المجزئ. ويمكن تحقيق ذلك إذا تخلص كل بنك من بنوك القطاع العام عن خمسة أوراق جيدة فقط مما فى محفظته الاستثمارية وقيام الشركات القابضة فى قطاع الأعمال العام بأعداد أوراق جيدة لعدد من الشركات التابعة لها بعد تأهيلها لتحقيق الأرباح وطرحها فى السوق وبذلك يمكن فى المدى القصير أو المتوسط إضافة عدد لا يقل عن ٥٠ ورقة إلى التداول، ويمكن فى المدى الأبعد زيادة عدد هذه الأوراق، وربما لا يمكن بغير هذه الطريقة تنشيط سوق رأس المال^(٢٧).

١٦ - تطوير نظم وقواعد البيانات المصرفية فى نطاق تطوير شامل لسوق المال بفروعه جميعا وأعداد نشرة احصائية شهرية عن أهم التطورات

المالية والنقدية لتلافى فترة التأخير الزمني فى نشر الاحصاءات
الكاملة.

الهوامش

١. Issues in Interest Rate Liberalization, Sergio Leite & V.S Sundaraajan, Finance & Development, December, 1990 ١
- Guillerms A. Calvo & C.A. Vegh, Interest Rate Policy in a Small Open Economy, I.M.F. Staff Papers-December 1990 Vol. 37 No. 4 ٢
- mekinnon Rarald-Money and Capital in Economic Development The Brookin Institution, Washington, 1973 ٣
- Shaw Edward, Financial Deepening in Economic Development ٤
- The Brooking Institution Washington, 1973 ط
- ٥ سيد عيسى - إدارة السيولة النقدية في مصر خلال التسعينيات من بحوث المؤتمر العلمي السنوى الخامس عشر للاقتصاديين المصريين عام ١٩٩٠ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع.
- Leite S. Pereira-Interest Rate Policies in West Africa, I.M.F. Staff Papers-Vol. 29 March, 1982 ٦
- Khatkhate-Deena-False Issues in the Debate On Interest Rate Policies in LDC. Quarterly Review Banca Nazionale Del Lavoro Vol. 33 June, 1980 ٧
- I.M.F. Staff Papers Vol. 37 N. 4 December 1990 ٨
- Reference No. 8 ٩
- Experiences with Different Liberalization Strategies I.M.F. Staff Papers (Ref. No. 8) ١٠
- Corbo & De Mels-Overview and Summary World Development Vol. 13 August, 1985 ١١
- Cho & Khatkhate-Lessons of Financial Liberalization In Asia A Comparative Study. Discussion Paper No. 50-World Bank April, 89 ١٢
- M. Bell & R. Sheeky-Helping Structural Adjustment In Low ١٣

Income Countries F & D December, 1987

Finance & Development I.M.F. December, 1990 ١٤

I.M.F. Staff Papers Vol. 37 No. 3 September, 1990 ١٥

١٦ سيد عيسى - أذون الخزانة. الاهرام الاقتصادى - عدد ١١٥٦ بتاريخ ١٩٩١/٣/١١ .

١٧ سيد عيسى - أسعار الفائدة وآليات السوق الغائبة. الاهرام الاقتصادى - العدد ١١٦١ ابريل ١٩٩١ .

١٨ مرجع سابق رقم (٤) .

١٩ تصريح الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط فى جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣ .

٢٠ سيد عيسى - تطوير سوق التمويل فى مصر .

من بحوث المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين الثالث عشر عام ١٩٨٨ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء .

٢١ سيد عيسى - أذون الخزانة - مرجع سابق .

٢٢ مصدر الارقام المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى - المجلد ٣٠ العدد الثالث ٩٠/٨٩ الجدول الاحصائى رقم (٣/١/١) .

٢٣ مرجع سابق رقم (٥) .

٢٤ سيد عيسى - عودة الصيارفة تحت عباءة القانون .

الاهرام الاقتصادى - العدد ١١٨٥ فى ١٩٩١/٩/٣٠ .

٢٥ هذه الاسعار لاحد بنوك القطاع العام التجارية الكبرى فى يوم ١٩٩١/١٠/١٠ .

٢٦ التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ٩٠/٨٩ - القسم
الإحصائى جدول ١/٧ - التوظيفات الاستثمارية لقطاع التأمين .

٢٧ سيد عيسى - متى تؤدي البورصات دورها .

الاهرام الاقتصادية - عدد ٩١/١٠/١٤ .

ملحق رقم (١) توزيع القروض على القطاعات الرئيسية بالتد الاجني مليون جنية

المجموع	ق . خارجى	ق . عالمى	ق . ا . خاص	ق . ا . عام	ق حكومى	عام
١١٨٣	٤١	١٠٧	٩٧٤	٤٨	١٣	١٩٨١
١٩٨٣	٣٠	٩٠	١٥٩٧	١٢٢	١٤٤	١٩٨٢
٢٥٨٣	٥٠٨	٩٩	١٨١٧	١٣٦	٢٣	١٩٨٣
٢٩٠٧	٥٤٠	٨٨	٢٠٤٥	١٠٨	١٢٦	١٩٨٤
٢٩٣٦	٤٨٩	٥٧	٢٠٦٣	٢٣٤	٩٣	١٩٨٥
٥٠٠٢	١٠٧٠	١٠٠	٣٣٤٠	٣٩١	١٠١	١٩٨٦
٥٨١٦	١٤٢٩	٩٦	٣٧١٦	٤٧٩	٩٦	١٩٨٧
٨٧٤٧	٢١٨٧	١٦٠	٥٥٣٧	٧٩٩	٦٤	١٩٨٨
١٠٠	٣٢٤	٩	٨٢٣٣	٤	١٣	١٩٨١
١٠٠	١٨٢٦	١٩١	٧٠٢٢	٨٢	١٣	١٩٨٥
١٠٠	٢٥٢	١٨٨	٦٣٣٣	٩٢٢	٧٧	١٩٨٨
						الاهمية النسبية :

تابع الملحق رقم (١)
النتائج المحلي الاجمالي (الحقيقي) (مليون جنيه) موزعا على الأنشطة الاقتصادية خلال خطة التنمية الاولى

الانشطة الاقتصادية	عام ٨٢ / ٨١	عام ٨٧ / ٨٦	معدل النمو المتوسط %	التغير في البنيان الاقتصادي % ٨٢ / ٨١	٨٧ / ٨٦
الزراعة	٣٩٣١,٨	- ٤٦٧٠	٣,٥	١٩,٦	١٦,٧
الصناعة والكهرباء	٢٧٩٧,٩	٤٣٦٩,٥	٩,٣	١٣,٩	١٥,٧
البتترول	٢٦٦٨,٥	٣٨٦٦,٥	٧,٧	١٣,٣	١٣,٨
التشيد وانباء	٢٠٥٥,٥	١٢٤١,٧	٣,٣	٥,٢	٤,٤
القطاعات السلعية (بدون البترول)	٧٧٨٤,٧	١٠٢٨١,٢	٥,٧	٣٨,٧	٣٦,٨
القطاعات السلعية كامله	١٠٤٥٢,٧	١٤٢٤٧,٧	٦,٢	نت	٥٠,٦
الخدمات الانتاجية	٦٠٢٢	٨٤٨٧,٣	٧,١	٣٠,٥	٣٠,٤
الخدمات الشخصية والاجتماعية	٣٦٢٢,٣	٥٣٢٢,٥	٨,٥	١٨,٥	١٩,٥
الاجمالي	٢٠٠٩٧,٥	٢٧٩٥٧,٥	٦,٨	١٠٠,٥	١٠٠,٥

ملحق رقم (٢)
السياسات الهيكلية لاصلاح القطاع المالي

الاهداف	الاجراءات المتبعة	الجدول
تحسين الرقابة عل النفق تحسين تخصيص الموارد المالية	- اجراء تحسينات في الاطار العام للبرامج المالية - أدوات مناسبة للسياسة النقدية والتحول نحو الرقابة غير المباشرة - ايجاد سوق للاوراق المالية الحكومية - تحقيق السياسات الائتمانية الانتقائية لكامل المؤسسات المالية غير المنظمة وخلق اوعية متوسطة وطويلة الاجل - تطوير الرقابة على المؤسسات المالية وايجاد نظم للتأمين على الودائع - مؤسسات مالية جديدة واوعية وتطوير نظم وقوانين البنوك - تقليل دعم أسعار الفائدة والديون المشكوك فيها - تحرير أسعار الفائدة واستحداث السعر الاساسي	- الجزائر- الصين - مصر - بوتسوانا - الصين - كوستاريكا - هنغاريا - اندونيسيا - موريشوس - الفلبين - سيرلانكا - اندونيسيا - ماليزيا - عمان - سيرلانكا - اليمن - زائير - كوستاريكا - دومينيكان - اندونيسيا - ماليزيا - غينيا الجديدة - شيلي - دومينيكان - بنما - توجو - ترينيداد - بوليفيا - هنغاريا - كينيا - نيبال - بنجلادش - - شيلي - ماليزيا - موريتانيا - السنغال - اوروجواي - بوليفيا - بورتوري - جامبيا - اندونيسيا - ماليزيا - الفلبين - سراليون

ملحق رقم (٣)
استراتيجيات مقترحة للتحرير وفقا لحالة الاقتصاد والاشراف المصرفي

ترتيب السياسة	عدم استقرار اقتصادي وضعف الاشراف المصرفي	عدم استقرار اقتصادي اشراف مصرفي جيد	استقرار اقتصادي اشراف مصرفي ضعيف	استقرار اقتصادي اشراف مصرفي جيد
المرحلة الاولى	العمل على الاستقرار الاقتصادي وضبط الاشراف المصرفي ووضع ضوابط	الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على الاشراف الجيد وتحرير اسعار	الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الرقابة والتنظيم المؤقت لاسعار الفائدة	الحفاظ على الاشراف الاقتصادي والاشراف الجيد وتحرير اسعار الفائدة
المرحلة الثانية	تحرير اسعار الفائدة	تحرير اسعار الفائدة	تحرير اسعار الفائدة	تحرير اسعار الفائدة

(٪ سنويا) ملحق رقم (٤) ميكل أسعار الفائدة على الودائع

١٩٨٩	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	تاريخ سريان سعر الفائدة
٠ / ١٥	٧ / ١	٨٨١ / ١	٦ / ١	٤ / ١	٨١ / ١	٦ / ١٧	٣ / ١
٠ ر . ٠	٠ ر . ٠	٠ ر . ٠	٤ ر . ٥	٤ ر . ٥	-	-	لعدة ٧ أيام وأقل من ١٥ يوم .
٦ ر . ٠	٦ ر . ٠	٦ ر . ٠	٥ ر . ٥	٥ ر . ٥	٤ ر . ٠	٣ ر . ٠	لعدة ١٥ يوم وأقل من شهر
٧ ر . ٥	٧ ر . ٥	٧ ر . ٥	٦ ر . ٥	٥ ر . ٥	٤ ر . ٥	٤ ر . ٠	لعدة شهر وأقل من ٣ شهور
٨ ر . ٥	٨ ر . ٥	٨ ر . ٥	٧ ر . ٥	٦ ر . ٥	٥ ر . ٥	٥ ر . ٠	لعدة ٣ شهور وأقل من ٦ شهور
٠ ر . ٠	٩ ر . ٥	٩ ر . ٥	٨ ر . ٥	٦ ر . ٥	٥ ر . ٥	٥ ر . ٥	لعدة ٦ شهور وأقل من ستة
٠ ر . ٠	١١ ر . ٠	٩ ر . ٥	٩ ر . ٥	٧ ر . -	٦ ر . ٥	٦ ر . ٠	لعدة ستة وأقل من سنتين
٠ ر . ٠	١٢ ر . ٠	١٠ ر . ٥	٩ ر . ٥	٧ ر . ٥	٧ ر . ٥	٦ ر . ٠	لعدة سنتين وأقل من ٣ سنوات
٠ ر . ٠	١٢ ر . ٥	١١ ر . ٠	١٠ ر . ٥	٩ ر . ٥	٧ ر . ٥	٦ ر . ٠	لعدة ٣ سنوات وأقل من ٥ سنوات
٠ ر . ٥	١٣ ر . ٠	١١ ر . ٠	١٠ ر . ٥	٩ ر . ٥	٧ ر . ٥	٦ ر . ٠	لعدة ٥ سنوات وأقل من ٧ سنوات
٠ ر . ٥	١٣ ر . ٥	١١ ر . ٥	١٠ ر . ٥	٩ ر . ٥	٧ ر . ٥	٦ ر . ٠	لعدة ٧ سنوات فأكثر
٠ ر . ٥	١٠ ر . ٥	٨ ر . ٥	٨ ر . ٥	٦ ر . ٥	٥ ر . -	٥ ر . ٥	ودائع التوفير
١٩٨٩	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	سعر الفائدة على شهادات الاستثمار
يوليئيه	يوليئيه	فبراير	يوليئيه	مايو	نوفمبر	أبريل	
١٩٨٩ / ١	١٩٨٢ / ١	١٩٨٠ / ١	١٩٧٩ / ١	١٩٧٨ / ١	١٩٧٧ / ١	١٩٧٦ / ١	

تم تحديد سعر الفائدة على الودائع لمدة ٧ أيام وأقل من ١٥ يوم على أساس ٠ ر . ٤ ٪ سنويا اعتبارا من ١٩٧٩ / ٣ / ٧ .
تم رفع سعر الفائدة على الودائع لمدة ٦ شهور وأقل من ستة من ٩ ٪ الى ٥ ر . ٩ ٪ وعلى الودائع لمدة ستة وأقل من سنتين من ٥ ر . ٩ الى ٠ ر . ١٠ ٪ سنويا اعتبارا من ١ / ١٩٨١ / ٨ .

تابع ملحق رقم (٤) سعر الخصم وهيكل أسعار الفائدة على القروض والسلفيات

(% سنوياً)

١٩٨٩	١٩٨٧	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠		١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	
٥ / ١٥	٥ / ١	٧ / ١	١ / ١	٦ / ١	٤ / ١	١ / ١	٦ / ١٧	٢ / ١	
١٥ - ١٢	١٣ - ١١	لا يوجد - ١٢	١٥ - ١٢	١٤ - ١٢	١٢ - ١١	١٢ - ١٠	١١ - ٩	٩ - ٨	سعر الخصم : اسعار الفائدة على القروض والسلفيات ١ - قطاع الزراعة والصناعة - ستة فائق - اكثر من ستة وستين ٢ - اكثر من ستين قطاع الخدمات - ستة فائق - اكثر من ستة وستين ٣ - قطاع التجارة - ستة فائق - اكثر من ستة وستين - اكثر من ستين
١٦ - ١٤	١٤ - ١٢	لا يوجد - ١٢	١٥ - ١٢	١٤ - ١٢	١٢ - ١١	١٢ - ١٠	١١ - ٩	٩ - ٨	
١٧ - ١٥	١٥ - ١٢	لا يوجد - ١٢	١٥ - ١٢	١٤ - ١٢	١٢ - ١١	١٢ - ١٠	١١ - ٩	٩ - ٨	
١٧ - ١٥	١٥ - ١٣	١٥ - ١٢	١٥ - ١٢	١٤ - ١٢	١٢ - ١١	١٢ - ١٠	١١ - ٩	٩ - ٨	
١٨ - ١٦	١٦ - ١٤	١٥ - ١٢	١٥ - ١٢	١٤ - ١٢	١٢ - ١١	١٢ - ١٠	١١ - ٩	٩ - ٨	
١٩ - ١٧	١٧ - ١٥	١٥ - ١٢	١٥ - ١٢	١٤ - ١٢	١٢ - ١١	١٢ - ١٠	١١ - ٩	٩ - ٨	
١٨ - لا يوجد	١٦ - لا يوجد	١٦ - لا يوجد	١٥ - ١٢	١٤ - ١٢	١٢ - ١١	١٢ - ١٠	١١ - ٩	٩ - ٨	
١٨ - لا يوجد	١٧ - لا يوجد	١٧ - لا يوجد	١٥ - ١٢	١٤ - ١٢	١٢ - ١١	١٢ - ١٠	١١ - ٩	٩ - ٨	
١٨ - لا يوجد	١٨ - لا يوجد	١٨ - لا يوجد	١٥ - ١٢	١٤ - ١٢	١٢ - ١١	١٢ - ١٠	١١ - ٩	٩ - ٨	

تم وضع حد أدنى (١ / %) لسعر الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعي الزراعة والصناعة اعتباراً من أول ديسمبر ١٩٨٢

تعقيب على بحث

سياسة أسعار الفائدة فى ظل التحرير الاقتصادى فى مصر

أ. د. رمزى زكى

تعرض الاستاذ سيد عيسى لقضية من أخطر القضايا التى إنطوت عليها السياسة الاقتصادية الجديدة المعروفة بسياسة تحرير الاقتصاد المصرى، وهى قضية سعر الفائدة وما طرأ على هذا السعر من ارتفاعات سريعة وفجائية فى العام الحالى. وهو يرى كما جاء فى مقدمة بحثه أن سياسة أسعار الفائدة "تعتبر وسيلة فنية لإدارة الطلب لتحقيق التوازن الداخلى والخارجى وللتأكد من كفاءة تخصيص الموارد المالية المتاحة". جريا فى ذلك على ما ترى المدرسة النيوكلاسيكية الجديدة. وسوف نحاول فى هذا التعليق أن نتحقق من إمكان تحقيق هذه الاهداف فى الحالة التى يمر بها الاقتصاد المصرى.

وقبل أن نفعل ذلك، من المهم جدا أن نبداً أولاً بالتساؤل عن توقيت تطبيق هذه السياسة فى هذه الآونة بالذات، وما الذى دفع الحكومة إلى التسريع فى تطبيقها. يقول السيد الباحث "يتضح من اسلوب تحرير أسعار الفائدة وتوقيت هذا التحرير، أنه كان احد عناصر حزمة متكاملة من اجراءات الاصلاح، متفق عليها مع صندوق النقد الدولى وتضمنها خطاب النوايا Letter of intent الذى لم تعلن محتوياته وربما ادى تأثير الظروف والرغبة فى الاتفاق العاجل مع الصندوق لما يتيح هذا الاتفاق من مزايا عديدة وهامة". وهو يحدد هذه المزايا "فيما حصلت عليه مصر من إعفاءات وتخفيضات وجدولة للديون الخارجية، وفيما سترتب على هذا الاتفاق مع الصندوق من الحصول على قروض دولية جديدة فى المستقبل القريب" انتهى الاقتباس.

معنى ذلك إذن أن سياسة زيادة اسعار الفائدة هى شرط من شروط اتفاقنا مع صندوق النقد الدولى ولم تكن خيارا مصريا بحتا، وأن

القبول بها له ثمن أو عائد (أو مزايا كما سماها الباحث) هي تخفيض اجزاء من ديون مصر الخارجية وإعادة جدولة بعضها، وتمهيد الطريق للحصول على ديون جديدة. ويبدو أن هذا هو الهدف المباشر أو العاجل الذى سعت إليه الحكومة المصرية حينما قبلت تطبيق هذه السياسة بهذا الشكل المتسارع دون وجود دراسات كافية من جانبها للبحث فى مجال تأثيراتها على مختلف المتغيرات والاضلاع الاقتصادية والاجتماعية بمصر. فهدف هذه السياسة يتطلع للخارج (تخفيض الديون والحصول على قروض جديدة) دون (الداخل). ويبدو لى أن هذا هو الطابع العام لسياسات ما يسمى الاصلاح الاقتصادى فى مصر، فقد درجنا على تنفيذ ما طلبه منا صندوق النقد الدولى (تخفيض سعر الصرف، الحد من الانفاق العام، ضريبة المبيعات، تحرير التجارة إلى اخره) وهى اجراءات ذات طابع مالى ونقدى لا يمكن لها فى ضوء حالة الاقتصاد المصرى الذى يعانى من اختلالات هيكلية، أن تكون ذات فاعلية لمواجهة المشكلات الحقيقية لمصر.

وقد حدد السيد الباحث إطارا محددا لبحثه، إتسم بالخصوصية الشديدة لسياسة سعر الفائدة بمصر، فتكلم عن أثر تفاعل عوامل السوق فى تحديد أسعار الفائدة والمعايير النقدية البحثية التى يمكن الاستناد عليها لتقويم مدى سلامة اسعار الفائدة، ثم عرج بعد ذلك للكلام عن بعض التجارب المقارنة لما يسمى بتحرير سعر الفائدة فى بعض البلدان النامية وما يمكن أن نستخلصه منها من دروس مستفادة. وأخيرا تكلم عن سياسة اسعار الفائدة بمصر، والنتائج التى أمكن له رصدها فى المدى القصير من جراء هذا الارتفاع الفجائى والشديد فى أسعار الفائدة، وتوصل فى ذلك إلى نتائج هامة تستحق المناقشة والتعليق.

وكم كان بودى، أن يمهد الباحث لدراسته بمدخل نظرى يوضح لنا موقف النظرية الاقتصادية (المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكينزية، المدرسة النيوكلاسيكية) من قضية سعر الفائدة وكيف تطور هذا الموقف

فى الوقت الراهن إلى الحد المطالبة بتعويم هذا السعر (طبقا لقوى العرض والطلب) وهو أمر غير مألوف فى التاريخ النقدى. خاصة وأن هذا الموقف المتطرف لسياسة تعويم سعر الفائدة (أو ما يسمى بالتحريك المالى عموما) هو نتاج الفكر الإقتصادى الرأسمالى الليبرالى المعاصر، الذى ظهر فى الغرب الرأسمالى فى العقدين الأخيرين دون أن تكون له أى علاقة بظروف وأوضاع البلاد النامية وقد فرض علينا هذا الفكر من خلال مأساة الديون الخارجية ودخول صندوق النقد الدولى وظهور هذا الفكر كلطرف مدافع عن مصالح الدائنين. صحيح أن الباحث يتبنى فى التحليل النهائى سياسة تعويم سعر الفائدة، وإن كان يأخذ عليها طابعها الفجائى السريع، وبذلك فقد حدد موقفه النظرى بالانحياز إلى المدرسة النيوكلاسيكية.

ودون الدخول فى تفاصيل لا يحتملها هذا التعليق السريع على الدراسة المقدمة لنا، نقول، أن سياسة زيادة أسعار الفائدة، هى من الافكار الجوهرية للمدرسة النيوكلاسيكية المعاصرة، التى تزعم لواءها الفكرى ميلتون فريدمان وزملاؤه فى جامعة شيكاغو، وهى المدرسة التى شكل ظهورها ثورة مضادة للكينزية بعد التطبيق الكاسح لها فى عالم ما بعد الحرب (من ١٩٤٥-١٩٧٠). ومن المعلوم أن جوهر فكر المدرسة النيوكلاسيكية يتمثل فى الادعاء، أن النظام الرأسمالى يمكن له أن يسير دون ازمات وبطالة وركود او تضخم، لو توافرت الحرية الاقتصادية وعملت الاسواق بحرية تامة بعيدا عن التدخل الحكومى والنقابى وحدث انضباط فى السياسة النقدية. وانتهى هذا الفكر - الذى بلغ ذروة تطبيقه أيام تاتشر وريجان - إلى الاختلاف جذريا مع كينز فى مجمل ما ذهب إليه من سياسات وتوصيات. وهنا تجدر الإشارة - للتذكرة فقط - إلى أن كينز كان من اوائل الاقتصاديين الذين انتقدوا الكلاسيك فى نظريتهم إلى التنبؤ على انها عامل حياذى فى النظام وانها بمثابة ستار (أو قناع) يخفى وراءه المعالم الحقيقية للاشياء، وأشار، إلى أن النقود تلعب دورا هاما فى حدوث الدورة الاقتصادية، وكان بذلك ممن

يعتقدون فى ضرورة الربط بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية لتيسير التقلبات الاقتصادية فى الأجل القصير. وعند كينز، نجد أن العامل النقدى يلعب دورا خاصا فى تحليله من خلال سعر الفائدة وارتباط هذا السعر بقضية الميل للاستثمار وسعر الفائدة عند كينز هو ظاهرة نقدية بحتة، فهو يتحدد عند تلاقى منحنى الطلب على النقود (أو منحنى تفضيل السيولة) وعرض النقود الذى غالبا ما يكون غير مرن بالنسبة لتقلبات اسعار الفائدة. وعندما يرتفع هذا السعر لآى سبب من الاسباب، فان تكلفة الاستثمار ترتفع، الامر الذى يؤدى إلى تخفيض الكفاية الحدية للاستثمار، ومن هنا يقل الانفاق الاستثمارى ويجرمه سلسلة من الانخفاضات المتكررة فى الدخل والانفاق والتوظيف تحت تأثير المضاعف. ولهذا أعطى كينز لقضية تخفيض سعر الفائدة أهمية خاصة فى الإجراءات المضادة لمرحلة الركود الدورى للنظام الاقتصادى، وذلك ضمن الاجراءات التدخلية التى نادى بها.

وقد حاول النيوكلاسيك، فى صد هجومهم على كينز، أن يثبتوا أنه لا توجد علاقة مباشرة بين مستوى الاستثمار ومستوى سعر الفائدة (وهذا ما يقوله الأستاذ عيسى أيضا فى بحثه) ولهذا يعتقد النيوكلاسيك ان تركيز السياسة الاقتصادية بالدول الغربية فى عالم ما بعد الحرب وحتى السبعينات قد انصرف إلى سلاح الانفاق العام للدولة للتأثير على حجم وهيكّل الطلب الكلى الفعال، وبذلك تحولت الموازنة العامة، أو ما يعرف باسم السياسة المالية التمويلية، إلى الكينزية، بينما اهتمت السياسة النقدية والاقتصادية وأنصرف دور السياسة الأخيرة إلى تدبير الموارد النقدية التى تلزم لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة، وظل سعر الفائدة مجمدا أو منخفضا لفترات طويلة، حتى تمكن الدولة من تمويل عجزها المالى بتكلفة أقل.

وحينما دخل النظام الرأسمالى فى الغرب الصناعى فى أزمتة الجديدة منذ بداية السبعينات والتى اتسمت بتعارض التضخم مع البطالة والركود، برزت المدرسة النيوكلاسيكية الليبرالية كرد فعل

هو العجز بالموازنة العامة للدولة، وان ذلك يتطلب كبح جماح النشاط الاجتماعى والاقتصادى للدولة والذي ينعكس فى الموازنة العامة فى بند التحويلات والانفاق العام الاستثمارى. فعندما يقل العجز المالى للحكومة من خلال خفض الانفاق العام سوف تقل حاجتها للائتمان وطبع البنكنوت، كما سيقبل حاجتها لزيادة الضرائب والدين العام الداخلى. ولما كان خفض العجز مرة واحدة، أمر غير ممكن - وبخاصة إذا كان هذا العجز يمثل نسبة لا بأس بها من الناتج المحلى الاجمالى، فان خفض العجز يجب أن يكون تدريجيا كل سنة. لكن أهم ما يوصى به النقديون هو رفض تمويل العجز من خلال زيادة الضرائب، ويرون أن افضل سبيل لذلك هو الاقتراض من السوق المالى والنقدى. وهذا سيطلب إرتفاع أسعار الفائدة عن معدلها العام السابق. ويعتقد ميلتون فريدمان أن إرتفاع سعر الفائدة فى الأجل القصير أفضل بكثير من زيادة الضرائب، وهو هنا لا يعاب بالأثار السلبية التى ستحدث من جراء إرتفاع هذا السعر فى مجال إرتفاع تكاليف الاستثمار وزيادة البطالة وزيادة اعباء خدمة الدين العام، والاضرار الجسيمة التى ستلحق بالمستهلكين. فكل هذه الآثار مجرد آلام، يجب تجرع مرارتها وانها ستختفى بعودة الاستقرار النقدى.

هذه هى الجذور الحقيقية للاتجاه المتطرف الذى نادى بتحريم سعر الفائدة وهى جذور من نبت الغرب الرأسمالى الصناعى ولا علاقة لها اطلاقا بظروف العالم النامى. وقد وجدت التطبيق الفعلى لها ايام حكم ريغان وتاتشر، إلى الحد الذى وصلت نسبة هذا السعر إلى أكثر من ٢٠٪. وخلال عقد الثمانينات نجحت الولايات المتحدة وبريطانيا فى التحكم فى معدلات التضخم والهبوط بها إلى حوالى ٣٪، من خلال سياسة انكماشية صارمة انتهت إلى تزايد معدلات البطالة والطاقت العاطلة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادى وزيادة غيبه الدين العام. ولهذا فقد صدقت تنبؤات الكينزيين، بأن مصير هذه السياسة هو الفشل لانها بحكم طابعها الانكماشى لن يمكن لها ان تشد قطار الاقتصاد القومى إلى مسار النمو. ويبدو فعلا، أن ثمة عدول واضح فى

دول الغرب الصناعى عن سياسة زيادة سعر الفائدة، فالولايات المتحدة هبط بها سعر الفائدة من حوالى ١٩٪ فى أوائل الثمانينيات إلى حوالى ٤.٥٪ حالياً. كما قامت انجلترا أيضاً بإجراء مماثل وإن كان بدرجة أقل. على الصعيد العالمى أدى ارتفاع أسعار الفائدة وتحرير وإندماج الأسواق المالية، وما أدى إليه ذلك من ظاهرة انفصال النقود عن الإنتاج إلى اضطرابات شديدة فى حركة السيولة الدولية وتذبذب واضح فى أسعار الصرف واشتداد حركة المضاربات إلى ارتفاع عبه المديونية العالمية ونشوء أزمة دين خارجى للعالم الثالث. إن سياسة زيادة أسعار الفائدة والتحرير المالى، كانت ثمارها مرة للغاية سواء على صعيد كل دولة سياسية على حدة، أو على صعيد الاقتصاد العالمى.

من هنا فإن السؤال الذى يبرز الآن هو: ما الذى يمكن ان ننتظره من سياسة زيادة سعر الفائدة وتعويمه.

هناك من يقول - كما قال السيد الباحث - ان أسعار الفائدة المعتمدة على علاقات العرض والطلب سوف تسهم فى تحقيق التوازن الكلى. ولم يحدد لنا ما المقصود بالتوازن، هل هو توازن الطلب الكلى مع العرض الكلى فى ضوء استقرار نقدى وتوظيف كامل ومعدلات مرتفعة للنمو؟ إذا كان يقصد ذلك، فمن المؤكد أن بلوغ هذا التوازن من خلال السياسات النقدية والمالية، الانكماشية هو أمر عزيز المنال. وإذا كان يقصد بالتوازن العام تحقيق التوازن الداخلى (فجوة الموارد المحلية) وما يناظرها من فجوة خارجية (فجوة ميزان المدفوعات) فمن الواضح أن تأثير سياسة زيادة سعر الفائدة على ذلك مشكوك فيها، إلا إذا افترضنا أن تأثيرها سيكون إيجابياً على زيادة معدل الادخار المحلى، وهو أمر لم يثبت بعد، وبخاصة فى ضوء غيبة دراسات موثوق فيها عن دالة الادخار فى مصر بحسب مصادر الادخار القطاعية ومدى تأثير هذه الدالة بالتغيير فى سعر الفائدة. أو إذا ثبت أن زيادة أسعار الفائدة ستجعل مصر قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وهو أمر لا اعتقد أن أحداً يستطيع أن يثبت ذلك. وبخاصة فى ظل عدم قابلية تحويل

الجنيه واستمرار تدهور قيمته عبر الزمن . وفى هذا الخصوص هناك من يقول - كما ذكر الباحث - أن زيادة اسعار الفائدة فى مصر، هى خطوة على طريق الوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة وأنها ستؤدى إلى زيادة مدخراتهم وقد قدر الباحث أن معدل التضخم بمصر فى العام الحالى لا يقل عن ٣٥٪ فى حين أن معدل الفائدة الأسمى لأذون الخزانة يصل إلى ٢٤٪ (بعد إضافة الإعفاء الضريبى) مما يعنى أن سعر الفائدة الحقيقى سالب بمقدار - ٩٪ فهل يعنى ذلك أن مواصلة الخطوات على طريق جعل سعر الفائدة موجبا أن نصل بسعر الفائدة إلى معدل لا يقل عن معدل التضخم؟ وهل هناك جدوى من ذلك أصلا إذا افترضنا - كما هو حادث الآن - أن التضخم سيستمر فى الارتفاع؟ وهل من الممكن أن يصل الفلوفى هذه السياسة إلى الحالة التى وصلت إليها بلد كالبرازيل أو الأرجنتين؟ ففى البرازيل ارتفع سعر الفائدة الأسمى على الودائع إلى ٩٥٨٤٪ فى عام ١٩٨٨ (وهو سعر خيالى) ومع ذلك لم يتجاوز معدل الادخار المحلى فيها ٥٪ ولم يزد معدل نمو الناتج المحلى عن ٢٩٪. وفى الأرجنتين وصل سعر الفائدة على الودائع عام ١٩٨٨ إلى ٤٣٢٨٪ ومع ذلك لم يتجاوز معدل الادخار ١٨٪، وكان معدل نمو ناتجها المحلى الاجمالى - ١٦٪ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ .

وهناك من يعتقد، أن زيادة سعر الفائدة بمصر إلى هذا المستوى الحالى قد أدى إلى خفض الطلب على الدولار بفرض الادخار ومخزن للقيمة مما أدى إلى استقرار سعر صرف الدولار وتحول عدد كبير من اصحاب الودائع بالنقد الأجنبى إلى الادخار بالجنيه المصرى. وقد أشار الباحث إلى ذلك، مدعما رأيه بأن مبيعات الدولار منذ تطوير السوق الحرة للصرف الأجنبى وزيادة أسعار الفائدة، قد وصلت إلى ٣ مليار خلال الفترة من فبراير إلى سبتمبر ١٩٩١ . وقد يبدو، لأول وهلة، أن زيادة سعر الفائدة بمصر كان مسؤولا عن الاستقرار النسبى الذى حدث فى سعر الدولار فى الشهور الأخيرة وإلى زيادة تلك المدخرات بالعملية الصعبة

وتحويلها للجنيه المصرى . ومع ذلك ثمة أمور أخرى ، قد تبدو أكثر أهمية ، لا يجوز اغفالها من التحليل مثل :

- الأثر الذى باشره انخفاض حجم التحويلات من الخارج على انخفاض دخول العائلات بمصر واضطرارهم إلى بيع ما يملكون من ارصدة بالعملة الأجنبية .

- الأثر الركودى الناجم عن انخفاض حجم الدخول الحقيقية خاصة بعد ضريبة المبيعات وارتفاع الاسعار وكل ذلك أثر سلبا على خطط الاستيراد .

ومهما يكن من أمر ، يبدو لى ، أنه لكى تنجح سياسة زيادة سعر الفائدة فى تقليل الطلب على الدولار كمخزن للقيمة وكأداة للادخار توافر شرطين اساسيين :

* الأول أن يكون سعر الفائدة الحقيقى على الادخار بالجنيه المصرى موجبا وهذا أمر غير متوافر حاليا .

* أن يتمتع سعر الصرف للجنيه المصرى بالاستقرار النسبى فى الأمد المتوسط . وهو أمر لا نعتقد ايضا فى توافره فى حالة مصر بسبب كبر العجز فى ميزان المدفوعات لأنه إذا كان هذا السعر يتدهور باستمرار ، فقد يرى اصحاب المدخرات أنه من الأفضل لهم أن يدخروا بالعملات الصعبة رغم انخفاض سعر الفائدة عليها ما دام سعر تلك العملات بالعملة المحلية يتجه نحو التزايد باستمرار ، الأمر الذى يعوضهم وأكثر عن انخفاض سعر الفائدة على ودائعهم بالنقد الأجنبى .

تبقى بعد ذلك الإشارة إلى نقطة هامة ، وهى أن حزمة السياسات النقدية التى انتهجتها الحكومة المصرية مؤخرا ، مثل إلغاء السقوف الموضوعه على اسعار الفائدة وتحديد سعر الفائدة للودائع لمدة ثلاثة شهور دون غيرها من هيكل اسعار الفائدة ، وخفض نسبة الاحتياطى

النقدى، ونسبة السيولة وتعويم سعر الخصم، وتقييد الائتمان المصرفى، والاعتماد المفرط على أذون الخزانة قصيرة الأجل .. كل ذلك - كان يهدف كما قال السيد الباحث - إلى ضمان تسويق أذون الخزانة.

وقد نجحت الحكومة بالفعل فى توظيف هذه الحزمة فى تحقيق هذا الهدف. وبذلك خضعت السياسة النقدية لمتطلبات السياسة المالية فى حين أن العكس هو الذى يجب أن يسود وقد قدر الباحث أن الحكومة من خلال ذلك ستتمكن من تجميع ١١ر٥ مليار جنيه إذا استمر تسويق ٧٠٠ مليون جنيه اسبوعيا. وبذلك تمكنت الحكومة ان تكون هى المقترض الرئيسى من السوق النقدى والمالى .

على أن نتائج ذلك خطيرة للغاية :

* فمن ناحية سيرتفع عبء الدين المحلى ارتفاعا شديدا فى الاعوام القادمة بسبب ضخامة حجم الاقراض من ناحية وارتفاع سعر فائدة أذون الخزانة من ناحية أخرى. وقد تتحول مدفوعات خدمة الدين الداخلى إلى سبب رئيسى من اسباب عجز الموازنة فى الفترة القادمة. وعلينا هنا أن نشير إلى خبرة البرازيل والمكسيك فى هذا الخصوص. فقد أصبحت المدفوعات المتزايدة لخدمة الدين الخارجى سببا رئيسيا فى عجوزات موازניהما العامة، حيث بلغت نسبة هذه المدفوعات ما يزيد عن ١٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى. وفى هاتين الدولتين كانت نسبة الدين العام الداخلى للناتج المحلى الاجمالى فى حدود ١٠٪ فى بداية السبعينات. وفى نهاية الثمانينات وصلت هذه النسبة إلى أكثر من ٢٠٪ فى حالة البرازيل و ٤٠٪ فى حالة المكسيك (تقديرات الانكساد).

* ومن ناحية ثانية، أدت شراة الحكومة إلى الاقتراض بهذا النهم الشديد من خلال أذون الخزانة إلى تسييل المدخرات المصرية المتحققة فى أوعية الادخار المختلفة وتوجيهها إلى تمويل الانفاق الحكومى الجارى، وبذلك حرمت الاقتصاد المصرى من تحول هذه المدخرات إلى

استثمارات، مما سيكون له بالغ الأثر على معدل النمو الاقتصادى فى السنة الحالية والسنوات القادمة .

* أدت اسعار الفائدة المرتفعة للأجل القصير إلى ارتفاع كلفة رأس المال الجارى للقطاعات الانتاجية، مما سيكون له أثرا بالغا فى زيادة الضغوط التضخمية وبالذات فى القطاعات التى ترتفع فيها كلفة رأس المال الجارى فى اجمالى التكاليف (مثل القطاع الزراعى والقطاع العام ...) .

* أن تعويم أسعار الخصم بربطه بأسعار فائدة أذون الخزانة سبب ارباكا للبنوك فى تعاملها فيما بينها، وفيما بينها وبين البنك المركزى، باعتبار أن سعر الخصم يقع فى حد وسط فيما بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة وباعتباره السعر الأساسى الذى تحدد البنوك بموجبه هوامش الأسعار الدائنة والمدينة - وهو ما أشار إليه الباحث .

وعموما إذا كان أنصار سياسة زيادة سعر الفائدة وتعويمه يبررون تلك السياسة بأنها وسيلة فعالة للحد من السيولة والتحكم فى عرض النقود، فقد كان من الأسهل والمجدى بلوغ هذا الهدف من خلال التركيز على التغيير فى حجم الرصيد النقدى عن طريق السقوف الائتمانية ونسبة الاحتياطي ونسبة السيولة، دون اللجوء إلى هذه الزيادات العشوائية والكبيرة فى سعر الفائدة .

وهكذا يتضح لنا أن سياسة زيادة أسعار الفائدة وتعويمها لم يكن الهدف منها هو تحقيق التوازن الداخلى والخارجى وزيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية المتاحة، بل تمكين الحكومة من الحصول على موارد حقيقية لتمويل عجز موازنتها العامة ودفع اعباء ديونها الخارجية، بغض النظر عما ينجم عن تلك السياسة من بطالة وركود وغلاء وخفض فى مستوى المعيشة .

وكان الأجدر والأفضل من ذلك كله هو أن تنتهج الدولة سياسة بديلة أخرى لعلاج عجز موازنتها وأزمة ديونها من خلال زيادة الضرائب

على الدخول المرتفعة وعلى الاستهلاك الترفى، وإعادة النظر فى الإعفاءات الضريبية الضخمة، وربط تحصيل الضرائب فى مواعيدها المقررة، وعلاج مشكلة التهرب الضريبى وتهريب وهروب رؤوس الأموال للخارج، وعلاج مشكلة المتأخرات الضريبية وترشيد الإنفاق العام وتحسين مناخ الاستثمار العام والخاص.

بيد أن المطالبة بذلك، تعنى فى النهاية، العدول عن كثير من بنود اتفاقنا مع IMF والانفتاح الاقتصادى وما رتبته من مصالح والتزامات اجتماعية وارتباطات خارجية، وهو أمر لا ترغب وربما لا تقدر عليه حكومتنا الحالية.

أخيرا، وليس آخرا، لقد كنت، وما زلت، من المؤمنين بأن الهدف الجوهري من السياسات التى يوصى بها الدائنون وصندوق النقد الدولى البلاد المدينة - ومن بينها بالطبع سياسة تعويم اسعار الفائدة - هو احداث موجه انكماشية، يتمخض عنها تحقيق موارد حقيقية للحكومة، لكى تتمكن من الوفاء بباقي ديونها الخارجية وذلك بغض النظر عما ينجم عن هذه السياسات، من بطالة وركود وخفض فى مستويات المعيشة.

تعقيب على بحث

سياسة اسعار الفائدة فى ظل التحرير الاقتصادى فى مصر

أ.د. عاطف عوجة

١ - عرض موجز للبحث وأهم نتائجه

يدور هذا البحث حول سياسة اسعار الفائدة فى ظل التحرير الاقتصادى فى مصر.

ويمكن تقسيم محتوياته إلى قسمين :

القسم الأول : ويتناول تحليل اسعار الفائدة من الناحية النظرية من حيث آثار ومعايير وشروط نجاح هذه السياسة .

ومن الناحية العملية، من حيث شرح اساليب سياسة التحرير لاسعار الفائدة فى بعض الدول النامية، والدروس المستفادة من تجارب التحرير .

القسم الثانى : ويركز على التجربة المصرية لتحرير سعر الفائدة، فيعرض لأهم ملامحها وأساليبها، ثم يعرض لأهم نتائج المدى القصير لتحرير أسعار الفائدة، السلبى منها والإيجابى . ثم ينتهى البحث بتقديم عدد من التوصيات .

والبحث الذى بين ايدينا يتسم باستخدام الاساليب التطبيقية والعملية فى تحليل ظاهرة تحرير أسعار الفائدة فى مصر خلال الشهور المحدودة من يناير إلى سبتمبر من العام الحالى ١٩٩١ ، كما أنه يستخدم العديد من الاحصاءات والبيانات المتاحة، وينم عن خبرة طويلة وممارسة عميقة للعمل المصرفى والمالى فى مصر .

ولا شك أن الفترة التي شملت الدراسة وهي تسعة شهور فقط، تعتبر فترة وجيزة وقصيرة جدا، وتضع تحفظا قويا حول مدى صحة نتائج الدراسة، ومدى قبولها.

والنتيجة العامة التي يبرزها البحث هي أن استراتيجية تحرير أسعار الفائدة كانت سريعة، وانها سببت ما يشبه الصدمة للبنوك، وان العديد من المتطلبات التي تلزم لهذا التحرير السريع غير متوفرة حيث مازالت آليات السوق لا تعمل بكفاءة، وغياب الأسواق الثانوية، وعدم توفر سوق ما بين البنوك Inter-Bank Market وكذلك عدم استقرار الاقتصاد على المستوى الكلى بصفة عامة. ويرى الباحث أن كان يفضل اتباع اسلوب التدرج، وذلك بزيادة الهيكل القديم لأسعار الفائدة بجميع فئاته بأربع درجات مئوية كمرحلة أولى انتقالية.

غير أن الباحث لا يقدم تأييدا واضحا لماذا اقترح أربع درجات مئوية على وجه التحديد كمرحلة متدرجة انتقالية؟ وما هي اسر حساب واختيار هذه الدرجات الأربع فقط. ولا سيما أن الممارسين وواضعي سياسة تحرير سعر الفائدة قد بينوا أثناء المؤتمر أن السعر التوازنى المنشود تحقيقه للفائدة غير واضح لهم تماما حتى الآن. وانهم فى مرحلة التجربة والخطأ، واننا ما زلنا فى جزئية تنظيم سوق الفائدة قصير الأجل فقط ولم تتعداها بعد.

ويقدم البحث ايضا عددا من النتائج الفرعية يمكن إيجاز أهمها فيما يلى :-

أ - ان حزمة الاجراءات النقدية والائتمانية التي اتبعت، وهي :- الغاء السقوف الموضوعة على أسعار الفائدة، خفض نسبة الاحتياطي النقدى، خفض نسبة السيولة، تعويم سعر الخصم، سقوف الائتمان المصرفى، تحرير سوق الصرف، ادخال الصيارفة، تسويق أذون الخزانة قصيرة الأجل

بسم فائدة شديد الاغراء، كل هذه الاجراءات انما استهدفت فى حقيقة الامر - نجاح تسويق اذون الخزنة قبل أى اعتبارات أخرى .

ب - استمرار سياسة التمييز فى اسعار الفائدة ضد مدخرات محدودى الدخل، حيث أن اسعار الفائدة التى يدفعها بنك الاستثمار القومى على مدخرات التأمينات الاجتماعية والمعاشات وصناديق التأمين الخاصة وغيرها، مازالت متدنية، حوالى ١١ ٪ فقط .

ج - ارتباط سعر الخصم بعائد اذون الخزنة لمدة ٣ شهور، قد أدى إلى تشويه ميكل الاستحقاقات، نظرا إلى أن معظم استحقاقات الودائع قصيرة الأجل، ومعظم استحقاقات القروض طويل الأجل .

د - تؤدي زيادة أسعار الفائدة فى الأجل القصير إلى زيادة تكلفة الأموال المقترضة بواسطة القطاعات الانتاجية، وسيؤدي بالتالى إلى زيادة الاسعار وارتفاع معدلات التضخم .

٢ - بعض الملاحظات والتساؤلات

يثير منهج ونتائج البحث عدد من القضايا الرئيسية ، التى نوجز اهمها فيما يلى :

أولا : قضية التدرج والطفرة فى تحريك أسعار الفائدة :

السلبيات التى ذكرها الباحث، وارجعها إلى سياسة الطفرة فى تحريك سعر الفائدة، لا يمكن اخذها قضية مسلم بها . والامر يحتاج لمزيد من الدراسة .

إذ أن هذه الطفرة حققت استقرارا فى سوق الصرف، نتيجة تسهيل جزء هام من الودائع الدولارية وتحويلها إلى جنيه مصرى . وقد تكون الطفرة واجبة من هذه الزاوية .

وهو ما ذكره الباحث نفسه ص ٣١٣ .

ثانياً: قضية التناسق والاتساق الدخلى بين ادوات تحرير سعر الفائدة :-

وهذه النقطة كان يمكن للباحث أن يركز عليها، ويعمق دراسته فيها، وعلى وجه الخصوص التناسق والاتساق بين السياسة الائتمانية والسياسة النقدية .

فهل يتفق تحرير سعر الفائدة بهذا الحجم مع فرض سقوف ائتمانية فى نفس الوقت؟ وهل هذا تحرير؟ وماهو أثر ذلك على عرض وطلب رأس المال وبالتالي على سعر الفائدة .

ثالثاً: قضية التتابع Sequence والترابط بين الهيكل المؤسسى Institutional الذى تعمل فى اطاره اسواق المال وبين تحرير سعر الفائدة :-

فقد تأخر الاصلاح المؤسسى والتشريعى والإدارى لأسواق المال فى مصر إلى وقتنا هذا، بينما قفزت اسعار الفائدة .

وقد اشار الباحث إلى أهمية تحريك محافظ الاوراق المالية المتضخمة لدى البنوك، ولا سيما بنوك القطاع العام . ولكن مر عليها مرور الكرام .

ويتعلق بهذه القضية ظاهرة الشركات المساهمة المغلقة، أو ما يسمى بشركات المساهمة العائلية، التى تمثل حوالى ٩٦٪ من شركات المساهمة المنشأة فى ظل القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، والتى تؤدى إلى وجود سوق نشط نسبياً للإصدار فى الاوراق المالية، وضمور وضالة سوق التداول، وهما جناحا سوق الاوراق المالية فى أى اقتصاد .

وكذلك أهمية تحرير سوق المال من بيروقراطية الأجهزة الحكومية المختصة.

رابعاً: قضية أذون الخزنة كأداة رئيسية لتحرير سعر الفائدة :-

وتشير هذه الأداة العديد من الاسئلة حول آثارها. وقد تعرض الباحث لبعض هذه الآثار والعلاقات ولم يتعرض لجوانب هامة من هذه الآثار.

فعلى سبيل المثال ترتب على إصدار أذون الخزنة والتوسع فيها زيادة الدين المحلي الذى بلغ فى نهاية يونيو ١٩٩٠ ما يقرب من ٩٨ مليار جنيه مصرى، وأرتفع عن العام السابق على ذلك بزيادة قدرها ٢٢ر٧ مليار جنيه. وما يترتب على ذلك الدين المحلي الذى يتراكم بسرعة من اعباء خدمة هذا الدين، ومخاطره فى المستقبل. ولا شك أن سبب هذه الزيادة، الارتفاع المفرد فى اسعار الفائدة لأذون الخزنة.

ومن ناحية أخرى فان اتجاهات خفض سعر الفائدة على أذون الخزنة التى نلاحظها مؤخراً، قد لا تكون لها آثار إيجابية على الاقتراض بواسطة الوحدات الانتاجية ولاغراض الاستثمار طويل الأجل، حيث تبين العديد من الدراسات التطبيقية أن سعر الفائدة فى الدول النامية يتعاطم أثره على الاستثمار والانتاج فى الصعود، أى عند زيادته، ويقل أثره فى اتجاه النزول، أى عند تخفيضه.

خامساً: قضية سعر الفائدة وأثره على الاستثمار فى القطاع الخاص، وجذب رأس المال الأجنبى :

كان من المرغوب فيه والممكن، أن يواصل الباحث تساؤله فى الدراسة فى محاولة لتحديد أثر ارتفاع سعر الفائدة على الاستثمار العام والخاص فى مصر خلال الفترة القصيرة التى غطاها البحث. وكذلك

أثره فى جذب رأس المال الأجنبى. فهذا هو المحل الرئيسى لعملية تحرير
سعر الفائدة، وتقييمها فى إطار الإصلاح الاقتصادى .

سادسا : قضية التمييز فى أسعار الفائدة وتعددتها ؟

يبين البحث أن تعدد اسعار الفائدة كان موجودا ، ومازال مستمرا
بعد تحريره، ولكنه لم يقيم آثار هذا التعدد والتمييز، سواء قبل أو
بعد زيادة سعر الفائدة وتحريره، وما هى الاعتبارات التى يجب أن يقوم
عليها هذا التعدد فى المستقبل، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية.
ومقدار هذا التعدد وحدوده .

سابعا : قضية الارتباط بين تحرير سعر الفائدة (سعر رأس المال) دون
تحرير للاجور (سعر العمل) :

وأثر ذلك على التوازن أو عدم التوازن فى عملية تخصيص الموارد .

فقد أشار البحث إلى هذه النقطة إشارة عابرة، دون أن يتوقف
عندها .

وهذه القضية غاية فى الأهمية، فان ما ينشده الإصلاح
الاقتصادى من زيادة الانتاجية، ورفع كفاءة عناصر الانتاج إنما لا
يتحقق، ولا يمكن له أن يتحقق، باطلاق سوق رأس المال لعوامل العرض
والطلب، بينما سوق العمل تحكمه القيود والسقوف والتشريعات البالية .

البحث الثامن

التحرير الاقتصادى والنمو الصناعى فى مصر

١. د. عصام منتصر

(١) الاطار العام والتطور التاريخى لحركة التحول الاقتصادى نحو الليبرالية (١٩٧٣-١٩٩١):

بدأت عملية التحول الاقتصادى نحو الليبرالية منذ بداية السبعينات مع إتباع نظام الانفتاح الاقتصادى، وقد ركزت سياسة الانفتاح فى البداية على تشجيع الاستثمار الأجنبى والعربى فى مصر وذلك بإصدار القانون رقم ١٩٧٤/٤٣ الذى يمنح رأس المال الأجنبى معاملة خاصة فى صورة اعفاءات ضريبية وصلاحيات استثنائية فى إدارة المشروعات وذلك بغية تشجيع مساهمته على تمويل المشروعات ورفع معدلات النمو، كما تم أيضا إنشاء السوق الموازية للصرف الأجنبى كخطوة أولى نحو تحرير التعامل فى أسواق الصرف وترك أسعارها لآليات السوق.

واكب التحول فى السياسة الاقتصادية جملة تطورات أخرى هامة، داخلية وخارجية، كان لها أثر كبير على مسار ونمط نمو الاقتصاد المصرى منذ إتباع سياسة الانفتاح من بين هذه التطورات حرب أكتوبر ١٩٧٣ والحرب العراقية الإيرانية فى نهاية السبعينات وما تلاها من ارتفاع طفرى فى أسعار البترول وعوائد الدول المصدرة له بما فى ذلك مصر. بالإضافة لذلك، فقد سمحت اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل بإعادة فتح قناة السويس واستعادة مصر لمواردها البترولية فى سيناء محققة بذلك زيادة كبيرة فى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية من العملات الأجنبية. أما الزيادة الكبيرة فى عوائد الدول العربية المصدرة للبترول فى منطقة الخليج فقد خلقت طلبا كبيرا على العملة المصرية

مما أضاف مصدرا جديدا لعوائد مصر من العملات الأجنبية فى صورة صافى تحويلات عناصر الانتاج (العمالة).

تم ايضا فى هذه الفترة بدء عملية تحول سياسى ، مواكب للتحول الاقتصادى ، فى صورة انتقال من نظام الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكى) إلى التعددية الحزبية . كانت الخطوة الأولى فى هذا المجال السماح بقيام منابر سياسية ثم إقامة الأحزاب وإن كان ذلك مقيدا بضوابط مركزية . حدث أيضا تطور كبير فى العلاقات الخارجية التى ركزت على توثيق العلاقات مع الدول الغربية ، خاصة الولايات المتحدة ، وتجميد العلاقات مع دول الكتلة الاشتراكية . أما علاقات مصر مع الدول العربية فقد قطعت بعد توقيع إتفاقية الصلح مع إسرائيل . من النتائج الاقتصادية الهامة لذلك تغير نمط العلاقات الخارجية وما تبعها من تدفق المساعدات الاقتصادية الخارجية ، خاصة من الولايات المتحدة ، التى أصبحت تمثل نسبة كبيرة من إجمالى تدفق الموارد المالية الخارجية .

مثل الاحتلال العراقى للكويت فى أواخر العام الماضى مزة خارجية إضافية كان لها تفاعلات كبيرة كمية وكيفية على الاقتصاد المصرى ومسار حركته ، خاصة أن هذا الحدث قد تواءم مع التطورات الكبيرة التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا والتى أدت إلى تحول ليبرالى فى هذه الدول مما ساعد على إنهاء الحرب الباردة فاتحا الباب لقيام نظام اقتصادى وسياسى عالمى جديد .

كان من أثر هذه التطورات الأخيرة وتفاعلاتها الاقتصادية والسياسية فى مصر أن خلقت توازنات ومناخا اقتصاديا وسياسيا يدفع نحو الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادى والتحول الليبرالى بصفة عامة ، كما خلقت أيضا مناخا خارجيا مواتيا للإسراع بخطى الإصلاح وذلك فى صورة تدفقات مالية خارجية ومطالبة أقوى بضرورة الإسراع بخطى الإصلاح والاستفادة من الظروف العالمية المواتية لذلك . يأتى

ذلك التوجه الخارجى أيضا بالتوازى مع توجه وأوضاع اقتصادية داخلية تتطلب وتطالب بضرورة الإسراع بعملية الإصلاح.

المحصل النهائى لهذه التطورات هو توقيع مصر لاتفاقيات التوازن الاقتصادى والتكيف الهيكلى مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أوائل هذا العام. أيضا أعلنت الحكومة المصرية بلسان السيد رئيس الجمهورية عن رغبتها فى تحقيق هدف تحرير الاقتصاد المصرى فى مدة لا تتجاوز "ألف يوم" أى ما يقرب من ثلاث سنوات، وطالبت الحكومة المؤسسات العلمية بل والأفراد بالمشاركة فى وضع المقترحات وبلورة السياسات والآليات اللازمة لتحقيق هذا الهدف فى المدة المحددة له.

فى ضوء هذا العرض للتطورات التاريخية لعملية التحول والإصلاح الاقتصادى فى مصر منذ إتباع سياسة الانفتاح فى أوائل السبعينات وحتى الآن يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين من حيث حركة الإصلاح ومدى عمقها ونتائجها: الفترة الأولى وتمثل الجانب الأعظم من سنوات الإصلاح وتبدأ منذ بداية الانفتاح وتستمر حتى نهاية العام الماضى، أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع بداية هذا العام، وعلى وجه التحديد بعد انتهاء حرب الخليج والتوقيع على إتفاقيات الإصلاح مع المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى).

تركز التوجهات الأساسية للمرحلة الأولى على تغيير الأهداف الاستراتيجية للدولة، إيديولوجية النظام الاقتصادى والسياسى للدولة وعلاقاتها الخارجية. صاحب هذا التحول، بطبيعة الحال، ظهور تشكيلات اقتصادية وسياسية بل وطبقات إجتماعية وعلاقات قوى داخلية جديدة. من العوامل المساعدة على ذلك، ليس فقط تحول المناخ السياسى والايديولوجى، بل أيضا قيام مصادر جديدة للعمالة والدخل غير خاضعة للمصادر التقليدية التى تهيمن عليها الحكومة وذلك من خلال زيادة العمالة الخارجية فى دول الخليج البترولية وتدفق الاستثمارات العربية فى مصر مما كان له أثر مضاعف (multiplier) على زيادة العمالة

والدخل فى النشاط الاقتصادى والدخل غير العامين . وكان للتدفق الهائل للموارد المالية الخارجية خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات على وجه الخصوص أثر كبير على السياسات الاقتصادية ونمط النمو الاقتصادى خلال هذه الفترة والصفة الغالبة على هذا النمط هو النمو غير المتوازن والزيادة الكبيرة فى الانفاق دون ما زيادة موائية فى الناتج الحقيقى . أيضا ، وإن كان قد تم تحول فى الاتجاهات الاستراتيجية والايدولوجية بل وبعض السياسات الاقتصادية ، إلا أن ذلك تم فى ظل ومن خلال الهيكل المؤسسى والاطار التنظيمى القانونى واللائحى السابق (أى الاطار الاشتراكى) . تركز التغيير على التوجهات السياسية ، دون أن يتعرض للاطارات المؤسسية والتنظيمية ، أو العمليات والإجراءات التى تحدد الحركة الاقتصادية . أى أنه لم يتم أى تغيير يذكر من حيث استبدال نظام الإدارة الاقتصادية بالقرارات المركزية للأجهزة الإدارية بقواعد وقوانين تنظم العلاقات الاقتصادية بطريقة غير مباشرة لها صفة الاستقرار والحيدة بين المتعاملين ، كما أن لها إطار قانون محدد للتعديل مما يضمنى عليها قدرا من الاستقرار ويعطى للمتعاملين شعورا أكبر بالثقة فى ظل شفافية عملية وآليات التغيير .

بداية المرحلة الثانية للإصلاح فى أوائل هذا العام تمثل قفزة نوعية فى التطور التاريخى للإصلاح الاقتصادى فى مصر . فقد أجريت عدة إصلاحات أساسية خاصة فى جانب الإدارة الاقتصادية لتحرير أسعار الصرف وأسعار والفائدة وتنشيط سوق للمال كاسلوب لتمويل العجز فى ميزانية الدولة عن طريق تمويل من موارد حقيقية وليس عن طريق الاقتراض من البنك المركزى وما له من أثر على زيادة كمية النقود . تم أيضا إتخاذ خطوات متسارعة نحو تحرير التجارة الخارجية والأسعار . هذه الخطوات خلقت مناخا جديدا للاقتصاد الاجمالى وسياسات إدارته . لقد

دخل الإصلاح الاقتصادى مرحلة التكثيف والتعميق وإن كان الطريق ما زال طويلا خاصة فيما يتعلق بجانب العرض وتحريره ووضع نظام إدارته .

خلال فترة المرحلة الأولى للتحويل الاقتصادى ، فقد قطاع الصناعة التحويلية أهميته كمحرك أساسى للتنمية فى مصر . فقد تعددت مصادر نمو الدخل أثناء هذه الفترة حيث نشأت مصادر جديدة مثل النمو فى موارد قطاع البترول ، قناة السويس ، تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، هذا بالإضافة لبعض القطاعات الجديدة الأخرى مثل السياحة والتجارة والمال . وكان جانب كبير من الدخول المتولدة من هذه المصادر فى صورة عملات أجنبية ، يضاف إليها التدفقات المالية الخارجية فى صورة استثمار أو معونة أجنبية . بطبيعة الحال أدى ذلك إلى زيادة كبيرة فى حصيلة مصر من العملات الأجنبية وبالتالي قدرتها الاستيرادية . سمحت هذه الزيادة الأخيرة بزيادة استيراد السلع الصناعية مع زيادة الطلب الداخلى بل وارتفاع نسبتها إلى مجموع هذا الطلب . أما عن الناتج الصناعى فقد كان من نتيجة هذه التطورات زيادة استثمارات القطاع الخاص الصناعى ، كما حدث بعض التحسن فى استخدام الطاقات الصناعية العاطلة نتيجة لوفرة فى العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الانتاجية لقطاع الصناعة . بالرغم من ذلك فقد تناقص نصيب قطاع الصناعة ، عام وخاص ، فى الناتج القومى ، مما يقدم مؤشرا لفقدانه لوضعه الريادى للنمو والتنمية الاقتصادية فى مصر .

مع بداية عقد الثمانينات بدأت معدلات نمو الموارد الخارجية للنقد الأجنبى ومصادر الدخل تتباطأ بشكل كبير بالأسعار الثابتة ، بل بدأ جانب كبير منها فى التناقص لمواجهة هذا التراجع فى الموارد الاقتصادية الخارجية ، إزداد اللجوء لتمويل الزيادة فى الإنفاق المحلى ، استهلاكى أو استثمارى ، عن طريق الاقتراض الخارجى والداخلى . إن الزيادة الكبيرة فى الإنفاق المحلى وتمويلها عن طريق التوسع النقدى من ناحية وعدم المرونة الهيكلية من جانب العرض فى ظل إطاره التنظيمى القائم ، أديا إلى تصاعد معدلات التضخم مع تباطؤ معدلات النمو

القطاعى الحقيقة. فى النصف الثانى من عقد الثمانينات هبط معدل نمو الناتج الحقيقى للصناعات التحويلية إلى صفر وربما أصبح سلبيا فى السنوات القليلة الماضية.

تناقص إمكانية التمويل الخارجى للعجز الداخلى والخارجى بين الموارد والاستخدامات كانت من العوامل الرئيسية الضاغطة للتعجيل بعملية الإصلاح الاقتصادى. من المتوقع، كأحد أبعاد الإصلاح الاقتصادى وتحقيق توازن أكبر بين العرض والطلب الإجماليين، ألا يكون هناك نمو محسوس فى الطلب المحلى الحقيقى فى السنوات القليلة القادمة. كما أن زيادة معدل النمو الصناعى الحقيقى فى عقد التسعينيات تتطلب إذن توجه أساسى نحو التصدير. حتى بالنسبة لإمكانية نموه عن طريق الإحلال محل الواردات فإنه يلزم له أن يكون قادرا على المنافسة الداخلية والخارجية نظرا لالتزام الحكومة، كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى، على تحرير التجارة الخارجية بما فى ذلك الحماية الجمركية لأقل من ٥٠٪ إن الارتفاع بالكفاءة الاقتصادية لقطاع الصناعة، عام وخاص، وزيادة قدرته التنافسية، محليا وخارجيا، يحتاج إلى تغييرات جذرية فى إدارته الاقتصادية، وهياكل أسواق عناصر إنتاجه ومنتجاته بما فى ذلك إطاراتها التنظيمية وسياساتها.

٢) السياسات الاقتصادية التوسعية، الإصلاح الاقتصادى والتوازن الإجمالى (١٩٧٥-١٩٩٠):

١) الزيادة فى حجم الطلب الإجمالى:

إن تحليل البيانات المنشورة يعطى مؤشرا واضحا للاتجاهات الأساسية للسياسات الاقتصادية المتبعة خلال المرحلة الأولى لسياسة الانفتاح ونتائجها الإجمالية، كما يوضح بعض العوامل الرئيسية التحتية المؤثرة فى هذه السياسات. نبدأ أولا بإعطاء صورة رقمية للزيادة فى حجم الإنفاق الداخلى ومكوناته بالأسعار الجارية. بمقارنة

حجم الإنفاق الداخلى الإجمالى بالأسعار الجارية بحجم الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق الثابتة يقدم مؤشرا إحصائيا للفجوة بين الطلب والعرض الإجماليين المحليين مبدئيا وقبل تعادلها عن طريق التغير فى ميزان التجارة الخارجية، وفى المستوى العام للأسعار. بطبيعة الحال فائض ميزان التجارة الخارجية للسلع والخدمات مقدرا بالأسعار الثابتة يقوم بسد جزء من الفجوة الداخلية بين الطلب والعرض. أما باقى الفجوة فيتم سده عن طريق الزيادة فى المستوى العام للأسعار وبالتالى فهو يمثل الفجوة التضخمية.

إجمالى الإنفاق الداخلى الجارى زاد فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ من ٦٣ بليون جنيه مصرى إلى ١٨٥ بليون ووصل فى عام ١٩٨٨ إلى ٦٤ بليون جنيه (أنظر جدول ١). أما الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق الثابتة (لعام ١٩٨٠) فقد زاد من ٩٥ بليون جنيه (١٩٧٥) إلى ١٥٧ بليون (١٩٨٠) ثم ٢٤ بليون (١٩٨٨). أى أنه فى حين زاد حجم الإنفاق الإجمالى الجارى بما يزيد على ١٠ مرات خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٨ لم يزد الناتج الإجمالى الحقيقى سوى مرتين ونصف.

أما فائض الواردات السلعية والخدمية، أيضا بالأسعار الثابتة لعام (١٩٨٠)، فقد تناقص خلال هذه الفترة من ٢٣ بليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى ٢ بليون (١٩٨٠) ثم ١١ بليون (١٩٨٨). إن تناقص الإيرادات الخارجية من المصادر غير العادية لقناة السويس والبترول وتحويلات المصريين.. إلخ منذ بداية الثمانينات أدى إلى تناقص القدرة على الاستيراد يضاف إلى ذلك اتجاه معدل التبادل الخارجى لغير صالح مصر مما شكل عاملا إضافيا فى تقلص القدرة الاستيرادية وانخفاض معدل زيادة الواردات الحقيقى. أيضا مع تراكم الدين الخارجى بمعدلات تفوق قدرة الاقتصاد المصرى على خدمته أدى إلى زيادة صعوبة الحصول على موارد خارجية لتمويل العجز فى ميزان المدفوعات والإضرار لتقليص الواردات. النتيجة النهائية لهذه التطورات هى زيادة

حجم الفجوة التضخمية وزيادة المستوى العام للأسعار لسد الفجوة بين الطلب والعرض الداخلى، كما يتضح من جدول (١) ارتفاع المعدل الحدى للتضخم إلى ما يقرب من ٣٠٪ وربما يعكس هذا الرقم مزيجا من أسعار السوق الرسمية المثبتة والأسعار الحرة.

الزيادة الطفرية فى الإنفاق المحلى الإجمالى شملت جميع بنوده. فقد زاد الإنفاق العائلى من ٣٢٢ بليون جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى ٤٤٤ بليون عام ١٩٨٨. كذلك ارتفع حجم الاستثمار الخاص من ٤١٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى ٢٢٦ بليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦. أما الإنفاق الحكومى الإجمالى بما فى ذلك الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى والتحويلات فقد ارتفع من ٣ بليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى ٣٣٤ بليون جنيه عام ١٩٨٩.

إن المصدر الأولى للزيادة فى الإنفاق العائلى جاء من عوائد عناصر الإنتاج من الخارج. أما الاستثمار الخاص فقد اعتمد أيضا وبدرجة متزايدة على الاقتراض من البنوك. أما الزيادة فى الإنفاق الحكومى بمعدلات تفوق إجمالى الإيرادات وما نجم عنه من عجز فى الميزانية وصل إلى ١٢١ بليون جنيه عام ١٩٨٩ فقد تم تمويله عن طريق الاقتراض الداخلى والخارجى. بطبيعة الحال مثل هذه الزيادة الكبيرة فى الإنفاق الإجمالى كان لها تفاعل كبير على الزيادة فى حجم الدخل والإنفاق النقديين. كما يتضح من الإحصاءات المصرفية فقد زادت كمية النقود (ن-٢) خلال نفس الفترة (١٩٧٥-١٩٨٩) من ٢٤ بليون جنيه إلى ٥٨٥ بليون جنيه. كما زاد حجم القروض لكل من الحكومة وقطاع الأعمال العام من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى من ٢٦ بليون جنيه إلى ٤٢٨ بليون بالنسبة للأول ومن ٨٨١ مليون جنيه إلى ١٧٣ بليون جنيه بالنسبة للثانى.

(ب) ضعف مرونة العرض ونمو الناتج المحلي الحقيقي :

أما عن معدلات ونمط نمو جانب العرض فقد كانت الصورة مختلفة تماماً. الأمر الذى يدعو للدهشة أنه بالرغم من الزيادة الكبيرة فى كافة مكونات الطلب المحلى بما فى ذلك الاستثمار فإن ذلك لم يؤد إلا إلى زيادة متواضعة فى الناتج الحقيقى ومكوناته. بل أدت الزيادة فى الطلب بالدرجة الأكبر إلى زيادة فى الاستيراد وبالتالي العجز الخارجى وتساعد فى المستوى العام للأسعار (تضخم). كما يتبين من جدول (١) فإن معدل نمو الناتج الحقيقى تباطأ فى الثمانينات ليصل إلى ١٪ فقط عام ١٩٨٩. أما بالنسبة للصناعات التحويلية فقد عانت من ركود تام فى نهاية الثمانينات.

لعل من الأسباب التى تفسر نمط النمو هذا هو التركيز فى السبعينيات والثمانينات على الاستثمار فى قطاعات الخدمات أكثر من القطاعات السلعية (باستثناء قطاع البترول) وإهمال الاستثمار فى قطاعات الخدمات قبل سياسة الانفتاح أدى إلى اختناقات ونقص شديد فى بعض هذه الخدمات وتدهور فى المرافق العامة والهيكل الأساسية. كما أن معامل رأس المال إلى الناتج فى بعض قطاعات الخدمات كالنقل والمواصلات، الإسكان، والمرافق عامة مرتفع للغاية.

ولكن ليس هذا هو السبب الوحيد فمن بين الأسباب الأخرى إتجاه ما يقرب من نصف الاستثمار الخاص إلى قطاع التشييد وبناء المساكن. هذا بالإضافة إلى توجه جانب كبير من الإدخار العائلى إلى الاستثمار فى الأصول العينية القائمة والجديدة كالعقارات والأراضى والأصول المالية خاصة العملات الأجنبية. جاء هذا نتيجة للسياسات الاقتصادية العامة، والارتفاع المستمر فى أسعار هذه الأصول وما يؤدى إليه ذلك إلى معدلات أرباح رأسمالية عالية (Capital gains). هذا إلى جانب ضعف فرص وربحية الاستثمارات العينية الأخرى نتيجة للهيكل التنظيمية والسياسات الإجمالية القائمة.

(٣) تراجع قطاع الصناعة كمحرك للتنمية فى مصر :

معدلات نمو الناتج الصناعى الحقيقى بدأت فى التباطؤ منذ بداية الثمانينات، كما ذكرنا أعلاه، إلى أن توقفت تماما فى عام ١٩٨٩ . كان من نتيجة ذلك أن هبطت نسبة الناتج الصناعى إلى إجمالى الناتج المحلى من ١٥ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٣ ٪ عام ١٩٨٨ . وهكذا توقفت الصناعات التحويلية عن كونها محرك التنمية وحل محلها قطاعات أخرى كالبترول وبعض القطاعات الخدمية كالسياحة وقناة السويس . أما بالنسبة للدخل القومى فإن التحويلات الجارية مثل تحويلات المصريين العاملين بالخارج أصبحت تمثل مصدرا هاما إضافيا لنمو الدخل .

إذا نظرنا إلى هيكل قطاع الصناعة التحويلية ونمط نموه نجد أنها قد حدث بها تغير كبير خلال فترة البحث . من بين هذه التغيرات زيادة نصيب القطاع الخاص فى كل من إجمالى الناتج والاستثمار والعمالة . أيضا حدث تغير الهيكل السلعى للنشاطات السلعية . أما من حيث علاقة معدل ونمط الإنتاج بالتجارة الخارجية فقد زادت الواردات بمعدل يفوق كثيرا معدلات نمو الصادرات مما أدى إلى زيادة كبيرة فى عجز الميزان التجارى الخارجى لقطاع الصناعة .

لجداول الاحصائية ٢ - ٥ تعطى صورة فورية للتطورات الهيكلية لقطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٩/٨٨ . من بين المعالم الرئيسية للنمو الصناعى منذ بداية سياسة الانفتاح الاقتصادى تصاعد دور القطاع الخاص الصناعى . طبقا للإحصاءات المنشورة فى تقارير المتابعة لوزارة التخطيط (جدول - ٢) ارتفع نصيب القطاع الخاص فى إجمالى العمالة فى الصناعات التحويلية من ١٠ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٥ ٪ عام ١٩٨٩/٨٨ . كما ارتفعت نسبة استثمارات من ١٣ ٪ إلى ٣٩ ٪ خلال نفس الفترة .

جدول (١)
نمط النمو الأجمالي ١٩٧٥ - ١٩٩٠

(أ) النمو في الطلب والعرض الكليين والفجوة التضخمية :

١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٧٥	
			١ - الانفاق المحلي الاجمالي :
			(بالاسعار الجارية - مليون جنيه) .
٤٤,٤٢٧	١١,٤١١	٣,٢٨	الاستهلاك المائلي
٨,٠٩٠	٢,٥٨٥	١,٢٩٨	الاستهلاك الحكومي
١١,٤٨٦	٤,٥٣٩	١,٧٤١	الاستثمار
	٣,٣٠٦	٨٦٣	عام
	١,٣٩٦	٤١٩	خاص
٦,٤٠٣	١٨,٥٣٥	٦,٣١٩	اجمالي الانفاق المحلي
			٢ - الناتج المحلي الاجمالي :
٢٤,٠٥٣	١٥,٧٤٠	٩,٥٠٨	(باسعار السوق الثابتة ١٩٨٠ - مليون جنيه)
			٤ - المعاملات الخارجية في الميزان التجاري :
			(بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ - مليون جنيه)
٥,٩٠٠	٥,٠٣٤	٣,١٨٢	المصادر من السلع والخدمات
٧,٠٤٢	٧,٠٧٢	٥,٤٥٤	الواردات من السلع والخدمات
١,١٤٢	٢,٠٣٨	٢,٢٧٢	صافي الواردات

ب (محركات ومصادر تمويل النمو في الطلب الكلى :

١٩٨٩	٨٥/٨١	٨١/٧٥	
			٥ - المعز في ميزانية الدولة :
			(اسعار جارية - بالمليون جنيه)
٢١٩٤٦٧	٧٣٦٣	١٥٢٤	اجمالى الايرادات
٣٣٩٤٠٠	١٠٠٩٤	٣٠١٥	اجمالى الانفاق
١٢١٣٣	٢٧٣١	١٤٩١	المعز الاجمالى
			٦ - التمويل المصرفى المحلى والتوسع النقدى :
			(مليون جنيه)
٥٨٥٤٩	٩٠١٧	٢٤٣٠	كمية النقود (ن - ٢)
٦٣٠٥٢	١٢١٤٨	٣٧٢٧	الاقراض المصرفى الاجمالى
٤٢٨٣٧	٨٠٩٣	٢٦٣٤	للحكومة والقطاع العام
١٧٣٣٠	٣٤٨٠	٨٨١	للقطاع الخاص
			٧ - التوازن والتدفقات الخارجية :
			(بالاسعار الجارية - مليون دولار)
٩٠٨١	٧٠٨٧	٢٩٨٥	الصادرات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الانتاج
١٥٣٣٧	١١٣٠٠	٥٤٧١	الواردات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الانتاج
٦٢٥٦-	٤٢١٣-	٢٤٨٦-	الميزان التجارى
٣٣٨٦	٢٦٩٦	٣٦٦	تحويلات المصريين العاملين بالخارج
٢٧٥٩	٢٠٧٦	٩٥٥	تدفقات راسمالية
٩٧٣	٥٤١	٢٢٥	استثمار مباشرة
٨٥٦	٢١٧٢	٢١٣٢	قروض طويلة المدى
			٨ - التوازن الداخلى :
			(الاسعار الجارية - مليون جنيه)
١١٤٨٦	٤٥٣٩	١٧٤١	الاستثمار الاجمالى
٤٠٨١	٣٣٣٨	٧٠٧	الادخار القومى الاجمالى

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	٨٥/٨٦	٨١/٧٥	
						٩ - معدلات التضخم (%)
٢٧,٢	٢٦,٣	١٣,٧	١٧,٢	١١,٦	١٠,٣	تجارة الجملة
٢١,٣	١٧,٦	١٩,٧	٢٢,٦	١٤,٥	١٢,٧	تكلفة المعيشة
٢٠	٢٧	١٢,٥	١٠,٣	١٠,١	١٣	الناتج القومي

(جـ) معدلات ونمط الناتج الحقيقي (جانب العرض) :

١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥		
				١٠ - الناتج القومي بالاسعار الثابتة : (العام ١٩٨٠ - مليون جنيه)	
٣,٥٢٩	٣,٢٩٩	٢,٨٧٥	٢,٥٦٥	الزراعة	
٨,٢٥٦	٧,٧٦٦	٥,٧٨٩	٢,٨٤٠	الصناعة	
				بتروك	
٢,٩٠٦	٢,٦٨٠	١,٩٢٨	١,٣٤٨	صناعات تحويلية	
				خدمات	
				قناة السويس	
١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	٨٥/٨٦	
					١١ - معدلات النمو :
١٠	٣,٢	٢,٥	٢,٨	٥,٩	الناتج القومي
٠	٢,٦	٢,١	٣,٥	٦,٠	الصناعة التحويلية
٠	٣,٦-	٧,٧-	١٢,٨-	٧,٣	الاستثمار الثابت
١٩٨٩	١٩٨٨	٨٧/٨٢	٨١/٧٤		
١٩,٠	٦,٠	٥,٦	٣,٢		١٢ - الزيادة في معامل رأس المال إلى الدخل :

١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	
				١٣ - الناتج القومي بالاسعار الجارية : (مليون جنيه)
٥٤,٥٢٣	٣١,٩٥٢	١٥,٧٤٠	٥,٥٦٠	الناتج القومي الاجمالي
١١,٥٢٤	٦,٣٨٦	٢,٨٧٥	١,٤٦٨	الزراعة
١٣,٥٧٩	٩,١٢٥	٥,٧٨٩	١,٣٦٠	الصناعة والتعدين
	٢,٧٣١	٣,١٠٥	١٤٩	بترول
٧,٥٦٥	٤,٣١٦	١,٩٢٨	٨٨٨٠	تحويلية
٢٩,٤٢٠	١٦,٤٤١	٧,٠٧٦	٢,٢٢٢	الخدمات
	٧١٩	٥٤٣	٤٠	قناة السويس

المصدر :

World Bank ; World Tables 1989/90

Trends in Developing Economies. 1990

البنك المركزي المصري : التقرير السنوي ٩٠/١٩٨٩

فى نفس الوقت وكما يتضح من جدولى (٢) و (٣) فإن المجال الرئيسى ومصدر الزيادة فى الطلب على الإنتاج الصناعى المحلى كان النمو فى الطلب المحلى. كان من نتيجة ذلك أن معدل نمو الصادرات الصناعية كان أقل من معدل نمو كل من الناتج القومى والناتج الصناعى وإجمالى الصادرات السلعية. مرة أخرى يتضح من جدول رقم (٢) إن نسبة الصادرات الصناعية التحويلية لإجمالى الصادرات انخفضت من ٣٠٪ إلى ٢٤٪ من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٩/٨٨. فضلا عن هذا فإن الجانب الأعظم للصادرات الصناعية التحويلية تركز فى القطاع العام الذى كان نصيبه فى الصادرات الصناعية عام ١٩٨٩/٨٨ حوالى ٩٠٪. أما عن التوزيع الجغرافى للصادرات الصناعية، فقد شكلت الصادرات لدول العملات الحرة نسبة بسيطة من إجمالى الصادرات الصناعية بالنسبة للقطاع الخاص على وجه الخصوص توجهت الغالبية العظمى لصادراته نحو دول الاتفاقيات الاقتصادية.

أما الواردات الصناعية فقد نمت بمعدل يفوق معدل نمو إجمالى الواردات السلعية مما أدى إلى ارتفاع نصيبها من ٥٠٪ عام ١٩٧٥ إلى ٧١٪ عام ١٩٨٩/٨٨. كان من نتيجة التوجه الداخلى للنمو الصناعى خلال هذه الفترة أن الفجوة فى الميزان التجارى الخارجى لقطاع الصناعات التحويلية ارتفعت من حوالى ١٠٥ بليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى ٦٠٥ بليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨.

جدول رقم (٣) يعطى صورة تأشيرية للعلاقة بين ميول نمو الإنتاج والصادرات والواردات على مستوى النشاط الاقتصادى للصناعات التحويلية. كما يتضح من الجدول فإن الميزان التجارى سلبى لكل نشاطات الصناعات التحويلية (عام وخاص) فيما عدا قطاع الغزل والنسيج أما قطاع المنتجات البترولية فإن ميزانه الخارجى يقرب من التوازن. حتى بالنسبة لقطاع الغزل والنسيج فإن من العوامل المؤدية لتحقيقه ميزان خارجى إيجابى هو أن حجم صادراته يتضمن الصادرات من حلج وغزل القطن وهى ليست نشاطات تمثل درجة عالية من التصنيع.

جدول (٢)

قطاع الصناعة (تحويلية) والاقتصاد الكلى

٩٠ / ٨٨	٨٨ / ٨٧	٨٧ / ٨٦	البيان
			(أ) العمالة (بالمليون) :
١٢٨٨٠	١٠٧٠٢	٩٤٣٣	اجمالى
١٨٨٢	١٤٦٦	١١٧٥	صناعات تحويلية
٧٧٢	٧١٨	٦١٨	قطاع عام
٢٦٥	١٦٤	١١٩	قطاع خاص
			(ب) الاستثمار الثابت (مليون جنيه) :
١٢٥٦٩	٤٥٥٨	١٢٨٢	اجمالى
٨٨١٧	٣٢٨٠	١٠٩٨	عام
٣٧٥٢	١٢٧٩	٢٠٥	خاص
٣٣٣٧	١٢١٥	٢٨٧	صناعات تحويلية
٢٠٣٧	٩١٥	٢٥٠	عام
١٣٠٠	٣٠٠	٣٧	خاص
١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٧٥	
			(ج) التجارة الخارجية (مليون دولار) :
٤٧٤٥	٤٧٥٩	١٥٩٦	اجمالى الصادرات السلعية
١١٦٣	٣٨٨	٤٧٨	صناعات تحويلية
١٠٦٣٩	٨٠٤٧	٣٩٣٤	اجمالى الواردات السلعية
٧٥٠٢	٥٠٣٣	١٩٥٨	صناعات تحويلية
٪٨٨			(د) نسبة القطاع العام فى الصادرات الصناعية
٪٨٤			نسبة الصادرات لدول العملات الحرة
٪٥			قطاع عام
			قطاع خاص

المصدر :

وزارة التخطيط - تقارير المتابعة - جملة اعداد 89-90 W.B World Tables

جدول (٣)
الميل للتصدير فى القطاع الصناعى
على مستوى النشاط لعام ٨٣ / ١٩٨٤

النشاط الصناعى	الانتاج	المصادر	الواردات	
	(١)	(٢)	(٣)	
الصناعات الغذائية	٢٧٧٦١	٢٨	٩٨٨	(-)
المشروبات	٢٧٢	٢	-	
التبغ	٦٠٨	٤	٦٩	
الغزل والنسيج	٢٢٨٨	٥٨٨	١٣٠	(+)
الملابس الجاهزة	٥١٠	٨	١٣	
الجلود ومنتجاتها	٧٥	١	٥	
الأحذية	١٤٠	-	٥	
الخشب ومنتجاته والأثاث	١٩١٠٠	٣	٣٤٦	
الورق والطباعة	٣٨٣	١٠	١٨٧	
الكيمائيات ومنتجاتها	١٩١٨١	٥٣	٧٤٣	(-)
منتجات تكرير البترول	١٩٢٥٧	٢٥٢	٢٥٦	(٠)
المطاط والبلاستيك ومنتجاته	٢٥٧	-	٩٤	
الخزف والصينى والفخار	٦٤	-	١٢	
الزجاج ومنتجاته	١٢١	-	٦٤	
المنتجات التعدينية غير المعدنية	٦٢١	-	٤٠١	(-)
الحديد والصلب والمعادن	٨٦٢	٩١	٥١٥	
المكينات والمعدات	١٩٧٧٩	٢٣	٢٠٠٢	(-)
وسائل النقل	٥٣٩	-	١٣٠١	(-)
سلع أخرى	٥١	١	٤٤	

المصدر: الجهاز المركزى للتنبؤ والإحصاء: الواردات وأوجه استخدامها فى الاقتصاد المصرى-١٩٨٧

جدول (٤)

الهيكل الاقتصادي والمالية لشركات الصناعات التحويلية

قطاع خاص استثماري ١٩٨٧	قطاع خاص منظم ١٩٨٧	قطاع عام ١٩٨٩/٨٨	
			أ) حساب الانتاج والنتائج (مليون جنيه) :
٢٦٧٥	٤٠٢	١٥٦٨٧	مبيعات بسعر السوق
١٩٩٦١	٣١٠	١٠٦٣١	مستلزمات انتاج
٣١	١٠	٨٧٨	ضرائب ورسم سلعية
٢٧٣	١٥	١٠٠٥	الاملاك
٥٢٥	٦٦	٤٧٨٥	القيمة المضافة الصافية
٢٤١	٢٨	٢٥٧٤	اجمالي الاجور
٨	١	٨	ايجارات مدفوعة
٢٧٦	٣٧	٢٢٠٣	الفائض الاقتصادي
٣٣٨	٢٠	١٠٢٣	الفوائد المدفوعة
٢٥	٣	٧٢٣	ضرائب مباشرة
٨٧(-)	١٤	٤٥٧	الفائض الصافي
			ب) حساب الموارد والاستخدامات الرأسمالية (مليون جنيه) : الموارد :
١٠٣(-)	١٥	٤١٩	الادخار
- ٢٧٣	١٥	١٠٥٥	الاملاك
٧٦٩(-)	٦٨(-)	١٨٩	اقتراض أخرى
١٨١٣	٩١	٥٧٤٥	اجمالي الموارد

قطاع عام ١٩٨٩/٨٨	قطاع خاص منظم ١٩٨٧	قطاع خاص استثمارى ١٩٨٧	
			الاستخدامات :
٢٣٧٣	٢٥	٦٥٧	التكوين الرأسمالى الثابت
٣٦٨	٣	٦٨	التغير فى المخزون
			أخرى
٥٧٤٥	٩١	١٨١٣	اجمالى الاستخدامات

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء - تقارير المؤشرات الاقتصادية والمالية - اعداد مختلفة .

ج (الميزانية المجمعة لشركات القطاع العام :

الخصوم

١ - رأس المال والمخصصات :

٥١٢٠	١/١ رأس المال
٢٨٧٨	٢/١ الاحتياطي والفائض
٧٨٥٤	٣/١ المخصصات
١٥٨٥٢	اجمالي

٢ - القروض وخصوم أخرى :

١٤٤٤	١/٢ قروض طويلة المدى
٤٢٨٤	٢/٢ قروض من بنوك
٧٦٨٧	٣/٢ حسابات مدينة أخرى
١٣٤١٥	اجمالي

٤٣١٨٧ اجمالي الخصوم

الاصول :

١٤٦٠٤	١ - الأصول الثابتة
	٢ - أصول أخرى طويلة المدى
	٣ - أصول جارية

٤٣١٨٧ اجمالي الأصول

جدول (٥)
تطور ميكل الصناعة حسب النشاط
١٩٧٥ - ١٩٨٨ / ٨٨
(الف جنيه مصرى)

أ - القطاع العام

المواد الغذائية :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٦٧٤٧٤٥	٥٤٤٤٧٢٠	٣٣,٩٤	٢٨,١٣
المدخلات الوسيطة	٥٢٦٦٨٧	٣٤٣٤٦٢١	٣٧,٧٢	٢١,٣٥
القيمة المضافة	١٤٨٠٥٨	٢٠١٠٠٩٩	٢٥,٠٣	٢٧,٧٦
الاجور	٤١٥٢٠	٤٥٥٦٠٥	١٥,٣٣	١٧,٢٢
العمالة	١٠٠٢٢٠	١٤٤٣٥٨	١٦,٢٣	١٨,٧١

٢ - الغزل والنسيج والملابس والجلود :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٤٦٥٥٨١	٣٠١٤١٥٧	٢٣,٤٢	١٥,٥٧
المدخلات الوسيطة	٢٦٢٩٥٥	١٧٧١٨٩٠	١٨,٨٣	١٤,٦٣
القيمة المضافة	٢٠٢٦٢٦	١٢٤٢٢٦٧	٣٤,٢٥	١٧,١٥
الاجور	١٠٧١٩٩	٦٥٦٩٤٠	٣٩,٥٦	٢٤,٨٣
العمالة	٢٦٩٧١٦	٢٢٦٤٨٤	٤٣,٦٨	٢٩,٣٥

٣ - الخشب ومنتجاته :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨ %
الانتاج	١١٦٩٦	١٣٠٤٣٦	٠.٣٦٧	٠.٣٦٧
المدخلات الوسيطة	٨١٧٧	٨١٤٨٣	٠.٣٥٩	٠.٣٦٧
القيمة المضافة	٣٥١٩	٤٨٩٥٣	٠.٣٥٩	٠.٣٦٨
الاجور	١٨٧٦	٢٤٩٤٨	٠.٣٦٩	٠.٣٩٤
العمالة	٤٩٢٨	٧٧٦٩	٠.٣٨٠	٠.٣٨٠

٤ - الورق والطبع والنشر :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨ %
الانتاج	٥٨٢٦٥	٤٤٠٥٥٩	٢.٩٣	٢.٢٨
المدخلات الوسيطة	٣٨٥٨٠	٣٢٣٧٣٧	٢.٧٦	٢.٦٧
القيمة المضافة	١٩٦٨٥	١١٦٨٢٢	٣.٣٣	١.٦١
الاجور	٥٠٣١	٧٦٨٨٢	١.٨٦	١.٨١
العمالة	١٢٧٨٢	١٤١٠٢	٢.٠٧	١.٨٣

٥ - الكيماويات :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨ %
الانتاج	٣١١٦٥٤	٣٤٣٥١٤٠	١٥.٦٨	١٧.٧٥
المدخلات الوسيطة	٢٢٤٨٥٧	٢٤٣٠٠٨٩	١٦.١٠	٢٠.٠٦
القيمة المضافة	٨٦٧٩٧	١٠٠٥٠٥١	١٤.٦٧	١٣.٨٨
الاجور	٣٧٧٨٦	٤٨١٠٠٤	١٣.٩٥	١٨.١٨
العمالة	٧٤٧٨٢	١٠٩٥٣٦	١٢.١١	١٤.١٩

٦ - المنتجات الخام غير المعدنية :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	١٩٧٥	% ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٧١١٣٠	١٢١٠٢٣٧	٣,٥٨	٦,٢٥
المدخلات الوسيطة	٤٠٥٤٦	٦٠٣٠٧٥	٢,٩٠	٤,٩٨
القيمة المضافة	٣٠٥٨٤	٣٠٧١٦٢	٥,١٧	٨,٣٨
الاجور	١٢١٣٦	٢١٥٦٢	٤,٤٨	٥,٩١
العمالة	٢٦٤٤٦	٤٢١٨٩	٤,٢٨	٥,٤٧

٧ - المنتجات المعدنية الأساسية :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	١٩٧٥	% ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٢١٦٤٨٠	٢٩٧٥٤٩٨	١٠,٨٩	١٥,٣٧
المدخلات الوسيطة	١٨٣١٤٧٠	١٧٧١٢٨١	١٣,١٢	١٤,٦٢
القيمة المضافة	٣٣٣٣٣	١٢٠٤٢١٧	٥,٦٣	١٦,٦٣
الاجور	٣٥١١٩	٣٥٢٣٧٩	١٢,٩٦	١٣,٣٢
العمالة	٦٨٦٤٦	٨٨٣٠٥	١١,١٢	١١,٤٤

٨ - الماكينات :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	١٩٧٥	% ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	١٧٨٤٢٨	٢٧٠٥٨٨٢	٨,٩٨	١٣,٩٨
المدخلات الوسيطة	١١١٤٠٩	١٦٩٨٥٠٤	٧,٩٨	٢٠,٠٦
القيمة المضافة	٦٧٠١٩	١٠٠٧٣٧٨	١١,٣٣	١٤,٠٢
الاجور	٣٠٢٣٩	٤٧١١٧٧	١١,١٦	١٣,٩١
العمالة	٥٩٩٠٣	١٣٨٩٣٩	٩,٧٠	١٨,٠٠

٩ - اجمالي القطاع العام :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	%	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	١٩٨٧٩٧٩	١٩٣٥٦٦٢٩	١٠٠.٠٠	١٠٠	١٠٠
المدخلات الوسيطة	١٣٩٦٣٥٨	١٢١١٤٦٨٠	١٠٠.٠٠	١٠٠	١٠٠
القيمة المضافة	٥٩١٦٢١	٧٢٤١٩٤٩	١٠٠.٠٠	١٠٠	١٠٠
الاجور	٢٧٠٨٧٦	٢٦٤٦١٩٩	١٠٠.٠٠	١٠٠	١٠٠
العمالة	٦١٧٤٢٣	٧٧١٦٨٢	١٠٠.٠٠	١٠٠	١٠٠

ب (القطاع الخاص :

١ - المواد الغذائية :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	%	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٨٩٤٨٠	٢٢٥٣٩٦٩	٣٠.٧٢	٢٤,٥١	٢٤,٥١
المدخلات الوسيطة	٧٤٦٩٨	١٤٠٤١٤٦	٣٢,٥٨	٢٢,٣٠	٢٢,٣٠
القيمة المضافة	١٤٧٨٢	٨٤٩٨٢٣	٢٣,١٣	٣٢,٧٠	٣٢,٧٠
الاجور	٩٨٩٢	١٦٠٣٧١	٢٦,٥٠	٢٢,٢٤	٢٢,٢٤
العمالة	٣٤٦٠٩١	٧٣٩٩٣	٢٩,١٣	٢٨,٨٠	٢٨,٨٠

٢ - الغزل والنسيج والملابس والجلود :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	%	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٦٠٨٣٧	١٦٥٧٨٥٧	٢٠.٩٨	١٨,٠٣	١٨,٠٣
المدخلات الوسيطة	٤٨١٦٣	١٣١٤٣٧٢	٢١,١٨	٢٠,٨٨	٢٠,٨٨
القيمة المضافة	١٢٦٧٤	٣٤٣٤٨٣	١٩,٨٣	١٣,٢٢	١٣,٢٢
الاجور	٨١٩٨	١٥٥٢٣٧	٢١,٥٥	٢١,٥٣	٢١,٥٣
العمالة	٣٣٢٨٤	٧٣٥٠٤	٢٨,٠٢	٢٧,٨٩	٢٧,٨٩

٣ - الخشب ومنتجاته :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٧٢٨٨	٢٧٠٣٧٣	٢,٩٤	٢,٥٠
المدخلات الوسيطة	٥١٢٢	١٤١٤٨٤	٢,٢٥	٢,٥٠
القيمة المضافة	٢١٦٦	١٢٨٨٨٩	٤,٩٦	٣,٣٩
الاجور	١٢٦٩	٢٥٦٢٣	٣,٥٥	٣,٣٤
العمالة	٤١٢٤	٨٩٦٣	٣,٤٠	٣,٤٧

٤ - الورق والطبع والنشر:

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٣٨٢٥٤	٥٦٨٠٤٣	٦,١٨	١٣,١٣
المدخلات الوسيطة	٢٧٥١١	٤٢٨٢١٧	٦,٨٠	١٢,١٠
القيمة المضافة	١٠٧٤٣	١٣٩٨٢٦	٥,٣٨	١٦,٨١
الاجور	٨٠٦٩	٩٦٦٣٥	١٣,٤٠	٢١,٢١
العمالة	١٤١٨٠	٢٣١٣٤	٨,٧٨	١١,٩٤

٥ - الكيماويات :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	٪	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٣٨١٤٧	١٨٦٧٧٠٠	٢٠,٣١	١٣,١٠
المدخلات الوسيطة	٢٩٣٧٣	١١٦٥٦١٣	١٨,٥١	١٢,٩٢
القيمة المضافة	٨٧٧٤	٤٠٢٠٨٧	١٥,٤٧	١٣,٧٣
الاجور	٢٨٩٣	٩٢٣٨٧	١٢,٨١	٧,٥٣
العمالة	٥٥٣٩	٢٥١١٨	٩,٥٣	٤,٦٦

٦ - المنتجات الخام غير المعدنية :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	١٩٧٥	% ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	١٨٧٣٢	١٧١٨١	٦,٤٣	٧,٨٠
المدخلات الوسيطة	١١١٦٢	٥١٤٧٦٤	٤,٩١	٨,١٨
القيمة المضافة	٧٥٧٠	٣٠٢٤١٨	١١,٥٨	٧,٧٩
الاجور	٣٣٩٨	٦٤٣١٢	٨,٩٣	٨,٩٢
العمالة	١٢٩٨١	٢٢٣٦٩	١٠,٩٣	٨,٤٩

٧ - المنتجات المعدنية الاساسية :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	١٩٧٥	% ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٢٦٣٠٢	١٢٣٦٥٤٢	٩,٠٣	١٣,٤٥
المدخلات الوسيطة	٢٢٠٥٦	٨٠١٤٤٢	٩,٧٠	١٢,٧٣
القيمة المضافة	٤٢٤٨	٤٣٥١٠٠	٦,٦٥	١٦,٧٤
الاجور	٢٩٢٥	٦٤٤٣٩	٧,٦٩	٨,٩٤
العمالة	١٠١٥٥	٢١٦٤٦	٨,٥٥	٨,٢١

٨ - الماكينات :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	١٩٧٥	% ١٩٨٩/٨٨
الانتاج	١٢٢٤٦	٦٢٣٥٨٨	٤,٢٠	٦,٧٨
المدخلات الوسيطة	٩٣٠٥	٥٢٦٢٦٤	٤,٠٩	٨,٣٦
القيمة المضافة	٢٩٤١	٩٧٣٢٤	٤,٦٠	٣,٧٤
الاجور	١٤٣٢	٦٢٠١٢	٣,٧٦	٨,٦٠
العمالة	٣٩١١	١٤٨١٣	٣,٢٩	٥,٦٢

٩ - اجمالي القطاع الخاص :

السنة	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨	%	١٩٧٥	١٩٨٩/٨٨
الانتاج	٢٩١٢٨٨	٩١٩٥٢٥٣	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠
المدخلات الوسيطة	٢٢٧٣٩٠	٦٢٩٦٣٠٢	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠
القيمة المضافة	٦٣٨٩٨	٢٥٩٨٩٤٩	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠
الاجور	٣٨٠٤٦	٧٢١٠١٦	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠
العمالة	١١٨٧٧٥	٢٦٣٥٤٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء - الاحصاء الصناعي
السنوى - جملة أعداد .

تطور الهيكل السلعي للصناعات التحويلية لكل من القطاع العام والخاص (المنظم) وأيضا العمالة والقيمة المضافة والأجور خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٩/٨٨ يتضح من جدول رقم (٥). من المؤشرات الرئيسية لهذه الأرقام زيادة نصيب النشاطات الصناعية الوسيطة والرأسمالية فى إجمالى الإنتاج الصناعى لكل من القطاعين العام والخاص. فى نفس الوقت نصيب القطاعات التقليدية كالصناعات الغذائية والغزل والنسيج اتجه للتضاؤل. هذا المؤشر يعكس تغير نمط الطلب والاتجاه طويل المدى للنمو فى الطلب والإنتاج الصناعى الداخلى. هذا النمط السلعي يعكس أيضا الارتباط التوازنى بين العرض والطلب الداخلى لقطاع الصناعة وأنماط نموها.

الأرقام السابقة تعطى صورة واضحة للتطور الهيكلى لقطاع الصناعة من حيث حجمه ودوره فى الاقتصاد القومى. تكوينه السلعي وتوزيع الطلب عليه بين استخدام داخلى وصادرات. ولكنها لا تلقى الضوء على الهياكل الاقتصادية (تكلفة) والمالية للنشاطات الصناعية ومدى كفاءتها الاقتصادية وقدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية. جدول رقم (٤) يقدم صورة للجوانب الاقتصادية لقطاع الصناعة التحويلية حسب نوع الملكية والإدارة أى قطاع عام واستثمارى (قانون ٢٣٠/٤٣) وخاص منظم (قانون ١٥٩).

الهدف الرئيسى لهذا الجدول هو محاولة قياس الفائض الصافى (الربح الصافى) لقطاعات الصناعة. طبقا لهذا الجدول فإن الفائض الصناعى لقطاع الأعمال العام الصناعى عام ١٩٨٩/٨٨ وصلت إلى ٤٥٧ مليون جنيه مصرى. أما بالنسبة للقطاع الاستثمارى فقد كانت بالسالب (- ٨٧ مليون جنيه) والقطاع الخاص المنظم ١٤ مليون جنيه فقط. ضعف ربحية القطاعين الاستثمارى والخاص المنظم بالنسبة لحجم الانتاج ربما يكون مبالغاً فيها نظرا لأن البيانات المقدمة من منشآت هذين القطاعين لا تخضع لأى رقابة محاسبية.

معدل ربحية القطاع العام الصناعى، من ناحية أخرى، تبدو مرتفعة طبقا لهذه الأرقام حيث أن نسبة الربح الصافى للقيمة المضافة الصافية تصل لحوالى ٩٥٪ إلا أن هذا الرقم لا يتضمن عناصر إضافية للتكلفة مثل الإيجارات والفوائد المحتسبة للمدفوعات عن رأس المال والمباني المملوكة للشركات. إذا أخذنا هذه العناصر للتكلفة فى الحسبان فإن فائض القطاع العام الاقتصادى قد يصبح بالسالب. هذا حتى على اعتبار أسعار الفائدة والإيجارات المنخفضة والتي كانت سائدة فى النصف الثانى من الثمانينات. فضلا عن ذلك فإن قيمة الإهلاك محسوبة على أساس القيمة الدفترية لرأس المال الثابت فإذا احتسبت على أساس القيمة الاستبدالية لهذه الأصول (replacement cost) فإن هذا ينقص مرة أخرى من الفائض الصافى لهذا القطاع.

الهيكل الاقتصادى لقطاع الصناعة تعاني أيضا من اختلالات أخرى بالإضافة إلى انخفاض (أو حتى غياب) معدلات ربحيتها. من بين هذه المشاكل ارتفاع تكلفة العمالة المباشرة وغير المباشرة بالمقارنة بانتاجيتها. هذا يتضح من ارتفاع نسبة اجمالى الأجور فى القيمة المضافة والتي تفوق ٥٠٪ فى القطاع العام وإن كانت أقل من ذلك قليلا بالنسبة للقطاعين الاستثمارى والخاص. يأتباع الأساليب المحاسبية المتعارف عليها والدقيقة لقياس القيمة المضافة الصافية من ناحية وتكلفة العمل من ناحية أخرى نجد أن هذه النسبة تزيد كثيرا عن ٥٠٪ وهى نسبة مرتفعة لدولة نامية تسعى لزيادة معدلات الادخار الموجه للاستثمار العينى ومصدره الرئيسى وهوربحية قطاع الأعمال المنظم.

من ناحية أخرى اعتمدت الشركات الصناعية (عام وخاص) بدرجة كبيرة على الاقتراض من البنوك لتمويل احتياجاتها الجارية والاستثمارية. كان من أسباب ذلك، خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص، انخفاض التكلفة الحقيقية للإقتراض. وصل حجم الإقراض الداخلى لقطاعى الأعمال العام والخاص عامى ٨٨ ، ١٩٩٠ نحو ١١٨ و ٢١٣

بليون جنيه على التوالى مما يزيد على ٤٠٪ من إجمالى الإقراض المحلى. لقد أصبح هذا النمط التمويلى من العوامل الرئيسية لاختلال الهياكل المالية للشركات الصناعية خاصة فى ضوء ارتفاع أسعار الفائدة كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادى وإدارة الطلب.

بالإضافة لما سبق من العوامل المؤثرة فى نمو لقطاع الصناعة فى مصر وكفاءته الاقتصادية نمط تطور إطاره التنظيمى وهيكله المؤسسى. فقطاع الصناعة مقطع (Segmented) إلى عدة قطاعات غير تنافسية من حيث هيكله التنظيمى والقوانين واللوائح التى تنظم إدارته وبالتالي أنماط سلوكه الاقتصادية. فإلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص المنظم (قانون ١٥٩) والقطاع الاستثمارى (قانون ٢٣٠/٤٣) يوجد القطاع التعاونى (يتبع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية) والصناعات الصغيرة والحرفية إلخ.. لما كان كل من هذه القطاعات يعمل فى إطار قوانين ولوائح خاصة، فإنه لا يوجد إطار عام يسمح لهذه القطاعات بالمنافسة ويدمجها جميعا فى سوق واحدة. غياب الاندماج الداخلى للشركات الصناعية، خاصة المنظمة، فى سوق موحدة مثل عائقا رئيسيا على طريق التخصص ورفع الكفاءة الاقتصادية.

أيضا الهيكل الصناعى الحالى تكون فى ظل نظام للحماية الاقتصادية متعدد الأبعاد وفى كثير من الأحيان متناقض على الأقل من حيث تحقيق أهدافه الحمائية. التعريفات الجمركية خلقت حائطا مرتفعا يصل فى كثير من الأحيان إلى ما يقرب من ٢٠٠٪ ولكن لما كانت الضرائب الجمركية لا تفرض فقط على السلع الاستهلاكية النهائية بل أيضا على السلع الانتاجية من مواد خام ومنتجات وسيطة وبيع رأسمالية وقطع غيار (spare parts) فإن مستوى الحماية الحقيقية أو الفعلية (Effective protection) اختلفت كثيرا عن الحماية الاسمية (Nominal protection) وتضاربت بين النشاطات المختلفة فى كثير من الأحوال فى اتجاهات غير تلك المقصودة.

إتباع سياسة الدعم الاقتصادى السعرى على نطاق واسع أدى أيضا إلى زيادة الاختلال فى النظام السعرى الداخلى وابتعاده عن الأسعار الاقتصادية القائمة على التكلفة البديلة opportunity cost. كما أضاف هذا العامل إلى الفجوة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية واختلاف هياكلهما.

فى نفس الوقت اتبعت سياسات لسعر الصرف قائمة على تثبيت أسعار صرف العملات الأجنبية الحرة فى مستوى يقل كثيرا عن أسعارها التوازنية التى تحددها عوامل العرض والطلب. كان هذا من العوامل التى رفعت من تكلفة الصادرات فى الأسواق الخارجية، وخفضت من أسعار الواردات فى الأسواق المحلية. وأيضا كان هذا من العوامل التى أدت إلى الزيادة فى الطلب على الواردات وتعارضه مع سياسة الحماية الجمركية والتى كانت تهدف إلى رفع الأسعار المحلية للواردات. فى غياب سياسة سعر صرف مرنة، أو سياسات إدارة للطلب إنكماشية لتحقيق أهداف التوازن الخارجى، كان الاعتماد الأكبر على ضغط الواردات إداريا عن طريق نظم كاذون الاستيراد أو القوائم الممنوعة إلخ.

فى المرحلة الأولى لسياسة الإنفتاح كانت معدلات نمو العملات الأجنبية الحرة مرتفعة مما سمح بزيادة الواردات بما فى ذلك احتياجات قطاع الصناعة من السلع الانتاجية مما نجم عنه ارتفاع فى معدلات استخدامه لطاقاته الانتاجية. إن تباطؤ تدفق العملات الحرة فى الثمانينات كان من الأسباب الأساسية فى زيادة معدلات الطاقات العاطلة فى الصناعة. أيضا تباطؤ النمو فى الطلب الداخلى على جانب كبير من السلع الصناعية، وعدم قدرة قطاع الصناعة على التوجه نحو التصدير فى ظل أوضاعه الموضحة أعلاه، أديا إلى توقف النمو الصناعى الإجمالى.

٤) سياسات التثبيت (Stabilization)، التحرير (Liberalization) والنمو الاقتصادي (١٩٩١-.....):

تخفيض الفجوة التضخمية فى الاقتصاد المصرى بين الإنفاق المحلى والناتج الحقيقى والذى نجم عن السياسات الإجمالية فى العقدين الماضيين يتطلب تخفيض معدلات نمو الطلب المحلى من ناحية وزيادة معدلات نمو الناتج الحقيقى من ناحية أخرى. نجاح هذه السياسة (من حيث تحقيق التوازن الإجمالى الخارجى والداخلى من ناحية والخروج من الكساد الاقتصادى وزيادة معدلات نمو الناتج الحقيقى والعمالة من ناحية أخرى) يتطلب توقيتاً زمنياً ونمطاً دقيقاً ومحددات لتزامن وتوالى سياسات الإصلاح الاقتصادى. البدء بسياسات تحجيم وإدارة الطلب لا بد وأن يسبق سياسات تحرير جانب العرض حتى لا تؤدى هذه الأخيرة إلى إنفجار فى أسعار السلع والخدمات أو هبوط شديد فى أسعار صرف الجنيه المصرى.

عقب انتهاء حرب الخليج ساحت الفرصة لاتخاذ خطوات هامة نحو تغيير السياسات الاقتصادية نحو التحرير وخلق نظام اقتصادى ليبرالى. تخفيض الدين الخارجى المصرى وزيادة المعونة الاقتصادية الخارجية أديا إلى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات المصرى وزيادة احتياطات البنك المركزى من العملات الأجنبية الحرة. وهكذا تم اعتباراً من أوائل هذا العام إتخاذ خطوات هامة فى مجال السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية. فيما يتعلق بالسياسة النقدية تم تحرير أسعار الفائدة ورفعها إلى ما يزيد على ٢٠٪، كما تم تحديد حجم الاقتراض المحلى عن طريق وضع سقف ائتمانية. وفى مجال التجارة الخارجية تم تحرير سعر الصرف كما رفعت معظم القيود على الاستيراد والتصدير والتحويلات المالية جارية أو رأسمالية. أما عن السياسة المالية للحكومة فقد اتخذت بعض الخطوات لتخفيض العجز فى ميزانية الدولة وتمويلها عن طريق السوق المحلية للمال ببيع أذونات للخزانة

كبديل للاعتماد على الإقتراض من البنك المركزى كما كان الأمر فى السابق .

هذه السياسات أدت بطبيعة الحال إلى تباطؤ نمو كمية النقود والإقراض المحلى فضلا عن امتصاص فائض السيولة النقدية لدى البنوك والقطاع العائلى . هذا التطور ساعد على انخفاض معدلات التضخم الحدية . تحرير أسعار الصرف الأجنبى أدت إلى انخفاض سعر الجنيه فى مقابل الدولار الأمريكى ثم استقر سعر الصرف على معدله الجديد (٣٣ جنية مصرى للدولار) . من العوامل التى ساعدت على استقرار سعر الصرف الجديد وجود فارق يقرب من ١٥ ٪ بين أسعار الفائدة على الدولار وعلى الجنيه المصرى . أيضا نظرا لحالة الكساد الاقتصادى فإن الطلب على الواردات كان منخفضا عن معدلاته السابقة .

هذه السياسة تمثل خطوة أساسية وناجحة نحو تحقيق أهداف التوازن والتحرير الاقتصادى . إلا أنها قصيرة المدى ولا بد أن يتبعها طبقا لتوقيت زمنى دقيق سياسات موائمة لتحرير جانب العرض . تثبيت سعر الصرف جاء نتيجة لتدفقات مالية خارجية قصيرة المدى للاستفادة من فروق أسعار الفائدة وليس للاستثمار الثابت المحلى . الانتقال إلى مرحلة زيادة معدلات النمو الاقتصادى والعمالة يتطلب زيادة الاستثمار الثابت ورفع معدلات استخدام الطاقات العاطلة خاصة الرأسمالية . هذا لن يتأتى إلا بالانتقال للخطوة التالية للإصلاح وهى تحرير جانب العرض .

تحرير العرض يتطلب إصلاح الهياكل التنظيمية والمؤسسية للاقتصاد المصرى بما فى ذلك قطاع الصناعة . كما يتطلب إصلاح لنظام السوق لخلق مناخ تنافسى وتوحيد قواعدها . فى هذا المجال يلزم التنويه لأهمية أسواق رأس المال ودورها المحورى فى عملية الإدخار والاستثمار . لما كان كل من هذه الموضوعات يتطلب دراسة مستقلة فسكتفى فى هذا المجال ببعض التعليقات المحددة .

وإن كان قد صدر أخيرا قانون جديد لقطاع الأعمال العام إلا أنه لم يمثل تغييرا نوعيا نحو وضع نظام جديد ومتحرر للإدارة الاقتصادية لقطاع الأعمال العامة وتحريرها من السيطرة المركزية للجهاز الإدارى للحكومة. كما أنه لم يضع نظاما ثابتا ومتحررا لاختيار ومحاسبة قيادات هذا القطاع ومجالس إدارتها. فضلا عن هذا فإنه فى نفس الوقت الذى صدر فيه القانون الجديد فإن الحكومة بدأت فى إعداد خطة خمسية جديدة ١٩٩٢-١٩٩٧ مما خلق تساؤلات كثيرة وعدم وضوح رؤيا. هل يمكن تحديد أهداف الاستثمار والإنتاج والتجارة الخارجية مركزيا دون ما معرفة لأوضاع الأسواق والطلب؟ وحتى إن كان هذا ممكنا، من أين سيأتى التمويل؟ هذه التساؤلات تدفعنا للقول بأنه قد حان الوقت للنظر واتخاذ قرار سياسى فى نوعية التخطيط اللازم والمتواءم مع المرحلة القادمة ومهدف بناء اقتصاد ليبرالى. فى رأى أن نظام التخطيط القائم حاليا غير متواءم مع أهداف الإصلاح الاقتصادى بل ربما يكون عائده الاجتماعى سلبيا حيث يوحى بما ليس هو قائم أو وارد.

فى نفس الوقت لا يبدو أن هناك ميكانيكيات لرسم السياسات الاقتصادية ومتابعتها والتنسيق بينها على المستوى القومى. الجهاز الإدارى للدولة ليس هو الأصلح للقيام بهذه المهمة حيث أن أعباءه التنفيذية كثيرا ما تفوق طاقاته كما أن هياكله التنظيمية وخبراته لا تسمح بالقيام بهذه المهمة على وجه مرضى. هذا بالإضافة إلى أن أفقه الزمنى قصير المدى مما يؤدى إلى عدم وجود تصور وسياسات للإصلاح الاقتصادى على المدى المتوسط أو الطويل.

وفى الختام، يلزم التنويه إلى أنه لما كانت الدولة قد اتخذت قرارا بالتحول نحو اقتصاد ليبرالى فإن العنصر والتوقيت الزمنى لتحقيق هذا الهدف يلعب دورا أساسيا فى نجاحه. الجو الخارجى والداخلى مواتى فى الوقت الحالى للإسراع بعملية الإصلاح خاصة فى جانب العرض. تأخير هذا الإصلاح قد يخلق أوضاعا سياسية تؤدى إلى الرجوع فى سياسات إدارة الطلب التى اتبعت أخيرا. الرأى العام المصرى

مستعد لقبول الإصلاحات وتحمل تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية
بشرط تحقيق قدر معقول من عدالة توزيع أعبائها.

تعقيب على بحث

تحرير الإقتصاد المصرى والنمو الصناعى فى مصر

أ. د. مورييس مكرم الله

لقد قرأت هذا البحث باهتمام وتمعن لإسباب عديدة أولا لأنه يثير قضايا ذات أهمية بالنسبة للمستقل، وثانيا لأنه قام بأعدادها أخ وصديق قديم ولكن هذا لا يعنى أن مجرد الصداقة تمنعنى من محاولة مناقشة ماورد فى هذه الورقة فإن الخلاف فى رأى لا يفسد للود قضية. فأول ملاحظتى على تلك الورقة انها ركزت بالدرجة الأولى على التطور الاقتصادى فى فترة السبعينيات والثمانينات واستغرقت هذه الدراسة حوالى ٩٠٪ فى حين أن النظرة المستقبلية جاءت فى صفحتين أو ثلاثة على الأكثر فى حين أن الجزء الخاص بالتطور التاريخى ماهو إلا تمهيد للنظرة المستقبلية بالدرجة الأولى وكان من الممكن أن يتوسع الباحث فى النظرة المستقبلية حيث أنها الأهم. وبالنسبة للتطور التاريخى فلقد قسمها الباحث إلى فترتين :

الفترة مابين ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠

الفترة مابين ١٩٨١ إلى ١٩٩٠

ولا نختلف كثيرا مع التحليل الوارد بها وهو تحليل مقبول إلا أن هناك بعض التحفظات وهى تحفظات ليست جوهرية ولكن لابد من الإشارة إليها. فمثلا بالنسبة لفترة السبعينيات أشار الباحث إلى أنه بالرغم من الانفتاح فلم يحدث تطوير فى التنمية والصناعة بشكل عام وهذا يعود إلى إدارة الاقتصاد القومى. وهنا كان لابد من الدخول فى تفاصيل أكثر لمعنى هذه الإدارة. بمعنى أن التطور الصناعى لم يكن على المستوى المتوقع لأسباب عديدة منها على سبيل المثال أن كثيرا من السياسات كانت تقوم على تشجيع صناعات الاحلال محل الواردات وليس

الصناعات التى تخصص للتصدير. ومثل السياسات الخاصة بالرسوم الجمركية وسعر الصرف ومثل الاجراءات والتيسيرات المعطاه للمصدرين فمثل هذه السياسات لو كنا اتبعناها لاستطعنا أن نخرج منها بتصوير للمستقبل ولكانت ساعدتنا بشكل غير عادى على تفهم برنامج الاصلاح الاقتصادى .

وبالنسبة للفترة مابين ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ أنا لا أختلف معه فى الجوهر ولكنى أذكر أن هناك جهدا بذل فى تلك الفترة لتشجيع الدخول فى الاصلاح الاقتصادى . ولا بد أن أذكر دور المؤتمر الاقتصادى الأول الذى كان يركز بالدرجة الأولى على البنية الأساسية والانتاج . وكان الجهد المبذول خلال هذه الفترة فى الاستثمارات فى البنية الأساسية التى كانت تعتبر أساسا فى العملية الاقتصادية فكلنا نعلم أن المواصلات والكهرباء والتليفونات كانت غير متوفرة مما كان يتعذر معه الاستثمارات فى تنمية حقيقية . لهذا كان لابد من التركيز على مشروعات البنية الأساسية . فضلا عن أن هناك كثيرا من المشروعات بدأ تنفيذها وكان لابد من استكمالها بدون الدخول فى مشروعات جديدة وهذا يساعد على تفهم عدم تطور القطاع الصناعى بالمعدل المرغوب فيه .

ولو انتقلنا إلى الجزء الأخير من الورقة وهو يركز على الصناعات والتوقعات المستقبلية بالنسبة للصناعة ، فهنا السؤال لماذا الصناعة؟ ولماذا التركيز على الصناعة وحدها؟ والمعروف أننا نسعى بقدر الامكان إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى فى السلع الزراعية . وهنا ايضا الكثير من الامكانيات المتاحة ليس فقط فى المشروعات الافقية ولكن فى الرأسية أيضا . والسياحة ايضا من الممكن أن يتم فيها الكثير فلماذا الصناعة فقط؟ فلا بد أن ينظر إلى جميع القطاعات بنظرة أشمل بما تحويه من قطاعات مختلفة كالزراعة والسياحة والخدمات وأيضا عالم الفكر من الممكن أن نستفيد به أيضا كالمسرح والسينما والكتاب . إلخ . أى أن برنامج الاصلاح الاقتصادى أشمل بكثير من مجرد قطاع واحد .

وهنا أود أن اتعرض إلى مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى .
فبرنامج الإصلاح الاقتصادى هو برنامج متداخل ومتكامل وشامل ويغطى
جانبى العرض والطلب فى نفس الوقت . فلو فكرنا فى جانب الطلب وحده
سنجد أنه يشتمل على ثلاث عناصر :

العنصر الأول سعر الفائدة

العنصر الثانى سعر الصرف

العنصر الثالث الموازنة العامة للدولة .

وبأمانة فإن أهم هذه العناصر هو عنصر الموازنة العامة فى للدولة
فإذا ما استطعنا أن نحفض هذا العجز الحالى فى الموازنة فإنه سيؤثر
على سعر الفائدة وبالتالي سيؤثر على سعر الصرف . ولو تكلمنا فى
عناصر الموازنة فنجد أنها تمثل إيرادات ومصروفات . إيرادات
كالضرائب أو فائض بعض القطاع العام .. إلخ وبالنسبة للانفاق فهو
عبارة عن أجور ومرتببات ويجب ألا ننسى الدعم وهو دعم للانتاج . أى
الخلاصة أن القطاع العام ليس لديه فائض يحول للدولة بل على العكس
كان يتم دعمه أى دعم للانتاج . إذا هنا لابد من أن ننظر إليها نظرة ذات
أهمية والا سيستمر الطلب على مامو عليه . ونحن دائما فى الاقتصاد
نتكلم عن الموارد والاستخدامات سواء على مستوى الاقتصاد القومى أو
على مستوى الموازنة العامة للدولة . وهنا أرى أن ما تم حتى الآن لا بأس
به فالعجز فى الموازنة العامة كان يبلغ ٢٢٪ من الناتج المحلى من
ثلاث سنوات أو أكثر أما الآن فلقد وصل إلى ١٤٪ فى العام الماضى
ولكن نحاول بقدر الإمكان أن نصل به إلى أقل من ١٠٪ ، فالواقع أن
الضغوط التضخمية تؤثر كثيرا على اسعار السلع والخدمات وتساعد
كثيرا على عدم اللجوء إلى موارد حقيقية وهى المدخرات . فلو أمكن
تخفيض العجز فى الموازنة فلا شك أن هذا سوف يحرر هذه المدخرات
لعمليات استثمارية . إذا هنا يوجد جزء هام وهو يعالج جانب الطلب وله

أهمية. أما جانب العرض فالمكون الأول فيه التركيز على تحرير القطاع العام. فلقد ذكر الباحث أن القانون الذى صدر لتحرير القطاع العام قانون غير كاف ولا بد من إعادة النظر فيه. إلخ وقد نختلف فى هذا المضمون لأنه لو نظرنا إلى القانون فسنجد أن القطاع العام سوف يدار على أسس اقتصادية بحتة. وفيه حرية كاملة لإدارة الشركات التابعة ولكن فيها محاسبة والإدارة ليست دائمة إلى ما لانهاية وأيضا التمويل لن يتم عن طريق بنك الاستثمار القومى ولكن لابد وأن يلجأ إلى السوق مثله مثل القطاع الخاص. وإذا عليه فى هذه الحالة أن يدرس قبل اللجوء إلى السوق إمكانية السداد وأيضا له حرية إشراك القطاع الخاص فى حالة زيادة رأس المال أو دمج بعض الأصول أو بيع بعض من رأس ماله أو الاكتتاب فيه. إذا هناك حرية كاملة تعطى للقطاع العام وأن يدار مثل القطاع الخاص. ولهذا أثاره المتعددة بالنسبة للأسعار. ونظرا لأنه سينافس القطاع الخاص فلا بد وأن يعيد النظر فى التكلفة أو يعيد النظر فى العمالة وهذا سنجد له فيما بعد. والقطاع العام فى مصر يتكون من ثلاث مجموعات

الأولى: وهى المشروعات الموجودة فى المحافظات وتم بيع ٧٠٪ منها.

والثانية: المشروعات المشتركة وهنا التفكير فى طرح مساهمة القطاع العام فى هذه الشركات فى سوق المال وبالتالي أى زيادة فى رأس المال لابد وأن تطرح للقطاع الخاص مستقبلا.

الثالثة: وهى القطاع العام ١٠٠٪ فهذا سيلجأ مستقبلا مثله مثل القطاع الخاص إلى إدارته بأسلوب اقتصادى وإذا أمكن يتم بيعه. وهنا أود أن أشير إلى نقطة أشار إليها الباحث فى ورقته وهى أن البرنامج لابد من الإسراع فيه كيف؟! الإسراع فيه كيف يكون وهذا فيه مليارات؟ وبالرغم من أن البرنامج لابد من الإسراع فيه إلا أننا يجب ألا ننسى أن هذه الشركات قيمتها مليارات الجنيهات. بمعنى أنه إذا ما سارعنا إلى بيعها كلها ربما لا نجد المشتري لها. ولهذا لابد أن يكون

هناك نوع من التفكير فى عرض هذه الشركات فى ظروف ملائمة ولأن أغلبها يعانى من اختلالات فى الهياكل التمويلية لأن عليها مديونيات كثيرة للبنوك والبعض كان يطلق عليها. الشركات المتعثرة والأصح أن يطلق عليها الشركات المخسرة أى فرض عليها الخسارة.

ولهذا لابد من إعادة النظر فى الهياكل التمويلية لها حتى يمكن طرحها للقطاع الخاص. وبالتالي الأمر ليس تدرج لأن التدرج يعنى البطء ولكن يجب أن يتم بشكل مناسب وكلما أمكن الإسراع يتم الإسراع.

المكون الثانى فى جانب العرض هو تحرير الأسعار. والمعروف أن الأسعار حررت بالكامل فيما عدا القطن وقصب السكر وفى خلال سنتين سوف يترك السعر كلية وبالنسبة للسلع الصناعية كان هناك خمس مجموعات أربعة تم تحريرها بالكامل والمجموعة الخامسة ولها أهمية وهى الأدوية فهذه قضية انسانية واجتماعية وهناك محاولة لتحريرها بالكامل أيضا.

المكون الثالث لبرنامج الإصلاح الاقتصادى هو تحرير التجارة الخارجية وهو ما سبق وأن تمت مناقشته فى ورقة الأمر. وأود أن أضيف أيضا أنه بالنسبة للواردات الأصل فيها التحرير بالكامل ولكن هذا سيتم على مراحل وحتى قائمة السلع المحظور استيرادها ستنتهى خلال سنة على الأكثر والاكتفاء بالرسوم الجمركية. وحتى الرسوم الجمركية فإن الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى لها لن يكون على المستوى الحالى. أى ستكون هناك حدود معقولة وهذا سيعرض الانتاج المحلى للمنافسة. وهذا أمر مطلوب لأنه فى ظل حماية مطلقة فإن الكفاية الانتاجية تضعف بشكل غير عادى. ولهذا لابد من تعريضها للهواء من أجل أن ينظر إلى التكلفة والتكنولوجى إلى آخره.

المكون الرابع: وهو ماسبق وأن أشار إليه الدكتور الباحث عن القائمة السلبية، هناك قائمة سلبية متضمنة عدد من الأنشطة الاقتصادية

يحتفظ بها للقطاع العام هذه القائمة قابلة للتعديل من فترة إلى أخرى ويعاد النظر فيها. وهنا يثار السؤال لماذا القائمة السلبية؟ هناك بعض صناعات لها علاقة أساسية بالأمن القومي لا يمكن تركها للقطاع الخاص. وكذلك بعض مشروعات ذات أثر على البيئة لابد وأن يتولاها القطاع العام أى أن هناك اسبابا عديدة تدعو إلى الاحتفاظ ببعض الأنشطة ولكن هذا لن يكون على الدوام ولكن يعاد النظر فيها بين آن وآخر.

المكون الخامس: وهنا فيه رد على التساؤل الذى أثير فى المحاضرة السابقة، وهو أن هذا البرنامج لابد وأن تكون له آثار اجتماعية مثلا على العمالة وعلى البطالة. ولهذا أنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية وهو صندوق تتوافر له موارد حاليا فى حدود حوالى ٢ مليار جنيه مصرى ويستهدف بالدرجة الأولى أربع أغراض اساسية وهى:

١ - التدريب التحويلي لمن يفقد فرصة عمل لكى يحول إلى مجالات عمل مطلوبة.

٢ - الاقتراض لمن يرغب فى إقامة مشروعات خاصة.

٣ - تمويل مشروعات كثيفة العمل لاستيعاب أكبر ما يمكن من بطالة موجودة.

٤ - أيضا يستهدف تقديم المساعدة الفنية لمن يرغب فى انشاء مشروع لاستثمار امواله مع الاقتراض من الصندوق إن أمكن.

إذا البرنامج متكامل يغطى كافة جوانب الحياة الاقتصادية. ولهذا فإن النظرة الشاملة تساعد كثيرا فى تفهم العلاقات التبادلية ما بين مختلف المتغيرات والعوامل الاقتصادية. ولهذا أهمية كبرى وقطعا سيكون له أثر على الصناعة. فإن الصناعة لن تكون صناعة تعتمد على الاحلال محل الواردات فقط بل يجب أن تكون صناعة تسعى إلى الكفاية الانتاجية وزيادة الانتاجية سواء لانتاج سلع يحتاج إليها السوق

المحلى وتستطيع أن تنافس السلع المستوردة. أو سلع يمكن توجيهها إلى التصدير. وبالتالي فإن القطاع الصناعى سيقوم على أسس سليمة فعلا ويمكن أن يتطور مع الوقت ويصبح القطاع الرائد فى التنمية الاقتصادية.

وهنا أحب أن أذكر أن قطاع الصناعة جرت العادة أن يعتبر القطاع الرائد للنمو فى الدول النامية ومن رأى أنه لو رجعنا إلى التاريخ الاقتصادى سنجد أن فى أغلب الدول الصناعية الكبرى التى اشتهرت بالصناعة المتقدمة فإنه سبق وأن تم فيها ثورة زراعية. فلو رجعنا إلى تاريخ المملكة المتحدة أو فرنسا أو الولايات المتحدة فنجد الثورة الزراعية مهمة للغاية وهى الأساس الذى يجب أن تركز عليه التنمية الصناعية المستقبلية. ويمكن أن أكون متحمسا للزراعة ولكن حتى فى ألمانيا فلقد سبقت الثورة الزراعية الثورة الصناعية.

تعقيب على بحث

تحرير الاقتصاد المصرى والنمو الصناعى فى مصر

الدكتور محى الدين الغريب

الحقيقة بالنسبة للبحث الذى تقدم به الدكتور عصام مستصر هو بالدرجة الأولى بحث تناول التحرير الاقتصادى والنمو الصناعى فى مصر. ولقد ركز البحث على الجوانب الهيكلية أى الناتج القومى وتطورات مكونات الناتج القومى وقطاع الصناعة فيه وكيف انخفض نصيب قطاع الصناعة التحويلية من ١٥٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ١٣٪ فى عام ١٩٨٨. وتكلم عن الصادرات الصناعية وكيف أن الجزء الأكبر منها ولا يقل عن ٩٠٪ هى من صادرات القطاع العام بينما القطاع الخاص له ١٠٪. وأن معظم صادرات القطاع العام تذهب إلى دول الاتفاقيات بينما الذى يصدر للدول الحرة هو القطاع الخاص. إلخ وانتقد العلاقة بين السياسة الجمركية وسياسة سعر الصرف وكيف أن الحكومة كانت تحمى سياسة جمركية عالية بينما فى نفس الوقت مثبتة سعر الصرف للجنيه وهذا قبل ٨٧. فكان الجنيه مقوماً بأزيد من قيمته الحقيقية وهذا شجع على التوسع فى الواردات. إلخ.

وفى الجزء الأخير تكلم على الجزء الذى عرضه الآن وهو الخاص بسياسة التحرير الاقتصادى فيما يتصل بسياسة سعر الفائدة وسياسة سعر الصرف. وذكر بايجاز شديد فى فقرة واحدة شئ عن قطاع الأعمال ولهذا وبالرغم من أن البحث جيد فى معالجته للتطور الهيكلى للاقتصاد المصرى فى الفترة من بداية الانفتاح فى عام ٧٥ إلى الآن إلا أننى كنت اتوقع عندما نتحدث عن التحرير الاقتصادى والنمو الصناعى بأن نركز أيضاً على جوانب خاصة بالسياسة الاقتصادية فيما يتصل بعملية النمو فى القطاع الصناعى الذى يتناقص وزنه النسبى فى الاقتصاد القومى من ١٥٪ إلى ١٣٪. مفهوم التحرر الاقتصادى أنه يجب أن

تتمتع جميع المشروعات بغض النظر عن قطاع عام أم قطاع خاص أن تتمتع فعلا بالحرية فى اتخاذ القرار والمساواة فى المعاملة والمساواة فى الأعباء بالنسبة لأسعار المدخلات وحرية البيع فى السوق بالنسبة لعمليات التصدير والاستيراد والتحرير بمعناه الحقيقى هو أن يعمل الجميع بنفس الشروط فى سوق يسود فيه التنافس وبالتالي البقاء للأصلح والعبرة بالأكفأ .

الوضع الحالى فى الواقع الذى حصل فى السنوات الماضية من ٧٤ إلى الآن أنا لا اعتبر أنه كانت هناك درجة كافية من التحرر فى تلك السنوات . حقيقة أننا غيرنا النظام القديم إلى نظام يشجع القطاع الخاص ولكن لم يكن القطاع الخاص قد حصل على المزايا المناسبة التى تجعله فى وضع على نفس المصاف مع القطاع العام . وبمعنى آخر وحتى الآن نجد أن أسعار المدخلات تختلف فى القطاع الخاص عن القطاع العام وبصفة خاصة القطاع الاستثمارى .

فالققطاع العام يأخذ الخامات والطاقة بالاسعار المدعومة بينما القطاع الاستثمارى يأخذه بالاسعار العالمية والكل يعمل فى سوق واحدة . والكل المفروض أن يلقي معاملة واحدة غير أنه حتى بين القطاع الخاص وبعضه فنجد أن القطاع الخاص خارج نطاق قانون الاستثمار يحصل على الخامات والطاقة بالاسعار الداخلية المدعومة والقطاع الاستثمارى يحصل عليها بالاسعار العالمية وتبقى نفس المشروعات وتبيع نفس السلع ومقامة فى العاشر من رمضان أو غيره ويملكها مصريون الكل يأخذ نفس مزايا الاعفاءات بينما اسعار المدخلات تختلف فى السعر أما السوق فهو واحد وفيه منافسة فكيف نتكلم عن سوق التحرر الاقتصادى فى وقت تكون فيه اسعار المنتجات تتنافس فى سوق واحدة بينما المدخلات يحكمها عوامل تميز بين القطاعين .

التحرير الاقتصادى أدى إلى أن قطاع الصناعة بالمفهوم السابق الذى كان يسرى فى الفترة من ٧٥ إلى ٨٨ وهى الفترة التى عالجها

البحث لم يراع مبدأ المساواة فى التعامل فى السوق وكانت النتيجة ونحن نتعامل فى سوق دولى الاستثمار بالنسبة للمصرى والعربى والأجنبى هو مجال مفتوح المصرى فى مناخ الحرية له أن يستثمر فى مصر أو خارج مصر وكذلك بالنسبة للعربى والأجنبى أن يأتى لمصر أو يستثمر فى أى مكان آخر وهناك تقييم للمزايا والمناخ العام اليوم حين يجرى مشروع يعتمد اعتمادا على الطاقة اعتمادا كليا ويجد أن بلدا مثل السعودية تعطى الطاقة بأسعار رمزية وهناك اتفاقيات بشأن تبادل عديد من السلع ذات المنشأ تنتقل بدون رسوم جمركية فيفهم من دراسة الجدوى إذا كان الطاقة لها وزن كبير فى تكاليف الانتاج وبالتالي نجد أنها ستأخذ هناك بسعر رمزى وهنا بالسعر العالمى فسنجد أنه من الأوفر أن يقيمها فى إحدى دول الخليج الذى يعطى الطاقة بأسعار رمزية. إذا الحافز على الاستثمار يؤثر على تدفق الاستثمار نتيجة لعنصر التمييز لصالح قطاع ضد قطاع آخر.

التحرير يعنى أن يتعامل الكل بنفس الشروط وبالتالي لا يجرى اليوم القطاع التعمام ويصدر لاوروبا بسعر رخيص للمنسوجات حتى أن السوق الأوروبية المشتركة اعتبرته أنه فيه نوع من الاغراق، بينما القطاع الخاص الذى يقوم بانتاج الملابس الجاهزة يواجه صعوبة فى الحصول على الخيوط حتى بالاسعار العالمية وليس بالاسعار الداخلية المدعمة. فهذه أيضا تمثل مشكلة ويجب أن ننظر إلى تعظيم العائد على مستوى الاقتصاد القومى بدون تمييز بين قطاع وآخر.

فى الواقع كان من الضرورى وخاصة أن الورقة تعالج تحرر الاقتصاد المصرى ونمو القطاع الصناعى أننا نتكلم عن قطاع الأعمال العام وقانون قطاع الأعمال الجديد هو قانون جيد ولكن المهم هو روح القانون وان يطبق بروح القانون. بمعنى آخر عندما نتكلم عن الشركات القابضة وهى تجمع الشركات ذات النوعية الواحدة بالجدل النظرى والحوار هل هذا هو أفضل اسلوب؟ فالمؤسسات كانت زمان تجمع نفس الشركات ذات النوعية الواحدة تحت ظلها والشركات القابضة ممكن أن

تجمع أيضا بنك وشركة تأمين يعنى كانت تأخذ نوعا من التكامل الرأسى وليس التشابه الأفقى. يعنى هناك مجالات عديدة للموارد مطلوبة فالمرحلة القادمة والتي لا بد منها ونحن نتكلم عن بحث عن التحرير الاقتصادى والنمو الصناعى والذي يستهدف فى مضمونه أن قطاع الصناعة يقتضى منا أن ننظر إلى قطاع الصناعة ككل لأنه يجب أن يحتل الأهمية المطلوبة خصوصا الصناعات المستخدمة لليدى العاملة والصناعات الناقلة للخبرة التكنولوجية والصناعات التى تكمل زيادة الاعتماد على الذات بمعنى نوع من التكامل بين الصناعات وبعضها البعض.

إذا المرحلة القادمة تقتضى أن ننظر إلى قطاع الصناعة ككل ولا بد أن يتمتع القطاع العام بحرية كاملة وهى الحرية الواردة فى روح قانون قطاع الأعمال العام وليس بالشكل الذى يمكن أن يطبق فيه خلافا لما ورد فى روح القانون. بمعنى آخر أن المسألة ليست تكرار لاشكال قديمة ولكن الأمر يحتاج لحوار دائم بهدف التوصل إلى أفضل شكل لمكونات الشركات القابضة فى إطار الشركات القابضة. لا بد أن يتمتع القطاع العام بالحرية الكاملة حتى يستطيع أن يتنافس مع القطاع الخاص وأن يتمتع القطاع الخاص أيضا بكل الحرية الكاملة حتى يستطيع أن يتنافس فى السوق المحلى وفى الخارج وفى التصدير لأن التصدير أصبح مسألة هامة للغاية.

أيضا لوحظ أن الورقة خلت من ذكر المناطق الحرة فى مصر رغم أن المناطق الحرة شاهدت دفعة كبيرة فى الأونة الأخيرة وفى ظل القانون ٢٣٠. وأنا اعتبرها هى نقطة بداية هامة لتحرير الاقتصاد المصرى فى مجال دفع عملية التصدير.

هنا فى الواقع من أجل أن أنهى كلامى أود أن أذكر أننا وإن كنا قد قطعنا قدرا من التحرير فى عام ٨٩/٨٨ لكن أنا أنظر إلى برنامج الألف يوم أو المناداة بتكثيف برنامج التحرير الاقتصادى فى مسيرة

التحرير. التحرير الموضوعى الواقعى الحقيقى وليس قرارات تأخذ الطابع الشكلى دون الدخول فى المواجهات الحقيقية التى تعنى تحرير الاقتصادى المصرى. لابد أن يصبح أو سيصل فى نهاية مطاف التحرير إلى مصاف السوق العالمى وأن يقوم على المنافسة وأن يكون التحرير بمعنى أن ننافس من خلال العوامل السعريّة وفى يوم قريب سنجد أن الحظر الكمى على الواردات للحماية سيلغى جزء كبير منه. وحتى يقف القطاع الصناعى فى مصر فى موقف المنافسة لابد أن يكون هناك قدر أكبر من التنافس من الداخل حتى يستطيع أن يتنافس مع الخارج.

بهذا المفهوم صدرت القائمة السلبية والتى اعتبرها نقطة البداية فى تحرير الاستثمار، القائمة السلبية التى تركت الحرية الكاملة للدخول فى أى مجال من مجالات الاستثمار فيما عدا عدد محدود من الأنشطة التى تطلب الأمر فيها موافقة مسبقة وهى بصفة خاصة أنشطة الصناعات التجميعية بهدف تشغيل واستخدام القاعدة الصناعية العريضة وزيادة امكانيات التوسع الصناعى بما يزيد من الاعتماد الداخلى المتبادل بين الطاقات الصناعية المتاحة. التحرير بمعنى أن يسمح باستخدام الطاقات المعطلة الموجودة فى الداخل وهناك طاقات صناعية أنشئت وفى حاجة إلى التحرير لكى تستغل استغلالا كاملا.

نقطة أخرى ذكرها الباحث فى ورقته وهى أن تحرير المؤشرات مثل سعر الفائدة وسعر الصرف وتوقعه أن هذين المؤشرين كانا سيكونان على غير ما هما عليه حاليا لو أن السقوف الائتمانية لم تكن موجودة. هنا أود أن أشير إلى أن هذا كله برنامج متكامل وأن السقوف الائتمانية هى جزء لا يتجزأ من برنامج تحرير السياسة النقدية والمالية. أى أن تحرير سعر الفائدة وتحرير سعر الصرف والسقوف الائتمانية عبارة عن برنامج متكامل. أى أن كلها إجراءات داخل إطار واحد يرسم سياسة الاستقرار الاقتصادى الذى تحقق منه الكثير ومنه سنطلق فى المرحلة القادمة نحو التنمية الشاملة والتى لابد أن تقوم على تحرير اقتصادى حقيقى.

البحث التاسع

تحرير القطاع الخارجى وأثره على الصادرات المصرية

دكتور عادل محمد المهدى

١ - مقدمة:

يشير ضعف اداء الاقتصاد المصرى بصفة عامة واداء الصادرات المصرية بصفة خاصة إلى ما انطوت عليه السياسات الاقتصادية المتبعة منذ بداية الستينات من هذا القرن. والجدير بالذكر أن الآثار الفعلية للقرارات الاقتصادية قد لا تظهر فى الحال، بل لا بد من وجود فجوات زمنية بين بداية تنفيذ القرار والآثار المتوقعة منه. فقرارات التأميم والتحول الاشتراكى، وتدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى بشكل مبالغ فيه أدت إلى ضرورة تبنى هيكل للحماية يتجاوب مع متطلبات هذه السياسة، وما أن انتصف عقد السبعينات حتى بدأت حالة الارتباك المالى كنتيجة فعلية للقرارات السابق اتخاذها مع بداية الستينات. ولم يشعر صانع السياسة بخطورة هذا الوضع نتيجة للزيادة التى حدثت فى موارد مصر الخارجية من البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج بالإضافة إلى تدفق القروض والمعونات الخارجية على نطاق واسع.

ومع بداية الثمانينات تضاعف العجز الخارجى وزادت حالة الارتباك المالى مع تراكم الديون الخارجية، وتقلص موارد الصرف الأجنبى بشكل ملحوظ. وقد بات واضحاً أن الموقف الحرج الذى انزلق فيه الاقتصاد المصرى لا يمكن أن يتغير إلا من خلال إعادة هيكلة هذا الاقتصاد بشكل يرفع من إنتاجيته، ويزيل كافة التشوهات والاختلالات الموروثة فى أسواق السلع وعناصر الانتاج. ومن هنا كانت منظومة التحرير الاقتصادى لكافة القطاعات بما فيها القطاع الخارجى باعتباره أحد المكونات الهامة للنشاط الاقتصادى فى أى مجتمع. ونقصد هنا

بتحرير القطاع الخارجى إزالة القيود التى ترد على تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج.

وتهدف هذه الورقة إلى اختبار الفرضية الأساسية للبحث وهى "أن تحرير القطاع الخارجى بالمفهوم السابق سوف يترتب عليه تحسناً فى مستوى أداء الصادرات المصرية وانخفاض العجز الخارجى".

وفى سبيل اثبات مدى صحة الفرضية السابقة من عدمه، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلى لشرح المفاهيم وتحليل العلاقات المتشابكة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. غير أن الانطلاق لتحليل ما ينطوى عليه تحرير القطاع الخارجى قد تطلب ضرورة التعرض لمفهوم مصطلح التحرير الاقتصادى بوجه عام، ثم التعرض لما نقصده بتحرير القطاع الخارجى وكيفية تحريره، وأشار عملية التحرير على الصادرات.

٢ - مفهوم التحرير الاقتصادى :

يقصد بالتحرير الاقتصادى بصفة عامة ترك إدارة النشاط الاقتصادى لقوى السوق^(١) وتقليل نطاق التدخل الحكومى بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع.

والواقع أن التحرير الاقتصادى بمعناه الواسع إنما ينصب على ضرورة إلغاء القرار البيروقراطى، وإزالة كافة العقبات الإدارية والتشريعية التى تحد من انطلاق الإنتاج فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى^(٢). ويتوقف نجاح عملية التحرير الاقتصادى الشامل على مدى تبنى الإدارة الاقتصادية لمجموعة من السياسات التى تستهدف تحقيق ما يلى :

أ - إفساح المجال لقوى السوق لكي تمارس تأثيرها فى إصلاح الاختلالات السعرية فى أسواق السلع والخدمات، وعناصر الانتاج والصرف الأجنبى .

ب - تقليل دور الدولة فى عملية تخصيص الموارد المتاحة بين القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادى .

ج - إفساح المجال للقطاع الخاص لكي يمارس نشاطه الاستثمارى فى إطار من الضوابط الموضوعية التى تكفل مواجهة الاتجمات الاحتكارية وحماية المستهلك^(٣) .

د - ضرورة إصلاح المناخ السياسى والاجتماعى بما يكفل مشاركة جميع القوى السياسية فى صياغة وتنفيذ القوانين والقرارات المرتبطة بعملية التحرير الاقتصادى^(٤) .

وإذا كان مصطلح التحرير الاقتصادى قد طرح بشدة على مسرح الأحداث الاقتصادية فى الداخل والخارج خلال السنوات القليلة الماضية، فإن التغيرات المتلاحقة التى حدثت فى معظم دول أوروبا الشرقية قد استهدفت فى الأساس إصلاح الإطار السياسى من خلال إنهاء أنظمة الحكم الشمولية والاتجاه نحو تعدد الأحزاب السياسية قبل البدء فى الإجراءات الخاصة بتحرير النشاط الاقتصادى .

ويرتبط بمفهوم التحرير الاقتصادى إمكانية تحرير القطاع الخارجى باعتباره أحد المكونات الهامة للنشاط الاقتصادى فى أى مجتمع .

ولكن ماذا يعنى القطاع الخارجى، وكيف يتم تحريره، وما هى الأدوات الأساسية لعملية التحرير، وما هى الآثار المتوقعة من تحرير هذا القطاع على أداء الصادرات؟

ان الإجابة على هذه التساؤلات تمثل الهدف الرئيسى لهذه الورقة، وسوف نحاول فى الجزء التالى من هذا البحث توضيح ما يعنيه القطاع الخارجى، وكيفية تحريره، وأشار ذلك على الصادرات المصرية.

٣ - ماهية القطاع الخارجى ومكوناته الرئيسية :

ينصرف مفهوم القطاع الخارجى إلى كافة المعاملات الاقتصادية التى تتم عبر الحدود السياسية للدول المختلفة. وتعكس هذه المعاملات فى الواقع قرارات كل من المستهلكين ورجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى القرارات الحكومية المنظمة لهذه المعاملات، وتتمثل الأخيرة فى الإجراءات والقوانين والسياسات التى تحدد حجم ونوع واتجاه المعاملات سالفه الذكر.

ويشير المفهوم السابق للقطاع الخارجى إلى أن هناك ارتباطا قويا بين المعاملات الاقتصادية الخارجية لدولة ما وبين هيكل اقتصادها الداخلى^(٥). وتؤثر القرارات الخاصة بالمعاملات الخارجية على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية للدولة.

وتتمثل المعاملات الاقتصادية الخارجية فى تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الدولة. وتغطى تدفقات السلع كل من الصادرات والواردات المنظورة، بينما تغطى تدفقات الخدمات كل من الصادرات والواردات غير المنظورة. أما تدفقات رؤوس الأموال فانها تشمل انتقالات رؤوس الأموال بكافة صورها بين الدول.

٤ - كيفية إدارة القطاع الخارجى فى الفترة الراهنة :

يمكن إيجاز الكيفية التى يدار بها القطاع الخارجى فى مصر فى الفترة الراهنة من خلال تحليل كل من هيكل الحماية المحلى، وسعر الصرف، بالإضافة إلى الإطار المؤسسى المنظم لنشاط القطاع الخارجى. وفيما يلى تحليلا موجزا لكل من العناصر الثلاثة السابقة :

١/٤- ميكل الحماية المحلى :

يتمثل ميكل الحماية المحلى فى كافة القوانين والقرارات واللوائح والسياسات المحلية التى تؤثر على تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج (٦).

ويتكون ميكل الحماية فى مصر من مجموعة من القيود التعريفية وغير التعريفية. أما القيود التعريفية فانها تتمثل فى معدلات التعريفية الجمركية على التجارة الخارجية. وهنا يمكن التمييز بين معدلات التعريفية الاسمية ومعدلات التعريفية الفعلية. فالأولى هى عبارة عن المعدلات التى يضعها صانع السياسة على تدفقات السلع من وإلى الخارج وذلك لتحقيق أغراض متعددة. ومن بين هذه الأغراض حماية الصناعات الناشئة وعلاج العجز الخارجى، وزيادة الإيرادات العامة، إلى غير ذلك من الأهداف المتوخاة من وضع التعريفية الجمركية.

ويقصد بمعدل التعريفية الفعلى، ذلك المعدل الذى يتم حسابه بعد الأخذ فى الاعتبار كلا من التعريفية الجمركية التى تفرض على المنتج النهائى. والتعريفية الجمركية التى تفرض على المدخلات المستوردة. ويختلف هذا المعدل عن معدل الحماية الفعلى، ذلك المعدل الذى ينطوى حسابه على نسبة الزيادة أو النقص فى القيمة المضافة بالأسعار العالمية إلى القيمة المضافة بالأسعار العالمية. ويأخذ هذا المعدل فى الاعتبار كافة القيود التعريفية بما فيها التدخلات الإدارية المختلفة والتى لا تؤثر فقط على تدفقات التجارة الخارجية، ولكنها تؤثر كذلك على ميكل الانتاج وتخصيص الموارد (٧).

ولا شك أن ميكل الحماية فى مصر قد تطور فى السنوات العشر الأخيرة من خلال التغيرات التى أدخلت على ميكل التعريفية الجمركية وذلك بصدر القرار الجمهورى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفية الجمركية وإلغاء القرار ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ ، وأخيرا صدر القرار الجمهورى

رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٩ بإضافة بعض التعديلات على التعريف الجمركية الصادرة عام ١٩٨٦ .

وقد اخذت التعريف الجمركية الصادرة عام ١٩٨٦ والتي عدلت بالقرار الجمهورى رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٩ فى اعتبارها تحقيق قدر من التوازن بين الضريبة المفروضة على السلع تامة الصنع، والضريبة المفروضة على المواد الخام ومستلزمات الانتاج بالاضافة إلى مراعاة زيادة نسب تخفيض الضريبة كلما زادت نسبة التصنيع المحلى فى المنتج النهائى . وقد تعدلت كذلك فئات الضريبة ليصبح الحد الأدنى ٣٥٪ بدلا من ٥٪ والحد الأقصى ١٢٠٪ بدلا من ١٦٠٪ وذلك باستثناء السلع الغذائية الأساسية التى خضعت لفئة ضريبة جمركية مقدارها ٧٪ بدلا من ١٪ .

هذه هى أهم ملامح النظام الجمركى فى مصر فى الفترة الراهنة، وبقي أن نشير إلى تأثير هيكل الحماية الراهن فى مصر على أداء الصادرات المصرية . وسيتم تحليل ذلك فى الجزء الخاص بأشار عملية التحرير على الصادرات المصرية .

٢/٤ - سياسة الصرف الأجنبى :

تعتبر سياسة الصرف الأجنبى أحد أهم عناصر التأثير فى حركة التجارة الخارجية . وقد أدخل على نظام الصرف الأجنبى فى مصر تعديلات متتالية خلال السنوات العشر الأخيرة كان أهمها على طريق إصلاح هذا النظام إنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى فى إطار الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى شهر مايو ١٩٨٧ . وتم تحديد سعر صرف مرن فى البداية مقداره ٢١٧ قرشا للدولار، هذا بخلاف سعر صرف مجمع البنك المركزى الذى تم رفعه مرتين من ٧٠ قرشا للدولار إلى ١١٠ قرشا فى أغسطس ١٩٨٩ و ٢٠٠ قرشا فى أغسطس ١٩٩٠ ، وقد ارتفع

سعر السوق المصرفية الحرة ليصل إلى حوالى ٢٦٠.٧ قرشا للدولار فى المتوسط خلال العام المالى ١٩٩٠/٨٩ .

وتم تعديل اللائحة التنفيذية لقانون النقد الأجنبى بحيث تسمح بإنشاء شركات للصرافة لتعمل فى السوق الحرة، ويتحدد سعر الصرف فى هذه السوق وفقا لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية. أما سعر السوق المصرفية الحرة فيتحدد وفقا لتقديرات لجنة تابعة للبنك المركزى واسترشادا بمعدل الصرف السائد فى السوق الحرة. هذا وقد اقتربت اسعار الصرف فى كلا السوقين فى الفترة الأخيرة، حيث بلغ هذا السعر حوالى ٣٣١ قرشا للدولار فى السوق الحرة. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من توحيد سعر الصرف فى أكتوبر عام ١٩٩١ ، بحيث يخضع بعد ذلك تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب. والجدير بالذكر أن هذا التعديل فى نظام سعر الصرف فى مصر قد جاء فى إطار التفاوض مع صندوق النقد الدولى والاتفاق حول برنامج لاصلاح وتحريك الاقتصاد المصرى خلال مدة البرنامج وقدرها ثلاث سنوات تبدأ من مايو ١٩٩١ .

تلك هى أهم ملامح نظام أسعار الصرف فى مصر فى الفترة الراهنة، ولكن ما هو مدى النجاح المتوقع لهذا النظام، وما هى الآثار التى يمكن أن يتركها هذا النظام على الصادرات المصرية ومن ثم على إمكانية تحسين وضع ميزان المدفوعات المصرى.. هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه فى الجزء الخاص بآثار التحرير على الصادرات المصرية.

٣/٤- الإطار المؤسسى للقطاع الخارجى :

يقصد بالإطار المؤسسى المنظم لنشاط القطاع الخارجى، الكيفية التى يتم بها تنفيذ عمليات التصدير والاستيراد، وذلك من حيث طبيعة الأشخاص القائمين على تنفيذ هذه العمليات، ومن حيث

القوانين والقرارات التى تحكم تدفقات السلع والخدمات من وإلى الخارج.

أما من حيث طبيعة الأشخاص التى تقوم بتنفيذ عمليات التصدير والاستيراد، فمن المعروف أن شركات التجارة الخارجية التابعة لهيئة القطاع العام للتجارة الخارجية هى التى كانت تتولى القيام بمعظم نشاط الاستيراد والتصدير خلال الفترة الماضية. وفى السنوات الأخيرة سمح للقطاع الخاص بالاشتراك فى جانب كبير من عمليات التصدير والاستيراد. غير أن تعدد القرارات وتغير المنشورات التى تبيح وتحظر استيراد سلعة معينة من عدمه قد أدت إلى وجود حالة من عدم التوازن والفهم الدقيق لعمليات التصدير والاستيراد. وظل الأمر على هذا النحو منذ صدور اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ والتعديلات اللاحقة لها حتى صدور اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١. ولم يفرق هذا القرار بين الأشخاص القائمين بعملية الاستيراد أو التصدير، حيث تم اعطاء القطاع الخاص الفرصة كاملة للمنافسة فى مجال التجارة الخارجية، ولم يعد هناك قصر لعمليات استيراد بعض السلع على جهات معينة دون غيرها كما كان الحال فى ظل اللائحة القديمة. وأصبحت عمليات التصدير والاستيراد تتم من خلال الطرق الرئيسية التالية:

(١) اتفاقات التجارة والدفع

(٢) الصفقات المتكافئة.

(٣) التمويل من الموازنة النقدية.

(٤) التمويل من السوق الحرة.

٥ - مفهوم تحرير القطاع الخارجى وكيفية تحقيقه :

سبق لنا أن تعرضنا لما يعنيه القطاع الخارجى ، وتحليل مكوناته الأساسية بالإضافة إلى دراسة الكيفية التى يدار بها هذا القطاع فى الفترة الراهنة . وفى هذا الجزء من البحث سوف نتعرض لمفهوم تحرير القطاع الخارجى ودراسة العناصر الأساسية لعملية التحرير .

١/٥ - مفهوم تحرير القطاع الخارجى :

إذا كان تحرير النشاط الاقتصادى بصفة عامة يعنى ترك إدارة هذا النشاط لقوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومى ، وإلغاء القرار البيروقراطى ، وإزالة كافة العقبات الإدارية والتشريعية التى تحد من إمكانية تقدم النشاط الاقتصادى .. فان المقصود بتحرير القطاع الخارجى باعتباره أحد المكونات الهامة للنشاط الاقتصادى هو تحرير تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات التى وضعت على تحركات التجارة ورأس المال .

وتتمثل القيود المفروضة على تدفقات التجارة فى الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية . أما القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال فانها تتمثل فى الضوابط الموضوعة على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر والتثبيت الإدارى لسعر الفائدة عند مستويات منخفضة وتقويم العملة المحلية بشكل مغالى فيه ، إلى جانب القيود الأخرى المستقلة والراجعة إلى ضعف مستوى الجدارة الائتمانية للدولة فى أسواق المال الدولية .

وحيث يمثل القطاع الخارجى كل من ميزان المعاملات الجارية بما فيها التحويلات ، وميزان المعاملات الرأسمالية ، فإن تحرير كلا النوعين من المعاملات فى نفس الوقت قد يترتب عليه مزيدا من الاختلالات غير المرغوبة فى ميكل الاقتصاد القومى . كما أن تحرير مدين الحسابين دون الأمتام باصلاح وتحرير جميع قطاعات النشاط الاقتصادى بما فيها

القطاع المالى والنقدى، سترتب عليه حدوث اختلالات عديدة تؤدي بدورها إلى ارتفاع التكاليف الاجتماعية لعملية الإصلاح. ويشير الأمر الأخير إلى أن التحرير الاقتصادى يجب أن يتم بشكل تدريجى فى كافة القطاعات مع اختلاف التوقيت الزمنى لتحرير كل قطاع^(٨) وفقا لاتجاه وتأثير تحرير كل قطاع على مستوى الأداء فى بقية القطاعات. ونقصد من ذلك أن التحرير الشامل فى شكل منظومة كاملة يعتبر من الأمور الجوهرية لإصلاح هيكل الاقتصاد القومى، غير أن تسلسل عمليات التحرير ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار لتجنب حدوث أية تناقضات أو اختلالات غير مرغوبة^(٩).

٢/٥- كيفية تحرير القطاع الخارجى :

سبق القول أن القطاع الخارجى ينبغى تحريره فى إطار المنظومة الشاملة لتحرير الاقتصاد القومى. ولكن التساؤل المطروح هو عن مدى وأولوية التحرير لميزان المعاملات الجارية أم للمعاملات الرأسمالية. وكذلك عن مدى وأولوية التحرير للقطاع الخارجى أم لقطاعات النشاط الاقتصادى الأخرى.

والواقع أن الاختيار بين القطاعات السابقة لإجراء عملية التحرير يتوقف على مجموعة من الاعتبارات والسمات الأساسية التى يتصف بها الاقتصاد المطلوب تحريره. ويمكن إيجاز هذه السمات فيما يلى^(١٠):

- أ - وجود معدل تضخم مرتفع نسبيا.
- ب - وجود عجز كبير فى الموازنة العامة للدولة.
- ج - وجود عجز كبير فى ميزان المدفوعات.
- د - وجود أسعار صرف مغالى فى قيمتها.
- هـ - وجود تعريفات جمركية وقيود كمية مبالغ فيها.

و - وجود أسواق مالية محلية ضعيفة ومحدودة.

ز - وجود قطاع عام كبير ومسيطر وذو كفاءة اقتصادية منخفضة.

ح - وجود تشوهات فى أسعار السلع والخدمات وعناصر الانتاج.

والجدير بالذكر أن الاقتصاد المصرى قد عانى من وجود الاختلالات التسع السابقة خلال فترة طويلة من الزمن. وقد أدت هذه الاختلالات إلى تدنى مستويات الكفاءة الاقتصادية فى كافة القطاعات، وباتت عملية الاصلاح والتحرير أكثر صعوبة وأكثر تكلفة، كما أنها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لاستيعاب عملية الاصلاح دون حدوث ردود فعل عنيفة تؤثر على مسار الاصلاح وتؤخر النمو. والارجح أن فترة السنوات الثلاث لتحقيق التكيف والتحرير وفقا لبرنامج صندوق النقد الدولى، وكذلك مشروع الألف يوم الذى تبنته الإدارة السياسية فى مصر، تعتبر فترة غير كافية لوضع الاقتصاد المصرى على مشارف النمو وتخليصه من المشاكل والاختلالات سالفه الذكر. واعتقد أن فترة الخمس سنوات تعد فترة ملائمة لاستيعاب آثار الأجل القصير الناجمة عن عملية التحرير^(١١).

ولعلنا نلاحظ ذلك التداخل بين القطاع الخارجى وميكل الاقتصاد الداخلى بشكل يصعب معه اجراء عملية التحرير فى احدهما دون الأخذ فى الاعتبار تشابكه وتداخله مع القطاعات الأخرى. وعلى أية حال فطالما كان الاختيار الزمنى لعملية التحرير أمر ضرورى، فانه يمكن البدء بأفضل بديل ثانى Second best حيث يتم تحرير قطاع معين أو أكثر مع ترك قطاع آخر على الأقل فى حالة خلل إلى أن يتم أستكمال تحرير وإصلاح القطاع أو القطاعات التى تم التركيز عليها^(١٢).

ويمكن فى هذا الصدد عند المفاضلة بين البدء فى تحرير القطاع الخارجى والقطاعات الأخرى إعطاء أولوية لتحرير وأصلاح القطاعات

الأخرى مع ترك القطاع الخارجى أو جزء منه دون تحرير على الأقل فى الأجل القصير.

ويرجع هذا الاختيار فى حقيقة الأمر إلى ما يعانى به القطاع الخارجى من خلل كبير مرده إلى الاختلالات الداخلية. فإذا حاولنا على سبيل المثال تحرير تدفقات رؤوس الأموال من الضوابط الموضوعة عليها فى حين كانت أسعار الفائدة المحلية مثبتة إداريا عند مستوى منخفض بالإضافة إلى عدم ملائمة المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى لجذب الاستثمارات، فإن ثمة تدفقات لرؤوس الأموال تتجه إلى الخارج ويترتب على هذا الأمر تفاقم حدة العجز فى ميزان المدفوعات. وإذا لم تتمكن الإدارة الاقتصادية من ضبط وإصلاح الخلل المالى فإن تحرير سعر الفائدة فى ظل وجود عجز مالى كبير يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثم فإن السباق بين معدل التضخم وسعر الفائدة يؤدي إلى انهيار قيمة العملة المحلية، وانتفاء الهدف الذى من أجله تم أصلا تحرير سعر الفائدة.

وعلى فرض أنه أمكن التحكم فى العجز المالى، وتم تحرير سعر الفائدة فإن تحرير حساب رأس المال من القيود سوف يترتب عليه اتجاه تدفقات رأس المالى بشقيه قصير وطويل الأجل إلى الداخل. ومرد ذلك إلى ارتفاع العائد على رأس المال فى الداخل مقارنة بالعائد على رأس المال فى الخارج^(١٣). غير أن حدوث تدفقات رأسمالية كبيرة للداخل سوف تؤدي (فى حالة تحرير سعر الصرف) إلى ارتفاع حقيقى فى قيمة العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية، وهذا الوضع يتعارض مع الرغبة فى تخفيض قيمة العملة الأجنبية كإجراء ضرورى لتشجيع الصادرات واتجاه الموارد نحو الاستثمار فى مشروعات تنتج سلعا قابلة للتصدير.

وخلاصة التحليل السابق أنه لكى يمكن تحرير القطاع الخارجى فلا بد أولا من البدء فى تحرير وإصلاح الاختلالات المحلية وإعادة

ترتيب الأوضاع بما يكفل تحقيق أقصى استفادة ممكنة عند محاولة البدء فى تحرير القطاع الخارجى .

وعلى فرض أنه أمكن تحرير هيكل الاقتصاد المحلى وتعديل السياسات المالية والنقدية، وإعطاء آليات السوق دور أكبر فى التأثير على المتغيرات الاقتصادية. تصبح المفاضلة بين البدء فى تحرير الحساب الجارى أو حساب رأس المال على جانب كبير من الأهمية .

وبصرف النظر عن نجاح تجارب التحرير فى بعض الدول من عدمه فان الدلائل النظرية تشير إلى أن الوضع الأمثل لاجراء عملية التحرير ورفع كفاءة تخصيص الموارد هو اصلاح كافة السياسات المؤدية إلى وجود اختلالات فى الحال. غير أن التكاليف الاجتماعية لاصلاح وتحرير كل الأسواق فى الحال قد تؤدي إلى تأخير عملية الاصلاح وربما فشلها تماما كما هو الحال فى الأرجنتين والبرازيل وزائير، ومصر عام ١٩٨٧ - ومن ثم فان أفضل بديل ثانى هو ترتيب عملية الاصلاح والتحرير وفق برنامج زمنى ملائم يأخذ فى اعتباره الإطار السياسى والاجتماعى والمؤسسى اللازم لنجاح عملية الاصلاح والتحرير بأقل قدر من التكاليف .

وبناء على ذلك ومن منظور تعظيم الرفاهة الاجتماعية فان الأولوية فى تحرير القطاع الخارجى تنصب على ضرورة تحرير المعاملات الجارية فى فترة سابقة على تحرير المعاملات الرأسمالية . (وذلك بفرض تبنى مجموعة من السياسات الكفيلة باصلاح الاختلالات الداخلية قبل هذه وتلك) .

ويبقى من الطرح السابق لمسألة الأولوية فى التحرير توضيح الكيفية التى يتم بها تحرير المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية . وهو ما سوف نتناوله بالتحليل فى النقاط التالية :

١/٢/٥- كيفية تحرير معاملات الحساب الجارى :

تنقسم معاملات الحساب الجارى بصفة عامة إلى معاملات منظورة (سلمية)، ومعاملات غير منظورة (خدمية). فماذا يقصد بتحرير هذه المعاملات، وكيف تتم عملية التحرير.

(١) كيفية تحرير المعاملات السلمية :

يمكن القول أن تحرير المعاملات السلمية ينطوى على ترك هذه المعاملات (صادرات وواردات سلمية) لتتدفق من وإلى الخارج وفقا لآليات السوق. ويعنى ذلك إلغاء كل التدخلات الإدارية التى من شأنها أن تؤثر على حجم ونوع واتجاه التدفقات السلمية ونقصد فى هذا الصدد بالتدخلات الإدارية قوائم حظر الاستيراد لبعض السلع، ونظام تراخيص الاستيراد، ونظام الودائع المقدمة، والرسوم شبه التعريفية، والاتجار من خلال اتفاقات التجارة والصفقات المتكافئة. إلى جانب قصر عمليات استيراد وتصدير بعض السلع على شركات القطاع العام.

ولا شك أن إلغاء هذه التدخلات الإدارية يقطع بنا نصف الطريق نحو تحرير المعاملات السلمية. أما النصف الآخر على طريق التحرير فانه يتطلب الإلغاء التام للتعريفية الجمركية حتى تصل إلى الصفر. ولما كان الإلغاء التام للتعريفية الجمركية من الأمور النظرية البحتة، فان ترشيد هيكل الحماية بالاعتماد على الرسوم الجمركية وليس القيود الكمية والإدارية يعد البديل الأفضل الثانى لاصلاح السياسة التجارية. ويلاحظ أن الاعتماد على الرسوم الجمركية يتطلب تحقيق التوازن بين المعدلات المفروضة على السلع تامة الصنع، وتلك المفروضة على مستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة والرأسمالية. كما يتطلب كذلك تخفيض فئات الضريبة الجمركية لتقليل مدى التششت بين الحدين الأدنى والأعلى للضريبة. ويحقق التوازن السابق حماية فعالة للقيمة

المضافة المحلية حتى وإن خفض المتوسط العام لمستوى التعريفات الجمركية^(١٤).

ونظرا لكون متوسط معدل الضريبة الجمركية لم يصل إلى الصفر فإن ثمة تحيزا ضد الصادرات يبقى قائما حتى وإن كانت هناك حماية فعلية موجبة للقيمة المضافة المحلية، وفي هذه الحالة فإن السياسات الخاصة بدعم وإعانة الصادرات والصرف الأجنبي يمكن أن تلغى أثر التحيز سالف الذكر.

مما سبق يتبين لنا أن تحرير المعاملات السلعية عموما يتطلب البحث في ثلاثة عناصر أساسية وهي:

١ - ميكل الحماية المحلي.

٢ - سعر الصرف.

٣ - الإطار المؤسسي للتجارة الخارجية.

وقد سبق أن تعرضنا في الجزء الأول من هذه الدراسة إلى مفهوم العناصر الثلاثة السابقة، والوضع الراهن لإدارة القطاع الخارجى من خلالها.

ب- مفهوم وكيفية تحرير التجارة فى الخدمات:

تم تعريف التجارة فى الخدمات على أنها المعاملات الاقتصادية غير المنظورة والتي تتم بين المقيمين فى دولة معينة، وغير المقيمين. وهناك تصنيفات متعددة للتجارة الدولية فى الخدمات، لعل أهمها ذلك التصنيف الذى قدمه جروبل Grubel والذى يرى أن هناك مجموعتين أساسيتين من الخدمات المتعلقة بالتجارة الدولية وهما^(١٥)

١ - الخدمات المستقلة أو الحرة. وتتطلب التجارة فى هذا النوع من الخدمات انتقال العمل أو رأس المال أو انتقال الشركات عبر الحدود الدولية. ومن أمثلة هذه الخدمات كل من السياحة والتعليم والخدمات الطبية والخدمات البنكية أو المصرفية، والتأمين والنقل الدولى والمقاولات أو الإنشاءات وبيوت الخبرة... إلخ.

٢ - الخدمات المنفصلة، وهى تلك الخدمات التى تؤدى مدمجة فى سلعة ما. ولا تتطلب التجارة فى هذا النوع من الخدمات انتقال أحد عناصر الانتاج مثل العمل أو رأس المال أو غيره. ومثال هذا النوع من الخدمات الأفلام السينمائية، والكتب، وبرامج الحاسب الآلى وغيرها من الخدمات الألكترونية فى مجال المعلومات وصناعة المعرفة مثل تراخيص الانتاج وبراءات الاختراع (١٦).

ونظرا لأن هذه الخدمات أصبحت تمثل مصدرا هاما من مصادر الدخل لعدد كبير من الدول، خاصة الدول الصناعية المتقدمة، ونظرا لأن التجارة الدولية فى هذه الخدمات لم تزل تخضع لقيود متعددة، فقد حاولت مجموعة الدول المتقدمة إدخال موضوع تحرير التجارة الدولية فى الخدمات ضمن جدول أعمال الدورة الثامنة لمفاوضات الجات (جولة أوروغواى)، والتى بدأت عام ١٩٨٦ (١٧).

ومنذ ذلك الحين بدأ شيوع مصطلح تحرير التجارة الدولية فى الخدمات، رغم عدم الاتفاق على تحديد واضح ودقيق لمفهوم التجارة الدولية فى الخدمات. بالإضافة إلى الاختلافات الدائرة بشأن إخضاع التجارة الدولية فى الخدمات لقانون المزايا النسبية سواء كانت مزايا نسبية طبيعية، أو مزايا نسبية مكتسبة.

ويقصد بتحرير تجارة الخدمات إزالة كافة القيود والعقبات الإدارية والقانونية أو التشريعية التى تحد من أو تحول دون انتقال النوع الأول من الخدمات (المستقلة)، ذلك النوع الذى يتطلب انتقال

السماح بانتقال العمل أو رأس المال، ومنح حق إقامة وتأسيس الشركات والمؤسسات المختلفة فى الدول الأخرى .

وقد عارضت الدول الأخذة فى النمو وفى مقدمتها الهند والبرازيل إدخال الخدمات فى دائرة مفاوضات الجات على أساس أن اتفاقية الجات تنصب فقط على التجارة السلعية، الأمر الذى يتطلب ضرورة تعديل اتفاقية إنشاء الجات. هذا بالإضافة إلى أن تحرير تجارة الخدمات فى ظل نظام تجارى متعدد الأطراف سوف يترتب عليه إلحاق أضرار بالغة بالسياسات التجارية وعملية التنمية فى الدول الأخذة النمو. ذلك أن معظم الخدمات تسيطر عليها الشركات العملاقة متعددة الجنسية، كما أن قطاع الخدمات لم يزل فى طور النمو فى الدول الأخذة فى النمو، الأمر الذى يؤدى إلى القضاء على قطاع الخدمات الوطنى فى هذه الدول حال تحرير تجارة الخدمات^(١٨).

ومصر شأنها فى ذلك شأن بقية الدول الأخذة فى النمو، إذ يترتب على تحرير التجارة الدولية فى الخدمات، وموافقتها على ذلك فى إطار المفاوضات الدولية متعددة الأطراف، أضرار بالغة على قطاع الخدمات الوطنى. ومن المعروف أن صادرات مصر غير المنظورة (الخدمية) قد بلغت حوالى ١٠ر٩ مليار جنيه مصرى عام ١٩٩٠/٨٩، فى حين بلغت تحويلات العاملين فى الخارج ما يقرب من ١٢ر٣ مليار جنيه فى نفس العام. وتأتى معظم حصيلة الصادرات الخدمية من الملاحة ورسوم المرور فى قناة السويس والسياحة وفوائد وأرباح ومتحصلات أخرى. وتأتى هذه الصادرات الخدمية استنادا إلى توافر الميزة النسبية الطبيعية التى يتميز بها الاقتصاد المصرى عن غيره، أما الخدمات الأخرى التى تعتبر موضوعا للتفاوض الدولى بشأن تحريرها فانها تخضع لقانون المزايا النسبية المكتسبة، الأمر الذى يخرج الاقتصاد المصرى من نطاق المنافسة فى أداء هذه النوعية من الخدمات، خاصة فى مجال البنوك او المصارف، والتأمين، والنقل، والمقاولات، والإنشاءات، والخدمات الطبية والتعليمية... إلخ.

ونأتى أخيرا إلى الجزء الأخير من ميزان المدفوعات. ويمثل هذا الجزء أحد المكونات الهامة للقطاع الخارجى فى أى دولة. وتنطوى المعاملات الرأسمالية على تحركات قصيرة وطويلة الأجل من وإلى الخارج.

وينبنى التحليل فى هذا الجزء على كيفية تحرير المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل، وبصفة خاصة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر.

ونقصد بتحرير هذه التدفقات تهيئة المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتشريعى كذلك لجذب هذه التدفقات للداخل. كما تتطلب كذلك عملية تحرير هذه التدفقات الرأسمالية وجود أسواق مال محلية ذات كفاءة وفعالية فى جذب المدخرات المحلية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل ملائم للاعتماد على القروض الخارجية. وهنا تظهر أهمية تحرير سعر الفائدة من ناحية، وتحرير سعر الصرف من ناحية أخرى.

ومن المعروف أن القوانين المصرية الخاصة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية كانت فى غاية السخاء بالنسبة للمستثمر الأجنبى، غير أن المردود الفعلى لذلك كان أقل من المتوقع.. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى القيود الداخلية المتعلقة بالمناخ السياسى السائد ودرجة الاستقرار الاقتصادى.

٦ - آثار تحرير القطاع الخارجى على أداء الصادرات :

انتهينا من التحليل السابق إلى أن تحرير القطاع الخارجى يتطلب أولا اصلاح المشاكل الاقتصادية المتراكمة، وتحرير هيكل الأسعار

النسبية للسلع وعناصر الانتاج، بالإضافة إلى ضرورة استقرار التشريعات والقرارات الاقتصادية المختلفة.

ولا شك أن التحليل الدقيق لأثر تحرير القطاع الخارجى ينبغي أن يأخذ فى اعتباره الآثار الناجمة عن تحرير المكونات المختلفة للقطاع الخارجى فى الأجلين القصير والطويل على السواء. ويرجع ذلك إلى أن آثار الأجل القصير غالبا ما تكون آثارا سلبية فى نواحى متعددة، الأمر الذى يمثل حاجزا لدى الدولة أمام الرغبة فى التحرير. أما آثار الأجل الطويل فانها ترتبط أساسا بتحسين مستوى الأداء الاقتصادى بوجه عام. ومرد ذلك التحسن هو إزالة كافة الاختلالات السعريّة فى أسواق السلع وعناصر الانتاج، ومن ثم فإن كفاءة تخصيص الموارد بين القطاعات والأنشطة المختلفة سوف تتوقف على المزايا النسبية التى يعكسها كل قطاع وفقا لأسعار السوق.

وفيما يلى تحليلا لآثار التحرير فى كلا الأجلين :

١/٦- آثار تحرير القطاع الخارجى فى الأجل القصير:

تتباين آثار تحرير القطاع الخارجى على إداء الصادرات فى الأجل القصير وفقا لطبيعة التحرير وكيفيته للمكونات الأساسية لهذا القطاع. ويمكن ايضا هذا التباين على النحو التالى :

١/١/٦- آثار تحرير المعاملات السلعية على الصادرات فى الأجل القصير:

سبق القول أن تحرير التجارة السلعية يتطلب الألفاء الكامل للقيود غير التعريفية والوصول بمعدل الضريبة الجمركية إلى الصفر. وهذه الحالة تمثل الوضع الأمثل لتحرير التجارة الدولية فى إطار متعدد الأطراف. وهى حالة نظرية وغير موجودة فى عالم اليوم، إذ أن التحرير الكامل للتجارة الخارجية يتطلب اتباع كافة دول العالم لنفس السياسات بنفس القدر. والحياد عن هذا الوضع يترتب عليه آثار سلبية لأطراف

التعامل الدولى. وفى محاولة من جانب هذه الأطراف لتلافى الآثار السلبية فانها تتدخل بطريقة أو بأخرى للتأثير على تدفقات التجارة منها وإليها، ونظرا للالتزامات الدولية التى تفرضها مفاوضات الجات متعددة الأطراف بشأن تخفيض معدلات الضريبة الجمركية، فان الدول المختلفة تلجأ إلى وسائل أخرى للحماية، تلك الوسائل التى انتشرت فى السنوات الأخيرة بدرجة كبيرة، وأطلق عليها وسائل الحماية غير التعريفية أو الحمائية الجديدة.

ومصر ليست استثناء من الأوضاع السابقة. فبرغم ما تتطلبه برامج الإصلاح الاقتصادى من ضرورة تحرير القطاع الخارجى. إلا أنه لا يمكن الوصول بهذا القطاع إلى الحالة النظرية سالف الذكر. والمطلوب هنا فقط هو اصلاح هيكل الحماية بوجه عام بما لا يتعارض مع مفهوم الميزة النسبية التى تتمتع بها بعض قطاعات النشاط الاقتصادى، وبما يتفق مع متطلبات تحقيق التخصيص الأمثل لموارد المجتمع.

وليس هناك ما يضمن أن التحرير الكامل لتجارة مصر الخارجية سوف يترتب عليه تحسنا فى مستوى الأداء الاقتصادى، وزيادة مقدار الصادرات. ويرجع ذلك إلى أن نجاح عملية التحرير وجهود الإصلاح الاقتصادى تتوقف على البيئة الخارجية التى تتعامل معها مصر. وتشمل البيئة الخارجية كافة العوامل المرتبطة بالنمو الاقتصادى فى الدول الصناعية، والتطورات الجارية فى الأسعار العالمية للسلع المختلفة، وتطورات أسعار الصرف وأسعار الفائدة فى الخارج^(١٩)، بالإضافة إلى تغير شكل الكيانات الكبرى والاتحادات الاقتصادية ونمو أساليب الحماية غير التعريفية.

وخلاصة ذلك هو أن تحرير التجارة السلمية سوف يترتب عليه زيادة الواردات بمعدل أكبر من معدل زيادة الصادرات فى الأجل القصير. فإذا علمنا أن الفجوة بين الصادرات والواردات السلمية قد بلغت ١٩٠ مليار جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ فان هذا يعنى اتجاه العجز التجارى نحو التزايد

فى الأجل القصير (ثلاث سنوات على الأقل). غير أن تزامن عملية تحرير التجارة السلعية مع توحيد سعر الصرف وتقويمه بما يتوافق مع آليات السوق، سوف يترتب عليه إعطاء الصادرات المصرية ميزة تنافسية هامة تعجل بنمو الصادرات وتخفف من حدة العجز التجارى فى هذه المرحلة .

كما يؤدى تحرير التجارة السلعية إلى تعرض قطاعات الإنتاج التى تنتج سلعا قابلة للتصدير لقدر من المنافسة العالمية. ويترتب على ذلك وجود حالتين متناقضتين من حيث تأثير الواردات التنافسية على مستوى الصادرات. أما الحالة الأولى فهى حدوث تقلص أو انكماش لبعض الأنشطة التى كانت مستمرة فى الإنتاج (رغم انخفاض كفاءتها الاقتصادية) تحت ستار الحماية المرتفعة. والحالة الثانية فإنها تتمثل فى بذل المزيد من الجهد لتحسين مستوى الجودة بالنسبة للسلع التى تتمتع مصر فى إنتاجها بميزة نسبية كامنة، غير أن هذه الميزة لم تكن مستغلة نتيجة لتحيز هيكل الحماية ضد أنشطة الإنتاج للتصدير، ولصالح الإنتاج البديل للواردات .

ويترتب على هذا الأمر الأخير ارتفاع معدل نمو الصادرات نتيجة لتحرير التجارة السلعية .

ومن أهم الآثار المترتبة على تحرير التجارة السلعية فى الأجل القصير كذلك هو إمكانية توفير الخامات ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار اللازمة لمختلف القطاعات وبأسعار العالمية، وهى بالضرورة أقل من الأسعار المحلية لهذه المدخلات فى حالة توافرها محليا . ولا شك أن هذا الأمر يمنح القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير ميزة تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين مستوى الجودة. ويعد ذلك بمثابة انعاش للميزة النسبية غير المستغلة، وإعطاء ميزة تنافسية إضافية بالنسبة للسلع التى يوجد لمصر فيها ميزة نسبية صريحة، ولكن عوامل المنافسة الدولية تؤدى إلى ضعف إمكانية الاستفادة من هذه الميزة .

هذا ويمكن تحليل آثار تحرير التجارة السلعية على الصادرات المصرية فى الأجل القصير اعتمادا على بعض الفروض المرتبطة بمرونة الطلب العالمى على الصادرات وأدوات التحرير المختلفة . ويمكن ذكر هذه الفروض على النحو التالى :

أ - افتراض عدم وجود قيود على جانب الطلب العالمى على الصادرات المصرية .

ب - افتراض وجود ثلاثة بدائل بالنسبة لمرونة الطلب الخارجى على الصادرات وهى مرن، غير مرن، متكافئ المرونة .

ج - افتراض أن هيكل الحماية سوف يتغير ليعكس انخفاضا فى الضريبة الجمركية على الواردات بنسبة ٢٠٪ من قيمة الصادرات .

د - افتراض أن تحرير سعر الصرف سوف يؤدى إلى انخفاض قيمة العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية بنسبة ١٠٪ .

هـ - افتراض أن الإطار المؤسسى المنظم لنشاط التصدير سوف يتغير بشكل يعكس إزالة العقبات الإدارية والتشريعية وكافة الإجراءات والأنظمة المعوقة لنشاط التصدير . ونفترض أن هذا التعديل سوف يؤدى إلى زيادة الصادرات بمعدل ٥٪ .

و - افتراض أن معدل النمو السنوى المركب للصادرات المنظورة قد بلغ ١٥٤٪ سنويا (٢٠) .

وباعمال هذه الفروض واعتمادا على بيانات البنك المركزى المصرى بشأن الصادرات المنظورة عام ١٩٩٠/٨٩ فانه يمكن حساب الزيادة التى يمكن أن تحدث فى الصادرات المنظورة نتيجة لعملية تحرير التجارة السلعية فى الأجل القصير من الجدول التالى :

جدول رقم (١)
الاثار المتوقعة لتحرير التجارة السلعية على
الصادرات المصرية فى الاجل القصير

بالمليون جنيه

تغير الصادرات ونقلا للبدل الثالث مرونة الطلب الخارجى = ٠.٥	تغير الصادرات ونقلا للبدل الثانى مرونة الطلب الخارجى = ١	تغير الصادرات ونقلا للبدل الاول مرونة الطلب الخارجى = ٢	
٥٧٢	١١٤٣	٢٢٨٦	١ - تغير ميكمل الحماية
٢٨٦	٥٧٢	١١٤٣	٢ - تحرير سعر الصرف
٥٧٢	٥٧٢	٥٧٢	٣ - اصلاح الاطار المؤسسى
٨٨٠	٨٨٠	٨٨٠	٤ - معدل النمو السنوى المركب
٢٢١٠	٣١٦٧	٤٨٨١	اجمالى اثار الاجل القصير

المصدر: تم حساب هذه الاثار اعتماد على الفروض السابقة وبيانات الصادرات
المنظورة عام ١٩٩٠/٨٩ والتي بلغت ٥٧١٥ مليون جنيه مصرى

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

أولاً: يترتب على إصلاح هيكل الحماية بتخفيض الضرائب الجمركية المفروضة على الواردات الوسيطة والاستثمارية، انخفاض تكاليف الانتاج بنفس نسبة الانخفاض فى الضريبة الجمركية. وحيث أن الانخفاض المفترض فى مقدار الضريبة هو ٢٠٪ من قيمة الواردات من هذه السلع، فإن ذلك يعنى فى النهاية توفير مدخلات الانتاج بأسعار أقل من سابقتها، الأمر الذى ينعكس فى إعطاء السلع القابلة للتصدير ميزة تنافسية مردها إلى انخفاض أسعار التصدير بنفس النسبة. وفى ضوء الفروض الخاصة بمرونة الطلب الخارجى، فإن معدل نمو الصادرات الراجع إلى إصلاح هيكل الحماية يصل إلى ٤٠٪ وفقاً للبديل الأول و ٢٠٪ وفقاً للبديل الثانى، و ١٠٪ وفقاً للبديل الثالث.

ثانياً: يؤدى تحرير سعر الصرف إلى انخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية ليعكس بذلك قيمته الحقيقية وفقاً لقوى السوق. ويؤدى انخفاض قيمة الجنيه بنسبة ١٠٪ إلى انخفاض أسعار التصدير بنفس النسبة. وعليه فإن الزيادة فى الصادرات الراجعة لتخفيض قيمة العملة تصل إلى ٢٠٪ وفقاً للبديل الأول، و ١٠٪ وفقاً للبديل الثانى، و ٥٪ وفقاً للبديل الثالث.

ثالثاً: إلغاء القيود الإدارية المرتبطة بالاطار المؤسسى المنظم لنشاط التصدير سوف يترتب عليها إعطاء حوافز تشجيعية للمصدرين. ومرد هذه الحوافز هو تسهيل اجراءات التصدير، وإفساح المجال للقطاع الخاص فى تصدير كافة السلع، وعدم قصر عملية تصدير بعض السلع على القطاع العام، ومنح المصدر ميزة حرية الاحتفاظ بكامل حصيلة صادراته. وفى هذه الحالة فإن معدل النمو المفترض فى الصادرات السلعية قد يصل إلى ٥٪ مثلاً.

رابعاً: إذا كان معدل النمو السنوى المركب للصادرات السلعية خلال السنوات العشر الماضية هو ١٥٤٪، فإننا سوف نفترض أن هذا المعدل سوف يستمر على ما هو عليه كس بقية المتغيرات التى لم تؤخذ فى الاعتبار.

وعلى ذلك فإن تحرير التجارة الخارجية من الممكن أن يترتب عليه زيادة الصادرات فى الأجل القصير بمعدل سنوى يصل إلى ٨٠٤٪ وفقاً للبديل الأول، و ٥٠٤٪ وفقاً للبديل الثانى، و ٣٥٤٪ وفقاً للبديل الثالث.

٢/٦. آثار تحرير المعاملات السلعية على الصادرات فى الأجل الطويل :

الواقع أن آثار الأجل الطويل (أكثر من ٥ سنوات) تتوقف على مدى ما يواجه عملية التحرير الاقتصادى بصفة عامة من تحديات، وعلى مقدرة الإدارة الاقتصادية فى التغلب على الصعاب والمشاكل التى تصاحب عملية التحرير. وتكمن هذه الصعاب والمشاكل فى إمكانية اصلاح وتحرير هيكل الأسعار المحلية للسلع والخدمات وعناصر الانتاج. ذلك أن علاج الاختلالات السعوية الناتجة عن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى يترتب عليه اتجاه الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع للاستخدام فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى وفقاً لمستوى الندرة الذى تعكسه هذه الموارد.

وما سوف يحدث فى الأجل الطويل نتيجة لتحرير التجارة السلعية هو ارتفاع ارباحية القطاعات التى تنتج سلعا قابلة للتصدير، وهو ما يعنى بطبيعة الحال اتجاه قدر متزايد من الموارد للاستثمار فى هذه القطاعات، ومن ثم فإن الصادرات تأخذ فى التزايد بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى الواردات.

خلاصة ما سبق هو أن الأجل الطويل يسمح بحدوث تعديلات هيكلية فى بنية الاقتصاد القومى. وتحدث هذه التعديلات وفقاً لما تمليه

آليات السوق، الأمر الذى يؤدى إلى تعظيم استفادة الاقتصاد القومى من المزايا النسبية التى يتمتع بها علمى ^{بها} مستوى العالمى . ولا شك أن مجمل آثار الأجل الطويل للتحرير تتلخص ^{بها} ارتفاع مستوى الرفاهية، ويعد ذلك بمثابة الهدف الأخير الذى يضمن ^{بها} منع السياسة نصب عينيه عند صياغة السياسات الاقتصادية المختلفة.

٣/٦- آثار تحرير المعاملات الرأسمالية على الصادرات :

من أهم العوامل التى تؤثر على تحركات رأس المال من وإلى الخارج هى سعر الفائدة المحلى والخارجى، وأسعار الصرف، ودرجة الاستقرار السياسى والاقتصادى .

وبالنظر إلى وضع الاقتصاد المصرى فى الفترة الرامنة، فاننا نلاحظ أن حجم التدفقات الرأسمالية للداخل يكاد يتعادل مع حجم التدفقات الرأسمالية للخارج، إذ بلغ صافى التدفق فى العام المالى ١٩٨٨ حوالى - ٢٩ مليون دولارا فقط. ويرجع ذلك إلى ضخامة أعباء الديون الخارجية والتى بلغت نسبتها إلى اجمالى صادرات السلع والخدمات بما فيها تحويلات العاملين فى الخارج حوالى ٢٢٪ عام ١٩٨٩ ، فى حين بلغ حجم الدين القائم فى نفس العام حوالى ٤٨٫٨ مليار دولار أمريكى (٢١).

ولا يجب أن يفهم من ذلك أن حجم التدفقات الرأسمالية للداخل خلال الفترة الماضية كان نتيجة للتحرير المالى والاستقرار الاقتصادى . بل أن العكس هو الأقرب للصحة، إذ أن انخفاض أسعار الفائدة وجمود أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم إلى جانب تجربة مصر فى التأميم وفرض الحراسات ونزع الملكية، كان لها الدور الأكبر فى هروب رؤوس الأموال للخارج، وتحول مصر إلى مجال الاقتراض الخارجى، وبصفة خاصة الاقتراض الرسمى الثنائى ومتعدد الأطراف . وهذه النوعية

من التدفقات الرأسمالية تتحرك تحت تأثير العلاقات السياسية مع الدول المانحة.

أما عن التدفقات الخاصة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فانها كانت ولم تزال محدودة للغاية رغم ما أجرى من اصلاحات على سعر الفائدة وسعر الصرف، وقوانين الاستثمار فى الفترة الأخيرة. وترجع هذه المحدودية إلى عدم كفاية الاصلاحات السابقة من ناحية، وإلى عدم كمال أسواق المال المحلية من ناحية ثانية، بالإضافة إلى عدم استقرار التشريعات والقوانين التى تحكم حركة النشاط الاقتصادى من ناحية ثالثة.

ومن المفترض أن تهيئة المناخ الاقتصادى والسياسى والتشريعى سوف تؤدى إلى زيادة التدفقات الرأسمالية للداخل للاستثمار المباشر فى مشروعات انتاجية مختلفة، وذلك دون ترتيب اعباء ديون خارجية. ولا شك أن المقصود بتهيئة المناخ سالف الذكر هو: اجراء الاصلاحات الاقتصادية من خلال تحرير أسواق السلع والخدمات وعناصر الانتاج. فضلا عن الاصلاحات السياسية المرتبطة بطبيعة السلطة الحاكمة، وطبيعة القرار السياسى ومدى تعبيره عن رأى العام وقضايا الديمقراطية الصحيحة ومشاركة الاحزاب السياسية المختلفة فى العمل السياسى والقضايا القومية على نحو فعال (٢٢).

ويؤدى تحرير المعاملات الرأسمالية مع منح الحوافز اللازمة لتوجيه هذه التدفقات نحو الاستثمار فى قطاعات الميزة النسبية إلى تحسن هيكل الانتاج وارتفاع مستوى الجودة نتيجة الاحتكاك بالسوق العالمى، واستخدام التقنيات الملائمة التى ترد مع تدفقات الاستثمار المباشر (٢٣).

الهوامش

- ١ د. هناء خير الدين: "مفهوم التحرير الاقتصادي"، ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصري، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، ١١-١٣ مايو ١٩٩١، ص (٤).
- ٢ د. مصطفى السعيد: "تحرير الاقتصاد المصري، مضمونه، وأولوياته، وضوابطه" ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصري مركز البحوث والدراسات، مرجع سبق ذكره، ص (٢).
- ٣ د. هناء خير الدين: "مفهوم التحرير..." مرجع سبق ذكره، ص (٨-٧).
- ٤ د. امانى قنديل: "المتطلبات السياسية لنجاح سياسة التحرير الاقتصادي"، ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصري، مركز البحوث والدراسات، مرجع سبق ذكره، ص (١٤-٧).
- ٥ د. أبو بكر متولى: "الاقتصاد الخارجى، نظره تحليلية"، مكتبة عين شمس القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص (٢).
- ٦ تؤثر كافة صور التدخل الحكومى على هيكل الأسعار المحلية ويؤدى هذا التدخل إلى وجود فروق واضحة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية لنفس السلعة. أنظر:
- د. هناء خير الدين وآخرون: "السياسة الحمائية وتأثيرها على تشجيع انتاج وصادرات القطاع الخاص الصناعى فى مصر"، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤١٥، ٤١٦ يناير وأبريل ١٩٨٩، ص (٣٧).
- ٧ حول مفهوم وكيفية حساب معدل الحماية الفعال، أنظر:
- د. هناء خير الدين وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص (٤٤).
- ٨ Juha Kahkonen: "Liberalization Policies and Welfare in A Financially Repressed Economy", I.M.F., Staff papers, Vol 34(p 533
- ٩ سباستيان ادواردز: "تسلسل تحرير الاقتصاد فى البلدان

النامية"، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٨٧، مجلد (٢٤)، عدد (١)، ص (٢٦-٢٩).

١٠ سياستيان ادواردز: " تسلسل تحرير الاقتصاد..." مرجع سبق ذكره، ص (٢٧).

١١ حول آثار عملية التحرير فى الأجل القصير، أنظر:

Mohsin, S. Khan and Roberto Zohler: "The macro-economic Effects of Changes in Barriers to Trade and Capital Flows A Simulation Analysis" I.M.F., Staff Papers, Vol. (30), 1984, PP 137-121

انظر كذلك

Edward F. Buffie: "The Macroeconomics of Trade Liberalization", (Journal of International Economics), Vol PP. 121-137 1984, 17

Juha Kahkonen: Liberalization Policies.....", op. cit., P. (533) ١٢

١٣ من المعروف أنه وفقا للتحليل النيوكلاسيكى فان أسعار عوامل الانتاج تعبر عن مستوى ندرة هذه العوامل، ومن ثم فان الدولة التى تتميز بوجود ندرة نسبية فى عنصر رأس المال يرتفع لها عائد رأس المال. وهذا الأمر يجعل من هذه الدولة موطناً لجذب رؤوس الأموال للداخل تحت فرض التحرير الكامل لتدفقات رأس المال. كما أن واردات هذه الدولة تتميز بكونها سلعا كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال. وبصرف النظر عن الاختلافات. وتحرير الاقتصاد سوف يجعل من الاقتصاد المصرى مستوردا صافيا لرأس المال وللسلع كثيفة الاستخدام لهذا العنصر. ويرجع ذلك إلى أن قوى السوق سوف تؤدي إلى ارتفاع عائد رأس المال (سعر الفائدة) ليعبر عن ندرته الحقيقية بعد استبعاد تشوهات الأسعار واختلافات هيكل الانتاج المحلى.

١٤ البنك الدولى: "تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٧"، ص ١٢٤

١٥ انظر فى هذا التقسيم

Nigel Grimwade: "International Trade, New Patterns of Trade Production and Investment", (Routledge, London, New York

PP. 413-416 1989

١٦ حول مفهوم وصناعة المعرفة أو صناعة الاختراع واعتبار أن العلم أصبح كسلعة خاضعة للتبادل. أنظر:

د. فؤاد مرسى: "الرأسمالية تجدد نفسها"، سلسلة عالم المعرفة رقم ١٤٧، مارس ١٩٩٠، ص (١٩-٥٦).

١٧ هـ ب. يونز وكليمنز بونكامب: "جولة أورغواي"، مجلة التمويل والتنمية مجلد (٢٨ يونيو ١٩٩١، ص (١٠-١٥).

١٨ د. سعيد النجار: "مصر والنظام التجارى الدولى"، محاضرة منشورة فى كتاب الاهرام الاقتصادى (الاصلاح الاقتصادى فى مصر والتطورات الدولية) عدد (٤٣)، سبتمبر ١٩٩٦ ص (١٤٨).

١٩ Nahed Kirmani.. et al.: "Effect of Increased Market Access on)31(.Exports of Developing Countries", (I.M.F.), Staff papers, Vol No. (4), December 1984, P. 661

٢٠ حول قيمة هذا المعدل فى الاقتصاد المصرى وكيفية حسابه، أنظر:

د. عادل محمد المهدي: "تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصرى فى التسعينات"، ورقم مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٣-١ ديسمبر ١٩٩٠، الملحق الاحصائى.

٢١ انظر فى المؤشرات الخاصة بالديون الخارجية:

World Bank, World Debt Tables, 1990-1991

٢٢ حول متطلبات السياسة اللازمة لنجاح سياسة التحرير الاقتصادى، أنظر:

د. أمانى قنديل: "المتطلبات السياسية لنجاح التحرير الاقتصادى"، (ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية عن تحرير الاقتصاد المصرى)، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢٣ من المعروف أن الجدل الفكرى الذى يدور حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد انقسم فى النهاية إلى وجهتى نظر مختلفتين. وتمثل وجهة النظر الأولى الاتجاه المعارض لاستقدام الاستثمارات الأجنبية على أساس أن هذه الاستثمارات ما هى إلا مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسية

فى معظم الحالات. أما وجهة النظر الأخرى فإنها ترى أن كلا من طرفى الاستثمار (المستثمر الأجنبى والدولة المضيفة) تربطهما مصالح مشتركة، حيث يستفيد الطرفان من هذه الاستثمارات.

أنظر فى هذا التحليل :

د. عبد السلام ابو قحف: "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٩).

ويلاحظ أن أصحاب الاتجاه المعارض لاستقدام الاستثمارات المباشرة لا زالت فكرة الاستعمار والتبعية السياسية تسيطر على اذهانهم بدرجة اقعدتهم عن النظر إلى المكاسب التى يمكن أن تتحقق للدولة المضيفة مع التحكم قدر الأمكان فى هذه الاستثمارات بشكل يجعل الآثار السلبية لها عند حدها الأدنى. ولا شك أن قضايا التبعية السياسية ونظريات المركز والمحيط لم يعد لها تفسيراً علمياً بعد انهيار النظم الشمولية فى دول الكتلة الشرقية، وفى ظل التزايد الواضح للاندماج الاقتصادى العالمى فى كل من أسواق السلع والخدمات ورأس المال، بحيث أن الدولة فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية أصبحت تدخل دائرة مغلقة من العلاقات الدولية سواء رغبت فى ذلك أم أبت.

تعقيب على بحث

"تحرير القطاع الخارجى وأثره على الصادرات المصرية"

أ. د. أبوبكر متولى

١ - الواقع أنى تمتعت بقراءة بحث د. عادل المهدي ، لما أنطوى عليه من محاولة بحثية جادة وعلى أساس منهجية علمية وإطار محدد ساعد على تلاحق خطوات البحث برباط منطقي حيث أفضى إلى نتائج فى اتجاه الفرضية الموضوعية. وكأنه بهذا قد وضع القارئ موضع الاستحسان والقبول لولا نظرة متأنية.

٢ - والبحث يتكون من مقدمة وشقين. ففي المقدمة وضع فرضية لا تدخل كلها فى نطاق البحث. فما ذكر ص ٤١٤ "أن تحديد القطاع الخارجى بالمفهوم السابق سوف يترتب عليه تحسنا فى مستوى أداء الصادرات المصرية وأنخفاض العجز الخارجى " والفرضية يجب أن تكون محددة المعنى دقيقة اللفظ لأنها تمثل مبدأ، فينبغى استبدال كلمتى بالمفهوم السابق بكلمات فى ظل تحديد شامل. أما أنخفاض العجز الخارجى يتطلب دراسة الواردات كذلك وهى لا تدخل فى نطاق البحث، وبالتالي يجب حذف "وأنخفاض العجز الخارجى" وكان يجب شرح تحسن مستوى الأداء، بتحقيق معدل نمو حقيقى.

- وجاء فى المقدمة كذلك ص ٤١٣ "وقد بات واضحاً أن الموقف الحرج الذى أنزلق فيه الاقتصاد المصرى لا يمكن أن يتغير إلا من خلال إعادة هيكلة هذا الاقتصاد بشكل يرفع من إنتاجيته" وحيث أنزلق لا بد من أنتشاله ولا يكون ذلك بإعادة الهيكلة أى بالعودة إلى الهيكل السابق. إنما المقصود بتحسين الهيكل الذى يؤدي إلى رفع الانتاجية".

- أما المقدمة والتي أشتملت على شرح المشكلة البحثية والفرضية وطريقة البحث جاءت غارية من الفروض، والتي أحس الباحث بضرورة

وجودها، ولكن متاخرا. على سبيل المثال ص ٢٥٤ الفقرة الثالثة (وذلك بفرض تبنى مجموعة من السياسات الكفيلة باصلاح الاختلالات الداخلية قبل هذه وتلك). ومعلوم أن الفروض تخدم فى حيك العلاقة بين تحرير القطاع الخارجى ورفع معدل نمو الصادرات المصرية، والفرض الآخر ص ١٥٤ أن الاصلاح السياسى والدستورى مقدم على الاصلاح الاقتصادى. وهذا فرض فى غاية الأهمية، ربما نعود إلى مناقشته فيما بعد.

٣ - وعن الشق الأول من البحث والخاص بتحرير القطاع الخارجى، فقد أعطاه حقه حسب ما يتطلبه المقام، فعالج مفهوم التحرير الاقتصادى. ثم لكى يعالج مفهوم تحرير القطاع الخارجى ومكوناته لا بد وأن يعرفه ويوضح كيف يدار ثم كيف يحرر وشروط ذلك، ولكن بالنسبة للشق الثانى عن آثاره فهو لم يورد آثارا. (لأن الأثر يعنى نتيجة أو علاوة أو الحاصل من الشئ. وقد راعى ذلك فى عنوان الجدول رقم (١) وإنما توقعات مبنية على فروض متسعة المدى والمرونة)، تنتهى لأن تكون تمرينا ذهنيا للتعرف على تأثير أختلاف المرونات. ولكنها أتت بنتيجة غريبة وهى أنه فى أى الأحوال سيؤدى تحرير القطاع الخارجى إلى زيادة فى الصادرات. وممكن الخطورة فى بعض الفروض الموضوعة التى لا بد من مناقشتها.

- فافتراض ثلاث أحوال للمرونة السعريّة مع إغفال المرونة الداخلية ومرونة العرض، يعطى نتائج مبالغ فيها.

- افتراض أن انخفاض ٢٠٪ من الرسوم الجمركية على الواردات يؤدى إلى تخفيض فى أسعار الصادرات بنفس النسبة. أنظر ص ٤٣٦ على عكس ما جاء ص ٤٣٤ فى ج ٢ هذا على فرض أن كل المدخلات فى الأنشطة التصديرية مستوردة وهذا فرض غير مقبول فلو فرضنا أن نشاطا تصديريا ما يستورد ٥٠٪ من مدخلاته فان تخفيض ٢٠٪ من الرسوم الجمركية على الواردات يؤدى إلى تخفيض ١٠٪ فى أسعار المدخلات أو

فى أسعار الصادرات .

- لم يوضع فرض ثبات الأسعار الداخلية أو تغييرها بنسبة تضخم متوقعة . (أنظر إلى أ فى السمات ص ٤٢٢) .

- فى الفرض الثالث هل ٥ ٪ نمو الصادرات نتيجة اصلاح الإطار المؤسسى تؤدى إلى زيادة الصادرات ب ٥٧٢ م أو بنصف هذا المبلغ حيث يمثل ذلك ١٠ ٪ . وإن كان فرضا جزافيا .

- أما الفرض الرابع فيعنى استمرار معدل النمو المحقق ١٥٤ ٪ إبان خضوع التجارة الخارجية للقيود ، وفى ظل الإتفاقات الثنائية والمتكافئة . فهل من المتوقع قبول استمرار نفس المعدل فى حالة تحرير التجارة ؟ .

وهكذا أدت هذه الفروض غير المقبولة إلى نتائج مشكوك فيها .

٤ - وأخيرا هناك بعض الملحوظات الهامشية ولكنها جديرة بالذكر .

- اتفق مع الباحث تماما على ضرورة تنفيذ مجموعة من السياسات لضمان نجاح عملية التحرير الإقتصادى ص ٤١٥ ، ولكن كثيرا ما نخلط بين الوسائل والأهداف ، ونجعل الوسائل سياسات . ومع كل فهذه النقطة تثير نقطة أخطر وهى هل يستطيع أصحاب التقييد والتحكم أن يتبنوا وينفذوا سياسات تؤدى إلى التحرير الإقتصادى . هذا أمر مشكوك فيه ولم يعد يحتاج إلى دليل بالنسبة لما عليه الحال فى مصر .

- يتعلق بالنقطة السابقة ضرورة الإصلاح السياسى والدستورى حتى يناسب المناخ المواتى لعملية التحرير إذا ما أريد لها أن تكون ناجحة وذات ضرر أقل . وقدima قالوا فاقد الشى لا يعطيه .

- جاء فى ص ٤٢٠ غير أن تعدد القرارات وتغير المنشورات - النشرات - أدت إلى وجود حالة من عدم التوازن والفهم الدقيق . ونحن الإقتصاديون

ذوى حساسية فى استخدام المصطلحات فهل عدم التوازن هنا ذات موضع صحيح. إنما مى حالة من الارتباك يصعب منها الوصول إلى فهم المقصود.

- جاء فى ص ٤٢٠ أن القرار لم يفرق بين الأشخاص القائمين بعملية الاستيراد والتصدير. ولكن بحدس الباحث وخبرته فى هذا المجال هل يستطيع أن يقرر عدم وجود التفرقة من الناحية العملية فى ظل الأنظمة الاربعة لعمليات التصدير والاستيراد؟

- فى ص ٤٢٣ ذكر أن فترة الخمس سنوات فترة ملائمة لاستيعاب آثار الأجل القصير. وأود أن أسأل على أى أساس تحددت هذه الفترة وما يعنى استيعاب هنا؟

- فى ص ٤٢٥ جاء أنه من منظور تعظيم الرفاهية الاجتماعية (وتكبير أفضل من تعظيم) أن تكون الأولوية فى التحرير إلى المعاملات الجارية. والسؤال هل لو جرى التحرير فى المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية سوف يقلل من الرفاهة الاجتماعية؟

تعقيب على بحث

تحرير القطاع الخارجى وأثره على الصادرات المصرية

أ.د. صقر أحمد صقر

السيد الرئيس، سيداتى وساداتى

أود فى البداية أن أتوجه بالشكر للسيد الدكتور/ عادل محمد المهدى على الجهد الطيب الذى بذله فى بحثه عن تحرير القطاع الخارجى وأثره على الصادرات المصرية، والذى قام فيه بالتعرض لمفهوم التحرير الاقتصادى، والمقصود بتحرير القطاع الخارجى، والكيفية التى تم بها تحرير هذا القطاع، وأشار عملية التحرير على الصادرات المصرية. ويؤكد البحث على ضرورة تبنى الإدارة الاقتصادية للسياسات اللازمة لنجاح عملية التحرير الاقتصادى الشامل، وعلى ضرورة البدء باصلاح الاختلالات الداخلية، ثم العمل على تحرير المعاملات الجارية ثم المعاملات الرأسمالية، وذلك من خلال تحرير هيكل الأسعار النسبية للسلع وعناصر الانتاج، بالإضافة إلى ضرورة استقرار التشريعات والقرارات الاقتصادية المختلفة. ثم يتناول البحث فى الجزء الأخير منه دراسة الآثار المترتبة على تحرير القطاع الخارجى بالنسبة لاداء الصادرات فى كل من الأجل القصير والأجل الطويل.

وأنا مع اتفاقى بصورة عامة مع الخطوط الأساسية للبحث، والنتائج التى توصل إليها، سأكتفى ببعض الملاحظات الإضافية المتعلقة بموضوع البحث وبرنامج الاصلاح الاقتصادى فى مجال القطاع الخارجى الذى تحاول الحكومة المصرية تطبيقه فى الآونة الأخيرة.

أولاً: تشير الورقة إلى التعديلات المتتالية التى أدخلت على سياسة الصرف الأجنبى خلال السنوات العشر الأخيرة والتى أنتهت إلى توحيد

سعر الصرف فى أكتوبر الماضى وتركه حرا يتحدد وفقا للعرض والطلب على العملات الأجنبية. وتعد هذه التعديلات أحد أهم جوانب برنامج الإصلاح الاقتصاى الذى تحاول الحكومة تطبيقه مؤخرا. لما فى ذلك من آثار إيجابية ملموسة على الصادرات، وأشار سلبية على الواردات. كما أن ذلك سيؤدى أيضا إلى تخفيض الكثافة الاستيرادية والكثافة الرأسمالية للانتاج المحلى. ويرجع ذلك إلى أنه بمجرد تلقى الوحدات الانتاجية للمؤشرات التى تبين لهم أن مشترياتهم من النقد الأجنبى ستكون غير مدعومة، فإن هذه الوحدات ستبذل جهدا أكبر فى توفير النقد الأجنبى باستخدامه بصورة أكثر كفاءة وأكثر انتقائية. كما أن الواردات من السلع الرأسمالية، والتى تشكل النسبة الأساسية من العرض المحلى من هذه السلع، لن تكون مدعومة بسعر الصرف المغالى فيه. وهذا يعنى أن سعر السلع الرأسمالية سيتجه نحو الارتفاع، مما سيدفع الوحدات الانتاجية إلى استخدام أساليب الانتاج كثيفة العمل نسبيا.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن تحرير سعر الصرف سيلقى بأعباء جديدة على واضعى السياسة الاقتصادية الذين ينبغى عليهم تفهم محددات سعر الصرف وتفاعل هذه المحددات مع المتغيرات التجميعية الأخرى مثل الأسعار، والانتاج، والتوظيف، ويرجع ذلك إلى أن سعر الصرف لا يؤثر فقط على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية، ولكنه يؤثر أيضا على المعدلات النسبية للعائد الحقيقى على الأصول الأجنبية والمحلية (مثل السندات)، وعلى العوائد والتكاليف المترتبة على الاحتفاظ بعملات مختلفة. ولهذا السبب فإنه نظرا لما لسعر الصرف من تأثير على أنواع متعددة من القرارات الاقتصادية، فإن هذا السعر يخضع أيضا للتطورات التى تلحق بأسواق السلع والسندات والنقود. ومراعاة كافة المؤثرات على سعر الصرف والتى تتحقق خلال هذه الأعداد الكبيرة من الأسواق يتطلب نوع من التكامل بين الجوانب المتعددة والمعقدة للموضوع، والتى تتعلق بتعادل القوة الشرائية،

وتعادل سعر الفائدة الحقيقي، وبالتداخل بين سعر الصرف فى سوق الأصول وسوق النقود. وهنا ينبغى أن يتزايد الاهتمام بآثار التوقعات والتداخل بين الأحداث المتوقعة فى المستقبل والسلوك فى الوقت الحالى وما يصاحب ذلك من تقلب وعدم القدرة على التنبؤ وأهمية المصدقية بالنسبة لقدرة الحكومة على التأثير فى توقعات الأفراد.

ثانيا: تشكل الدعوة لتحرير القطاع الخارجى فى إطار التحرير الاقتصادى الذى يتم تطبيقه فى الآونة الرامنة تحولا رئيسيا فى فكر واضعى السياسة الاقتصادية فى مصر بالنسبة لدور التجارة الدولية فى عملية التنمية. فبعد سيادة استراتيجية الاحلال محل الواردات خلال الخمسينات أو الستينات أو السبعينات، نجد أن التركيز خاصة منذ النصف الأخير من الثمانينات على استراتيجية ترويج الصادرات. وقد ترتب على اتباع استراتيجية الاحلال محل الواردات نتائج مخيبة للآمال نتيجة لما ترتب عليها من تنمية بعض الصناعات التحويلية التى لا تتميز بالكفاءة، وعدم التمكن من الاستفادة من المكاسب التى يمكن تحقيقها من التجارة الدولية. وكما اتضح من التطبيق فإن الاحلال محل الواردات قد فشل حتى فى تخفيض الاعتماد على الواردات. أما الاستراتيجية البديلة - وهى استراتيجية ترويج الصادرات - فانها تتضمن استغلال المزايا النسبية للدولة واستيراد السلع التى ترتفع تكلفة انتاجها بالداخل ولا يلحق التصنيع فى حد ذاته نفس الأهمية التى حظى بها فى استراتيجية الاحلال محل الواردات، إذ أن التصنيع فى الاستراتيجية الجديدة هو نتيجة طبيعية للتنمية وليس هدفا يتم التوصل إليه على حساب الكفاءة التى يعمل بها الاقتصاد القومى.

وتوضح الدراسات التفصيلية التى تمت فى هذا الخصوص أن استراتيجيات التنمية المتجهة للتصدير التى تم اتباعها فى العديد من البلدان قد مكنت من الارتفاع بمعدلات النمو المتوسطة فيها بالمقارنة بالبلاد التى تتبع الاحلال محل الواردات. كما أن الانتقال من سياسات الاحلال محل الواردات إلى ترويج الصادرات عادة ما يؤدي إلى

ارتفاع ملموس فى معدل النمو. أخيرا فانه بالرغم من انخفاض الاهتمام بالتصنيع إلا أن سياسات التنمية المتجهة للتصدير قد أدت إلى معدلات نمو أكثر ارتفاعا فى الصادرات من الصناعات التحويلية بالمقارنة بالسياسات التى تحاول الاسراع بالتصنيع من خلال الاحلال محل الواردات .

ثالثا : يشير البحث إلى أن المقصود بالتحريك الاقتصادى هو ترك إدارة النشاط الاقتصادى لقوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومى ، وإفساح المجال للقطاع الخاص ، وضرورة إصلاح المناخ السياسى والاجتماعى بما يكفل مشاركة جميع القوى السياسية فى صياغة وتنفيذ القوانين والقرارات المرتبطة بالتحريك الاقتصادى . وهذه النقطة الأخيرة الخاصة بمشاركة جميع القوى السياسية فى صنع القرارات الخاصة بالتحريك الاقتصادى يمكن النظر إليها على أنها سبب ونتيجة فى نفس الوقت . ويرجع ذلك إلى أن التوجه للأسواق يعنى الاعتماد على الحوافز السعريّة بدلا من القيود الكمية ، كما أنه يتضمن التوصل إلى سعر صرف واقعى للعملة حتى يمكن تنمية الصادرات من خلال الارتباط بالسوق العالمى . وهذه الحالة هى عكس حالة الاحلال محل الواردات والتى تعمل فى ظل القيود المختلفة ، مما يؤدى إلى اعتماد نتائج النشاط الاقتصادى إلى حد كبير على القرارات الحكومية .

وعلى العكس من سياسات الحماية التى تخلق أرباحا غير عادية للمستوردين وللمنتجين المحليين المستفيدين من هذه السياسة ، فانه من الصعب خلق أرباح بصورة مصطنعة فى ظل سياسة ترويج أو تنمية الصادرات . وفى هذه الحالة سيعتمد نجاح المؤسسة على قدرتها على المنافسة فى الأسواق الدولية ، وهو الأمر الذى يتحقق باعتمادها على نفسها وليس على سياسة الحكومة نظرا لعدم قدرة الحكومة على السيطرة على الأسواق الدولية . هذا بالإضافة إلى أن المعلومات المتاحة لهم عن

هذه الأسواق سيتم قبولها من جانب الحكومة. وهذا يعنى أن المصدرين سيشكلون مركزا مستقلا للقوة فى المجتمع.

رابعا: يشير البحث إلى أن تحرير التجارة السلية سيؤدى إلى تعرض القطاعات الانتاجية التى تنتج سلعا قابلة للتصدير لقدر من المنافسة العالمية، مما يترتب عليه وجود حالتين متناقضتين، تتمثل أولاهما فى حدوث أنكماش فى بعض الأنشطة التى كانت مستمرة فى الانتاج - رغم انخفاض كفاءتها الاقتصادية - تحت ستار الحماية المرتفعة. أما الحالة الثانية فانها تتمثل فى بذل المزيد من الجهد لتحسين مستوى الجودة بالنسبة للسلع التى تتمتع مصر فى انتاجها بميزة نسبية كامنة. غير أن هذه الميزة لم تكن مستغلة نتيجة لتحيز هيكل الحماية ضد أنشطة الانتاج للتصدير ولصالح الانتاج لبدائل الواردات. وفى هذه الحالة الأخيرة فان برنامج تحرير التجارة الخارجية لا بد وأن يتضمن اتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية الوحدات الانتاجية التى يمكن أن تتعرض لبعض الآثار السلبية المترتبة على تحرير الواردات، والتى يحتمل أن تواجه صعوبات فى الأجل القصير فى التأقلم مع حرية التجارة.

خامسا: تجدر الإشارة مؤخرا إلى أن برنامج تحرير التجارة الدولية الذى يتم تطبيقه حاليا فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ينبغى أن يراعى مسألتين هامتين حتى يحقق أهدافه المنشودة وهما:

الأولى: هى أنه لا بد وأن يصاحب هذه الاجراءات المختلفة المتعلقة بسياسة التجارة الخارجية تبسيط نظام الدروبك والمتعلق ببرد الضرائب الجمركية التى يتم دفعها على مستلزمات الانتاج المستوردة إلى المنتجين الذين يقومون باستخدام مستلزمات الانتاج هذه فى انتاج سلع يتم تصديرها.

الثانية: هي أنه من الضروري كذلك أن يصاحب هذه الاجراءات تقليل الاعفاءات من دفع الضرائب الجمركية والممنوحة للعديد من الأنشطة، وبشكل مغالى فيه، إلى أدنى مستوى ممكن، وذلك عدا تلك الاعفاءات التي يتم منحها فى إطار سياسة تنمية الصادرات.

السيد الرئيس

هذه بعض الملاحظات التي وددت أن أضيفها إلى البحث الذى تم تقديمه فى هذه الجلسة، وأكرر تهنئتى للباحث على معالجته للموضوع بشكل جيد، وأشكر لكم جميعا حسن الاستماع.

البحث العاشر

قياس قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب

صدمة التحرير الاقتصادى والتكيف معها

دكتور محمد إبراهيم السقا

١ - مقدمة:

تجمع الدول التى تنتهج سياسة التحرير الاقتصادى بعض الخصائص المشتركة أهمها أنها تعاني من اختلالات حادة فى اقتصادياتها تراكمت عبر فترات طويلة من التدخل الحكومى المركز. وأهم جوانب هذا الاختلال هى العجز الحاد فى موازين مدفوعاتها وبصفة خاصة الميزان التجارى، وعجز الموازنة العامة وتضاعف معدلات التضخم مع تدهور فى معدلات الصرف، فضلا عن ارتفاع حجم الدين الخارجى لهذه الدول وتكلفة خدمته. وعادة ما تبدأ برامج التحرير الاقتصادى على هذه الأرضية وهو بلا شك مناخ غير ملائم لبدء هذه البرامج خصوصا مع الجمود الواضح فى آليات التكيف أو التعديل Adjustment لاقتصادياتها والنابع بصورة أساسية من عدم المرونة التى تتسم بها أدوات السياسة الاقتصادية والقيود المؤسساتية Institutional Constraints .

وتهدف برامج التحرير الاقتصادى إلى التحول نحو اقتصاديات السوق بهدف توفير الحوافز والمناخ المناسب للاستثمار وتقليل الاستهلاك والوصول بمعدلات الفائدة والصرف إلى مستويات واقعية تسهم فى علاج خلل ميزان المدفوعات بالإضافة إلى زيادة إيرادات الدولة وخفض نفقاتها لخفض العجز فى الميزانية وإعطاء الحرية الكاملة للأسعار بما يضمن توزيعا أكفا للموارد.

وبصفة عامة يمكن تعريف التحرير الاقتصادى بأنه أى سياسة تقلل من القيود القائمة سواء كان ذلك من خلال إزالة هذه القيود تماما أو من خلال استبدالها بقيود أخرى أقل حدة (Kruger, 1986)

والواقع أنه لا يمكن فصل برامج التحرير الاقتصادى، خصوصا مع بداية الثمانينيات، فى كثير من دول العالم النامى عن ارتفاع مستوى مديونياتها الخارجية. إذ أنه مع تزايد عبء المديونية وتعثّر العديد من الدول فى خدمة ديونها، حدث شبه ارتباط بين عملية إعادة الجدولة وبرامج الاستقرار الاقتصادى التى تعدها هذه الدول مع صندوق النقد الدولى. وشيئا فشيئا أصبح ضرورة عقد اتفاق مع الصندوق شرطا أساسيا فى عملية إعادة الجدولة. وعلى ذلك فإن عدم التوصل إلى اتفاق مع الصندوق يؤدى إلى فشل التوصل إلى اتفاق مع المقرضين.

وقد أخذت اتفاقيات إعادة الجدولة فى البداية الشكل الآتى:

١ - قرض من صندوق النقد الدولى - أو البنك الدولى.

٢ - اتفاقية تثبيت.

٣ - إعادة جدولة بعض الديون.

٤ - تسهيلات إضافية من المصادر الخاصة والعامة للاقراض.

ولقد كانت النظرة التى تقوم عليها هذه الاتفاقيات هى أن الدولة المدينة تعاني من أزمة سيولة طارئة سرعان ما سوف تحل بمجرد أن تعمل هذه الاجراءات وتؤدى هدفها. لذلك أخذت هذه البرامج فى معظمها الطابع النقشفي، مثل البرنامج الذى عقده مصر مع صندوق النقد الدولى فى يونيو ١٩٧٨ ولم يستمر سوى عام واحد بسبب عدم التزام مصر بتخفيض عجز الميزانية إلى المستوى المتفق عليه^(١). أما الملامح

العامة لهذه الإتفاقات فهي إتباع سياسة نقدية متشددة، ورفع معدلات الصرف إلى مستويات تنافسية وكذلك معدلات الفائدة إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة، وخفض الإنفاق الحكومى، ورفع الضرائب وتخفيض الدعم وتثبيت الأجور. وبسبب نمطية هذه البرامج فشل الكثير منها فى تحقيق أهدافه الأمر الذى دعى المنظمات الدولية إلى تعديل أسلوب التعامل مع مشكلات هذه الدول من خلال معالجة كل حالة على حدة Case by Case Approach وبدأ من عام ١٩٨٥ حدث نوع من التغيير فى طبيعة هذه البرامج على أثر إدخال خطة بيكر J. Baker لمعالجة الوضع المتدهور للدول المدينة والتي ضمت بالإضافة إلى مد الدول المدينة بموارد تمويلية من المنظمات الدولية والبنوك التجارية ضرورة إدخال الدول المدينة تعديلات هيكلية تهدف إلى تحويل اقتصادياتها نحو نظام السوق الحر وذلك للتغلب على عوائق النمو بها. هذه الإصلاحات تتضمن بشكل أساسى تحرير التجارة الخارجية بتخفيض التعريفات الجمركية وكذلك القيود الكمية وتوفير فرص أفضل لتدفق رؤوس الأموال وتخفيض الدعم وتحرير معدل الفائدة والصرف وخصخصة المشروعات العامة

Privatization (Spero, 1990)

لذلك يمكن القول بان جانبا مهما من برامج التحرير الاقتصادى يتم فى الواقع تحت ضغوط المنظمات الدولية بهدف محاولة تخفيف عبء الدين الخارجى، أكثر منه استجابة لضغوط الاختلالات المحلية أو رغبة أصيلة فى التحرير.

ولقد شهدت مصر ومنذ عام ١٩٧٤ نوعا من التوجه نحو اقتصاديات السوق والتخفيف من حدة التدخل الحكومى وذلك فى إطار مشروع الانفتاح الاقتصادى وبمرور الوقت بدا فى الأفق أن الانفتاح لم يحقق الآمال التى علقت عليه. وبعد المفاوضات الطويلة والمرهقة مع صندوق النقد الدولى جاءت أعنف إجراءات التحرير

الاقتصادى والتي اتخذت فى إطار ما يسمى ببرنامج الألف يوم والذى أعلن أن الهدف منه هو تحرير الاقتصاد المصرى من القيود التى تعوق حركته نحو الإنطلاق. على أنه ينبغى الإشارة إلى أن مدة الألف يوم تتطابق فى الواقع مع المدة التى تأخذها برامج التثبيت متوسطة الأجل والتي تعقد مع الصندوق لمدة ثلاث سنوات.

ولقد أشار السيد "رئيس الجمهورية" فى خطابه فى عيد العمال أول مايو ١٩٩١ فى سياق حديثه عن برنامج الألف يوم إلى أن عملية تحرير الأسعار سوف يترتب عليها بعض الارتفاعات المؤقتة فى الأسعار بعدها ستأخذ الأسعار مدة سنتين إلى ثلاث سنوات حتى تستقر ويعود الاقتصاد مرة أخرى إلى التوازن يقول سيادته:

"الإصلاح الاقتصادى يحمل اعباء... هتجى فترة سنتين أو ثلاثة بالكثير تتوزن العملية، تستقر الأسعار، يستقر كل شئ" (٢).

ومدلول هذه العبارة أن عملية التكيف أو التعديل سريعة بالشكل الذى يمكن الاقتصاد من استيعاب الصدمة المترتبة على التحرير وأن يجرى عملية تكيف أو تعديل بحيث يخرج من الاختلالات التى فرضتها هذه الاجراءات فى فترة لا تتجاوز سنتين أو ثلاثة سنوات. مثل هذا الحكم سوف ينعكس فى الواقع على مدى حدة الاجراءات المتخذة للتحرير. فالاقتصاد الذى يتسم بقدرة عالية على التكيف يمكنه اطلاق قوى التحرير بشكل كامل أو شبه كامل طالما أن عملية التكيف الكامل سوف تأخذ فترة قصيرة جدا يتم خلالها إعادة تصحيح الاختلالات من خلال إعادة توزيع الموارد. أما إذا كانت قدرة الاقتصاد على التكيف ضعيفة، أو بمعنى آخر كانت سرعة التكيف بطيئة فان توقيت وحدة ومحتوى برنامج التحرير لا بد وأن يدرس بعناية فائقة طالما أن عملية تصحيح الاختلالات سوف تأخذ فترة طويلة.

ويهدف هذا البحث إلى محاولة قياس قدرة الاقتصاد المصرى على التكيف مع الاجراءات المتخذة فى إطار برنامج التحرير الاقتصادى. وتتمثل حزمة التحرير Liberalization Package التى يهتم بها البحث فى ثلاثة عناصر هى تحرير الأسعار وتحرير معدلات الصرف وتحرير معدلات الفائدة، فتحرير كل عنصر من هذه العناصر يمثل صدمة يعرض لها الاقتصاد المصرى. ويهدف تحليل قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب والتكيف مع الصدمات الناجمة عن تحرير هذه العناصر الثلاثة سوف يتم بناء نموذج قياس كلى صغير الحجم Small Macroeconometric Model للاقتصاد المصرى وتقدير هذا النموذج للتوصل إلى سرعات التكيف للمتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة.

٢ - أشكال التكيف أو التعديل Adjustment Forms

يمكن بصفة عامة التمييز بين شكلين للتكيف:

أ - الشكل الأول: التكيف اللحظى Instantaneous Adjustment

وهو الشكل الذى يقوم على أساس المرونة الكاملة لادوات السياسة الاقتصادية والديناميكية العالية للاقتصاد بحيث أن الأسواق المختلفة تتكيف بشكل لحظى مع أى صدمة يتعرض لها الاقتصاد، سواء كانت صدمة داخلية أو خارجية. وقد يعتبر السوق العالمى للعملات والأوراق المالية مثالا لهذه الحالة بسبب الشبكة الرهيبة للاتصالات التى تربط بين مراكز المال الرئيسية فى العالم بحيث تعكس وبشكل لحظى أى تطورات اقتصادية أو سياسية ذات مدلول جوهري كذلك تتكيف أسواق السلع الحيوية مثل النفط بهذا الشكل من التكيف.

ب - الشكل الثانى: التكيف الجزئى أو غير الكامل Partial Adjustment وهو الشكل الذى يقوم على أساس أن تعرض الاقتصاد لأى صدمة سوف يترتب عليه نوع من الخلل، هذا الخلل سوف يستمر لمدة زمنية معينة تعتمد على سرعة تكيف الأسواق المختلفة فيه Speed of Adjustment حتى يعود الاقتصاد مرة أخرى إلى وضع التوازن.

ولتبسيط عرض المفهوم دعنا نتناول الشكل التالى من نموذج تكيف أو تعديل المخزون Stock Adjustment Model

$$Z_t^* = a + bx_t \quad (1)$$

حيث الوضع التوازنى أو المرغوب فيه للاقتصاد خلال الفترة t وهو وضع غير ملحوظ Unobservable مجموعة x المتغيرات المحددة لوضع التوازن فى الفترة t . والآن دعنا نفترض أن تكيف الاقتصاد لمستواه المرغوب فيه أو التوازنى غير كامل أى أن

$$Z_t - Z_{t-1} = \lambda (Z_t^* - Z_{t-1}); \quad 0 \leq \lambda \leq 1 \quad (2)$$

حيث Z_t = الوضع الفعلى للاقتصاد فى الفترة t أما المعامل λ فهو معامل التكيف Adjustment Coefficient والذى تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح كما هو مفترض فى المعادلة رقم (٢) فقيمة λ القريبة من الصفر تشير إلى أن جزءا صغيرا من الخلل بين الوضع الفعلى والتوازنى يتم تعديله خلال فترة زمنية واحدة، بينما تشير قيمة λ القريبة من الواحد الصحيح إلى أن جزءا كبيرا من الفجوة

بين الوضع الفعلى والوضع المرغوب فيه يتم اغلاقها خلال فترة زمنية واحدة. وعلى ذلك فان قيمة λ سوف تحدد لنا سرعة التكيف Speed of Adjustment أما متوسط فترة الابطاء فى التكيف أو التعديل Adjustment Lag فيساوى $(1-\lambda)$. وطبقا للمعادلة رقم (٢) فان أى محاولة تتم خلال فترة زمنية معينة (من 1 إلى t) للوصول بالمستوى الفعلى للاقتصاد إلى مستواه المرغوب فيه سوف تكون ناجحة جزئيا خلال هذه الفترة لأن التغير الفعلى فى Z فى أى فترة زمنية t عبارته عن جزء من التغير المرغوب فيه فى هذه الفترة (٣) ويتجلى ذلك بادخال (١) فى (٢) حيث نحصل على

$$Z_t = \lambda a + \lambda b \underline{x}_t + (1-\lambda)Z_{t-1} \quad (3)$$

وتتعدد اسباب عدم حدوث التكيف الكامل لـ Z إلى Z^* خلال فترة زمنية واحدة، وبصفة عامة يمكن ارجاعها إلى القيود الفنية (التكنولوجية) والقيود المؤسساتية، والعادات والتقاليد، وطبيعة التوقعات فى الاقتصاد وبصفة خاصة إذا كانت التوقعات اندحارية Regressive Adaptive. هذه العوامل وغيرها قد تحول دون حدوث التكيف الكامل خلال فترة زمنية واحدة. ولاعطاء مثال على ذلك دعنا ننظر إلى النموذج الآتى للميزان التجارى

$$eTB = X - \frac{\theta P_w}{P} \times I \quad (4)$$

حيث TB = الميزان التجارى و I ، X = الصادرات والواردات، و θ = معدل الصرف، P_w ، P = مستوى الأسعار المحلية والخارجية.

ويشير المقدار $[I \cdot (Pw / P) \theta]$ إلى قيمة الواردات باستخدام معدل الصرف الحقيقي. والآن ما الذى يمكن أن يحدث فى حالة تخفيض قيمة العملة (أو ارتفاعها). من المتوقع فى هذه الحالة انخفاض الطلب على الواردات بارتفاع معدل الصرف الحقيقي، وزيادة الطلب على الصادرات للسبب ذاته بما يحسن من وضع الميزان التجارى^(٤). إلا أن النتائج التطبيقية اثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن وضع الميزان التجارى لا يتحسن فى البداية مع تخفيض قيمة العملة، بل على العكس من ذلك تسوء حالة الميزان التجارى ويزيد العجز فيه لفترة تتراوح بين سنتان إلى ثلاث سنوات (Himarios 1989)، حسب توافر شروط معينة، بعدها يأخذ الميزان فى التحسن وهو ما يعرف بالمنحنى J-Curve ويفسر ذلك بأن استجابة التغير فى كمية الصادرات بالزيادة والواردات بالانخفاض تكون ضعيفة فى البداية بما لا يعوض ارتفاع الأسعار النسبية $(Pw / P) \theta$ وذلك لان استجابة المستهلكين والمنتجين تأخذ فترة حتى تتكيف بشكل كامل مع تغيرات الأسعار النسبية، بعدها تأخذ كميات الصادرات والواردات فى الاستجابة بالشكل المفترض. وأيا كانت الاسباب فان ما يعنينا هنا هو أن هناك فترة تأخير أو إبطاء للتكيف Adjustment Lag بحيث إن عملية تكيف الميزان التجارى لتغير معدل الصرف لا تكون كاملة خلال فترة زمنية واحدة.

وهذا الشكل الثانى من اشكال التكيف، أى التكيف الجزئى Partial Adjustment هو ما يعنينا فى الواقع فى هذه الدراسة، إذ سنفترض هنا أن تكيف الاقتصاد المصرى للاجراءات المتخذة فى إطار برنامج التحرير الاقتصادى يتم بشكل جزئى.

٣ - طريقة المعالجة Methodology

يتكون النموذج القياسى للبحث من مجموعة من الدوال التى تفسر سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد المصرى، ويقوم النموذج على أساس أن الاقتصاد المصرى اقتصاد صغير مفتوح بالنسبة للعالم الخارجى Small Open Economy والنموذج عبارة عن نظام لعدم التوازن Disequilibrium System يفترض أن عملية التكيف التى يقوم بها الاقتصاد تتم بشكل جزئى وفقا لفرض التكيف الجزئى على النحو السابق شرحه، ثم يتم تقدير النموذج للحصول على معاملات التكيف والتى يتم من خلالها حساب سرعة التكيف لمتغيرات الاستجابة Response Variables ومن خلال المعلمات الهيكلية المقدرة نقوم بعمل تنبؤ لسلوك هذه المتغيرات حتى عام ٢٠٠٠ بفرض عدم حدوث التحرير الاقتصادى وذلك لعمل محاكاة Simulation بتعريض متغيرات الاستجابة لصددمات التحرير المختلفة لبيان أثر الصدمات على سلوك هذه المتغيرات. أما توقيت الصدمات فقد تم اختياره على أن يبدأ من عام ١٩٩١ وهو التوقيت الذى يتوافق مع بداية برنامج الألف يوم تقريبا. وسوف يتم التعامل مع الصدمات على أنها مؤقتة Temporary لمدة سنة أو ثلاث سنوات.

أما الفترة الزمنية لتقدير النموذج فتمتد من ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٠ (٤١ مشاهدة) واختيار هذه الفترة الطويلة سببه هو الرغبة فى توفير أكبر عدد ممكن من المشاهدات حتى تكون النتائج المقدرة عالية الكفاءة كذلك بسبب عدم توافر بيانات ربع سنوية عن كثير من المتغيرات موضع الدراسة. ولتجنب أثر بعض التحولات التى حدثت خلال هذه الفترة الطويلة ثم الاستعانة بمجموعة من المتغيرات الصورية Dummy Variables اثناء عملية التقدير.

٤ - النموذج The Model

Behavioural Equations يتكون النموذج من إحدى عشر معادلة سلوكية

كالآتي:

Consumption الاستهلاك

يعتمد الاستهلاك وفقاً للنموذج على الدخل الدائم (المتوقع) المتاح للانفاق

Permanent or Expected Disposable Income

والثروة كالاتي: (٥)

$$\log C_t = c_o + c_1^+ \log y_t^e + c_2^+ \log w_t + u_{1t} \quad (5)$$

حيث :

C_t - الاستهلاك ، y_t^e - الدخل الدائم المتاح للانفاق ، w_t - الثروة ،
 u_t - عنصر الخطأ.

Investment الاستثمار

يعتمد الاستثمار على رصيد رأس المال Capital Stock وتكلفة الاقتراض

(معدل الفائدة) كالاتي:

$$\log K_t = k_o + k_1^+ \log Q_t + k_2^+ \log r + u_{2t} \quad (6)$$

حيث :

$$K_t = \text{الاستثمار} , Q_t = \text{رصيد رأس المال} , r_t = \text{معدل الفائدة}$$

ثالثا: الانفاق العام Public Expenditures

بفرض أن الانفاق العام الحقيقي دالة في الدخل الحقيقي تأخذ دالة الانفاق

الحكومي الشكل الآتي:

$$(log) G - log P)_t = g_o + g_t^+ (log Y - log P)_t + u_{3t} \quad (7)$$

حيث $G_t = \text{الانفاق الإسمي}$ ، $Y_t = \text{الدخل الإسمي}$

رابعا: الإيرادات العامة Public Revenue

نظرا لأن الإيرادات العامة في مصر يتم جبايتها على أساس اسمي أي لا يتم

تعديل المتأخرات الضريبية بمعدل التضخم فإن دالة الإيرادات العامة سوف يعبر عنها

من الناحية الاسمية على أساس أن الإيراد الاسمي دالة في الدخل الاسمي كالاتي:

$$log T_t = t_o + t_t^+ log Y_t + u_{4t} \quad (8)$$

حيث $T_t = \text{الإيرادات العامة}$.

أما عجز الميزانية العامة فيأخذ الشكل الآتي:

$$BD_t = T_t - G_t \quad (9)$$

حيث $BD_t = \text{عجز الميزانية}$

خامسا: الصادرات Exports

يعتمد الطلب على الصادرات المصرية على مستوى الدخل فى الخارج Y_{wt} والأسعار النسبية للصادرات، أى أسعار الصادرات المصرية مقارنة بأسعار السلع المنافسة فى سوق الصادرات فى الخارج $\log P_{is} - \log P_w + \log \theta$ وفى حالة الاقتصاد الصغير الفتوح تعتبر أسعار الصادرات من المتغيرات الخارجية Exogenous بالنسبة للدولة وبالتالى فإن المقدار المعبر عن الاسعار النسبية يقتصر على $(\log P_w + \log \theta)$ وعلى ذلك تصبح دالة الطلب الخارجى على الصادرات المصرية كالآتى:

$$\log X_t = X_o + X_1^* (\log P_w^* + \log \theta)_t + X_2^* \log Y_{wt} + U_{5t} \quad (10)$$

حيث X_t = الصادرات، P_{wt} الأسعار الخارجية.

سادسا: الواردات Imports

يعتمد الطلب على الواردات على مستوى الدخل، وأسعار الواردات بالنسبة لاسعار السلع المحلية البديلة للواردات $\log P_{is} - \log P_w + \log \theta$ وبالتالى تأخذ دالة الطلب على الواردات الشكل الآتى:

$$\log I_t = i_o + i_1^* (\log P_w) + \log \theta - (\log P_{is})_t + i_2^* \log y_t + u_{6t} \quad (11)$$

حيث I_t الواردات، P_{is} = أسعار السلع المحلية البديلة للواردات.

أما الميزان التجارى فيساوى

$$TB = X - M \quad (12)$$

سابعا: الطلب على النقود Money Demand

يعتمد الطلب على النقود على الدخل الحقيقى المتوقع (الدائم) وكذلك معدل التضخم المتوقع كمقياس تقريبي Proxy لتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود فى شكل سائل^(٦) وبالتالى تأخذ دالة الطلب على النقود الشكل الآتى:

$$(\log M - \log P)_t = m_o + m_1^+ \log y_t^e + m_1^e \log \pi_t^e + u_{7t} \quad (13)$$

حيث M = الارصدة النقدية الاسمية، π_t^e معدل التضخم المتوقع
أما عرض النقود فيحدد طبقا للمطابقة الآتية:

$$M_t^s = I(H)_t \quad (14)$$

حيث M_t^s = عرض النقود، L = مضاعف النقود، H = القاعدة النقدية Monetary Base.

ثامنا: مستوى الأسعار Price level

فى حالة الاقتصاد الصغير المفتوح وفى ظل وجود نوعين من السلع التى تدخل نطاق التجارة الخارجية Traded والسلع التى لا تدخل نطاق التجارة الخارجية Non-Traded فان مستوى الأسعار يعتبر متوسطا مرجحا Weighted Average لكلا النوعين من السلع كالآتى:

$$\log P_t = w \log P_t^T + (1 - w) \log P_t^{NT} \quad (15)$$

حيث P^T = أسعار السلع التى تدخل نطاق التجارة P^{NT} = أسعار السلع التى لا تدخل فى نطاق التجارة، و w = الوزن المعطى لأسعار السلع القابلة للتجارة فى المستوى العام للأسعار.

وفى حالة الاقتصاد الصغير المفتوح فإن P^T تعتبر متغيراً خارجياً يعتمد على مستوى الأسعار فى الخارج أى أن

$$\log P_t^T = \log P_{wt} + \log \theta_t \quad (16)$$

من ناحية أخرى أفترض أن الأسعار النسبية لهاتين المجموعتين من السلع

تعتمد على ضغوط الطلب المحلى Domestic Demand Pressures (أنظر على سبيل المثال)

Blejer and Leiderman (1981) Nga (1979) and Logun 1984.

أى أن

$$(\log P^{NT} - \log P^T)_t = \Psi (\log DDP_t) \quad (17)$$

حيث Domestic Demand Pressures = DDP_t

ويفرض أن DDP_t تعتمد على نسبة عرض النقود الأسمية للدخل الحقيقى

(M/y) فإن المعادلة رقم (١٧) تصبح

$$\log P_t^{NT} = \log P_t^T + \Psi (\log M - \log y)_t$$

ومن المفترض نظريا أن معدل التضخم فى الاقتصاد الصغير المفتوح لا يختلف عن معدل التضخم العالمى. على أنه تحت ظروف التدخل الحكومى تختلف معدلات التضخم المحلى عن معدلات التضخم فى الخارج وبإدخال الدعم كمقياس تقرىبى للتدخل الحكومى فى عملية الرقابة والتحكم فى الأسعار فإن دالة المستوى العام للأسعار تصبح:

$$\log P_t = P_1^+ (\log P_w + \log \theta)_t + P_2^+ (\log M - \log y)_t + P_3^+ \log S_t + u_{8t} \quad (18)$$

حيث S_t = الدعم.

تاسعا: الدعم Subsidies

يرتبط الدعم بعلاقة طردية مع مستوى الأسعار فى الخارج والداخل وكذلك مستوى الدخل كمؤشر للطلب على السلع المدعمة كالآتى:

$$\log S_t = S_0 + S_1^+ (\log P_w + \log \theta) + S_2^+ \log P_t + S_3^+ \log y + u_{9t} \quad (19)$$

عاشرا: معدل الصرف Exchange Rate

سوف يقتصر التحليل هنا على معدل صرف السوق السوداء باعتبار أن معدل الصرف الرسمى هو أحد أدوات السياسة Policy Tool وبالتالي يعد من المتغيرات الخارجية Exogenous فى النموذج.

بفرض أن الطلب على العملات الأجنبية في السوق السوداء للعملة يتم بدافعى إجراء المعاملات والطلب على الأصول المالية Assets فانه يمكن القول بأن الطلب على العملة في السوق السوداء لاغراض المعاملات يعتمد على الأسعار النسبية (الأجنبية والمحلية) مقاسة من خلال استخدام معدل صرف السوق السوداء، كما يعتمد على الدخل المحلى الحقيقى أى أن:

$$\log D_t^T = d_o + d_1 (\log P_w + \log \theta_B - \log P)_t + d_2 \log y_t^e \quad (20)$$

حيث D_t^T = الطلب على العملة الأجنبية فى سوق الصرف الأجنبى بدافع المعاملات θ_{Bt} = معدل صرف السوق السوداء.

أما الطلب على العملة الأجنبية لاغراض الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية فيعتمد على معدل العائد المتوقع على الأصول المالية الأجنبية والذى لا يشمل فقط معدل الفائدة المتوقع على هذه الأصول ولكن أيضا يشمل أى تغير متوقع فى معدل صرف السوق السوداء، لأن تغيرات معدل صرف السوق السوداء تمثل أيضا عنصر عائد (أو خسارة) عند تحويل الأصول وعوائدها إلى العملة المحلية كذلك يعتمد الطلب لاغراض الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية على الدخل الحقيقى المتوقع أى أن

$$\log D_t^A = d_{10} + d_{11} \log i_w + (\log \theta_{Bt})_t^e + d_{12} \log y_t^e \quad (21)$$

حيث D_t^A = الطلب على العملة فى سوق الصرف السوداء بدافع الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية، θ_t^e = التغير المتوقع فى معدل صرف السوق السوداء.

وبادماج كل من (٢٠) و (٢١) نحصل على الطلب الإجمالي على العملات الأجنبية في سوق الصرف السوداء والذي يساوى

$$\log D_t = (d_o + d_{10}) + d_1 (\log P_w + \log \theta_B - \log P)_t + d_{11} (\log i_w + \log \theta_B)_t^e + (d_2 + d_{12}) \log y_t^e \quad (22)$$

من ناحية أخرى يعتمد عرض العملات الأجنبية في السوق السوداء على فروق معدل الصرف بين سوق الصرف الرسمية (الموازية) وسوق الصرف السوداء بحيث أن

$$\log F_t = f_o + f_1 (\log \theta_B - \log \theta_o)_t$$

حيث F_t = الكمية المعروضة من العملات الأجنبية في السوق السوداء، θ_o = معدل الصرف الرسمى.

في حالة التوازن بين الكمية المطلوبة والمعرضة فإن معدل الصرف التوازنى في السوق السوداء يساوى

$$\log \theta_{Bt} = h_o + h_1^+ \log \theta_{ot} + h_2 \log P_w - \log P)_t + h_3^+ (\log i_w + \log \theta_B)_t^e + h_4^+ \log y_3^e + u_{10t} \quad (23)$$

حيث

$$h_o = (d_o + d_{10} - f_o) / (f_1 - d_1)$$

$$h_1 = f_1 / (f_1 - d_1)$$

$$h_2 = d_1 / (f_1 - d_1)$$

$$h_3 = d_{11} / (f_1 - d_1)$$

$$h_4 = (d_2 + d_{12}) / (f_1 - d_1)$$

حادى عشر: احلال العملة Currency Substitution

للتوصل إلى نموذج احلال العملة (الدولة) دعنا نعيد صياغة معادلة الطلب على النقود المحلية بحيث يعتمد الطلب على الأرصدة النقدية ليس فقط على تكلفة الاحتفاظ بارصدة نقدية بالعملة المحلية (π_t^e) ولكن ايضا على تكلفة الاحتفاظ بارصدة نقدية بالعملة الأجنبية (π_{wf}^e) وذلك لتمثيل حالة الاقتصاد الذى يتعامل فى أكثر من عمله، على هذا الأساس تصبح دالة الطلب على العملة المحلية

$$\log m_t^d = m_o = m_1 \log y_t^e + m_2 \log \pi_t^e + m_3 \log \pi_{wf}^e \quad (24)$$

أما دالة الطلب على العملات الأجنبية فتساوى

$$\log m_{wf}^d = m_{wo} = m_{w1} \log y_t^e = m_{w2} \log \pi_t^e + m_{w1} \log \pi_{wf}^e \quad (25)$$

ووفقا لنظرية تعادل القوة الشرائية Purchasing power parity

فان التغير المتوقع فى معدل صرف عملة ما

$$\theta_t^e = \pi_t^e - e_w \quad (26)$$

والآن بقسمة (٢٥) على (٢٤) وباستخدام (٢٦) نصل إلى دالة احلال العملة

فى مصر كالاتى:

$$\begin{aligned} (\log m_w - \log m)_t &= (m_{w0}) + (m_{1w}^+ - m_1) \log y_t^e + (m_{w2}^+ - m_2) \log \theta_t^e \\ &= (m_{w2} + m_{w3} - m_2 - m_3) \log \pi_{wt}^e + u_{lit} \end{aligned} \quad (27)$$

٥ - نتائج التقدير للنموذج Estimation Results of the Model

قبل اجراء التقدير لا بد أولا أن نحدد كيفية بناء التوقعات فى الاقتصاد ويوجد بصفة عامة شكلين من أشكال التوقعات، التوقعات الانحدارية Regressive Adaptive Expectations والتوقعات الرشيدة Rational Expectations نحن نفترض أن التوقعات حول المتغيرات يتم بناءها وفقا لفرضية التوقعات الرشيدة. ووفقا للفرضية تتساوى توقعات الافراد (فى المتوسط) لمتغير ما مع القيمة الفعلية لهذا المتغير وذلك على أساس أن الافراد يستخدمون كل المعلومات المتاحة لديهم فى بناء توقعاتهم أى أن

$$E_m(x_t | \Omega_{t-1}) = E(x_t | \Omega_{t-1}) \quad (28)$$

حيث $E_m(x_t)$ = توقعات الافراد للمتغير X فى سوق ما

$E(x_t)$ = القيمة الفعلية لهذا التوقع

Ω_{t-1} = مجموعة المعلومات المتاحة للافراد اثناء الفترة $t - 1$

ولاغراض تقدير المتغيرات المتوقعة تحت فرضية التوقعات الرشيدة سنستخدم

اسلوب 1976 McCallum الذى يقوم على أساس أن المتغير يساوى

$$x_t^e = E(x_t | \Omega_{t-1}) = x_t - v_t \quad (29)$$

أى أن القيمة المتوقعة لـ X تساوى القيمة الفعلية لها بالاضافة إلى خطأ التوقع

$V_t^{(v)}$. ولكن لاحظ أن احلال القيمة الفعلية للمتغير X بدلا من القيمة المتوقعة له

سوف يترتب عليه وجود ارتباط متسلسل Serial Correlation بين عنصر الخطأ

والقيمة الفعلية للمتغيرات المتوقعة، وفى هذه الحالة يصبح التقدير باستخدام طريقة

المربعات الصغرى غير مناسب بسبب عدم توافر أحد شروط سلامة التقدير. وللتغلب

على هذه المشكلة سنستخدم اسلوب المتغيرات المساعدة، مع التصحيح للارتباط الذاتى

Instrumental Variable Technique with Autocorrelation Correction

(IVARI)

سيستخدم هو اسلوب Hildreth-lu.

هذا ويوضح الجدول رقم (١) و (٢) نتائج تقدير النموذج.

إذا نظرنا بشكل عام إلى الاحصاءات التشخيصية لنتائج التقدير سنلاحظ أن

تقديرات النموذج مرضية سواء إذا نظرنا إلى الـ R^2 أو إلى الاحصاء ف-F-

Statistic وبالرغم من ان اختبار Durbin-Watson للارتباط المتسلسل يشير إلى عدم وجود ارتباط متسلسل إلا أن أحصاء DW لا يكون كفاً في حالة استخدام المتغير التابع المؤخر lagged Dependent variable كأحد المتغيرات المفسرة Explanatory variable ولذلك قمنا بحساب احصاء Durbin h والذي يتبع التوزيع الطبيعي Normal Distribution. وقد كانت النتائج كما هو واضح تشير إلى عدم وجود ارتباط متسلسل وهناك حالتان لم نتمكن من حساب هذا الاحصاء لهما وهما الاستهلاك والدعم^(٨). ولقد اقترح Durbin إعادة تقدير المعادلة المعنية وادخال عنصر الخطأ المؤخر Lagged Error كأحد المتغيرات المفسرة، فإذا اظهرت النتائج أن معامل هذا العنصر غير معنوى فان ذلك يعد دليلاً على عدم وجود ارتباط متسلسل، وبتطبيق هذا الاجراء على معادلتى الأسعار والدعم وجدنا أن عنصر الخطأ المؤخر غير معنوى مما يعطى دلالة على عدم وجود ارتباط متسلسل. أما قيمة rho فتعبر عن معامل تصحيح الارتباط الذاتى.

وطبقاً لتقديرات دالة الاستهلاك نلاحظ أولاً أن متغير الثروة لم يكن متغيراً معنوياً فى تحديد مستوى الاستهلاك ربما لعدم مناسبة استخدام الأصول النقدية التى يملكها الافراد كتعبير عن الثروة. أما أهم محددات الاستهلاك فكانت الدخل والاستهلاك المؤخر. ويلاحظ أن مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل منخفضة. وطبقاً للتقديرات فان زيادة الدخل بـ ١٠٪ يترتب عليها زيادة الاستهلاك بـ ٦,٨٪ والواقع أن استجابة الاستهلاك للتغير فى الدخل قد تكون أعلى من ذلك. وكما توضح النتائج فان معامل التكيف للاستهلاك يساوى ٠,٢٢٪ ويعنى ذلك أن متوسط فترة الابطاء فى التكيف للاستهلاك يساوى ٣,٥ فترة زمنية وبمعنى آخر فان أى صدمة يتعرض لها الاستهلاك بتغير أحد العوامل المفسرة يترتب عليها مرور فترة زمنية قدرها ثلاث فترات ونصف حتى يتكيف الاستهلاك بشكل كامل مع هذه الصدمة.

وفيما يتعلق بالاستثمار يلاحظ أن جميع المتغيرات المفسرة معنوية وبصفة خاصة نلاحظ العلاقة العكسية. بين معدل الفائدة والاستثمار أما المتغير الصوري Dummy والذي يعبر عن سنوات الحروب فيشير إلى الأثر المعنوي لهذا الاضطراب السياسى على الاستثمار. ويلاحظ انخفاض معامل التكيف للاستثمار (٠,١١) الأمر الذى يعنى ببطء سرعة التكيف لهذا المتغير، حوالى ثمانى فترات زمنية. والواقع أن هناك نتائج مشابهة عن بطء استجابة الاستثمار فى الدول المتقدمة (انظر Ball et al. 1975) وهو الأمر الذى يجعل أثر تغيرات السياسة على الاستثمار بطيئاً.

ولعل المقارنة بين دالتى الانفاق العام والايادات العامة تفسر لنا اسباب الاتجاه المتزايد نحو زيادة عجز الميزانية العامة للدولة. إذ تشير النتائج إلى أن مرونة الانفاق العام بالنسبة للدخل أعلى من مرونة الإيرادات العامة بالنسبة للدخل. وبمعنى آخر فإن زيادة الدخل القومى يترتب عليها زيادة فى كل من الانفاق العام والايادات العامة، ولكن زيادة الانفاق العام تكون أكبر من الزيادة فى الإيرادات العامة مما يؤدى إلى وجود فجوة أو توسيع الفجوة بين الإيرادات والنفقات. أكثر من ذلك إذا ما قارنا بين معاملات تكيف كل من الانفاق العام والايادات العامة سنلاحظ أن معامل التكيف للانفاق العام (٠,٢٨) أعلى من معامل التكيف للإيرادات العامة (٠,١٣) ويعنى ذلك أن سرعة تكيف أو استجابة الانفاق العام (٢,٦ فترة زمنية) أعلى من سرعة تكيف الإيرادات العامة (٦,٧ فترة زمنية). هذا الاختلاف فى سرعات التكيف بين الانفاق العام والإيرادات العامة هو الذى يعقد من مشكلة عجز الميزانية بسبب عدم قدرة الإيرادات على ملاحقة (التكيف مع) الزيادة فى الانفاق العام، على سبيل المثال إذا ارتفع معدل التصخم فإن ذلك يؤدى إلى تخفيض كل من مستوى الانفاق والإيرادات

الحقيقى، وطبقا لسرعات التكيف نجد أن الأمر يحتاج إلى ٢,٦ فترة زمنية حتى يعود الاتفاق إلى مستواه الحقيقى السابق، بينما يأخذ الأمر حوالى سبع سنوات حتى تستعيد الإيرادات مستواها الحقيقى السابق. أما الملاحظة الأخيرة من النتائج فهي أن المعدلات المرتفعة للضرائب بدرجة غير معقولة (والمعبر عنها بالمتغير الصورى Dummy لا تسهم فى الواقع فى زيادة الحصيلة بل على العكس من ذلك تؤدى إلى تدهور الحصيلة وهو ما يعنى أن زيادة عبء الضريبة ليست سياسة مساعدة على زيادة الحصيلة^(٩)).

أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجى فسنقوم بالمقارنة بين سلوك كل من الصادرات والواردات وأثر ذلك على تكيف الميزان التجارى وكما هو واضح من الجدول يلاحظ انخفاض مرونة الطلب الداخلية على الصادرات المصرية إلى الخارج (٠,٤٤) بينما ترتفع مرونة الطلب الداخلية على الواردات (١,٧٤) وهو ما يعنى أن زيادة الدخل فى الخارج لن تكون ذات أثر معنوى فى تخفيض عجز الميزان التجارى كما هو واضح من نتائج الانحدار، بينما يترتب على زيادة الدخل المحلى زيادة معنوية فى عجز الميزان التجارى كما تشير النتائج كما يلاحظ أن مرونة الطلب السعرية للصادرات (٠,٧٢) أعلى من مرونة الطلب السعرية للواردات وعلى ذلك فإن ارتفاع الأسعار النسبية سيترتب عليه استجابة الصادرات بدرجة أكبر من استجابة الواردات (بالانخفاض)^(١٠) وهو ما ينعكس على مدى تكيف الميزان التجارى (٠,٢١) مما يعنى أن متوسط فترة الابطاء فى التكيف تصل إلى حوالى أربع فترات زمنية.

وتوضح النتائج أن مرونة الطلب الداخلية تساوى ١,٢٢ بينما تشير النظرية النقدية إلى أن مرونة الطلب الداخلية للنقود تساوى واحد صحيح. والواقع أن مرونة الطلب الداخلية للنقود الأعلى من الواحد الصحيح نتيجة شبه نمطية فى معظم دراسات الطلب على النقود فى الدول النامية أنظر على سبيل المثال:

ويرجع ذلك إلى زيادة درجة نقدية الاقتصاد Monetization بزيادة درجة النمو الاقتصادى مع صعوبة الاقتصاد فى الأرصدة النقدية المحتفظ بها من جانب الأفراد بسبب تخلف النظام المصرفى. ولعل أهم النتائج لهذه الدالة هو الأثر المعنوى السالب لارتفاع معدل التضخم على الطلب على النقود. فارتفاع معدل التضخم يجعل الأفراد تقلل من الاحتفاظ بالنقود المحلية (أما بتحويلها إلى عملات أجنبية كما سنلاحظ بعد قليل، أو زيادة الطلب على الأصول الحقيقية Real Assets. ولعل ذلك الأمر الأخير يفسر لنا ارتفاع اسعار الأصول الحقيقية كالعقارات إلى مستويات غير معقولة مع ارتفاع معدل التضخم فى مصر. أما فيما يتعلق بمعامل التكيف (٠,١٥) فيلاحظ بطء سرعة التكيف للطلب على النقود والتي تساوى حوالى ٥,٥ فترة زمنية. وبهنا هنا أن نشير إلى أنه إذا ما حدثت صدمة نقدية - زيادة فى عرض النقود عن المستوى التوازنى المطلوب - فإن الأمر يتطلب ٥,٥ فترة زمنية حتى يتم استيعابها بشكل كامل. هاتان النتيجتان الأخيرتان تعمقان من الآثار السلبية لاتباع سياسة التمويل التضخمى Inflationary Finance وبصفة خاصة فى اقتصاد يعانى من وجود ظاهرة احلال بالعملة المحلية العملات الأجنبية.

أما فيما يتعلق بمستوى الأسعار فنلاحظ أنه بالمقارنة بين استجابة المستوى العام للأسعار لتغيرات الأسعار العالمية وعرض النقود والدعم كمتغيرات مفسرة، نجد أن تأثير تغير الأسعار العالمية وعرض النقود والدعم تأثير موجب ومعنوى، ولكن لاحظ أنه بينما كانت إشارة معامل الدعم صحيحة (سالبة) فإن للدعم تأثير غير معنوى على مستوى الأسعار (المستوى العام للأسعار)^(١١). ومن حيث الأثر نجد أن الزيادة فى عرض النقود ذات الأثر الأكبر فى التأثير على الأسعار، مما يعنى أن جانباً كبيراً

من استقرار الأسعار يعتمد على سلوك السلطات النقدية فيما يتعلق بعرض النقود. هذه النتائج تلقى ظلالة من الشك حول الأثر الصافى الإيجابى لسياسة الدعم على المستوى العام للأسعار فى ظل اتباع سياسة التمويل التضخمى كما هو الحال فى مصر، ويلاحظ أن معامل التكيف للأسعار (٠,١٦) يشير إلى طول فترة الإبطاء فى استجابة الأسعار (٥,٣ فترة زمنية) وربما يكون للدعم دور فى ذلك، وبصفة عامة فإن ذلك يعنى طول الفترة التى تظل فيها الأسعار فى حالة عدم توازن مع أى صدمة.

أما نتائج تقدير دالة الدعم فتشير إلى أن كل من الأسعار الخارجية والأسعار الداخلية ومستوى الدخل متغيرات ذات تأثير معنوى وموجب على الدعم. كما يلاحظ أن سرعة التكيف بالنسبة للدعم (٢,١ فترة زمنية) وذلك بسبب الجوانب السياسية لسياسة الدعم كأداة فى الاستقرار السياسى.

وباستثناء الدخل الحقيقى فإن كافة العوامل المؤثرة على معدل صرف السوق السوداء كانت ذات معنوية عالية فى تحديد معدل الصرف فى السوق السوداء فى مصر. إلا أنه يلاحظ أن معامل معدل الصرف التشجيعى فى السوق الموازية (السوق الحرة الآن) يساوى ١,٥٨ فى حين أنه من المفترض نظرياً أن هذا المعامل يساوى الواحد الصحيح. أى أن تغيرات معدل صرف السوق الموازية لا بد وأن تنعكس بشكل كامل فى تغيرات معدل الصرف فى السوق السوداء وربما يعكس هذا المعامل الجمود النسبى الذى اتسم به معدل صرف السوق الموازية خلال الفترة. وبالتالي فقد عكست تغيرات معدل الصرف فى السوق السوداء التغيرات فى عوامل أخرى أيضاً وهى الانخفاض فى القوة الشرائية للجنيه المصرى (معدل التضخم)، والأسعار النسبية بين مصر والخارج بالإضافة إلى معدل العائد على الأصول المالية الأجنبية. على أن معامل معدل صرف السوق التشجيعية قد يوحى بأنه يمكن بالفعل تقريب الفوارق بين

معدل صرف السوق السوداء والسوق الموازية باستعمال معدل الصرف الرسمى كسياسة مع ثبات باقى ادوات السياسة الأخرى. قد يكون هذا الحكم صحيحا بالنظر إلى انخفاض مرونة معدل صرف السوق السوداء بالنسبة للمعدل التشجيعى، والواقع أن التجربة فى الشهور القليلة الماضية أثبتت إمكان اتباع هذه السياسة ولكن ينبغى التحذير من أن معدل صرف السوق السوداء يخضع أيضا فى جانب كبير منه لعوامل موسمية Seasonal فضلا عن تمويل المعاملات غير المشروعة underground ecomony مثل تهريب المخدرات وتمويل هروب رأس المال Capital Flight إلى الخارج ولذلك لا يمكن القول بإمكانية اتباع سياسة معدل الصرف الرسمى الحر على المدى الطويل للحد من ارتفاع معدل صرف السوق السوداء طالما أن موارد مصر من النقد الأجنبى لا تكفى تمويل كافة احتياجات المتعاملين فى سوق النقد الأجنبى.

أما معامل الاسعار النسبية فيعنى أن معدل صرف السوق السوداء يتحرك بحرية ليعكس فروق الأسعار بين مصر والخارج، وربما تعكس المرونة المنخفضة سياسة الرقابة المصرية وبصفة خاصة تثبيت الإيجارات والدعم، وعلى ذلك من المتوقع أن تكون تقلبات معدل صرف السوق السوداء أكثر حدة مع تحرير الأسعار وخفض الدعم. إلا أنه من الأمور المثيرة فى التقديرات أن معدل صرف السوق السوداء يعكس أيضا معدل العائد على الأصول المالية الأجنبية بما يعكس الطلب المتزايد على الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية بالعملات الأجنبية (أحلال العملة) بغرض تجنب معدلات الفائدة الحقيقية السالبة التى تفرض على الإيداعات بالجنيه المصرى. هذه النتيجة تعكس الدور الذى يمكن أن تلعبه السياسة النقدية فى التأثير على معدل الصرف.

هذا وتشير النتائج إلى أن معامل تكيف معدل صرف السوق السوداء يساوى (٠,٤٥) وهو ما يعكس سرعة تكيف معدل صرف السوق السوداء (١,٢ فترة زمنية) أى أن معدل صرف السوق السوداء يتكيف بشكل كامل فى خلال فترة زمنية واحدة تقريبا.

أما فيما يتعلق بتقديرات دالة أحلال العملة فيلاحظ أنه رغم افتراض أن الدخل الحقيقى يلعب دورا كبيرا فى الطلب على الأصول النقدية، إلا أن مستوى الدخل الحقيقى لم يكن معنويا فى النتائج السابقة. على العكس من ذلك وجد أن المعدل المتوقع لتغير معدل صرف السوق السوداء هو أكثر العناصر المؤثرة فى الطلب على العملة الأجنبية لأغراض الاحلال. هذه النتيجة تبدو منطقية بالنظر إلى أن عملية الاحلال تتم أساسا بهدف تجنب الخسارة الناشئة عن تدهور القوة الشرائية للجنيه المصرى مع عدم قدرة معدلات الفائدة الحقيقية عليه على تعويض هذه الخسارة ويلاحظ أيضا أن معامل تكيف احلال العملة (٠,٤) يشير إلى سرعة تكيف عملية الاحلال (١,٥ فترة زمنية).

هذا ويوضح الجدول رقم (٢) سرعة التكيف للمتغيرات المختلفة. ومن الجدول نلاحظ أن المتغيرات ذات التكيف السريع هى معدل صرف السوق السوداء واحلال العملة والانفاق العام، أما المتغيرات ذات سرعة التكيف المتوسط فتشمل الاستهلاك والميزان التجارى، أما باقى المتغيرات وهى الاستثمار والإيرادات العامة، والأسعار والطلب على النقود فتتميز بسرعات تكيف بطيئة. هذه النتائج فى الواقع ليست فى صالح الاقتصاد المصرى ولا تتماشى مع الافتراض القائل بأن الاقتصاد المصرى سيستوعب صدمة التحرير ويتكيف معها بحيث يعود إلى التوازن خلال فترة قصيرة قد لا تتجاوز ثلاث سنوات. مما لا شك فيه أن الشكل الملائم لتكيف المتغيرات المختلفة هو تكيف سريع للاستثمار عن الاستهلاك والإيرادات العامة عن الانفاق العام،

وللواردات عن الصادرات وكذلك تكيف أسرع للطلب على النقود المحلية عن احلال العملة وللأسعار عن الدعم، ومعدل الصرف الرسمي عن معدل السوق السوداء. وعلى ذلك تشير النتائج إلى عكس ما هو متوقع إذ يظل الجانب الحقيقي للاقتصاد وبصفة خاصة الاستثمار فى حالة خلل لفترة طويلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن تغيير معاملات التكيف وبالتالي سرعة التكيف للاقتصاد بمرور الوقت وتخفيف حدة العوامل المتحركة فى سرعة التكيف وهو فرض ايضا جدير بالدراسة ويتطلب قدرا من الديناميكية فى صياغة النموذج وتقديره، إذ من المتوقع مع توالى صدمات التحرير ارتفاع قدرة الاقتصاد على التكيف بمرور الوقت (١٢).

إلا أنه من المهم التنبيه إلى أن محتوى برنامج التحرير المطبق بالفعل لا يتفق ومدلولات نتائج الدراسة فوفقا للدراسة. يلاحظ بطء استجابة الجانب الحقيقي للاقتصاد، أى الاستثمار والاستهلاك والصادرات والواردات بينما ترتفع سرعة استجابة الجانب النقدى للاقتصاد، ومن المتفق عليه أن تحرير الجانب الحقيقي لا بد أن يسبق تحرير الجانب النقدى. بمعنى آخر فان تحرير الصادرات والواردات لا بد وأن يسبق تحرير معدل الصرف أو تحرير الحساب الجارى لا بد وأن يسبق حساب رأس المال، وتحرير الاستثمار لا بد وأن يسبق تحرير معدل الفائدة وهكذا. أما برنامج التحرير المطبق الآن فيركز على الجوانب النقدية أو بمعنى آخر فان الخطى سريعة فى تحرير هذا الجانب من الاقتصاد، على سبيل المثال تم الإسراع بضم سوقى الصرف (الأولى والثانية) قبل الميعاد المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى كما أن تحرير معدلات الفائدة قد قطعت فيه الحكومة شوطا كبيرا بينما نجد أن باقى الجوانب لم تمض فيها الحكومة بالشكل الذى ينبغى أن يكون.

وبصفة عامة فإن اختلاف سرعات تكيف الاسواق المختلفة يعنى أن استراتيجية التحرير فى هذه الحالة لا بد وأن تدرس بعناية وذلك لتلافى احتمال فشل البرنامج فى تحقيق اهدافه.

وعلى سبيل المثال يشير Bruno 1988 إلى أن التحرير السريع للسوق المالى قبل تحرير الجانب الحقيقى أدى إلى الفشل وخلق أزمة فى النقد الأجنبى وزاد من البطالة والتضخم.

٦ - محاكاة Simulation

وأخيرا لتوضيح هذه النتائج بيانيا سنقوم بعمل محاكاة لابرار أثر صدمة التحرير على المتغيرات المختلفة فى إطار سرعات التكيف المختلفة. ولتحقيق ذلك سنقوم بعمل تنبؤ لقيم هذه المتغيرات حتى عام ٢٠٠٠ وذلك من خلال استخدام المعلومات الهيكلية المقدرة للنموذج والمعروضة بالجدول (١٣) أما المتغيرات الخارجية فقد تم عمل تنبؤ لها باستخدام اسلوب Box-Jenkins / ARTMA (Autoregressiv Integrated Moving Average)

وبعد ذلك قمنا بعمل المحاكاة بين سلوك المتغيرات قبل التحرير وبعده وذلك بافتراض حدوث صدمة مؤقتة مكونة من عناصر ثلاثة هي: تحرير الأسعار، تحرير معدل الصرف، تحرير معدل الفائدة، لمدة عام ولمدة ثلاث أعوام وذلك بتعويض النموذج أثناء عملية اجراء المحاكاة للصدمة التى تبدأ فى عام ١٩٩١ وتنتهى عام ١٩٩٣ . بعد ذلك قمنا بعرض النتائج بيانيا كما هو معروض فى الأشكال من ١ إلى

٢٤ . ولا تحتاج فى الواقع هذه الأشكال إلى تعليق لأنها تتوافق مع تفسير النتائج الذى قدمناه مسبقاً.

الهوامش

(١) عندما حضرت بعثة الصندوق وجدت عجز الميزانية ١,٢ مليار جنيه بينما كان الرقم المتفق عليه هو ٨٥٠ مليون جنيه كذلك وجدت مستويات الاستهلاك والواردات أعلى من المستويات المتفق عليها.

(٢) خطاب السيد الرئيس "حسنى مبارك" - الاهرام ٢ مايو ١٩٩١ ص:٥

(٣) لمزيد من التفاصيل حول نموذج التكيف الجزئى انظر Gujarate 1988

Johnston (1984) and Kmenta 1971

(٤) بفرض أن التخفيض الاسمى Nominal سيترتب عليه تخفيض حقيقى لمعدل الصرف وتوافر شروط مارشال/ليرنر .

(٥) الإشارات فوق المعلمات تشير إلى الإشارة المتوقعة للمعلمة.

(٦) نظرا لثبات معدل الفائدة نسبيا خلال مدة الدراسة يفترض أن الافراد لا يدخلون معدل الفائدة فى حسابهم طالما أنه لا يعكس التطورات الحادثة فى معدل التضخم، وتحت هذه الظروف فإن الخيارات المتاحة أمام حامل النقود هى اما الاحتفاظ بها فى شكل سائل أو استثمارها فى الأصول الحقيقية كالسلع (الذهب مثلا) أو العقارات... إلخ ومن الواضح أن معدل العائد على هذه الأصول الحقيقية هو معدل التضخم المتوقع والذى يمثل فى هذه الحالة تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود فى شكل سائل.

(٧) حيث تتوافر كل الشروط الكلاسيكية حول معامل الخطأ

(٨) فى بعض الحالات لا يمكن حساب Durbin h وذلك إذا كان $Var(a) N < O$

حيث $N =$ عدد المشاهدات و $Var(a)$ تباين المعامل a .

(٩) فى عام ١٩٦٥ كانت نسبة الضريبة ٩٥٪ على الدخل التى تزيد على ١٠,٠٠٠ ر.جنيه.

(١٠) من المتوقع من الناحية الواقعية أن تكون مرونة الطلب السعرية للصادرات أعلى من ذلك.

(١١) لا شك أننا لو قسمنا السلع إلى سلع مدعمة وغير مدعمة فانه من المتوقع أن يكون للدعم أثر معنوى على أسعار السلع المدعمة.

(١٢) نظرا لضيق الوقت، وعدم توافر بيانات عن خبرة الاقتصاد المصرى بالتحليل الاقتصادى على النحو المذكور فى البحث لم نتمكن من اختيار هذه الفرضية.

(١٣) نظرا لضيق المساحة لم نقم بعض هذه النتائج ويمكن للمهتمين الحصول على نسخة (على floppy disk) من الباحث ولكن بشكل سريع يتم التقدير باستخدام أسلوب الـ ARIMA من خلال اختبار كون السلاسل توفيقية Stationary واجراء الاشتقاق المناسب للوصول إلى التوفيقية Stationarity بعد ذلك يتم اختبار النموذج المناسب من خلال اختبار مدى دقة عملية التحديد Identification وذلك من خلال اختبار دالة الارتباط الذاتى Autocorrelation ثم دالة الارتباط الذاتى الجزئية Partial Autocorrelation Function أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة التقدير وأخيرا مرحلة التنبؤ.

أنظر على سبيل المثال Phndick & Rubinfeld 1981

REFERENCES

- 1- Aghevili, B. and Khan, M. (1978) "Government Deficits and the Inflationary Finance in less Developed Countries" IMF staff papers Vol. 25, pp. 383-416
- 2- Ball, R.J. et al. (1975) "The London Business School Quarterly Econometric Model of the UK Economy" in Renton, L. ed. "Modelling the Economy" Heinemann Education Books.
- 3- Blejer, M.T. and Leiderman, C.A. (1981) "Monetary Approach to the crawling peg system: Theory and Evidence" J.P.E. Vol. 89, pp 133-51.
- 4- Bruno, M. (1988) Opening UP: Liberalization with stabilization in Dornbusch, R. and Helmers, F.L. (eds) "The Open Economy: Tools for policy Makers in Developing Countries" Oxford University Press
- 5- Crocket, A.D. and Evans, S.O. (1980) "Demand for Money in Middle Eastern Countries" IMF Staff papers, Vol. 27, pp. 543-77
- 6- Cujarati, D.N. (1988) "Basic Econometrics" McGraw-Hill
- 7- Hanson, J. and De Melo, J. (1988) "The Uruguayan Experience with stabilization and liberatization: 1974-1981" Journal of Interamerican Studies and World Affairs, Vol. 25 pp, 477-508.
- 8- Himarios,D.(1984):Do Devaluations Improve the Trade Balance? The Evidence Revisited" Economic Inquiry Vol. 27, pp. 143-68.
- 9- Johnston, J. (1984) "Econometric Mcthods" McGraw-Hill, 2nd ed.
- 10- Kementa, J. (1971)"Elements of Econometrics" Macmillan.

- 11- Kruger, A.O. (1986) "Problems of Liberalization" in Choksi, A.M and Papageorgiou D. (eds) "Economic liberalization in Developing Countries" Basil Black well.
- 12- McCallum, B. (1976) "Rational Expectations and the Estimation of Econometric Models An Alternative Procedure" International Economic Review Vol. 17, pp. 484-90.
- 13- Nga, N. (1979) " Monetary policy, Inflation and Devaluation: A case Study of the Phillippihes" Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 11, pp 335-42.
- 14- Obstfeld, M.C. (1986) Capital Flows, the Current Account, and the Real Exchange Rate: some consequences of stabilization and liberalization" in Edwards, S. and Ahmed (eds) "Economic Adjustment and Exchange Rates in Developing Countries "The University of Chicago Press.
- 15- Olgun, H. (1984) "An Analysis of the Black Market Exchange Rate in A Developing Economy: the case of Turkey "Welterwirtschaftliches Archiv Vol. 120, pp. 329-46.
- 16- Pindyck, R. and Rubinfeld, D. (1981) "Econometric Models and Economic Forecasts "McGraw Hill.
- 17- Spero, J.E. The Politics of International Economic Relations "Unwin Hyman 4th ed.

تعقيب على بحث
"قياس قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب
صدمة التحرير الاقتصادى والتكيف معها"
أ.د. وليم ميخائيل

أولاً: نوع النموذج وقدرته على المحاكاة:

(١) فى تقديرى أن هذا النموذج ليس هو النموذج الأمثل لقياس قدرة الاقتصاد على التعامل مع التغيرات الهيكلية التى تصاحب تجربة التحرير، ولا أعتقد أن نموذجاً قياسياً *Econometric Model* يستطيع الاضطلاع بهذه المهمة فى الظروف التى سادت وتسود فى مصر. لقد اعتمد الباحث على سلسلة زمنية امتدت من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٩٠، وهى فترة امتلأت بالتغيرات الهيكلية المتعاقبة *Structural Breaks* بحيث لا يمكن استخدام هذه السلسلة لتقدير معالم يفترض ثباتها خلال فترة المشاهدة.

كيف يمكن القول بأن الميل الحدى للاستهلاك فى المدى القصير هو ٠,٦٨ وأن معامل التكيف للطلب على النقود هو ٠,١٥ ومعامل التكيف للأسعار هو ٠,١٦ إلخ...، بينما كل هذه المعاملات التى لا تبدو واقعية قد تم تقديرها فى سلاسل زمنية امتدت لتشمل تغيرات حادة فى كل هذه المتغيرات وكل مسبباتها؟

إن الباحث قد لجأ إلى هذا بسبب عدم توفر بيانات ربع سنوية عن كل المتغيرات، لكن الاعتماد على التقديرات التى حصل عليها أمر محفوف بالمخاطر.

وتجدر الإشارة هنا إلى تجربة بناء النماذج فى كوريا، فقد فضلت Irma Adelman وهى من الرواد فى هذا المجال، أن تكتفى بعدد قليل من المشاهدات (١١ مشاهدة فقط) عن أن تضيف مشاهدات أخرى سابقة تغطى فترة الحرب الكورية، إذ رأت أن هذا من شأنه أن يخرّب النموذج Would distort the model . وقامت إلى جانب ذلك بإعطاء أوزان ترجيحية للمشاهدات، بحيث يعطى الوزن الكامل لأحدث مشاهدة، والوزن الأقل لأبعتها زمنيا.

(٢) إن النموذج غير كامل: فهو يشتمل على مجموعة من المعادلات التى لا تشكل فى مجموعها نموذجا كاملا. ولم تحدث أية محاولة لإقفال النموذج Closing the Model كذلك فهو لا يشتمل على دراسة العديد من المتغيرات التى تتصل اتصالا مباشرا بإجراءات التكيف وسياسة التحرير، مثل تدفق رأس المال الأجنبى وقروض البنوك التجارية للقطاع الخاص، أو ما كان يشار إليه مؤخرا بالسقوف الائتمانية.

(٣) إذا كان الهدف من النموذج هو على ما يبدو:

أ - التنبؤ قصير الأجل Short-term projections

ب - المحاكاة لمعرفة تأثير السياسات التحريرية Simulation

فقد يكون من الأنسب بناء نموذج محاكاة فى إطار رياضى Mathematical Framework يتم تقدير معالمه قياسيا. بمعنى آخر يمكن أن يشتمل النموذج على إطار رياضى يشرح ما يجرى حاليا فى الاقتصاد القومى، ويركز على ما نهتم به، وفى نفس الوقت يشتمل على عدد من المعادلات السلوكية التى يتم تقديرها قياسيا. ولعل نموذج Khan & Montiel الأخير المنشور عام ١٩٨٩ يصلح أساسا نبنى عليه ويمكن تطويره بطرق عدة.

٤) هناك دراسات أخرى أكثر شمولية من هذه الدراسة تقوم بها حاليا فى مصر مجموعات بحثية مختلفة لبناء نماذج للتوازن العام General Computable Equilibrium Models مبنية على مصفوفات للتوازنات الاجتماعية والمالية، لدراسة كل النواحي التى تناولها الباحث إلى جانب ما يتعلق بالنمو والعمالة وتوزيع الدخل. وكان يمكن للباحث أن يطلع عليها ويستفيد منها ويشير إليها.

وقد يقال إنه ليس فى مقدور باحث واحد أن ينهض بمثل هذه الدراسة. ولكننى أعتقد أنه من الممكن بناء نموذج توازن تجميعى One-Sector CGE يشتمل على قطاع واحد، ويكون قادرا فى نفس الوقت على التعامل مع اختلال التوازن فى الأجل القصير على الأخص فى سوق العمل وفى مستويات الأسعار.

٥) إذا كان لابد من بناء وتقدير نموذج قياسي، فيجب فى تقديري:

أ - أن يكون أكثر شمولية، وأن يكون مقفلا.

ب - أن يشتمل على مشاهدات لفترة زمنية أقل. وأقترح أن يبنى على أساس ١٧ مشاهدة فقط، عن الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٩٠ .

ج - أن يتم تقدير معاملات التكيف الجزئى على أساس وجود تشوهات هيكلية، وأن هذه المعاملات تتغير هى نفسها مع الزمن. (يقول الباحث فى الصفحة (٤٧٤) أن من الممكن تغير معاملات التكيف وبالتالي سرعة التكيف بمرور الوقت، وأن هذا يتطلب قدرا من الديناميكية فى صياغة النموذج والتقدير.

معدل نمو الناتج المحلي:

إن دراسة عن قياس قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب صدمة التحرير والتكيف معها" كان متوقعا منها أن تتناول أثر هذه الصدمة على معدل نمو الناتج المحلي، وأن تعطى هذا الأمر إهتماما خاصا. ولا يمكن فى رأى أن نتجاهل الأمر تماما، كما فعل الباحث فى هذه الدراسة.

وفى تصورى أن نمودجا يبنى لهذا الغرض - أيا كان نوع النموذج - يجب أن يشتمل على مجموعات من المعادلات Building Blocks ، بحيث تكون هناك مجموعة من المعادلات خاصة بالنمو فى قطاعات الاقتصاد المختلفة، ومجموعة أخرى خاصة بالمتغيرات التى ستشملها سياسات التحرير، وربما أيضا مجموعة مستقلة للأسعار يتم بها إقفال النموذج. ويتم تقدير النموذج ومحاكاته لمعرفة تأثير سياسات التحرير والتكيف على الناتج المحلى الإجمالى وعلى القيمة المضافة فى كل قطاع.

وقد نقادى الباحث تقدير دوال إنتاج كلية أو قطاعية، وتعامل مع الدخل المحلى الإجمالى كمتغير تفسيرى خارجى. وهو فى نظرى أمر غير مقبول. التضخم وسرعة تكيف الأسعار:

كنت أود أن أرى فى هذه الدراسة شيئا عن تكلفة مواجهة التضخم فى المدى القصير The Cost of Disinflation in the Short Run . فإذا كانت الحكومة قد أخذت على عاتقها أن تقوم بتخفيض الإنفاق العام وأن تعمل كذلك على تخفيض الإنفاق الاستهلاكى الخاص، بغرض معالجة الاختلالات الهيكلية ومحاربة التضخم، فإننا نحب أن نقوم بإجراء تقييم كمى لفائدة هذه السياسة وتكلفتها فى نفس الوقت. فمن المعروف أن خفضا فى معدل نمو الطلب الكلى الأسمى Nominal Aggregate Demand

سيكون له تأثير في اتجاهين مستقلين، فهو سيحدث خفضا في معدل التضخم لكنه في نفس الوقت سيحدث تناقصا في معدل نمو الناتج المحلي.

وتتوقف التكلفة - الممثلة في تناقص الناتج المحلي - على السرعة التي يتم بها تجاوب معدل التضخم Speed of Adjustment of the Inflation Rate مع الاجراءات والسياسات التصحيحية. فإذا كانت عملية تكيف الأسعار سريعة وكاملة فإن الخسارة في الناتج تكون ضئيلة أو قليلة الأثر، أما إذا كان تجاوب الأسعار بطيئا وجزئيا فإن سياسة تحييد الإنفاق الإسمى قد تؤدي إلى خسائر في الناتج المحلي من الكبر بمكان بحيث يكون لها تأثير عكسي على الاقتصاد القومي بوجه عام، وستؤدي إلى تفاقم البطالة بوجه خاص.

والواقع أن ما يقوله الباحث بشأن معامل التكيف للأسعار (٠,١٦) وطول فترة الإبطاء في استجابة الأسعار (٥,٣ فترة زمنية كمتوسط لفترة الإبطاء) لا يتفق على الإطلاق مع ما تعلنه الحومة حاليا. وبالرغم من أن المعادلة التي استخدمها الباحث للأسعار تشتمل على عوامل أخرى تؤثر في الأسعار إلا أننا يمكن أن نقوم بمقارنة تقريبية بين ما يتوقعه النموذج وما تعلنه الحكومة. فبينما يقول النموذج أن معدل التضخم يستجيب بما يقرب من ١٦٪ فقط من مستواه السابق في فترة زمنية واحدة، أعلنت الحومة أن معدل التضخم قد انخفض من ٣٠٪ إلى ١٨٪ في خلال الشهور الماضية، وأنه سيستمر في الانخفاض حتى يصل إلى ١٢٪ في يناير أو فبراير القادمين أي بنسبة تصل إلى ٦٠٪ من مستواه السابق، في خلال عام واحد. فإذا استمر في التناقص على النحو نفسه خلال ١٩٩٢ فإن التكيف يكون كاملا بعد عام آخر، أي في أوائل ١٩٩٣. مرة أخرى، بالرغم من أنه لا تصح المقارنة المباشرة بين هذه الأرقام، إلا أن هناك تناقصا واضحا بين ما توصل إليه النموذج وما تقول به الحكومة. الباحث يقول إن

معدل نمو الأسعار يتغير ببطء شديد Very Sticky ، وأن الأسعار لا تتجاوب إلا بقدر ضئيل Prices respond only sluggishly مع السياسات المالية والنقدية، بينما تقول الحكومة بعكس ذلك تماما. ولعل الحقيقة تقع فى مكان ما بين هذين النقيضين.

ونعود إلى موضوع الخسارة فى الناتج المحلى: من المهم أن نعرف ما سيجرب على تحجيم الطلب الكلى الإسمى من آثار حتى نتفادى تدنى معدل نمو الناتج إلى مستويات غير مقبولة. وهذا يتطلب دراسة السرعة التى يتكيف بها الاقتصاد ومدى تجاوب الأسعار فى الأجل القصير مع التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة فى الطلب الكلى الإسمى Anticipated and Unanticipated Changes in Nominal Aggregate Demand وكذلك الدور الذى تقوم به قوة الدفع الذاتية للأسعار. وقد وجد فى كثير من الدراسات الحديثة فى بعض الدول النامية أن خفض الطلب الإسمى بنسبة معينة يترتب عليه تغير فى الأسعار بما يقدر بنحو ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من نسبة تغير الإنفاق، بينما يتأثر الناتج الحقيقى بنحو ٧٠٪ إلى ٧٥٪ من هذه النسبة. وعلى سبيل المثال، إذا تم تخفيض الطلب الإسمى بمقدار ١٠٪ سنويا فقد يؤدي هذا إلى خفض فى معدل التضخم قدره ٣٪ فقط بينما ينخفض الناتج الحقيقى بما يقرب من ٧٪. فإذا كان الوضع قريبا من هذا بالنسبة لمصر، فإن هذا الأمر يعتبر مفزعا حقا، وقد كنا نود أن تلقى الدراسة بعض الضوء على هذا الجانب.

التوقعات الرشيدة Rational Expectations

فى صفحة (٤٦٦)، يقول الباحث أن التوقعات حول المتغيرات قد افترض أنها تتم وفقا لفرضية التوقعات الرشيدة، وأنه فضل هذه الفرضية على فرضية التوقعات الانحدارية Adaptive . ولم يورد الباحث أى تبرير أو تفسير لتفضيله الأولى على الثانية.

وأنا شخصيا لا أرى سببا يجعلنى أفضل التوقعات الرشيدة على التوقعات الانحدارية بالنسبة للظروف التى كانت سائدة فى مصر طوال الأربعين عاما الماضية والتى شملتها بيانات الدراسة. وليس هناك فى نظرى ما يبرر إفتراض أن توقعات الأفراد لمتغير ما قد تساوت فى المتوسط مع القيمة الفعلية لهذا المتغير (وعلى أساس أن الأفراد يستخدمون كل المعلومات المتاحة لديهم فى بناء توقعاتهم). وإنما كنت أفضل أن تتم صياغة النموذج على أساس التوقعات الانحدارية، مع أخذ معاملات تكيف متغيرة، كما سبق أن بينت.

والواقع أن هناك تعارضا واضحا بين فرضية التوقعات الرشيدة وبين النتائج التى توصل إليها الباحث نفسه، فيما يتعلق بسرعة تكيف الأسعار والطلب على النقود وغيرهما مع السياسات المالية والنقدية. فإذا أخذنا الأسعار على سبيل المثال، فطبقا لهذه الفرضية تتعامل الأسواق تعاملًا تامًا مع هذه السياسات فى ظل أسعار تامة المرنة. ويتجاوب معدل التضخم فى نفس الفترة الزمنية وبنفس المعدل مع التغيرات المتوقعة فى الطلب الكلى الإسمى (بينما لا يتغير الناتج الحقيقى نتيجة لتغيرات الطلب الإسمى المتوقعة، وإنما يتجاوب فقط مع التغيرات غير المتوقعة فى الطلب الإسمى (Unanticipated Changes).

وفى الوقت نفسه، يعزو كثير من الاقتصاديين ببطء التغير فى معدلات التضخم Self-Sustaining Momentum إلى التوقعات الانحدارية أو الاتجاه للنظر إلى الخلف Backward-looking Adaptive Expectations ، بينما قد تختلف درجة السرعة أو البطء فى التكيف من بلد لآخر لأسباب مؤسسية أو لأسباب ثقافية أو حضارية أو اجتماعية.

ملاحظات عامة:

(١) إن صياغة النموذج فى الصفحات من (٤٥٦) إلى (٥٦٤) رياضيا لا تشتمل على صياغة التكيف الجزئى، كما هو وارد فى الصفحات من (٤٦٦) إلى (٤٦٩).

(٢) دالة الاستثمار تعتمد على رصيد رأس المال. ولم يقل لنا الباحث كيف حصل على هذه السلسلة. وإذا كانت هذه البيانات موجودة فلماذا لم يتم بتقدير دالة إنتاج؟

(٣) فى صفحة (٤٦٨): يقول الباحث أن متوسط فترة الإبطاء فى التكيف للإستهلاك يساوى ٣٥ فترة زمنية. وهذا الاستنتاج قد لا يكون صحيحا، بالنظر إلى أن تقدير الميل الحدى للإستهلاك فى الأجل القصير هو ٠.٦٨ فقط، وهو ما قاله الباحث نفسه بعدم معقوليته. وتصحيح المعادلة سيؤدى بالضرورة إلى تصحيح المعاملين معا، بمعنى أنه إذا زادت قيمة الميل الحدى إلى ٠.٨٨ على سبيل المثال فسيزيد بالتالى معامل التكيف، وإذا افترضنا تغييره من ٠.٢٢ إلى ٠.٤٠، فإن هذا سيعنى أن فترة التكيف تصبح ٥.١ فقط.

(٤) فى صفحة (٤٦٨): يقول الباحث أن زيادة الدخل القومى يترتب عليها زيادة فى كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة، ولكن زيادة الإنفاق العام تكون أكبر من زيادة الإيرادات العامة مما يؤدى إلى توسيع الفجوة.

والواقع، أنه لا يمكن القول بأن هذا سيحدث فى سنوات التصحيح. ولهذا، فإن التنبؤ الاستطرادى باستخدام نموذج قياسى فقط فى مجال التصحيح قد لا يكون أنسب السبل لدراسة الاجراءات التصحيحية، كما سبق أن ذكرنا. وقد توصل الباحث إلى هذا القول

نتيجة لاعتبار الإنفاق العام كمتغير داخلي في نموذج قياسي، وليس كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية.

٥) يبدو أن الدراسة تمت في فترة سابقة للإجراءات التصحيحية الأخيرة، إذ إنعكس ذلك على معالجة سعر الصرف والسوق السوداء. وبالتالي فإن جزءا كبيرا من التحليل الوارد في الصفحات يحتاج إلى تعديل.

في صفحة (٤٧٢): القول بعدم إمكانية إتباع سياسة معدل الصرف الرسمي الحر على المدى الطويل هو قول يجب أن يعاد النظر فيه.

تعقيب على بحث
قياس قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب
صدمة التحرير الاقتصادى والتكيف معها
أ.د. هناء خير الدين

إن الموضوع الذى اختاره الدكتور السقا لدراسته مهم جدا، وهو من الخطورة بمكان لأن أهميته تتجاوز النطاق العلمى إلى النطاق السياسى حيث أنه يمس سرعة تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى، والتى كانت موضع جدل وخلاف بين الحكومة المصرية ومؤسسات التمويل الدولية.. وقد بذل الدكتور السقا جهدا واضحا يستحق الثناء فى محاولة معالجته هذه القضية بأسلوب قياسى.

أظهرت الدراسة أن سرعة تكيف المتغيرات الاقتصادية المختلفة محل البحث متفاوتة. فيتميز كل من معدل الصرف فى السوق السوداء واحلال العملة والانفاق العام والدعم بسرعة التكيف، ويظهر كل من الاستهلاك والميزان التجارى قدرة متوسطة على التكيف فى حين أن الاستثمار والإيرادات العامة والطلب على النقود والأسعار متغيرات بطيئة التكيف. وخلص الباحث من ذلك إلى أن "بطء سرعة استجابة الجانب الحقيقى للاقتصاد بالمقارنة بالجانب النقدى.. يتعارض مع محتوى برنامج التحرير المطلق بالفعل.. وهو ما يتطلب إعادة النظر فى الاتجاه السائد نحو الاسراع بتحرير المتغيرات النقدية ضمنا لنجاح البرنامج فى تحقيق اهدافه "ملخص البحث" وإلى أن "محتوى برنامج التحرير المطبق بالفعل لا يتفق ومدلولات نتائج الدراسة، فوفقا للدراسة يلاحظ بطء استجابة الجانب الحقيقى للاقتصاد.. بينما ترتفع سرعة استجابة الجانب النقدى، ومن المتفق عليه أن تحرير الجانب الحقيقى لابد أن يسبق تحرير الجانب النقدى.. (ص ٤٧٣).

وهنا أتوقف قليلا لاشير إلى أن تقسيم المتغيرات إلى نقدية وحقيقية قد تم وفقا لمعيار غير واضح، فهل الاسعار والطلب على النقود مثلا من المتغيرات النقدية أم الحقيقية؟ أضف إلى ذلك أن النموذج المستخدم لاختياراته سياسات التحرير يستند إلى هيكل اقتصادى مختلف تماما عما هو متصور فى إطار برنامج التحرير وإعادة هيكلة الاقتصاد وبالتالي فإن سرعة تكيف المتغيرات موضع البحث لابد أن تكون مختلفة عما أظهره النموذج الحالى. وهنا يجب أن نتذكر أن برنامج الإصلاح الاقتصادى المتبع حاليا يتضمن شقين بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية الخاصة بالعمل على تخفيف الآثار السلبية لاجراءات الإصلاح الاقتصادى على الفئات ذات الدخل المنخفض. ويتمثل الشق الأول فى عناصر برنامج التثبيت المتفق عليه مع الصندوق والذى يتضمن بصفة اساسية توحيد وتخفيض سعر الصرف وزيادة أسعار الطاقة المحلية وفرض ضريبة عامة على المبيعات بهدف تخفيض العجز الكلى فى الموازنة وزيادة أسعار الفائدة مع اتباع سياسة انتمائية ونقدية إنكماشية.. أما الشق الثانى - وهو المتفق عليه مع الصندوق الدولى - فيتضمن برنامج التصحيح الهيكلى ويعنى بالاطار الاقتصادى الكلى واصلاح القطاع العام وإعادة ترتيب اولويات الاستثمار وتحرير الأسعار فى قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والنقل وتحرير سياسة التجارة الخارجية وتنمية وتشجيع القطاع الخاص مع اجراء الاصلاحات التنظيمية اللازمة وهو برنامج أطول امدًا من برنامج التثبيت ويستهدف استعادة قدرة الاقتصاد القومى على النمو فى الأجل المتوسط والطويل من خلال إعادة هيكلمته. وقد ركزت الدراسة الضوء على أثر سعر الصرف وسعر الفائدة واستنتجت من بطء استجابة بعض المتغيرات المالية واقتصادية أن "محتوى برنامج التحرير المطبق.. لا يتفق ومدلولات نتائج الدراسة" متجاهلة أثر عناصر برنامج التثبيت الأخرى (ضريبة المبيعات مثلا) وأثر عناصر برنامج التصحيح الهيكلى المطبق - تحرير الأسعار مثلا مما يجعل ما

نشاهده فى هذا المجال مختلف تماما كما يقول النموذج. وقد يكون من المفيد التخفيف من حدة النتيجة المذكورة أو إعادة النظر فى الدراسة لادخال أثر العناصر الأخرى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى حتى يجرى الحكم على البرنامج المطبق مبنيا على أساس متكامل وسليم.

ولنتنقل الآن لمناقشة النموذج المستخدم والذي وضعه الدكتور السقا بأنه نموذج قياسى صغير الحجم للاقتصاد المصرى، والواقع أن النموذج عبارة عن مجموعة من المعادلات تتضمن إحدى عشر معادلة سلوكية وعددا من المعادلات التعريفية ولم يهتم الباحث ببيان المتغيرات الداخلية فى النموذج وتمييزها عن المتغيرات الخارجية. كما أنه لم يهتم بتعريف المتغيرات المستخدمة تعريفا دقيقا. فمثلا هل من المتصور فى مثل هذا النموذج أن يكون الناتج القومى أو الدخل القومى أو الناتج المحلى المشار إليه بالرمز Y متغيرا خارجيا؟ وإن لم يكن خارجيا، فإين المعادلة المفسرة له؟؟ وأين المتطابقة التى تضمن أن يكون العرض الكلى مساويا للطلب الكلى؟ باستخدام الرموز الواردة بالدراسة.

وإذا اعتبر الباحث النموذج الذى عرضه نموذجا آنيا، فما هو أسلوب التقدير المتبع للتغلب على تحيز تقدير المغيرات الراجع إلى التأثير المتبادل للمتغيرات الداخلية وعدم اتساق هذه التقديرات؟؟ وعلى وجه التحديد كيف تغلب على التحيز الراجع لوجود متغيرات داخلية معسرة فى بعض العلاقات لا سيما فى دالة الاستهلاك وفى معادلات النفقات العامة والواردات والطلب على النقود والمستوى العام للأسعار والدعم وسعر صرف السوق السوداء.

يبدو أن الاهتمام بقياس سرعة تكيف المتغيرات المختلفة وبمعالجة المشاكل الاحصائية المترتبة على وجود متغيرات داخلية مبطأة ضمن المتغيرات المفسرة فى كافة المعادلات قد طغى على كل الاعتبارات الأخرى. فقد عنى الباحث باستخدام الأسلوب الملائم للتقدير فى هذه الحالة وهو أسلوب المتغيرات المساعدة (ولكنه أغفل بيان ماهية المتغيرات المساعدة المستخدمة ولعله قد استعان بأحد المتغيرات الخارجية الأخرى المفسرة فى كل علاقة فى السنة السابقة كمتغير مساعد). كما عمل على التأكد من عدم وجود ارتباط بين الأخطاء بحساب Durbin . وبهذه المناسبة يجب تصحيح ما جاء بشأن هذا المعامل فى الهام (١) من ص (٤٦٧) وهو أنه لا يمكن حساب Durbin h إلا إذا كان له IVARI بدلا من Hildreth-lu . ولكنه أغفل المشاكل الأخرى التى يمكن أن تنتج عن آنية العلاقات كما أغفل التأكد من أن عدد المتغيرات الداخلية فى النموذج مطابق لعدد المعادلات، واغفل حتى تحديد موضوع ماهية تلك المتغيرات. فجاء النموذج وكأنه عددا من المعادلات المتتالية التى لا صلة بينها..

لدى أيضا تساؤلات بشأن البيانات المستخدمة. فما هو مصدر البيانات الذى سمح بالحصول على سلسلة متصلة ومتسقة تمتد من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٠؟ من المعروف أن البيانات النقدية وربما البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية المتاحة بشكل ربع سنوى حتى بداية ١٩٩١ ، ولكن ما هو مصدر الحصول على ارقام الاستهلاك والاستثمار والنتائج القومى والدخل والايرادات الفعلية للحكومة ومصرفاتها الفعلية حتى عام ١٩٩٠؟؟ وما هو مصدر الحصول على رأس المال القومى المستخدم فى تفسير مستوى الاستثمار القومى؟ ذكر الباحث أن رأس المال محسوب بإضافة الاستثمار السنوى إلى رصيد رأس المال فى نهاية السنة السابقة. فما هو إذن رصيد رأس المال فى بداية فترة الدراسة فى ١٩٥٠ أو ١٩٤٩؟؟ وما هى الأسعار المستخدمة للتعبير عند المستوى العام للأسعار وما هو مقياس التضخم المستخدم.

وإذا ما إنتقلنا الآن إلى تفاصيل العلاقات الفردية المستخدمة وإلى نتائج التقديرات والمحاكاة نتور عدة تساؤلات:

* بالنسبة لمعادلة الاستهلاك هل المقصود هنا هو الاستهلاك الإسمى أم الحقيقي؟ حيث أن ارتفاع الاستهلاك الذى يظهره الشكل الخاص باستجابة الاستهلاك لصدمة التحرير غير متوقع.

* فى معادلة الاستثمار (ص ٤٥٦) لابد أن يكون معامل $\log r$ سالبا.

* فى تقدير دالة الايرادات العامة لماذا حسب انحدار الايرادات العامة على الدخل مضافا إليه الأسعار (فى الجدول (١)) على خلاف ما جاء عند توصيف هذه الدالة فى ص ٤٥٧ ؟ وعند التعليق على نتائج تقدير دالة الايرادات العامة (ص ٤٦٩) ذكر أن: المعدلات المرتفعة للضرائب بدرجة غير معقولة (والمعبر عنها بالمتغير الصورى لا تسهم فى الواقع فى زيادة الحويلة بل على العكس من ذلك تؤدى إلى تدهور الحويلة، وهو ما يعنى أن زيادة عبء الضريبة ليست سياسة مساعدة على زيادة الحويلة، معنى هذا أن معامل $Dummys$ لا بد أن يكون سالبا، ولكن بالعكس اتضح من جدول النتائج أنه موجب ويساوى ٠.١ كما أنه معنوى بمستوى ثقة ٩٩٪.

* أعتبر الطلب على الصادرات المصرية دالة عكسية فى الأسعار النسبية للصادرات أى أسعار الصادرات المصرية مقارنا بأسعار السلع المنافسة فى سوق الصادرات فى الخارج ومن ثم يصبح الطلب على الصادرات دالة عكسية $Reverse funtion$ ، على عكس ما جاء عند صياغة هذه الدالة وغيرها فى الجدول ولا بد أن تكون هذه العلاقة

عكسية النتائج مخالفة للمنطق الاقتصادي حيث تتضمن أن ارتفاع الأسعار العالمية بالمقارنة بالأسعار المحلية وكذا ارتفاع قيمة الدولار مقاسا بالجنيه يؤدي إلى نقص الطلب الخارجى على الصادرات المصرية وهو ما لا يتفق والمنطق.

وهنا أيضا يجدر الإشارة إلى أنه يفضل استخدام المتغير بشكل متنسق خلال الدراسة كلها حيث تضمن أحد هوامش الجدول رقم (١) أن معدل صرف السوق السوداء معبر عنه بالدولار للجنيه على خلاف ما هو مفهوم ضمينا فى الدراسة من قبل.

* عرضت الدراسة الميزان التجارى على أنه الفرق بين الصادرات X والواردات I وليس M كما فى ص ٤٥٩)، ومع ذلك نفاجا فى الجدول رقم (١) بتقدير معادلة الميزان التجارى تقديرا مستقلا عن مكوناته، وهو أمر غير مفهوم وغير سليم طالما أن الميزان التجارى يعرف على أنه الفرق بين I, X ، وكان يجب اشتقاقه من هذا التعريف بدلا من تقديره احصائيا تقديرا مستقلا.

* عند توصيف دالة المستوى العام للأسعار أفترض الباحث أن أسعار السلع المتداولة فى التجارة الخارجية تعكس أسعارها العالمية وتطورات سعر الصرف وهو ما لم يتحقق خلال الجزء الأكبر من فترة البحث وقد يكون من المفيد استخدام متغير صورى ليعكس هذه الحقيقة..

* عند التعليق على محددات المستوى العام للأسعار (السطر الثالث من الفقرة الثانية ص ٤٧١) تشير الورقة إلى أننا "نجد أن تأثير تغير الأسعار العالمية وعرض النقود والدعم تأثير موجب ومعنوى..لؤلعل المقصود هنا هو سعر الصرف بدلا من الدعم، حتى يتسق التعليق مع نتائج التقديرات الواردة بالجدول ومع المنطق.

* وأخيرا كنت أود أن يذكر الدكتور السقا تفاصيل أكثر عن الافتراضات التي بنى عليها محاكاة مسار مختلف المتغيرات الاقتصادية التي تناولتها دراسته قبل إخضاع النموذج لصدمة تحرير كل من سعر الصرف والفائدة والأسعار حتى يمكن مناقشة هذه النتائج على أساس من المعرفة.

الجلّة	المتحدثون	الموضوع	المقبضون	رؤساء الجلسات	المقررون
الجلّة الاستثنائية ٩ - ١٠ ١٠ - ١٠ ١٠ - ١٠	أ.د. عاطف صدقي أ.د. سلطان أبوعلی	تسجيل كلمة الانفتاح لرئيس المؤتمر كلمة أمين عام المؤتمر			
١١ - ١٠ ١٠ - ١١	الجلّة الأولى	استعراض			
١٢ - ١١	أ.د. سلطان أبوعلی	التخطيط في مصر في ظل التحرير الاقتصادي	أ.د. اسماعيل صبرى عبد الله أ.د. شريف حسين الحفي	أ.د. ابراهيم حلمي عبد الرحمن د. علاء عواد	
١٢ - ١١	د.صلاح زين الدين	تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط في مصر نحو نموذج مصري لاقتصاد السوق الاجتماعي	أ.د. عثمان محمد عثمان أ.د. المشري حنين درويش	أ.د. أحمد أبو اسماعيل د. علاء عواد	
الجلّة الثانية ١ - ٧	د.مصطفى عز العرب	تحرير الاقتصاد المصري - الامكانيات ومراحل التطبيق	أ.د. محيا ز يتون أ.د. فبسه حنذروسه	أ.د. رفیق موبيلسم د. عاليه المهدي	
٧ - ٨	د.مهير ممتوق	تحرير سعر الفائدة وآثاره المحتملة في جمهورية مصر العربية	أ.د. محمد علي حانق أ.د. عبد المنعم راضي أ.د. السيد عبد الحفي	أ.د. عبد المنعم رشدي د. عاليه المهدي	

الجمعة ١٣ / ١٢ / ١٩٩١

د. نادية الشيبني	المستشار محمود غانم	أ.د. محمد محروس اسماعيل أ.د. سيد عبد المبرود تاشف	الحماية الفنية في إطار تحرير الاقتصاد المصري دراسة تطور الحماية الفنية في مصر فيما بين ١٩٨٤ - ١٩٩٠	د. هدى السيد	الجلسة الثالثة ١٠ - ٩
د. عبد المطلب عبد الحميد	أ.د. حكى نسور	أ.د. حنفى سليمان أ.د. رضا المسند	المتطلبات الإدارية للقائية تحرير الاقتصاد المصري	د. صديق محمد عفيفي	١١ - ١٠
د. عبد المطلب عبد الحميد	يدير مرسا : أ.د. فؤاد كمال حسين	حلقه نقاش أثر التحرير الاقتصادي على التجارة الدولية لمصر	أ.د. يسرى مصطفى أ.د. سميد البحار أ.د. حازم البيلوي	الجلسة الرابعة ١٣ - ١٢	

الجلية	المتحدثون	الموضوع	المقدمون	رؤساء الجلسات	المقررون
الجلية الاستثنائية ٩ - ١٠	أ. سيد عيسى	سياسة أسعار الفائدة في ظل التحرير الاقتصادي في مصر	أ.د. عاطف عجمه أ.د. رمزي زكي	أ.د. مصطفى السيد	د. نجوى خنبة
١٠ - ١١	أ.د. عصام منتصر	تحرير الاقتصاد والنمو الصناعي في مصر	أ.د. مورييس مكرم الله أ.د. محي الدين الشريف	أ.د. علي لطفلي	د. نجوى خنبة
استراحة					
١١ - ١٢	د. عادل المهدي	تحرير القطاع الخارجي وأثره على الصادرات	أ.د. صقر أحمد صقر أ.د. أبو بكر متولي	أ.د. حسن عباس زكي	أ. عنايات الجبار
١٢ - ١٣	د. محمد ابراهيم السقا	قياس قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب صدمة التحرير والتكيف معها	أ.د. هشام خير الدين أ.د. وليسم ميفائيل	أ.د. محمد حلمي مراد	أ. عنايات الجبار
الجلية الثانية ١ - ٢	أ.د. محمد عبد الوهاب أ.د. أحمد الشندور أ.د. ابراهيم سمح الدين	أثر التحرير الاقتصادي على الصناعة المصرية	أ.د. هشام خير الدين أ.د. وليسم ميفائيل	أ.د. محمد حلمي مراد	د. ايهاب نديم
الجلية الختامية ٢٣٠ - ٢٤٠					